وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس

كلية الحقوق و العلوم السياسية

الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي الإنساني

أطروحة لنيل درجة دكتوراه "علوم" في الحقوق

الطالب:

برابـــح زيان

العيد

المشرف:

الدكتور:صفاي

لجنـــة المناقشـــة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
قنفود رمضان	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة المدية
العيد صفاي	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة المدية
جلايلة دليلة	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة المدية
نهايلي رابح	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة غرداية
خالدي فتيحة	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة البويرة
رواب جمال	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة خميس مليانة

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَإِن طَائِفتَان مِنَ المُؤْمِنِينْ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحدَاهُمَا عَلى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا التِي تَبغِي حتَى تَفِيء إِلَى أَمْر اَلله فَإِن فَاءَت فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالعَدل وَ أَقْسِطُوا إِنَ الله يُحِبُ المُقسِطِين ﴿9﴾ إِنَمَا المُؤْمِنُونْ إِخوَة فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُم وَاتَقُوا الله لَعَلَكُم تُرْحَمُوُن﴿ 10 ﴾ "

سورة الحجرات الآية: 09 و

إهـــــــــــداء

أهدي قصارى جهدي وعصارة أفكاري إلى:

أمي، رمز الطهارة و الحنان، حفظها الله.

أبي، مثال التقاء والعطاء، حفظه الله.

زوجتي التي قاسمتني شدة الحياة ورخائها .

أولادي محمد سيف الدين، عبد الرحيم ، مريم بتول.

إخوتي و أخواتي.

جميع الأصدقاء و الأحبة .

شكـــــــــــــــــــــــر وتقـــــــــــــــــــــــدير

و أنا أنجز هذه الأطروحة بحمد الله ومنه، أتقدم بخالص الشكر و الامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور **صفاي العيد** الذي لم يبخل علينا بجهده و وقته متابعا مراحل انجاز هذا البحث المتواضع و كذلك أساتذتنا الأفاضل الذين ما بخلوا علينا بعلمهم و لا بنصائحهم أو إرشاداتهم طوال فترة إعداد و كتابة الأطروحة وأخص بالذكر **الأخ** و الصديق : الدكتور :**موسى بن تغري** الأستاذ بكلية الحقوق و العلوم السياسة بجامعة المدية ، و الدكتور :**خليفي عبد الكريم** الأستاذ بجامعة بومرداس، دون نسيان الأخ و الصديق **حمزة سعد السعود**

كما أتوجه بالشكر و العرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة :

د/–قنفود رمضان..... رئيسا

د/–جلايلية دليلة.....عضوا

د/–نمايلي رابح.....عضوا

د/–خالدي فتيحة.....عضوا

د/–رواب جمال.....عضوا

تقديرا وعرفانا

قائمة المختصرات:

ABREVIATIONS.

– A.F.D.I : Annuaire Français de Droit International.

– .C. I. C. R. : Comité International de la Croix –Rouge.

– L.G.D.J : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence.

– R.C.A.D.I : Recueil des Cours de l'Académie de Droit International de la Haye.

– R.G.D.I.P : Revue Générale de Droit International Public

ONU. / UNO. Organisation des Nations Unies/ United Nations.

SIGNES.

Ibidem. La même référence.

Idem. Au même endroit.

P/pp. Page (s).

Op. Cit. Opus Citateur (Ouvrage déjà mentionné).

ملخص باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة مسالة الحماية الدولية المقررة في القانون الدولي الإنساني لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، هذه الطائفة من النزاعات التي كانت لوقت ليس ببعيد تعد من المسائل الداخلية التي تهم الدولة صاحبة الشأن ومن المحرم دوليا الخوض فيها أو التطرق إليها بموجب القانون الدولي الإنساني ، إلا أن ظهور اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و احتوائها على المادة الثالثة مشتركة التي اهتمت بهذا النوع من النزاعات و أدرجته ضمن اهتمامات القانون الدولي الإنساني و أقرت لها نظام حماية لضحاياه ا ،هذه الحماية التي تطورت و تعززت بموجب بالبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 والذي بفضله أيضا أصبحت القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني تنصرف لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية،لكن هذه الحماية هي مجرد قواعد قانونية تحتاج إلى آليات و وسائل لتطبيقها و تنفيذها في ارض الواقع لهذا كان لابد من تحديد أهم الآليات على المستوى الوطني و الدولي القادرة على لنشر و تنفيذ القانون الدولي الإنساني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، وكذا البحث في أهمية الآليات القضائية الدولية لمعاقبة منتهكي هذه القواعد بالإضافة إلى تبيان أهمية التدخل الإنساني و مبدأ مسؤولية الحماية الذي يعد احدث وسيلة دولية تبنتها هيئة الأمم المتحدة كبديل لتدخل الإنساني، نظرا لخروج هذا الأخير عن أهدافه الإنسانية.

فاستحداث مبدأ مسؤولية الحماية كان بهدف تحميل المجتمع الدولي متمثلا في الدول و المنظمات دولية المسؤولية من اجل السعي لحل النزاعات المسلحة الداخلية و التدخل بكل الطرق الممكنة و المشروعة بما فيها القوة المسلحة من اجل حماية السكان المدنين، و تجنيبهم الجرائم الدولية التي يمكن أن يتعرضوا لها بمناسبة النزاع المسلح الداخلي، خاصة جرائم الإبادة الجماعية و التطهير العرقي و الجرائم ضد الإنسانية ،و بالتالي توفر حماية دولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

Abstract

This study deals with the question of the international protection of the victims of non international armed conflicts. This category of armed conflicts, which was not long ago considered an internal matter of the injured state, is internationally prohibited under international humanitarian law until the emergence of the four Geneva Conventions of 1949, And the protection of its victims has been decided after the efforts of many jurists and a great role for the International Committee of the Red Cross. This has evolved after the adoption of the second Additional Protocol, which has enabled it to be possible to apply the customary rules of law international humanitarian in these conflicts, but this protection is just the law needs to be mechanisms at the national level for publishing requires international mechanisms, which are international governmental and non governmental organizations, to implement them on the ground. This protection is required. It also requires judicial mechanisms to punish violators of the serules. These non international armed conflicts threaten international peace and security Human rights and the cessation of violations of international humanitarian law through acts of humanitarian intervention, but this humanitarian intervention deviated from its objectives, forcing the international listener to find a new mechanism instead of him and here he knew the principle of responsibility of protection, which requires the people of law to bear their obligations In order to enforce international protection for the victims of non international armed conflicts in all possible ways.

.

مقدمة

مقـــــــــــدمـــــــــــــــــــــــــة:

كان سعي القانون الدولي الإنساني منذ ظهوره يتمثل تقلىديا في تنظيم إدارة النزاعات المسلحة القائمة بين الدول، وتخفيف الأضرار الناجمة عنها، وليس النزاعات المسلحة القائمة داخل هذه الدول وقد كان هذا التمييز قائما على اعتبارات ارتبطت أساسا بمبدأ سيادة الدول، لأن ظاهرة العنف الداخلي كانت و لا تزال تثير تساؤلات و إشكالات بشأن الحكم السيادي.

وقد عكس هذا التوجه و التحيز التقليدي للقانون الدولي الإنساني، انصراف مجمل قواعده لتنظيم النزاعات المسلحة الدولية على خلاف النزاعات المسلحة الداخلية، أو كما يصطلح عليها النزاعات المسلحة غير الدولية أو غير ذات طابع دولي.

حيث شهد العالم في نهاية القرن التاسع عشر، تبلور و استقرار بعض القواعد العرفية التي تنظم سير العمليات العدائية و التي توجت بالتدوين، بفضل الجهود الدولية في شكل اتفاقيات أو تصريحات.

فقد كانت كل من اتفاقيات "**لاهاي**" المعتمدة في مؤتمري السلام الأول المنعقد عام 1899 و الثاني المنعقد عام 1907 ، و تصريح" **باريس البحري** " لعام 1856 المنظم لبعض جوانب الحرب البحرية، و إعلان "**سان بيترسبرغ** " لعام 1868 الخاص بتنظيم الأسلحة، ومشروع " **إعلان بروكسل** " لعام 1864 الخاص بتنظيم بعض جوانب قوانين و أعراف الحرب، و "**بروتوكول جنيف** " لعام 1925 الخاص بتحريم استعمال الغازات والأسلحة البكتريولوجية، التي تمثل مجموع القواعد القانونية و العرفية التي تنظم و سائل وأساليب القتال المعروفة" **بقانون لاهاي**" ، لا تطبق إلا على النزاعات الناشبة بين الدول، ولم تحظى النزاعات الداخلية بأي اهتمام لاعتبارها من قبيل السلطان الداخلي المطلق للدول، والتي لا يجوز بأي حال من الأحوال التطرق إليها في هذا المجال .

كما حصرت الاتفاقيات الخاصة بتحسين أحوال ضحايا الحروب، على غرار اتفاقية " **جنيف الأولى**" لعام 1864 المتعلقة بحماية الجرحى والمرضى ، و" اتفاقيتي جنيف "لعام 1929 " الأولى الخاصة بتحسين أحوال الجرحى و المرضى من أفراد الجيوش في الميادين البرية، و الثانية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، و المعروفة " **بقانون جنيف** "حمايتها لهذه الفئات في سياق المواجهات المسلحة القائمة بين الدول، وظلت" **اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949** " تناصر بقوة تنظيم الحروب بين الدول بخلاف النزاعات المسلحة الداخلية، رغم ما عرفه المجتمع الدولي من استعداد سياسي لتنظيم الحروب الأهلية و لو بشكل سطحي، تجسد في أحكام **المادة الثالثة المشتركة** بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، وهذا في أعقاب التجربة المريرة التي خلفتها الحروب الأهلية التي عرفها المجتمع الدولي في

تلك الفترة، لاسيما الحرب الأهلية الاسبانية في عام 1936 ،و ما شهدته من فظائع بشعة ارتكبت في حق المدنيين و العسكريين على حد السواء ، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي بذلته اللجنة الدولية للصليب الأحمر من اجل جعل ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية يستفيدون من نظم الحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني .

هذه المادة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 التي تعد حجر الزاوية لنظم الحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، لم تتطور و تكتمل إلا باعتماد البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، المعتمد في عام 1977 و الذي عمل على توسيع هذه الحماية وتكملتها، ، و جعل مبادئ القانون الدولي الإنساني العرفي معنية بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

لكن هذه النظم و هذه المبادئ التي تقرر مجموعة من قواعد الحماية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، التي تعد من أبشع النزاعات و أكثرها وحشية ، بالإضافة إلى كثرة انتشارها في العالم – فهي السمة الغالب على النزاعات المسلحة المعاصرة ، تحتاج إلى آليات و سبل فعالة و قادرة على تطبيقها و فرضها ، خاصة إذا علمنا أن أطراف النزاعات المسلحة الداخلية، كثيرا ما يتجنبوا و يتجاهلون هذه القيم و المبادئ ، ويغلب على تصرفاتهم القتالية الطابع الانتقامي المنصب على المدنيين العزل، و لا تطبق أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي الإنساني، فهي تحارب لتحقيق النصر و إخضاع الطرف الأخر بكل الطرق و الوسائل ، ضاربين بذلك كل مبادئ القانون الإنساني عرض الحائط .

لهذه الأسباب و غيرها تعد مسألة حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، مسالة معقدة و صعبة، و هي حقيقة أكدتها العديد من النزاعات المسلحة الداخلية التي عرفها العالم ، ومن اجل فرضها و تطبيقها في ارض الواقع كان لابد من تضافر جهود كل مكونات المجتمع الدولي، من دول ومنظمات دولية و على رأسها الأمم المتحدة ، أي أن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية هي مسؤولية كل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي ، لهذا كان عنون بحثنا " **الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي الإنساني** ".

– و تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في:

–دراسة النزاعات المسلحة الداخلية وتبيان نظامها القانوني في القانون الدولي التقليدي ، و القانون الدولي المعاصر .

-كشف نظم الحماية المقررة لضحاياها بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني ، وتحديد ضحاياها و الأساس المعتمد لحمايتهم .

-دراسة أهم الآليات و السبل المعتمدة لفرض هذه الحماية و مدى فعاليتها .

- وكان الهدف من البحث في هذا الموضوع يتمثل في:

- دراسة النزاعات المسلحة باعتبارها أكثر النزاعات المسلحة انتشارا في العالم ، و مدى قلة قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبق عليها مقارنة بالنزاعات المسلحة الدولية.

-تبيان مدى صعوبة تطبيق القانون الدولي الإنساني فيها ، و ضعف الآليات التقليدية في حماية ضحاياها

-تبيان مدى الحاجة إلى آليات جديدة وفعالة تستطيع التدخل لفرض الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

وتمثلت دوافع و أسباب اختيار هذا الموضوع في:

-الميول الشخصية لموضوع النزاعات المسلحة بصفة عامة و الداخلية بصفة خاصة.

-البعد الإنساني لموضوع البحث ومحاولة التحقق من تنفيذ مبادئ القانون الدولي الإنساني.

- الإهمال الدولي للنزاعات المسلحة الداخلية، الذي صاحبه إهمال فقهي و دولي أيضا.

- الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني بمناسبة النزاعات المسلحة الداخلية.

- ضعف الآليات المعتمدة لتطبيق هذه الحماية.

- ظهور مبدأ مسؤولية الحماية كبديل لتدخل الإنساني ، ونقص الدراسات و البحوث حوله.

إشكالية الدراسة : ا ن موضوع دراستنا يثير العديد من التساؤلات و الإشكاليات تتمحور أساسا حول:

كيف يمكن فرض الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية؟ ما هو موقع النزاعات المسلحة الداخلية من قواعد الحماية و كيف يمكن لضحاياها الاستفادة منها.؟

وهي بدورها تنطوي على جملة من التساؤلات أهمها :

- ما هي النزاعات المسلحة الداخلية، وكيف كانت نظرة القانون الدولي بصفة عامة لها؟

- كيف تبنى القانون الدولي الإنساني لقواعد حماية تتعلق بهذه الطائفة من النزاعات؟

- من هم ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و على أي أساس يجب حمايتهم؟

– ما هي أهم الآليات التي يمكن أن تطبق و تفرض هذه الحماية؟

– ومن اجل الإجابة على هذه التساؤلات سوف نعتمد في دراستنا على جمل من المناهج اهمها:

– **المنهج الوصفي:** للبحث و دراسة الإطار العام للنزاعات المسلحة الداخلية في ظل القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر.

– **المنهج التحليلي:** من اجل تحليل و تفسير النصوص القانونية الدولية، والآراء الفقهية بخصوص النزاعات المسلحة الداخلية، لا سيما الاتفاقيات الدولية للاهاي و جنيف و كل اتفاقيات حقوق الإنسان بالإضافة إلى البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 و دراسة الآليات المعتمد لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

بالإضافة إلى المنهج **التاريخي** من اجل دراسة بعض النزاعات المسلحة الداخلية التي عرفتها العالم، ودراسة المراحل التاريخية التي تم إعمال التدخل الإنساني فيها على بعض النزاعات المسلحة الداخلية.

و على ضوء الإشكالية السابقة تم تقسيم موضوع بحثنا إلى بابين:

–حيث تطرقنا في الباب الأول **إلى الإطار القانون العام للنزاعات المسلحة الداخلية** ، من خلال فصلين، الفصل الأول تناولنا فيه تطور مفهوم النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي العام و الفصل الثاني خصصناه إلى موقع النزاعات المسلحة الداخلية من قواعد الحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني.

–أما الباب الثاني فقد خصصناه إلى دراسة **آليات وسبل فرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية**، وهذا من خلال فصلين ، الفصل الأول لدراسة الآليات الوطنية و الدولية لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، و الفصل الثاني لدراسة دور التدخل الإنساني لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية وإشكالاته ، مع دراسة مبدأ مسؤولية الحماية كبديل لتدخل الإنساني من اجل حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

الباب الأول

الباب الأول:

الإطار القانون العام للنزاعات المسلحة الداخلية

تعد النزاعات المسلحة الداخلية قديمة قدم الدولة، فهذه الأخيرة كثيرا ما تجد نفسها في نزاع مسلح داخلي تغذيه أسباب عديدة، أو حرب أهلية تهدف إلى القضاء على النظام القائم وتغييره بآخر، أو نزاع مسلح بين جماعتين متعارضتين أو أكثر ، وغيرها من النزاعات المسلحة الداخلية التي تختلف صورها وتتعدد، لكنها تشترك في الوحشية و ثقل الحصيلة من الضحايا ، نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها، من معرفة المقاتلين لبعضهم البعض، والحقد الذي يكنه كل طرف للأخر، والاعتماد في القتال على حرب العصابات والشوارع في أغلب الأحيان، إضافة إلى مشاركة كل من العسكريين والمدنيين فيها، مما يجعل جبهاتها غامضة المعالم، والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين فيها أمرا بالغ الصعوبة.

وعلى الرغم من قدم ظاهرة النزاعات المسلحة غير الدولية وفداحتها، وكثرة انتشارها إضافة إلى تعدد صورها، إلا أن المجتمع الدولي لم يعطيها حقها من التنظيم الدولي، إلا بعد ظهور اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ، و البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 .

الفصل الأول

الفصل الأول:

تطور مفهوم النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي العام

لقد عرف القانون الدولي إلى جانب الحروب الدولية حروبا أخرى تكون في إطار إقليم الدولة الواحدة بين السلطة القائمة والمتمردين، أو بين جماعات متناحرة فيما بينها دون أن تكون الدولة طرفا فيها، وحتى تلك الصراعات التي تناضل فيها الشعوب من أجل نيل استقلالها واسترجاع سيادتها من الدولة القائمة بالاستعمار، وعرفت هذه الصراعات والحروب الداخلية بمسميات قديمة عديدة كالثورة والعصيان، والتمرد، وكان اصطلاح الحرب الأهلية الأكثر شيوعا وتداولا بين الدبلوماسيين والمفكرين وهي تعني بمفهومها هذا ما يصطلح عليه في القانون الدولي الإنساني بالنزاعات المسلحة غير الدولية إلا أنها ظلت خارج مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني ، و خارج نطاق تطبيق الحماية التي يقررها لضحايا الحروب لفترة طويلة من الزمن.

لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى النزاعات المسلحة الداخلية في ظل القانون الدولي التقليدي في المبحث الأول، و إلى وضع النزاعات المسلحة الداخلية في ظل القانون الدولي المعاصر في المبحث الثاني.

المبحث الأول:

النزاعات المسلحة الداخلية وفق القانون الدولي التقليدي

كان ينظر إلى النزاعات المسلحة الداخلية في ظل القانون الدولي التقليدي، على إنها من صميم المسائل الداخلية التي تخضع عملية مواجهتها و معالجتها للقوانين و النظم الداخلية للدولة التي قام النزاع المسلح على إقليمها، و لا يمكن تطبيق قواعد القانون الدولي عليها إلا في حالة وجود اعتراف بالمحاربين ، بعكس الحروب الدولية التي كانت تحكمها قوانين وأعراف الحرب المقررة في القانون الدولي الإنساني، ويستفيد ضحاياها من كل نظم الحماية المقررة في هذا القانون لكونها حروبا تقع بين أشخاص القانون الدولي، هذه النظرة التقليدية وضعت حدودا مصطنعة لا تستند إلى أي منطق قانوني سليم للتفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية و النزاعات المسلحة غير دولية، التي بقيت مهمشة و غير معنية بقواعد القانون الدولي بصفة عامة و القانون الدولي الإنساني بصفة خاصة .

لهذا سوف نحاول دراسة هذا المبحث من خلال: نظرة القانون الدولي التقليدي للنزاعات المسلحة الداخلية في (المطلب الأول) وأسباب التفرقة بين النزاعات المسلحة الداخلية و النزاعات المسلحة الدولية في ظل القانون الدولي التقليدي في (المطلب الثاني)

المطلب الأول: نظرة القانون الدولي التقليدي للنزاعات المسلحة الداخلية.

لقد أختلف فقهاء القانون الدولي التقليدي في إيجاد تعريف دقيق و موحد لظاهرة النزاعات المسلحة الداخلية و ذلك بحسب اختلاف وجهات نظرهم إليها، غير أن الأمر الذي يلقى الإجماع بينهم هو اعتبارها من المسائل الداخلية التي تدخل من صميم سلطان القوانين و النظم الداخلية للدولة صاحبة الشأن و التي قام النزاع المسلح على إقليمها ، فتكون لها الحرية الكاملة في قمع و مواجهة من لجئوا إلى حمل السلاح ضدها، و بكل الوسائل و الطرق التي تراها مناسبة دون أن تراعي في ذلك أحكام و أعراف الحرب، و ما يمكن أن توفره من حماية لضحايا هذه النزاعات بعكس ما هو مقرر بالنسبة للنزاعات و الحروب الدولية.

و منه سوف نتطرق قي هذا المطلب إلى : مفهوم النزاعات المسلحة الداخلية وفق القانون الدولي التقليدي في (الفرع الأول) و نظرية الاعتراف بالمحاربين في(الفرع الثاني) و إلى مراحل و تطبيقات النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي التقليدي في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف النزاعات المسلحة الداخلية وفق القانون الدولي التقليدي .

إن المقصود بلقانون الدولي التقليدي في دراستنا هذه هو تلك الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ إبرام معاهدة " **واستفاليا**"(1648) إلى غاية إبرام اتفاقيات " **جنيف** " الأربعة لعام 1949، لأنها تعد نقطة تحول جوهرية، لكونها قامت بجعل النزاعات المسلحة الداخلية من اختصاص القانون الدولي بعد أن كانت – و كقاعد عامة من المسائل الداخلية التي تخضع للقانون الداخلي للدولة باستثناء نظام الاعتراف بالمحاربين، ولو أن هذا التحديد لا يلقي إجماعا من قبل جميع الفقهاء حيث يرى جانب من الفقه أن القانون الدولي التقليدي يمتد من بداية إبرام معاهدة " **واستفاليا** " إلى غاية بداية الحرب الأهلية الإسبانية في الفترة من 1936 إلى 1939[1].

لقد عرفت هذه الفترة العديد من المحاولات الفقهية الرامية إلى تعريف و تحديد المقصود بالنزاعات المسلحة الداخلية، غير أن الملاحظ على هذه التعريفـلت الفقهية هو اختلافها باختلاف وجهات النظر و التوجهات الفكرية، و الإيديولوجية و حتى السياسية لكل فقيه.

أولا: التعريف الفقهي للنزاعات المسلحة الداخلية في ظل القانون الدولي التقليدي .

عرف القانون الدولي التقليدي العديد من المحولات الفقهية لإيجاد تعريف شامل و موحد لظاهر النزاعات المسلحة الداخلية، و كانت أول هذه المحاولات محاولة الفقيه "**جروسيوس** " الذي حاول تعريفها من خلال وصفها بالحروب المختلطة ، بهدف فصلها و تميزها عن الحروب والنزاعات الدولية و كان يرى بأنها حروب مختلطة لكونها تجمع بين صفات النزاعات المسلحة العامة و الخاصة التي تحدث و تقع بين رعايا و مواطني الدولة الواحدة[2] .

كما عرفها الفقيه "**بوفندوف**" "**بأنها تلك الحروب التي يكون فيها أعضاء المجتمع الواحد يتناحرون فيما بينهم**" أما الفقيه "**كالفو**" فقد عرفها بأنها " **نزاعات مسلحة بين المواطنين في داخل**

[1] / -Antonio Cassese, la guerre civile et le droit international R.G.D.I.P. tome 90, 1986 p. 558

[2] / - صلاح الدين عامر المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ،دار الفكر العربي ، القاهرة،، دون تاريخ نشر،ص،296

الدولة الواحدة" و نجد أيضا تعريفا للفقيه "**مارتينز**" حيث يرى أنها "**تلك الحروب التي تقوم بين أعضاء الدولة الواحدة**" [1].

يمكن أن نلاحظ من خلال هذه التعاريف الفقهية السابقة أنها تشترك في كونها كلها تمتاز بالعمومة و الشمولية، كما أنها تتصف بالمرونة لكونها تعتبر النزاعات المسلحة الداخلية هي كل نزاع مسلح يقوم داخل الدولة الواحدة ، بدون تحديد أي شروط أو استثناءات ، رغم ما في هذه التعريفات من ايجابية في جعل كل النزاعات المسلحة الداخلية حرب و بالتالي ضرورة إخضاعها لقواعد و أعراف الحرب ، غير أنها كانت تصطدم بالقانون الدولي التقليدي الذي أخرجها من اختصاص هذه القواعد و الأعراف، باعتبارها من الشؤون الداخلية للدول المصابة بها، وهي بذلك خارج نطاق تطبيق ما يوفره القانون الدولي من حماية لضحايا الحروب [2].

غير انه و مع الانتشار الواسع لظاهرة الحروب والنزاعات المسلحة غير الدولية ، حيث أصبحت تشكل خطرا اكبر من مجرد عصيان داخلي و من مصلحة الدول خاصة في حالة **التمرد البحري** * الذي بموجبه أصبحت الدول ترى أن من مصلحتها أن تتخذ مجموعة من الإجراءات و التدبير حتى تكون لها مبررات قانونية عند تحريكها لقوات بحرية كبيرة في بعض الحروب الأهلية خلال القرن 19[3]

لهذه الأسباب و غيرها أصبح القانون الدولي العام يهتم بظاهرة الحروب و النزاعات المسلحة الغير دولية ، كما ظهرت معه العديد من الآراء و التوجهات الفقهية التي أصبحت تنادي وتطالب بإعمال قواعد و أعراف الحرب على هذا النوع من النزاعات المسلحة ، و كان من نتيجة هذا التحول الدولي و الفقهي، ظهور ما يعرف بنظرية الاعتراف بالمحاربين، و التي كانت من أهم قواعدها انه في حالة صدور اعتراف من طرف الدولة أو الحكومة القائم معها النزاع المسلح الغير دولي

---

[1]/ صلاح الدين عامر، مرجع السابق،ص،297

[2]/ محمود حسن السيد داود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة الغير دولية في القانون الدولي العام و الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأزهر، القاهرة،1999 ،ص،05

*لأنه في حالة التمرد البحري كان على الدول تقصي مواقف الدول الأخرى عند تحريكها لقواتها البحرية خاصة في أعالي البحار، باعتبارها مجال خارج عن سيادتها.

- انظر في ذلك : د محمود السيد داود ، مرجع سابق ص ص،175 - 176

[3]/ −René –jean wilhem : «problèmes relatifs a la protection de la personne humaine par le droit international dans les conflits armés ne présentant pas un caractère international»,

R.G.A.D.I., Tome 137,1972, p.329

للمتمردين أو الثوار أو كل من حمل السلاح في مواجهتها بوصف المحاربين ، فان اعترافه ا هذا يسمح بتطبيق قانون الحرب و أعرافها على النزاع المسلح [1] .

و يرى الفقيه Antonio Cassese في هذا الجانب "أنه من بين أهم الأسباب التي جعلته يهتم بهذا النوع من النزاعات المسلحة (الحروب الأهلية) هي طابعها المعقد و ما يحدث فيها من وحشية وقسوة وكثرت ضحاياها، توجب التدخل من أجل الحد منها[2], نظرا لكثرة انتشارها و ما تخلفه من أثار.

و هو نفس ما نادى به الفقهين "**فرانسيس ليبر و فاتيل** "، اللذين يعتبران من أوائل الفقهاء الذين طالبوا بضرورة تطبيق قانون الحرب و أعرافها على النزاعات المسلحة الغير دولية .

ثانيا: الجهود الفقهية لتطبيق قانون الحرب و أعرافها على النزاعات المسلحة الداخلية:

لقد تأثر الكثير من فقهاء القانون الدولي في بدية القرن 18 بفلاسفة الفكر التنويري و أفكارهم حول مفهوم الحرب ، من أمثال "**مونتيسكيو** " و الفيلسوف "**جون جاك روسو**" و غيرهم ، و كان من أهم هؤلاء الفقهاء الفقيهين "**ليبر و فاتيل**"، اللذين يرجع لهما الفضل الكبير في تطوير القانون الدولي الإنساني ، نظرا لاهتمامهما بدراسة ظاهرة النزاعات المسلحة الداخلية، و أفكارهما المطالبة بضرورة إخضاعها للقانون الدولي بصفة عامة، و إلى قانون الحرب وأعرافها بصفة خاصة.

أ-جهود الفقيه فاتيل:

تعد جهود الفقيه فاتيل من أول الجهود و المحاولات الفقهية التي نادت بضرورة تطبيق قوانين الحرب وأعرافها على حالة النزاعات المسلحة الداخلية ، كما نادى بتصنيفها و اعتبارها من اختصاصات القانون الدولي العام، و ذلك من خلال مؤلفه تحت عنوان " **قانون الأمم و مبادئ القانون الطبيعي المطبق على سلوك وتصرفات الأمم والحكام** " حيث خصص فصلا كاملا تحت عنوان " **الحرب الأهلية** "[3]

---

[1] / - Antonio Cassese ,Op, Cit,P 559 .

[2] / - Antonio Cassese ,Op, Cit,P 559

[3]/- سعيد سالم الجويلي ، مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني ،دار النهضة العربية ، بدون طبعة، القاهرة ،2006 ص ص 42-43

-و كان النص الفرنسي لتعريف المتمردين وفق فاتيل :

« On appelle tous sujets rebelles qui prennent injustement les armes contre le conducteur de la société، soit qu'ils prétendent le dépouiller de l'autorité suprême, soit qu'ils se proposent de résister a ses ordres dans quelque affaire particulière، et de lui imposer des condition »=

و قد تناول في فصله هذا نقدا للوضع القانوني السائد في وقته والمتعلق بالنظام القانوني الذي كان يحكم مسالة النزاعات المسلحة الداخلية ،أو الحرب الأهلية كما ورد في كتابه، و انتقد كل شخص أو حاكم كان يعتبر أن المتمردين أو الثائرين في وجه الحكومة مجرمين يستحقون القتل .

كما قام بوضع تعريف للمتمردين حيث يعتبر: "**أنهم الأشخاص الذين يحملون السلاح ظلما ضد قيادة المجتمع سواء طمعا في السلطة أو معرضة أوامرها في بعض المسائل الخاصة، أ و من أجل فرض بعض الشروط عليها**"[1]

وبعد دراسته لبعض أشكال التمرد قام بوضع تعريف للحروب الأهلية بقوله : « **عندما يتكون داخل الدولة حزب لا يطيع الحاكم و يجد نفسه قويا بما فيه الكفاية ليتخذ له رئيساً ، أو في الجمهورية عندما تنقسم الأمة إلى حزبين متعارضين و يلجأ كل واحد منهما إلى حمل السلاح فتلك هي الحرب الأهلية** »[2]*

كما يرى الفقيه **فاتيل** أن البعض يميز بين التمرد والحرب الأهلية ، بان يطلقوا مصطلح الحرب الأهلية على الحرب التي تكون ضد الحكام لسبب عادل، و يطلقوا مصطلح التمرد على المقاومة المفتوحة ضد الحكام لسبب غير عادل، و أكد هذا التمييز بين الحالتين من خلال طرح التساؤل التالي: كيف نسمي الحرب التي تقوم في جمهورية واحدة ممزقة بين حزبين متعارضين أو في مملكة بين فرقين يطمع كل واحد منهما في الحصول على تاجها؟[3].

و قد إجابة على تساؤله هذا بقوله أن مصطلح الحرب الأهلية يطلق على كل حرب تقوم بين أعضاء مجتمع سياسي واحد ، و إذا كانت بين جماعة من المواطنين من جانب و بين الحاكم ومن يسانده من جانب أخر ، فانه يكفي لاعتبارها حرباً أهلية إذا كان للمستاءين أو المعارضين بعض الأسباب التي تدفعهم إلى حمل السلاح، و أن تتوفر لهم القوة الكافية لاتخاذ رئيس لهم لإجبار الحاكم على خوض حرب معهم [4].

-Emery de Vettel , le droit des gens on principes de la loi naturelle appliqués a la conduite et aux affaires ,= des nations des souverains , tome II , éditions slatkine Reprints d'institut henry Dunant , Genève , 1983 , P P ,238 239

[1] /-Emery de Vettel , le droit des gens on principes de la loi naturelle appliqués a la conduite et aux affaires , des nations des souverains, op. cit., P. 238

[2]/- و كان تعريفه للمتمردين بالنص الفرنسي كالأتي:

lorsqu'il se forme dans l'état un partie qui n'obéit plus au souverain et se trouve assez fort pour lui faire tête, ou, dans un république، quand la Nations se divise en deux factions et de part et d'autre on en vient aux armes, c'est une guerre civile.

- Emer de vettel, op. cit., pp 242,243

[3]/- Idim,

[4] /-Emery de Vettel,Op,Cit,P.243

كما يرى أن من أسباب إخضاع النزاعات المسلحة الداخلية(الحروب الأهلية) لقوانين و أعراف الحرب هو ما ينتج عنها من تقطع و تمزق المجتمع الواحد و تفتت سلطة الدولة فيها ، و تولد حزبين منفصلين في الدولة يرى الطرف الأخر عدوا يجب القضاء عليه ، لهذا يجب اعتبارهما كجسدين منفصلين و معاملتهما كأمتين مختلفتين [1] .

أن جهود الفقيه **فاتيل** كان لها السبق و الأهمية في توعية المجتمع الدولي بخطورة هذا النوع من النزاعات المسلحة ، الأمر الذي انعكس على تطور قوانين الحرب لتشمل النزاعات المسلحة الداخلية أو الحروب الأهلية كما يسميها الفقيه **فاتيل**.[2]

بـــ- جهود الفقيه فرانسيس ليبر:

أثناء الحرب الأهلية الأمريكية سنة 1863 ، أصدرت وزارة الحرب بموجب الأمر العام رقم 100 تعليمات تحكم جيوشها في الميدان[3] ، وكانت في الأساس تقنين أعده الفقيه **فرانسيس ليبر** بطلب من احد جنرالات القوات الأمريكية يدعى " **هاليك**" و التي اقرها في بعد الرئيس الأمريكي "**أبراهم لينكولين**" تحت عنوان " **التعليمات التي تحكم جيوش الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان**"[4]

وقد حاول الفقيه **ليبر** في القسم الثاني من تقنينه (العصيان، الحرب الأهلية، التمرد) التمييز بين المصطلحات الثلاثة من خلال وضع تعريف لكل حالة منها في مواد التقنين، من المادة 149 إلى المادة 151 [5].

حيث عرف العصيان في المادة 149 بقوله:انه" **هبة شعبية مسلحة ضد حكومتهم أو جزء منها أو قوانينها أو موظفيها ، وقد يقتصر على مجرد المقاومة المسلحة التي تتجاوز ذلك**".

و عرف الحرب الأهلية في المادة 150بقوله:"**حرب بين طائفيتين أو أكثر من دولة تنازع كل سلطة الأخرى وتدعي أنها الحكومة الشرعية، وقد يستخدم التعبير في حروب التمرد عندما تكون المقاطعة المتمردة أو شطر منها مجاور لمقر الحكومة**".

---

[1] -/-Emery de Vettel,Op,Cit,P.243

[2] /-Francios Bugnion, jus ad bellum, jus in bello et conflits armés non internationaux, 15 mars 2006[http://www.icrc.org/web/fre/setefre 0.nsf/htm] (17 november 2007), p.14

[3]/- صلاح الدين عامر ،المرجع السابق ،ص ،118

[4] /-Emery de Vettel,Op,Cit,P P, 244 - 245

[5] /-Rose Mary Abi Saab, Droit humanitaire et conflit internes, éditions A. Pedone, Paris, 1986,P ,18 ,

- للمزيد : عن تعليمات ليبر بالنص الانجليزي انظر:

-Instructions for the gouvernement of armis of the United states in the Field (Lieber code) , 24 April 1863,(s.d) [http://www.icrc.org/ihl.nsf/full/mo?open document](17 November 2007) =

و عرف التمرد في المادة 151 بقوله: " **بأنه عصيان مسلح على أوسع نطاق وعادة يكون في شكل حرب بين الحكومة الشرعية و شطر من إقليمها بهدف الخروج من ولائه و ولايته، و إقامة حكومة خاصة به**[1]".

إن تعريف الفقيه **فرانسيس ليبر** لكل من العصيان و الحرب الأهلية و التمرد يكون قد وضع محاولة بالغة الأهمية في القانون الدولي التقليدي من اجل التمييز و التفرقة بين مختلف أشكال الحروب و النزاعات المسلحة الداخلية ، لأنها تعتبر بمثابة ترجمة فعلية لما كان معروفا و سائداً وقتها مما يجعل لها و لأحكامها ما للقواعد العرفية من أهمية[2] ، وان كانت تفتقر للدقة و الموضوعية فالفقيه ليبر في تعريفاته الثلاث السابقة قد أعطى لتمرد تعريفا أوسع من الحرب الأهلية ، كما انه اعتمد على الغرض المقصود لتحديد وصف النزاع المسلح بالإضافة إلى أنها ليس لها طابع دولي إذ وضع تقنينه المترجم في التعليمات الواردة في الأمر 100 المذكور سابقا لتحكم سلوك الجيش الأمريكي ، ومن هذا المنطلق فهي محاولة خاصة لا يمكن تعميمها على جميع الدول.[3]

أن كل من الفقيهين **فاتل وفرانسيس ليبر**، قد ساهما بشكل واضح في تطوير ما يعرف اليوم بالقانون الدولي الإنساني، عن طريق لفت انتباه المجتمع الدولي لظاهرة النزاعات المسلحة غير الدولية بتسليط الضوء عليها كظاهرة لطالما أبعدت من مجال القانون الدولي، فقد كان لتقنين " **ليبر** " رغم تميزه بالخصوصية لتعلقه بالحرب الأهلية الأمريكية، الأثر الكبير في إصدار العديد من الدول تعليمات إلى جيوشها تتضمن مبادئ وقواعد الحرب، الأمر الذي ساعد على ظهور حركة تقنين دفعت إلى زيادة عدد المؤلفات الفقهية التي تبحث في قوانين الحرب، مما جعلها تحتل مكانة هامة في القانون الدولي، فأصبحت بذلك محل اهتمام فقهائه.[4]

كما أن محاولة الفقيه **فاتل** دراسة الحرب الأهلية بإيجاد تعريف لها، وما يجب أن يتوفر فيها لكي تعتبر كذلك، تعد بمثابة الأساس القانوني لنظرية الاعتراف بالمحاربين التي تمثل أول نظام قانوني

= [1]/- سعيد سالم الجويلي، مرجع سابق ،ص، 249

[2]/- عمر سعد الله ، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،لبنان، ط 1 ، 1997،ص، 24

[3]/ - رقية عواشرية ، حماية المدنيين و الأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق،2001 ،ص،12

[4]/- مصطفى كامل شحاتة، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 ، ص2

أخضع النزاعات المسلحة غير الدولية لقدر من التنظيم الدولي، في ظل القانون الدولي التقليدي ولأهمية هذه النظرية سوف نحاول دراستها في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الثاني: نظرية الاعتراف بالمحاربين في القانون الدولي التقليدي.

تعتبر نظرية الاعتراف بالمحاربين نظرية مهمة في القانون الدولي، فقد وضعت هذه الأخيرة المعيار الوحيد الذي بمقتضاه تدخل النزاعات المسلحة الداخلية مجال القانون الدولي، ألا وهو معيار الاعتراف بالمحاربين، فإن لم يكن هناك اعتراف بقيت النزاعات المسلحة الداخلية خارج نطاق القانون الدولي، وتخضع بالتالي لحكم القانون الداخلي للدولة القائم على إقليمها النزاع المسلح.

فما هو المقصود بنظرية الاعتراف بالمحاربين ؟ و ما هي شروطها و أثارها؟

أولا: التعريف بنظرية الاعتراف بالمحاربين:

إن الاعتراف نظام قانوني من أنظمة القانون الدولي و هو عبارة عن تصرف قانوني تعبر من خلاله الدولة عن رغبتها و نيتها في إقامة علاقة دولية مع وحدة جديدة في المجتمع الدولي، و تحملها ما ينتج عن اعترافها من أثار قانونية [1]، ويعد الاعتراف بصفة المحاربين نوع من أنواع الاعتراف العديدة المعروفة في القانون الدولي* .

و قد عرفه الفقيه "**ديكي ليكسكو** " : انه فعل صادر من طرف الحكومة أو من طرف دولة أجنبية تمنح من خلاله للطرف المشارك في النزاع المسلح الداخلي أو الحرب الأهلية الوصف و الصفة

---

[1]/ - صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، القاهرة ،ط2 ،1995، ص، 611

*- هناك الاعتراف بالحكومات و الدول، والاعتراف بحركات التحرر.

*- كان تعريف الفقيه ديكي ليكسكو للاعتراف في النص الفرنسي كالأتي:

« La reconnaissance de belligérance peut être définie comme un acte du gouvernement établi ou d'un état étranger par lequel une partie en lutte dans une guerre civile est dotée de la qualification légale de faire la guerre، les conséquences juridique de cet état de choses se produisant a partir du moment ou une telle reconnaissance est accordée »

انظر في ذلك :

-Victor Duculesco: Effet de la reconnaissance de l'état de belligérance par les tiers, y compris les organisation internationales, sur le statu juridique des conflits armés a caractère non international, R.G.D.I.P, Tome79,1975, pp.127,128

القانونية للقيام بالحرب ، و تحمل النتائج القانونية لهذه الحالة ابتداء من لحظة صدور اعترافها، وهو بمثابة إقرار من طرف الدولة بوجود حالة حرب بينها وبين جماعة من الناس لا يكونون دولة*.[1]

ومنه يمكن أن نلاحظ أن حالات العصيان و التمرد كانت كلها خراج نطاق القانون الدولي باستثناء، حالة الحرب الأهلية التي تم الاعتراف فيها للمتمردين بوصف المحاربين، بعكس الحرب الأهلية التي لا يتم الاعتراف لها بصفة المحاربين، لأنه وفق القانون الدولي التقليدي الحرب[2] لا تحدث إلا بين الدول أعضاء الجماعة الدولية التي تتمتع بالسيادة المطلقة، و لها الحق في اللجوء إلى الحرب في حين لا يتوفر هذا الأمر في الحروب الأهلية (النزاعات المسلحة الداخلية)، التي لا تعدو أن تكون مجرد حرب بين المتمردين و الحكومة ، أي أن احد أطرافها لا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية وهو ما يعطي للحكومة أو السلطات في الدولة المصابة بالحرب الأهلية في حالة مواجهتها الحق في القضاء على كل من تمرد ضدها وحمل السلاح في وجهها، و تقديمه للمحاكمة الجنائية باعتباره مجرم خائن [3].

إن الاعتراف بالمتمردين في حالة الحروب الأهلية بوصف المحاربين يجعل من هذه الحرب الأهلية في نظر القانون الدولي التقليدي حرباً، و تصبح بذلك من اختصاص القانون الدولي و تطبق عليها قوانين و أعراف الحرب المطبقة على الحروب الدولية التي تقوم بين أشخاص القانون الدولي.

و يرجع الفضل في ظهور نظرية الاعتراف بالمحاربين إلى ممارسات الدول الغربية خاصة الانجلوسكسونية، حيث كان ظهور أول اعتراف بالمحاربين أثناء حرب الاستقلال الأمريكية ضد الإمبراطورية البريطانية في الفترة من " 1775 الى1783 "[4] ، و ذلك عند استلام الجنرال " **جيمس روبرتسون**" قيادة القوات البريطانية في أمريكا، حيث كتب إلى الجنرال الأمريكي جورج واشنطن رسالة ضمنها رغبته في الامتثال إلى قوانين وأعراف الحرب[5].

---

[1]/- انتوان روجيه، الحرب الأهلية و قانون الأمم ، نقلا عن محمود السيد داود ، المرجع السابق ،ص،176
[2]/-عبد العزيز علي جميع وآخرون، قانون الحرب، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ص8
[3]/ المرجع نفسه .
[4] /-Francios Bugnion, op.cit., p.16
[5] / -René Jeon Wilhem , problème relatifs a la protection de la personne humaine par le droit international dans les conflits armés ne présentant pas un caractère international R,G,A,D,I tom137.1972-P,326

و قد كانت هذه النظرية محل جدل فقهي كبير ، فهناك جانب من الفقه يرى أن مسالة الاعتراف بالمحاربين في حالة قيام حرب أهلية ما مسألة إجبارية ، فيما يرى جانب أخر من الفقه بان الاعتراف بالمحاربين في حرب أهلية ما هي مسالة اختيارية تعود إلى حاجة الدولة لها[1].

لكن الواقع العملي عرف كل من الحالتين، ففي القرن 18 اخذ الفقيه "**فاتيل** " بنظرية الاعتراف الإجباري ، واعتبر انه يكفي وجود حرب أهلية لتطبق قواعد الحرب وأعرافها بصورة تلقائية ، وقد ذهب في هذا الاتجاه كل من الفقيه "**كالفو**" و الفقيه "**فوير**" ، وهو نفس ما أقرت به المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية أثناء حرب الانفصال في العام 1863 [2]، وفي مقابل ذلك يرى أنصار الاعتراف الاختياري أن هذا الأخير هو إقرار من اختصاص الدولة ، و هو الوحيد الذي يؤدي إلى إعمال قوانين وأعراف الحرب على النزاع المسلح القائم على إقليمها ، غير أن الغالبية العظمى من الفقه ترى أن الاعتراف ليس له الصفة الإلزامية، و إنما هو متروك للسلطة التقليدية للدولة صاحبة الشأن، و خلاف ذلك يتنافى مع مبدأ السيادة المطلقة للدولة حسب القانون الدولي التقليدي[3].

والاعتراف بالمحاربين قد يكون في صورة ضمنية أو صريحة ، كما قد يصدر من جانب الدولة المصابة بالحرب الأهلية، أو من طرف دولة أجنبية ، مثال الاعتراف الضمني ما حدث في حرب الانفصال الأمريكية في 5 افريل 1863 [4]،عندما أعلن الرئيس الأمريكي **أبراهم لنكولن** الحصار على الموانئ و السواحل التي تسيطر عليها القوات المسلحة للمتمردين ، وهو ما يعتبر اعترافا ضمنيا، لان الدولة لا تقوم بمحاصرة موانئها[5]، و مثال الاعتراف الصريح و هو نادر في الممارسة الدولية اعتراف دولة **البيرو** عام 1869 بالمحاربين الذين يطالبون بالاستقلال عن كوبا[6].

ثانيا : شروط الاعتراف بالمحاربين:

---

[1] / -Day-Tan Joele Nguyén ; le droit de conflits armés non internationaux in BEDJAOUI MOHAMED : droit international bilan et perspectives, éditions, A pedone, paris, tom 2,P, 852

[2]/ -Eric David ,Principes des droit des conflits armes , troisième édition brulant , bruxelles, 2002,P, 137

[3] / -Rene Jeon Wilhelm,Op,Cit,P , 326

[4]/- انظر في ذلك الحرب الأهلية الأمريكية وثائق كيبيديا منشورة على موقع: http://www.ar.wikipedia.org -

[5]/ -Francios Bugnions,Op,Cit,P ,18

[6] / -Victor Duculexo Op,Cit, P 79

تتطلب نظرية الاعتراف بالمحاربين بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في المتمردين حتى يمكن لهم الحصول على اعتراف بصفة المحاربين من طرف الدولة القائم معها النزاع أو من طرف دولة أجنبية ، وبالتالي تطبيق قوانين و أعراف الحرب ، و تنقسم هذه الشروط إلى شروط موضوعية و شروط شكلية.

أ)-الشروط الموضوعية:

المقصود هنا بالشروط الموضوعية، ثلاثة مقومات أساسية يجب توافرها في الجهات المتمردة حتى يمكن الاعتراف لها بصفة المحاربين وهي: مباشرة الرقابة الإقليمية و الاضطلاع بمقتضيات السيادة و احترام قوانين و أعراف الحرب.

و هي نفس الشروط التي تطلبها الدول الأجنبية من المتمردين حتى يمكن لها الاعتراف لهم بصفة المحاربين[1].

و قد تم الإعلان عن هذه الشروط في اللائحة التي وضعها مجمع القانون الدولي بمناسبة اجتماعه في "**تيوشانتل**" في 08 سبتمبر عام 1900 تحت عنوان "**حقوق و واجبات الدول الأجنبية**".

إذ جاء في نص المادة الثامنة من هذه اللائحة انه: ليس لدول الغير الحق في أن تعترف للمتمردين والجماعات الثائرة بوصف المحاربين:

- إن لم يكن لديها إقليم متميز بان تملك جزء محدد من الإقليم الوطني.
- إذا لم تتوفر لديها عناصر الحكومة النظامية التي تمارس على هذا الجزء مظاهر السيادة الفعلية.
- إن لم تكن قواتها المسلحة تخضع لنظام عسكري منظم و تحترم قواعد و أعراف الحرب.

فإذا توفرت هذه الشروط الثلاثة في المتمردين أو الثوار أمكن للدول الأجنبية الاعتراف بهم و إعطائهم صفة المحاربين، غير أن الممارسة الدولية كشفت عن شرط ذاتي أخر إلى جانب الشروط الموضوعية السابقة ، تمثل في ضرورة وجود مصلحة للدولة الأجنبية المانحة لهذا الاعتراف ، رغم أن لائحة الصادر عن معهد القانون الدولي لعام 1900 لم تعترف بهذا الشرط [2]،لكن الممارسة الدولية أكدت عليه و بالخصوص الأمريكية، فمثلا في الثورة الكوبية الأولى ضد اسبانيا رفض الرئيس الأمريكي "**غرانيت**" في 07 ديسمبر1875 الاعتراف بالثوار الكوبيين بوصف المحاربين و برر رفضه هذا بعدم وجود مصلحة تجنيها بلاده جراء اعترافها بصفة المحاربين لثوار كوبا[3].

---

[1]/ - حازم محمد عتلم ،قانون النزاعات المسلحة الدولية ، المدخل ، النطاق الزماني ،دار النهضة العربية ، القاهرة، ط2 ، 2002 ، ص 165

[2] / -Rose Mary ABI Saab,Op,Cit,P , 28

[3] / -Victor Duculexo , ,Op,Cit,P 132

وهكذا انصرفت الحرب الأهلية في ظل القانون الدولي التقليدي التي تلك النزاعات المسلحة التي تتوفر فيها الشروط الموضوعية الثلاث الواردة في لائحة معهد القانون الدولي الصادرة سنة 1900 وهي السيطرة على جزء من الإقليم الوطني، وممارسة مظاهر السيادة عليه ، بالإضافة إلى احترام قانون الحرب و أعرافها .

لكن رغم توفر هذه الشروط الموضوعية التي اثبت الواقع صعوبة تحقيقها، إلا أن القانون الدولي التقليدي لم يكن يرى ضرورة في تطبيق قانون الحرب و أعرافها أو الحياد إلا باقتران هذه الشروط الموضوعية بشروط شكلية.

بـــ)- الشروط الشكلية:

تتمثل هذه الشروط الشكلية في صدور اعتراف دولي من الدولة أو الحكومة القائم في مواجهتها النزاع المسلح ، أو صدوره من دولة أجنبية أخرى تحقق للمتمردين صفة المحاربين [1]، و هو بهذه الصفة عمل قانوني سيادي تضطلع به الحكومة القائم في مواجهتها النزاع المسلح [2] ،أو الدول الأجنبية بشكل اختياري [3]، و هو الأمر الذي جعل الفقيه "**روني جون ولهام**" يتساءل عن القيمة القانونية لنظرية الاعتراف بالمحاربين،لأنها لم تكن يوما مقننة في شكل رسمي، وإنما ظهرت وتبلورت من خلل الفقه وهي لتزال إلى حد الآن في مؤلفات بعض الفقهاء، رغم أنها كانت موضوع أعمال معهد القانون الدولي سنة1900 [4].

فالدولة لها كامل الحرية في أن تمتنع عن إصدار اعتراف أو حتى إصداره ثم تتراجع عنه إن رأت في ذلك ضرورة و هو ما كان عقبة في وجه المتمردين أو الثوار، لان الدولة القائم في وجهها النزاع المسلح ، حتى في حالة استفاء الثوار لشروط الاعتراف الموضوعية إلا أنها نادرا ما تعترف لهم بوصف المحاربين ،لأنها تكره أن تبادر بتصرف قانوني من شانه أن يضعف من موقفها أمام من حملوا السلاح في وجهها ،كما أن الدول الأخرى لا تلجا إلى إصدار الاعتراف إلا في حالات نادرة، و إذا رأت أن لها مصلحة في ذلك ، وكذلك خوفا على مصالحها السياسية و الاقتصادية من حرب غير مضمونة النتائج [5] .

---

[1] /- حازم عتلم ، مرجع سابق،ص،156

[2] -/- René- jean Wilhelm Op,Cit, p.328

[3] /- حازم عتلم ، مرجع سابق،ص،156

[4] /- René- jean Wilhelm Op,Cit, p.328

[5] /-Rene Jeon Wilhelm,Op,Cit,P , 328

غير انه إذا ما وجدت هذه الشروط الموضوعية في المتمردين، وتم الاعتراف لهم بصفة المحاربين من طرف الدولة القائم في مواجهتها النزاع المسلح، أو أي دولة أجنبية أخرى، فانه يترتب على هذا الاعتراف جملة من الآثار الهامة. سوف نبينها في مايلي:

ثالثا: أثار الاعتراف بالمتمردين :

إن الاعتراف للمتمردين أو الثوار بوصف المحاربين ينتج جملة من الآثار القانونية ، و تختلف هذه الأخيرة باختلاف الجهة التي صدر منها هذا الاعتراف ، فإذا كان الاعتراف صادراً من الدول الأجنبية أي غير المصابة بالحرب الأهلية ، فعليها أن تلتزم بالحياد و عدم التدخل في هذه الحرب أما إذا كان الاعتراف صادراً من طرف الدولة المصابة بالحرب الأهلية ، فان اعترافها هذا يلزمها بتطبيق قوانين الحرب و أعرافها .

1 -أثار الاعتراف الصادر من الدولة المصابة بالحرب الأهلية:

يترتب عن اعتراف الدولة المصابة بالحرب للمتمردين او الثوار الذين حملوا السلاح في وجهها أثار هامة تتمثل أساسا في تطبيق قانون الحرب و أعرافها ، و إعفائها من المسؤولية عن الأفعال التي يرتكبها المتمردين من أعمال تلحق ضرراً للغير المقيمين على أرضيها

أ:- تطبيق قانون الحرب:

أن المقصود هنا بتطبيق قانون الحرب هو التزام الدولة المصابة بالحرب الأهلية عند اعترافها بوصف المحاربين للمتمردين إلزامية تطبيق جميع قوانين الحرب و أعرافها المعرفة في تلك الحقبة الزمنية [1]،على النزاع المسلح بينها وبين الثوار أو المتمردين الذي حملوا السلاح في مواجهتها ، والذين أصبحوا بموجب الاعتراف الصادر عنها عدو أجنبي لها، و لهم نفس الحقوق و عليهم نفس الواجبات التي يفرضها قانون الحرب على الدول، ويتمثل قانون الحرب في هذه الحالة في قانون جنيف و قانون لاهاي[2].

- قانون جنيف :

و يقصد بقانون جنيف خضوع كل من الدولة أو الحكومة الشرعية و المتمردين لاتفاقيات جنيف المتعارف عليها خلال تلك الفترة الزمنية ، وهو ما يعني أن المقاتلين من كلا الجانبين الذين تم إلقاء

---

[1]/ - رقية عواشرية، المرجع السابق، ص، 82

[2]/- يفرق الفقهاء بين قانون لاهاي وقانون جنيف، ويمكن تبرير هذه التفرقة، أن قانون جنيف يتعلق بحماية فئات معينة من الأشخاص والأموال الثابتة والمنقولة، بينما يتعلق قانون لاهاي باستخدام وسائل القتال وطرق وسلوك المحاربين.
انظر: عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الحمر، تونس، 1997 ، ص11 ،

القبض عليهم يعتبرون أسرى حرب ويعاملون على هذا الأساس، لان الأسرى محميون بموجب اتفاقية جنيف لعام 1929[1]، بالتالي وجب حمايتهم وعدم تعرضهم للقتل ،و الجرح و التعذيب ومعاملتهم معاملة إنسانية ، وعدم إهانتهم، أو تعرضهم لتطفل الجماهير ، واحترم شرفهم و كرامتهم .

كما يجب على أطراف النزاع في الحرب الأهلية الامتثال لأحكام اتفاقية جنيف لعام 1864 الشهيرة ، والمتعلقة بتحسين حالة الجرحى من العسكريين في الميدان و كذلك اتفاقية جنيف لعام 1906 و الخاصة بتحسين حالة الجرحى من العسكريين في الميدان المتممة و المطورة للاتفاقية الأولى .

كما عليهم احترام و تطبيق أحكام اتفاقية جنيف لعام 1929 المتعلقة بتحسين حالة الجرحى و المرضى من العسكريين في الميدان المتممة كذلك لاتفاقية جنيف عام 1864 و اتفاقية جنيف عام 1906 ، و هي كلها اتفاقيات تقضى بضرورة تحسين حالة الجرحى والمرضى من العسكريين في الميدان ، والاعتناء بهم و معالجتهم و تقديم الرعاية الطبية والصحية لهم مع ضرورة حماية الوسائط الطبية و العاملين فيها من أطقم طبية و كذا حماية الأعيان الطبية و رجال الدين المرافقين للقوات المسلحة.[2]

- قانون لاهاي:

و يقصد بقانون لاهاي هو خضوع الأطراف المتناحرة في الحرب الأهلية من الحكومة الشرعية والمتمردين لأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بسير العمليات العسكرية و أساليب القتال والأسلحة المستخدمة فيها[3] ، مع ضرورة مراعاة المبادئ العرفية الأساسية التي أدمجت فيها مثل مبدأ " مارتينز*[4]" و المتمثلة أساسا في مجموعة من القواعد وضعها سنة 1899 في اتفاقيات لاهاي الثانية و المتعلقة بقواعد الحرب البرية، وتم التأكيد عليها في اتفاقية لاهاي للحرب البرية عام 1907 في الفقرة الرابعة من مقدمتها و تنص هذه القاعدة على (في الحالات التي لا تشملها أحكام الاتفاقية التي تم

---

[1]/- عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ، ص ص، 11-12

[2]/- عامر الزمالي المرجع السابق ،ص، 17 و ما يليها.

[3]/- احمد الأنوار ، قواعد وسلوك القتال ، محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، تحرير شرف عتلم ، اللجنة الدولية للصيب الأحمر ،ط 6 ،2006 ، ص، ص ، 115-116 .

انظر أيضا د- سعيد سالم الجويلي ن مرجع سابق ،ص، 158.

* - وهو السير "مارتينز فردرك"وهو من أصل روسي وله مساهمات عديدة في تطوير قواعد القانون الإنساني من أهمها هذا الشرط الذي يحمل اسمه.

[4] /- انظر للمزيد : سعيد سالم جويلي ، مرجع سابق ،ص ،158,

عقدها يظل السكان المدنيون و المقاتلون تحت حماية و سلطان مبادئ قانون الأمم كما جاءت في الأعراف التي استقر عليها الحال بين الشعوب المتمدنة ، وقوانين الإنسانية و مقتضيات الضمير العام).

كما يلتزم الأطراف أيضا بمقتضى قانون لاهاي بمبدأ الضرورة و المعاملة الإنسانية، ومعادلة التناسب و التي تستلزم وجود قيادة تحقق النقاط التالية :

- السيطرة التامة على المرؤوسين من الجنود و الثوار ، وعلى كل مصادر النيران لمنع وقوع أي انتهاك جسيم لقانون الحرب.
- قصر وحصر العمليات العدائية و العسكرية على إضعاف قدرات العدو العسكرية من اجل هزيمته أو استسلامه ، و نذكر هنا أن تدمير 60% من قدرات العدو البشرية و العسكرية يكفي لقهره و التغلب عليه.
- عدم التخطيط أو إصدار الأوامر بشكل مسبق من اجل عدم الإبقاء على احد من العدو على قيد الحياة.
- الامتناع عن استخدام الأسلحة التي تسبب أضرارا و ألاما لا مبرر لها و المحظورة دولياً
- تجنب الهجمات العشوائية التي توجه إلى أهداف عسكرية غير واضحة المعالم.
- عدم القيام بالهجمات الانتقامية و الردعية ضد السكان المدنيون و الأعيان المدنية.
- الحرص التام على توجيه كل العمليات العسكرية و مصادر النيران إلى أهداف عسكرية محددة بدقة.

كما يجب الالتزام كذلك بإعلان بروكسل الصادر بتاريخ 27 أوت 1874 بشان التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين، وكذا الاتفاقية الدولية التي تمخضت عن مؤتمر لاهاي للسلام لعام 1899، و التي تحمل في مقدمتها الاتفاقية الخاصة بقواعد و أعراف الحرب البرية و الاتفاقية الخاصة بانطباق أحكام اتفاقية جنيف لعام 1864 في مواجهة الحرب البحرية و التصريح الخاص بحظر استخدام المقذوفات التي تنتشر منها الغازات الحارقة و الاتفاقية الدولية التي تمخضت عن مؤتمر لاهاي الثاني لسلام لعام 1907 و التي يأتي في مقدمتها الاتفاقية الثالثة الخاصة بقواعد بدأ الحرب والاتفاقية الرابعة الخاصة بقواعد و أعراف الحرب البرية ،و الاتفاقية الخامسة الخاصة بحقوق و التزامات الدول المحايدة في الحروب البرية ، وكل الاتفاقيات السبع للحرب البرية[1].

[1]/- سعيد سالم الجويلي، مرجع سابق ،ص ص ، 158 159 160

بـــ: انتفاء المسؤولية الدولية :

أن الدول باعتبارها من أشخاص القانون الدولي تعد مسؤولة عن تصرفاتها وتصرفات مواطنيها التي قد تسبب ضرراً لدول الأخرى و لرعاياها المقيمين على أراضيها ، و تستمر هذه المسؤولية حتى في حالة وجود تمرد أو ثورة ، و تستمر حتى في حالة نشوب حرب أهلية(نزاع مسلح داخلي) على أرضها إذا لم تعترف هذه الدولة للمتمردين أو الثوار الذين حملوا السلاح في وجهها بصفة المحاربين ، وتكون ملزمة بالتعويض عن هذه الأضرار.[1]

لكن في حالة اعترافها بوصف المحاربين للمتمردين،فإنها تعفي نفسها من المسؤولية الدولية عن ما يرتكبه المتمردين من ضرر للغير ما لم يثبت إهمالها و تقصيرها الخطير [2] ،لان الاعتراف للمتمردين يكسبهم الشخصية الدولية المؤقتة و يصبحون بذلك مسؤولين عن أفعالهم، و يتحملون تبعاتها ، إلا انه و كقاعدة عامة لا يمكن تحريك المسؤولية الدولية للمتمردين إلا بعد انتهاء الحرب الأهلية ، لان تحيرك هذه المسؤولية يعد اعترافا ضمنيا بالشخصية الدولية للمتمردين [3] ، لهذا لا تقوم الدول بتحريك هذه المسؤولية إلا بعد انتهاء العمليات العدائية ، لان نتائج هذه الحروب القائمة بين الحكومة الشرعية و المتمردين غير واضحة النتائج ، فقد تتمكن القوات المسلحة للحكومة الشرعية من القضاء على الثوار ، وفي هذه الحالة لا يمكن تحميل الحكومة الشرعية المسؤولية عن أفعال المتمردين، إذا ثبت عدم تقصيرها في اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع التمرد وقمعه و حماية رعايا الدول الأجنبية المقيمين على أراضيها ، ويكون انتفاء المسؤولية الدولية في هذه الحالة على أساس القوة القاهرة[4].

كما قد يحدث العكس و ينجح المتمردين في التغلب على قوات الحكومة الشرعية و ينشؤون حكومة جديدة في الدولة الأم أو إقامة دولة جديدة و مستحدثة على جزء من إقليم الدولة [5]، و في كلا الحالتين يتحملون المسؤولية الدولية على أعمالهم ، سواء كانوا حكومة جديدة، أو أقاموا دولة أخرى[6].

---

[1]/ - محمود حسن السيد داود ، مرجع سابق ،ص، 185

[2]/ - عبد العزيز علي جميع و آخرون ، مرجع سابق ، ص، 10

[3]/ - رقية عواشرية ، المرجع السابق ، ص،496

[4]/- وائل احمد علام ، مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية ، دار النهضة العربية ، دون طبعة، القاهرة ،2001، ص، 25

[5]/ - رقية عواشرية، المرجع السابق ،ص، 496

[6]/- وائل احمد علام ، مرجع سابق ،ص، 26

2- أثار الاعتراف الصادر عن الدول الأخرى:

في حالة ما إذا أصدرت دولة أجنبية اعترافها للمتمردين في نزاعات مسلح داخلي تعرفه دولة أخرى بوصف المحاربين ، سواء كان ذلك لهدف سياسي أو اقتصادي أو من اجل حماية ممتلكاتها و أرواح رعاياها المقيمين في هذه الدولة و ممتلكاتهم من اعتداء المتمردين [1]، فان هذا الاعتراف و بعكس الاعتراف الصادر من الدولة المصابة بالحرب الأهلية ، لا يكون أثره إلا بين المتمردين و الدولة التي اعترفت لهم بوصف المحاربين.[2]

و تلتزم هذه الدولة بموجبه بقانون الحياد و لا تتدخل بأي وسيلة كانت لتقديم المساعدة لأحد أطراف هذا النزاع ، و تلتزم بعدم معاملة سفن المتمردين على أساس أنها سفن قراصنة ، في حالة ما إذا تعرضت سفنهم إلى سفنها [3]، وفي المقابل يكون لأطراف النزاع الحق في منع سفينة محايدة من تزويد و تقديم المساعدة الحربية والعسكرية لأي طرف من أطراف النزاع المسلح ، ولهم أن يصدوا ويتخذوا ما يرونه مناسبا من قوانين و إجراءات لحظر تجارة بعض السلع التي تدلي بها السفن المحايدة ، و لهم الحق كذلك في تفتيش و توقيف السفن التجارية المحايدة و تفتيش شحنتها و ضبط السفن التي تقوم بالتهريب الحربي ،و العديد من الحقوق الأخرى التي يمنحها قوانين الحرب و أعرافها لأطراف النزاعات المسلحة من الدول في الحروب البحرية .[4]

فإذا انتهت الحرب الأهلية بتولي المتمردين الحكم كان هناك محل للاعتراف بالدولة أو الحكومة الجديدة من قبل الدولة التي اعترفت لهم بوصف المحاربين [5]، كما يلتزم المتمردين في هذه الحالة باحترام الحقوق التي يقرها القانون الدولي للدول المحايدة بعدم الاعتداء على رعاياها و ممتلكاتهم [6].

إن الاعتراف الصادر الذي يصدر من الدولة الأجنبية يعد تصرفا خطيرا ، فبالإضافة إلى كونه عملا غير ودي و لا يرضي الدولة المصابة بالنزاع المسلح الداخلي ، باعتباره تدخلا مباشرا في مسالة داخلية و تعديا على سيادتها، خاصة إذا صدر هذا الاعتراف قبل أن تصدر هي اعترافا بالمتمردين فهو يرتب حقوقاً وواجبات على الدولة المعترفة يجب عليها الالتزام بها مهم كانت الظروف[7] .

---

[1]/ - عبد العزيز على جميع و آخرون ، المرجع السابق ،ص، 10

[2] /- Victor Duculesco, op.cit., p.137

[3]/-رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد ،دار زائل للنشر ، ط1، الأردن ،2001، ص،159

[4] /- Victor Duculesco, op.cit., p.128

[5]/- انظر عبد العزيز علي جميع و آخرون، المرجع السابق ،ص،11

[6]/ -رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، مرجع سابق ،ص، 158

[7]/- عبد العزيز علي جميع و آخرون، مرجع سابق ،ص، 11.

فبالرجوع إلى الممارسة الدولية نجد أن محكمة التحكيم الدولية قد أدانت العديد من التصرفات الدولية في هذا المجال ، فنجدها مثلا قد أدانت في قضية السفينة "**الاباما** " في 14 سبتمبر 1874 الإمبراطورية البريطانية نظرا لخرقها قواعد الحياد لقيامها أثناء الحرب الأهلية الأمريكية بتجهيز هذه السفينة التابعة للولايات الجنوبية ، والسامح لها باستعمال موانئها مما مكنها من القيام بعمليات عسكرية ضد سفن الاتحاد ، رغم اعترافها للمتردين بوصف المحاربين في ماي 1851 ، و ألزمتها المحكمة بدفع 14 مليون جنيه إسترليني تعوض للولايات المتحدة الأمريكية عن الأضرار اللاحقة بها جراء هذا التصرف [1].

تعد نظرية الاعتراف بالمحاربين من أهم النظريات في القانون الدولي التقليدي التي جعلت من النزاعات المسلحة الداخلية من المسائل التي تدخل في اختصاص القانون الدولي، بحيث أخرجتها من اختصاص القوانين والأنظمة الداخلية للدولة المصابة بها، غير أن طابعها الفقهي و عدم تقنينها في صورة رسمية، جعلها مسالة اختيارية تأخذ بها الدولة وفق حريتها و اختيارها ، أدى إلى التخلي عنها خاصة بعد تطور القانون الدولي و العلاقات الدولية وتجريم اللجوء إلى الحرب لحل النزاعات الدولية بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بالقانون الدولي الإنساني[2].

الفرع الثالث: مراحل النزاع المسلح الداخلي و تطبيقاته في القانون الدولي التقليدي.

إن النزاع المسلح غير الدولي، في ظل القانون الدولي التقليدي،–كما سبق الإشارة إليه لا يدخل في نطاق القانون الدولي إلا إذا تم الاعتراف بأولئك الذين يحملون السلاح ضد الحكومة كمحاربين وقبل الوصول إلى مرحلة حالة الحرب، كان القانون والممارسة يُفرقان بين مرحلتين مختلفتين في الحرب الأهلية وهما التمرد و العصيان[3].

[1]/ - رقية عواشرية ، مرجع سابق ،ص، 87.

[2]/- رشاد عارف السيد، المرجع السابق، ص160 ،15.

[3] /- Heather A.Wilson, International Law and the Use of Force by Liberation Movements, Oxford University Press,Oxford, 1988, p. 23.

أولا : مراحل النزاعات المسلحة الداخلية:

1 -المقصود بالتمرد:

كان التمرد في القانون الدولي التقليدي، يعد حالة من العنف الداخلي تلاحظ خلالها مجرد تحديات متفرقة للحكومة الشرعية[1]، و كانت تعد أيضا مجرد حالة انتفاضة قصيرة ضد السلطة الحاكمة، و في حدود قدرة قوات الشرطة وقوات حفظ النظام التابعة لها للقضاء عليها، و إجبار الطرف المشاغب على احترام النظام القانوني للدولة[2]، و إذا تمكنت الحكومة من قمع الفصائل المتمردة بسرعة عبر الإجراءات المعتادة للأمن الداخلي [3]، لا تقع الحالة في نطاق القانون الدولي و لا يتمتع المتمردون الذين يتحدون الحكومة الشرعية بأي حقوق أو حماية قانونية بموجب القانون الدولي التقليدي ، و بينما يحق للدول الأجنبية مساعدة الحكومة في جهودها لقمع المتمردين، فإن عليها الامتناع عن تقديم الدعم للمتمردين، إذ يمكن أن يُشكل ذلك تدخل غير قانوني[4].

ومنه يمكن القول انه بموجب القانون الدولي التقليدي، كان التمرد داخل حدود دولة ذات سيادة يُعد من اختصاص قوانين و نظم تلك الدولة، ولم يكن خاضعًا لقوانين الحرب وأعرافها.

2- المقصود بالعصيان :

في حين يُعتبر التمرد تحديات متعددة للحكومة الشرعية، فإن العصيان و العداء يراد بهما الانطباق على حالات النزاع المستمر [5]، و بالتالي عندما يتمكن التمرد من" تحمل " القمع وإحداث حالة عنف أطول أمدًا وأكثر تأثيرا داخل الدولة، فإن وضعه ينتقل إلى عصيان [6] ،و يمكن في هذه الحالة اعتبار الاعتراف بالمحاربين دلالة على أن الحكومة الشرعية تعتبر العصاة منافسين قانونيين لها و ليسوا مجرد خارجين عن القانون، و لا يمكن في حالة صدور اعتراف بالعصيان تطبيق القواعد

---

[1]/ -Richard A. Falk, 'Janus tormented: The international law of internal war', in James N.Rosenau (ed), International Aspects of Civil Strife, Princeton University Press, Princeton,1964, pp. 197–199.

[2] /- Lothar Kotzsch, The Concept of War in Contemporary History and International Law Thesis No. 105, University of Geneva, Geneva, 1956,, p230.

[3] / -Richard A. Falk, op, cit, p199.

[4] /- Lothar Kotzsch, op ,cit, 231.

[5] / -Richard A. Falk, op, cit, p198.

[6] /- Richard A. Falk, op, cit, P, 199

الإنسانية ما لم تسلم الحكومة الشرعية بذلك صراحة وفق القانون الدولي التقليدي [1] ،وللدولة المعنية حرية تحدد نتائج هذا الاعتراف .

غير انه يمكن القول من ما سبق أن الاعتراف بالعصيان يخدم الدولة أو الحكومة الشرعية أكثر من العصاة نفسهم ، فخلال الحرب الأهلية الاسبانية مثلا ، حددت الدول الأوروبية الكبرى القيود التي تفرض نتيجة الاعتراف بالعصيان ، وفي أعالي البحار ، كان محظورا على الجانبين أي الدولة و العصاة ممارسة المحاربة على السفن الأجنبية ، و منعت الاتفاقيات الدولية تصدير المواد المتعلقة بالحرب من أسلحة و معدات إلى الجانبين .

وفي هذا الجانب نجد ملاحظة للفقيه "**ريتشارد فولك**" حيث يقول : " **يعد الاعتراف بالعصيان تدوي جزئيا للنزاع ، دون خلق حالة حرب فعلية ، و هو ما يسمح بمشاركة دول أخرى في حرب داخلية دون أن تجد نفسها في حالة حرب ، والتي قد تنتج عن التدخل**" .

3-حالة الحرب:

عندما يصل مستوى النزاع المسلح الداخلي إلى مستوى متواصل و يصبح من الضروري معاملة الجانبين على حد السواء كأطراف متحاربة ، فان بإمكان الدولة أو الحكومة الشرعية القائمة في مواجهتها النزاع المسلح أو الدول الأجنبية أن تصدر اعترافها بالمتمردين كطرف محارب ، فالفقيه "**اوبنهايهم***" يلاحظ أن حركة العصيان بينما لا تقدر على شن حرب ، فان قدرتها الفعلية على القيام بذلك كفيل بتفسير لماذا يمكن أن تصبح طرفا محاربا ، ويواصل قائلا و يمكن لأي دولة أن تصدر اعترافها بحركة العصيان كطرف متحارب إذا توفرت فيه الشروط الثلاثة:

1. إذا سيطرت حركة العصيان على جزء من إقليم الحكومة الشرعية.
2. إذا قامت حكومة خاصة بها.
3. إذا قاتلت وفقاً لقوانين وأعراف الحرب[2].

[1] /-Anthony Cullen, The Concept of Non-International Armed Conflicts in International Humanitarian Law, unpublished PhD thesis, 2007.P,20

[2] /- Lassa Oppenheim, International Law: A Treatise, Vol. II, War and Neutrality, Longmans, Green and Co., London,1906.P, 86

*- يتناول المعيار الأول الذي طرحه" **لواترباخت** "نطاق النزاع، بينما يدمج المعيار الثاني المعيارين الأول والثاني لدى "أوبنهايم :"أولا، يجب أن يوجد داخل الدولة نزاع مسلح يتسم بطابع عام (يختلف عن النزاع المحلي المحض) و ثانيًا يجب أن يحتل المتمردون جزءًا جوهريّا من الإقليم الوطني ويديرونه؛ ثالثًا، يجب أن يدير المتمردون العمليات العدائية

كما ذهب الفقيه " **لواترباخت** " إلى وجود شرط رابع بالإضافة إلى الشروط الثلاثة السابقة ، يتمثل في وجوب توفر ظروف تجعل من الضروري للدول الأجنبية أن تحدد موقفها من خلال الاعتراف بحالة الحرب ، أي غايتها و هدفها من هذا الاعتراف[1].

لقد عالج القانون الدولي النزاع المسلح الداخلي باعتباره حربا بنفس معالجته لنزاع المسلح الدولي القائم بين الدول ذات السيادة، و في حالة صدور اعتراف من دول أجنبية ، فان هذا النزاع الداخلي يخضع لقانون الحرب وأعرافها، و على أطراف النزاع المسلح الداخلي جميع الحقوق و الواجبات التي يقرها هذا القانون خاصة ما تعلق بالقواعد الإنساني، وهذا الالتزام يخاطب الحكومة الشرعية القائم ضدها النزاع المسلح و المتمردين على حد السواء.

و بهذه الكيفية ، توسعت قواعد القانون الدولي الإنساني لتشمل النزاع المسلح غير الدولي ، وهو الأمر الذي علق عليه الفقيه " **انطوني كولين**" بقوله : إن توافق الآراء بين العلماء يبدو قليلا في ما يتعلق بما إذا كان الاعتراف بالمحاربين ، يؤدي إلى تطبيق القواعد الإنسانية الدولية ، و مدى تشكيله واجبا عند الوفاء بشروط موضوعية معينة، أو كان ذلك متروكا تماما لتقدير السلطات المعينة بالدولة[2]".

لقد اعترفت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحالة الحرب في عدد من المناسبات في ما يتعلق بالمستعمرات الإسبانية (السابقة) في أمريكا الجنوبية والوسطى، وتُعد الحرب الأهلية الأمريكية حالة شهيرة للاعتراف بحالة الحرب و مع ذلك فقد بدا أن العقيدة أصبحت مهملة في القرن العشرين وعلى سبيل المثال يُعد عدم الاعتراف بالثوار في الحرب الأهلية الإسبانية كأطراف محاربة دليلا لكثيرين على انتهاء مفهوم حالة الحرب[3].

وقد عرف القانون الدولي التقليدي العديد من النزاعات المسلحة الداخلية التي تعد حروبا أهلية يمكن أن تكون نماذج لدراستنا هذه.

بما يتفق وقواعد الحرب ومن خلال قوات مسلحة منظمة تعمل تحت قيادة سلطة مسؤولة؛ رابعًا، يجب أن تتوفر ظروف تجعل من الضروري بالنسبة للدول الخارجية أن تحدد موقفها عن طريق الاعتراف بحالة الحرب.
انظر في ذلك:

−Hersch Lauterpacht, Recognition in International Law, Cambridge University Press, Cambridge, 1947,p176.-

[1] / -Idim

[2]/-Anthony Cullen,Op, Cit, P, 31

[3]/- Lassa Oppenheim, op cit, p 59.

ثانيا: تطبيقات مراحل النزاع المسلح الداخلي:

من خلال النماذج التالية للنزاعات المسلحة التي شهدها القانون الدولي التقليدي سوف نبين مراحل هذه النزاعات، كما نبين كيف ساهمت هذه الحروب الأهلية في تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني.

1)- الحرب الأهلية الأمريكية:

بدأت الحرب الأهلية الأمريكية" من سنة 1861 إلى سنة 1865 بعد أن أعلنت أول سبع ولايات ثم تلاها أربع ولايات، انفصالها عن الاتحاد، الدولة الفيدرالية، لتشكيل الولايات الكونفدرالية الأمريكية وعارضت الحكومة الفيدرالية هذا الانفصال، وحشدت جيشاً ضخمًا لقمع التمرد[1]، وكان النزاع الذي تلا ذلك يحمل دون شك ملامح حرب دولية، وذهب" **أوبنهايم** " إلى أنه على الرغم من أن دستور الدولة الفيدرالية يطرح أن أي حرب بين الولايات الأعضاء أو بين ولاية أو أكثر من الولايات الأعضاء والدولة الفيدرالية تُعد غير قانونية (وتعد تمردًا من الناحية الدستورية)، فإن هذه النزاعات كانت تُعد حروبًا من زاوية أغراض القانون الدولي[2]، كما ذهب إلى أن" حرب الانفصال داخل الولايات المتحدة بين الولايات الأعضاء في الشمال والجنوب خلال الفترة من 1861 إلى 1865 كانت حربا حقيقية [3].غير أن" **ديفيد تيرنز** " يوضح أن باستخدام مصطلح" الحرب الأهلية "في التوصيف الأوسع نطاقًا للنزاع، أي الحرب الأهلية الأمريكية، فإن كلا من التاريخ و اللغة الإنجليزية "يؤكد دون شك أن النزاع كان في الأساس غير دولي من حيث طبيعته[4].

وسرعان ما فرض الرئيس" **لينكولن** "حصارًا بحريًّا على الساحل الجنوبي بأكمله بعد اندلاع الأعمال العدائية، وهو ما كان يُنظر إليه كاعتراف ضمني بحالة الحرب في مواجهة الجنوب.

وبعد ذلك، أصدرت المملكة المتحدة، بالإضافة إلى عدد من البلدان الأخرى، إعلانات الحياد والاعتراف بالولايات الكونفدرالية ، وخلال إحدى المناقشات التي جرت بعد عدة شهور، أعربت الحكومة البريطانية عن رأيها بأن عصياناً مسلحًا يمتد لأكثر من تسع ولايات من حيث المكان، وعشرة أشهر من حيث الزمن، يمكن اعتباره فقط حربًا أهلية، وينبغي اعتبار الأشخاص الذين سُجنوا

[1]/- Michael Harris Hoffman, 'The customary law of non-international armed conflict: Evidence from the United States Civil War', International Review of the Red Cross, No. 277, 1990.PP ,322 -344

[2] /- Lassa Oppenheim, International Law: A Treatise, Vol. II, War and Neutrality, Longmans, Green and Co., London,1906,P,59

[3] / -Idem

[4] /- David Turns, 'At the "vanishing point" of international humanitarian law: Methods and means of warfare in non international armed conflits', German Year book of International Law, Vol. 45, 2002.P ,118

لدى الجانبين أسرى حرب [1]، و بفضل الاعتراف بحالة الحرب خلال الحرب الأهلية، كان على الطرفين الالتزام باحترام قوانين الحرب، وقد تم بشكل عام الامتثال إليها في الواقع. و مُنح أفراد من الجيشين وضع أسير حرب، وجرى التمييز بين الأهداف العسكرية و الأعيان المدنية[2].

و إلى جانب تأثير النزاع على السياسة العالمية وقضايا مثل الرق، فقد ساعد أيضًا على تشكيل قوانين الحرب، و أكد حتى أن هذه الحرب كانت دون شك الحدث الحاسم لوضع قانون كامل وتام للنزاعات المسلحة الداخلية، و أدى الاعتراف بالولايات الكونفدرالية كأطراف محاربة إلى إقامة العديد من الدعاوى القضائية، مُسهمة بذلك في مبدأ حالة الحرب كما نوقش على نطاق واسع في الفقه القانوني وممارسات الدول، مما أسهم بدوره في تطوير قانون النزاعات المسلحة غير الدولية[3].

و علاوة على ذلك، كان أثناء الحرب الأهلية الأمريكية أن وضع البروفيسور" **فرانسيس ليبر** " قانون ليبر الشهير،(سبق الإشارة إليه في بداية دراستنا) الذي يُعد أساس القانون الدولي الإنساني المعاصر .وقد أعد مع ضباط مجلس الاتحاد مجموعة من القواعد المتعلقة بسير الأعمال العدائية في البر وكانت بعنوان " **تعليمات لتحكم جيوش الولايات المتحدة في الميدان - الأوامر العامة رقم 100 الذي أصدره الرئيس**" **لينكولن** " لقوات الاتحاد المسلحة، وقد كان القانون بمثابة أساس للمعاهدات اللاحقة التي تتناول النزاعات الدولية، مثل" **اتفاقيات لاهاي**"، حيث تقترب صياغتها أحيانًا من مواد قانون" **ليبر** " و مما يبعث غالبًا على السخرية أن المجموعة الأولى من قواعد القانون الدولي الإنساني الحديثة قد صيغت للنزاعات المسلحة غير الدولية ، لكن قانون" **ليبر** " صيغ أساسًا لمعالجة وضع دولي، أو على الأقل وضع اتخذ صبغة" دولية "نتيجة الاعتراف بحالة الحرب.

لقد كان" **ليبر** "مترددًا بشأن إدراج المواد التسع من القسم العاشر المعنون" العصيان - الحرب الأهلية – التمرد"، حيث كان يرغب في تجنب إعطاء انطباع بأن القانون لا ينطبق إلا على مثل هذه الحالات وليس على الحروب الدولية[4] ، وقد نص القانون في ذلك القسم، على أن انطباق قواعد الحرب على المتمردين في أوقات الحرب داخل دولة ما، هو أمر تحث عليه الإنسانية ، بخلاف الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي.

---

[1] /-Lothar Kotzsch, op cit, p 228.

[2]/ - Michael Harris Hoffman, op cit , p322-344

[3] /- Lothar Kotzsch, op cit, p 226.

[4] / -Theodor Meron, War Crimes Law Comes of Age: Essays, Oxford University Press, Oxford, 1998, p. 138

2)- الحرب الأهلية الفنلندية :

أعلنت فنلندا استقلالها في 1 ديسمبر/كانون الأول من عام 1917، حيث كانت حتى ذلك الحين جزءًا من روسيا، وفي الأسابيع التي تلت ذلك، اعترفت بها كدولة مستقلة كل من الحكومة البلشفية في روسيا، والسويد، وألمانيا، وفرنسا، والنرويج، والدانمرك[1]، و كانت الحالة السياسية في فنلندا متوترة، فقد كان" **الحُمر الثوريون** "، الذين يمثلون الطبقات الدنيا، يعارضون البيض، الذين يمثلون القوى السياسية البرجوازية[2] ، و نجح التمرد الأحمر في الاستيلاء على السلطة في الجنوب الحضري(بما في ذلك العاصمة هلسنكي) وانسحبت الحكومة البيضاء والجيش إلى الشمال ، وانقسمت فنلندا و سكانها حيث تمتع كل نظام منهما بقدر كبير من التأييد[3].

لقد بلغت الحرب الأهلية الفنلندية بالتأكيد مستوى النزاع المسلح الحديث. ونظرًا لأنها نزاعات غير دولية من حيث طبيعتها، فإن تدخل ألمانيا إلى جانب الحكومة، و الأهم هو تدخل روسيا إلى جانب المتمردين، ما من شأنه أن يعني بالمعايير المعاصرة تدويل النزاع، بيد أن الحكومة البيضاء لم تعترف بالحُمر كثوار أو أطراف محاربة بل" عاملتهم كمجرد مجرمين وخونة " و اعتبرت الوضع مسألة داخلية محضة ، و على الرغم من أن مصطلح" الحرب الأهلية "لم يكن بالإمكان ليُطبق رسميًّا غير أن ذلك كان واضحا في الواقع كوضع لم يستوف المعايير[4].

و وقعت خسائر كبيرة في الارواح خلال النزاع، لكنها كانت جزئية فحسب على الجبهة ، فلُعدم أو مات عدد كبير من الناس في معسكرات الاعتقال ، وكان يُشار إلى الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية بـ" **الرعب الأبيض** "و"**الرعب الأحمر** " على الترتيب فأغلب الجرائم التي ارتكبها البيض كانت بسبب الانتقام و مشاعر الكراهية لأولئك الذي" خانوا " فنلندا ، كما صدرت أوامر مشبوهة من الموظفين العسكريين، بما في ذلك أوامر في مناسبات عديدة دون رحمة[5] ، على أن هناك إفادات تطرح أن الطرفين كانا يرجعان إلى القانون الدولي عند إدانة أفعال الخصم، وعلى سبيل المثال عندما زعم كل من البيض والحُمر أن الجانب الآخر انتهك " إعلان سان بطرسبورغ " لعام 1868

[1] / -Lauri Hannikainen, Raija Hanski and Alan Rosas, Implementing Humanitarian Law Applicable in Armed Conflicts: The Case of Finland, Martinus Nijhoff, The Hague, 1992, p. 8.

[2] / -Lauri Hannikainen , Op , Cit ,PP,8 ,9

[3] /-Ibid,P ,10

[4] /- Dietrich Schindler, 'The different types of armed conflicts according to the Geneva Conventions and Protocols', Recueil des cours, Vol. 163, Issue 2, 1979, p. 145.

[5] /- Lauri Hannikainen, Raija Hanski and Alan Rosas, op cit , p16-24.

باستخدام نوع محظور من الرصاص المتفجر[1] ، و بالإضافة إلى ذلك مُنح بعض السجناء من الجانبين وضع أسرى حرب، وكان واضحا أن الطرفين يحترمان سيارات الإسعاف، والمستشفيات الميدانية، والعاملين بالصليب الأحمر.

إن فنلندا كأمة فتية لم تكن قد صدقت بعد على أي من القوانين ذات الصلة من معاهدات الحرب، لكن الإشارة المرجعية إلى الأحكام الخاصة بالحماية ووسائل وأساليب الحرب توضح أن الأطراف كانت تشعر باحتياج بعينه لتنظيم هذا النزاع.

إن رفض رؤية الخصم باعتباره مُستحقًا للحماية بموجب قوانين الحرب، كما هو الحال في أغلب النزاعات التي تحارب فيها الحكومة ضد جماعة معارضة، قد أوضح جوهر مشكلة النزاعات المسلحة غير الدولية التي حدثت قبل عام 1949.[2]

3)-الحرب الأهلية الاسبانية:

استمرت الحرب الأهليّ الإسبانية من عام 1936 إلى عام 1939 بين الحكومة الجمهورية و القوميين بقيادة الجنرال " **فرانكو**" و يمكننا اعتبار أن الحرب الأهليّ الإسبانية، مثلها مثل الحرب الأهليّ الفنلندية، قد جرى تدويلها وفقًا للمعايير الراهنة نظرًا للمشاركة الأجنبيّ فيها ، لقد كان" نزاعًا غير دولي" اتسم بالقسوة والوحشية، حيث لم ينل المتمردون القوميون اعترافًا بحالة الحرب ، ومع ذلك زعم الطرفان،- رغم أنهما غير ملزمين بذلك قانونًا، احترامهما لقوانين الحرب،[3] وأعلنت الحكومة الجمهورية على سبيل المثال أنها ستعامل المعارضين المعتقلين وفقًا للقانون العسكري لأسرى الحرب وأعلن القوميون أنهم سيحترمون قوانين وأعراف الحرب بكل دقة.

وتجدر الإشارة إلى أن إسبانيا كانت قد وقعت وصدقت، منذ بضع سنوات، على اتفاقية جنيف لعام 1929 المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، ولاحظ الباحث الأميركي" **باديلفورد** "أثناء الحرب أن الإعلانات التي أصدرتها الحكومة في ما يتعلق بالسجناء، نتج عنه تحديد مناطق معينة كمناطق

---

[1]/ -Lauri Hannikainen, Raija Hanski and Alan Rosas, op cit , p16

[2]/- انظر في ذلك :بن عيسى زايد ،التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية و الغير دولية ، أطروحة دكتوراه ، في الحقوق تخصص ، قانون دولي وعلاقات دولية, كلية الحقوق ، جامعة بسكرة ،2017/2016 ،ص، 61

[3] / -Laura Perna, The Formation of the Treaty Law of Non-International Armed Conflicts, Martinus Nijhoff, Leiden/ Boston, 2006, p. 39.

للحرب وتخضع للحصار، تُشكل اعترافاً بوجود حالة حرب لدى القوميين ، و إذا كان الأمر كذلك كان من شأن اتفاقية جنيف لعام 1929 أن تنطبق على السجناء.

وشهدت الحرب الأهليّ الإسبانية أول استخدام للمناطق الآمنة أو منزوعة السلاح، والتي أُدخلت في وقت لاحق في القانون الدولي الإنساني بالمادتين 23 و 14 على الترتيب من اتفاقيتي جنيف الأولى و الرابعة لعام 1949[1]، غير أنه كانت هناك بعض نقاط المهمة فحسب في ما يتعلق بالامتثال إلى القانون الإنساني.[2]

وفي عام 1938 أصدرت عصبة الأمم قرارًا يدين قصف البلدات المفتوحة، مع اعتبار هذا التصرف مخالفاً للقانون الدولي، كما شجبت العصبة الغارات الجوية التي يشنها القوميون على السكان المدنيين باعتبارها تتناقض و "**ضمير البشرية و مبادئ القانون الدولي** " و على الرغم من "**الممارسات غير المتحضرة و اللا إنسانية** " التي كانت بمثابة نظام يومي، فإن إشارات طرفي النزاع و عصبة الأمم توضح بروز مفهوم للقواعد الدولية التي تنطبق على نزاع غير دولي رغم عدم الاعتراف بحالة الحرب[3].

لقد أظهرت هذه الحروب الأهليّ الثالث المشكلات التي تحيط بالاعتراف بحالة الحرب، وما يسفر عن ذلك من غياب أي تطبيق رسمي للقواعد الدولية التي تنظم مثل تلك الحروب ، كما أظهر الوضع الفعلي الحاجة إلى تطبيق قوانين الحرب، وفي الوقت نفسه أظهرت بيانات أطراف النزاع و الاتفاقيات بينها(ومع المنظمات الدولية والإنسانية)، وجود تفهم لضرورة توسيع القواعد لتشمل الحالات أعلاه.

المطلب الثاني: أسباب التفرقة في القانون الدولي التقليدي بين النزاعات المسلحة الدولية و الغير دولية.

لقد قام القانون الدولي التقليدي بالتفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية و النزاعات المسلحة الغير دولية ، حيث اخضع الدولية منها إلى أحكام قوانين الحرب و أعرافها ، و اخرج الغير دولية من مجال

[1] /- Robert Kolb and Richard Hyde, An Introduction to the International Law of Armed Conflicts, Hart Publishing, Oxford, 2008, p. 143.

[2] /- بن عيسى زايد ، مرجع سابق ،ص، 63

[3] /- Antonio Cassese, 'The Spanish Civil War and the development of customary law concerning internal armed conflict', in Antonio Cassese (ed), Current Problems of International Law: Essays on UN Law and on the Law of Armed Conflict, 1975.

تطبيقه ، إلا باستثناء حالة الاعتراف بالمحاربين ، و جعلها من اختصاص القانون الداخلي لدولة المصابة بها ،و يرجع سبب هذه التفرقة إلى النظرة التقليدية السائدة حينها إلى الحرب من جهة و إلى نظرية الدولة من جهة أخرى .

الفرع الأول: نظرية الحرب في القانون الدولي التقليدي:

لقد كانت الحرب في ظل القانون الدولي التقليدي أمرا مشروعا ، ولدولة الحق في اللجوء إليها من اجل حل نزاعاتها و مشاكلها و الحفاظ على مصالحها مع غيرها من الدول ، لكن مع تطور العلاقات الدولية والقانون الدولي العام تغيرت هذه الفكرة ، و حلت محلها نظرية النزاع المسلح بسب تخلي المجتمع الدولي عن الشكلية في مفهوم الحروب، و تجريم استعمال القوة في حل النزاعات بين الدول.

أولا: المفهوم التقليدي للحرب :

يقوم المفهوم التقليدي للحرب على عنصرين أساسيين هما:

1-مشروعية الحرب:

يعتبر هذا المبدأ من ابرز مقومات النظرية التقليدية للحروب ، بعد اختفاء ما يعرف بالحرب العادلة التي لعبت دورا هامة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عصر "**أوغسطين** " إلى عصر "**فاتيل** " وتتمثل هذه النظرية في أن الحرب هي وسيلة يلجأ إليها للدفاع عن النفس و استرجاع الحقوق [1]، وترجع أصول هذه النظرية إلى الديانة المسيحية، إذ كان المسيحيو ن الأوائل يرفضون المشاركة في صفوف الجيوش الرومانية لان ذلك يتعارض مع مبادئ ديانتهم التي تدعوا إلى نبذ العنف و التسامح ومن اجل ضمان مشاركتهم في هذه الحروب دون أن يعتقدوا أنهم مذنبون ،اوجد القديس " **أوغسطين**" حلا في فكرة الحرب العادلة مقتبسا ذلك من الفكرة الرومانية القديمة " **السبب العادل للحرب** "وقد تطورت هذه النظرية على يد الكثير من الفقهاء أمثال :"**جروسيوس** "و"**جنتل** " اللذين حاولا إخراج هذه النظرية من أصولها الدينية، إلا أن هذه المحاولة تعرضت إلى العديد من الانتقادات أدت إلى اختفاءها من مؤلفات الفقهاء خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى[2].

[1]/- مصطفى كمال شحاته، مرجع سابق ،ص، 92

[2]/ - مصطفى كمال شحاته المرجع السابق ، ص 96

وقد صنف العديد من الفقهاء في مؤلفاتهم الحروب إلى عادلة وغير عادلة [1] ، وقد كان ينظر إلى الحرب على أنها حق مشروع ،فهي وسيلة قانونية وفقهم لحل الخلافات و النزاعات الدولية [2]، من منطلق أنها حق طبيعي لممارسات الدولة استنادا لسيادتها المطلقة، التي كانت تتمتع بها الدولة القومية في ظل غياب سلطة عليا من شانها أن تفرض سيادة القانون على سيادة الدولة[3].

2-الطابع الشكلي للحروب:

كان يعتقد وفق القانون الدولي التقليدي قيام حالة الحرب قانونا دون توفر العنصر المادي لها و المتمثل في استعمال القوة المسلحة من جانب احد أطرافها ، كما كان يتصور انه لا توجد حالة حرب رغم استخدام القوة المسلحة، و قيام أعمال عدائية من دولة ضد دولة أخرى ، و هنا يظهر مدى انفصال القانون عن الواقع آنذاك[4].

لكن رغم هذا التناقض إلا أن هذه النظرية لاقت قبول عديد الفقهاء ، من أهمهم الفقيه "**جروسيوس**" الذي كان يعتقد أن الحرب حالة شكلية ، وهو ما كان يشكل الاتجاه الشخصي في مواجهة الاتجاه الموضوعي الذي كان يرى أن الحرب هي حالة مادية تقوم بقيام الأعمال العدائية و القتالية سواء تم الإعلان عنها أو لم يتم الإعلان عنها.

ومنه يمكن القول أن الحرب وفق هذا الطرح كانت مجرد حالة قانونية شكلية لا تقوم إلا في حالة الإعلان عليها حتى ولو كانت هناك أعمال عسكرية، ومعارك على ارض الواقع وهو ما كان يعتمد عليه لتفرقة بين الحروب الدولية التي تعتبر حروبا بالمعنى الحقيقي ، و الحروب الأهلية التي لم تكن يعترف بها رغم نتائجها المدمرة[5].

إن إعلان الحرب رغم انه يجنب المقاتلين المفاجئة و يسمح لهم بالاستعداد للقتال ، كما يسمح بتطبيق كل قوانين الحرب و أعرافها ، إلا انه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤدي غيابه إلى إنكار واقع الحرب و الآثار المترتبة عليها ، كما كان سائدا في القانون الدولي التقليدي و النظرية الشكلية للحرب [6].

---

[1]/ -مرجع نفسه، ،ص91 -93

[2]/- كمال حماد، مرجع سابق ،ص، 26

[3]/- مصطفى كمال شحاته ،مرجع سابق ،ص، 93

[4]/- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي،مرجع سابق ،ص، 958

[5]/ -صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ،مرجع سابق،ص،296

[6] /-Voelckel Michel , « Faut- il encor déclarent la guerre ? », A.F.D.I., XXXVII, 1991, pp.8,9

إن الممارسة الدولية شهدت نشوب حروب عديدة دون الإعلان عنها مثل الحرب التي جرت بين فرنسا و انجلترا في عام 1754 ، و التي لم يتم الإعلان عنها إلا بعد مرور سنتين من نشوبها وكذلك الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا عام 1812 ،و الحرب بين الشيلي و البيرو لم يتم إعلان الحرب فيها [1]، ولعل هذا ما دفع الدول المجتمعة في مؤتمر لاهاي سنة 1907 من اجل تقنين قواعد وأعراف الحرب إلى الاهتمام بمبدأ الإعلان عن الحرب وإدراجها ضمن اتفاقية لاهاي الثالثة لسنة 1907 و المتعلقة ببدء الحرب، حيث تم إدراجه في المادة الأولى منها و التي نصت :

(يجب أن لا تبدأ الأعمال الحربية إلا بعد إخطار سابق لا غموض فيه و يكون هذا الإخطار في صورة إعلان حرب مسبب، أو في صورة إنذار نهائي و يذكر فيه اعتبار الحرب قائمة بين الطرفين إذا لم تجب الدولة الموجه لها الإنذار طلبات الدولة المنذرة).

كما نجد بالإضافة إلى المادة الأولى المادة الثانية من الاتفاقية تنص انه: **(يجب إبلاغ قيام الحرب دون أي تأخير إلى الدول المحايدة ، ولا يترتب عن قيام الحرب بالنسبة لهذه الدول أي اثر إلا بعد وصول الإبلاغ لها و لو عن طريق تلغراف ،ليس للدول المحايدة أن تحتج بعدم وصول الإعلان إذا ثبت علمها بقيام الحرب).**

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة الهولندية اقترحت أثناء مناقشة هذه الاتفاقية وجوب مرور 24 ساعة على الأقل بين الإعلان و بدا الأعمال الحربية، لكن هذا الإعلان لم يلقى الإجماع من طرف الدول المشاركة في المؤتمر[2].

و تؤكد الممارسة الدولية أن معظم الدول المشاركة في الحرب العالمية الثانية قد التزمت بأحكام المادة الأولى من اتفاقية لاهاي الثالثة ، غير أن التطورات التي عرفها القانون الدولي المعاصر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، جعلت من إعلان الحرب أساسا تقليديا لا يمكن الاستناد إليه للتفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في القانون الدولي المعاصر[3]، الأمر الذي عجل بزوال هذه النظرية و التخلي عنها في العلاقات الدولية.

---

[1]/ -رقية عواشرية ، مرجع سابق ،ص، 59

-ويؤكد الفقيه اريك دافيد ، إن الفترة من عام 1700 إلى 1872 عرفت قيام أكثر من 118 حرب بين الدول ، إلا انه لم يتم إعلان حالة الحرب إلا في 10 حروب فقط ،انظر للمزيد :

–Eric David, op.cit., p.107

[2]/ - محمد المجدوب، القانون الدولي العام ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،ط5، 2004 ،ص،728

[3]/-محمد سامي عبد الحميد، قانون الحرب، دار المطبوعات الجامعية، السكندرية، ط2 ، 2004، ص،98

ثانيا: زوال النظرية التقليدية:

إن مبدأ الإعلان عن الحرب شهد تراجعا ملحوظا خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و ظهور منظمة الأمم المتحدة , وتبنيها لمبدأ عدم استعمال القوة في حل النزاعات بين الدول، و قد شهد العالم العديد من الحروب و النزاعات المسلحة التي لم يسبقها إعلان الحرب مثل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 و الحرب العراقية الإيرانية عام 1980[1].

و لعل أهم سبب لهذا التراجع هو حرص الدول على عدم مخالفة ميثاق الأمم المتحدة الذي جرم اللجوء إلى الحرب و قضى على المبدأ التقليدي القاضي بحق الدول في استعمال القوة المسلحة لتسوية خلافاتها، عندما أدرج في ديباجته المبدأ التالي: " **نحن شعوب الأمم المتحدة ألينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية ويلات يعجز عنها الوصف**"[2]

بالإضافة إلى مبدأ تجريم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، وذلك من خلال نص المادة الثانية الفقرة الرابعة و التي تنص على " **يمنع على أعضاء الهيئة جميعا في علاقتهم الدولية أن يهددوا بالقوة أو يستخدموها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، أو على أي وجه أخر لا يتفق و مقاصد الأمم المتحدة**"[3]

ومن خلال ما سبق ظهرت العديد من الآراء الفقهية في القانون الدولي المعاصر ترى أن إعلان الحرب المنصوص عنه في اتفاقية لاهاي الثالثة لعام 1907 أصبح دون فائدة قانونية لامتناع الدول عن الأخذ به ،وجانب أخر من الفقه يرى أن هذا المبدأ لا يزال من قواعد القانون الدولي العرفي و لابد من احترامه وتطبيقه[4] ، و هو الأمر الذي حدث أثناء حرب الخليج عام 1990 و التي تم

---

[1]/ - رقية عواشرية ، مرجع سابق، ص،62.

[2]/- انظر :ميثاق الأمم المتحدة، ضمن وثائق الأمم المتحدة، منشور على موقع :www.un.org

[3]/- انظر: نص المادة 02 في فقرتها 04 من ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

- و يؤكد في هذا الجانب الفقيه " فيولكل ميشال "،(Voelckel Michel) أن سبب هذا التراجع في إعلان الحرب إلى ظهور فكرة التدخل العسكري، الذي يتم تبريره بحجة الحماية الإنسانية، أو بحجة الدفاع الشرعي، أو بحجة المحافظة على الأمن الجماعي، المقرر من طرف الأمم المتحدة، مثلما حدث في الزايير عام 1978 ، أين تم إهمال إعلان الحرب بحجة المحافظة على مبدأ المفاجئة والحرب الخاطفة، التي تعد رد فعل سريع ومباشر على العمل العدائي، إلى جانب ظهور التطور التقني للأسلحة وخاصة الأسلحة النووية. انظر للمزيد:,=

= -Veolckel Michel,Op Cit,P,11

[4]/ - محمود سامي عبد الحميد، مرجع سابق،ص 102 .

اعتبارها حربا عادلة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة بالرجوع إلى النظرية التقليدية للحرب من خلال الإعلان عنها في القرار رقم 678 الصادر عن مجلس الأمن الدولي[1] .

و هو ما راعته الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد أفغانستان سنة 2001 و حرب العراق عام 2003 و قامت بإعلان الحرب طبقا لنص المادة الأولى من اتفاقية لاهاي الثالثة لعام 1907 [2].

و لكن رغم هذا التبني الدولي لهذا المبدأ في بعض الحروب ، لا يمكن اعتباره رجوع لتبني النظرية التقليدية للحرب ، وهذا لكون هذه الأخيرة أصبحت تنطبق على جميع أشكال النزاعات المسلحة التي يتم استخدام القوة المسلحة فيها مهما كان شكلها وحتى في حال غياب الإعلان عنها [3] و ذلك منذ أن تم اعتماد اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 التي تنص المادة الثانية المشتركة منها على انه ".... **في جميع حالات إعلان الحرب أو في حالة أي اشتباك مسلح قد ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة**"[4]، أي تنطبق الاتفاقيات في كل حالات الحرب سواء تم إعلانها أو لم يتم الإعلان عنها

و هو ما أكده كذلك نص المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977:"..... **المشروع ينطبق على المواقف المشار إليها في المادة الثانية المشتركة .....**" وهو ما يعد تحولا في مفهوم الشكلي للحروب إلى المفهوم المادي أو ما يعرف بنظرية النزاع المسلح، والذي يطلق عليه مصطلح armed conflits بالانجليزية [5].

لكن هذا التطور في مفهوم الحرب لم يكن كافيا لإلغاء التفرقة و التمييز بين النزاعات المسلحة الداخلية و الدولية، أو بين الحروب الأهلية و الحروب الدولية كما كان يطلق عليها في القانون التقليدي ، وهذا لكون تأثرها بالنظرية التقليدية للدولة و السيادة التي كانت لها مساهمتها إلى جانب النظرية التقليدية للحرب .

ومنه كان لابد من التطرق إليها ودراستها في الفرع الثاني من دراستنا لهذا المطلب.

الفرع الثاني: نظرية الدولة والسيادة في القانون الدولي التقليدي.

---

[1] / -Veolckel Michel,Op Cit,P,98

[2]/ -محمود سامي عبد الحميد، مرجع سابق ،ص 91

[3]/ -عامر الزمالي، مرجع سابق ،ص 33

[4]/- انظر نص المادة الثانية مشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة المعتمدة في 12/آب/ أغسطس عام 1949

[5]/ سعيد سالم الجويلي ،مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق ، ص 89

كان لمفهوم الدولة و السيادة المعروف في القانون الدولي التقليدي الدور الكبير في إرساء التفرقة بين النزاعات المسلحة الداخلية و النزاعات المسلحة الدولية، و إخراجها من مجال تطبيق قوانين الحرب و أعرافها، وكان أساسها في ذلك مرتكزاً أساسا على السيادة المطلقة للدولة من جهة و الشخصية القانونية من جهة أخرى.

أولا : نظرية السيادة المطلقة للدولة

و يقصد بالسيادة المطلقة للدولة الكيان آو المجتمع السياسي الذي يجتمع لدى هيئة حاكمة والذي يشكل كافة مظاهر، و أشكال السلطة على المستوى الداخلي و الخارجي بحيث لا يعلو على سلطتها سلطان ، أي هي إمكانية الدولة و حريتها المطلقة في أن تتخذ ما تراه مناسبا لمعالجة شؤونها الداخلية و الخارجية[1]، ويعرفها البعض بأنها "**مباشرة الدولة لاحتياجات السلطة الحاكمة داخليا وخارجيا**"[2].

وقد كان مفهوم هذه الفكرة في القانون الدولي التقليدي يتمثل في كون الدولة تتمتع بالسلطة المطلقة دون قيود و دون وجود لآي سلطة عليا تحاسبها عن أعمالها وتصرفاتها، والواقع أن هذا المفهوم للسيادة الذي يرتبط بالفقيه "**جان بودان**" الذي له السبق في استعمال هذا التعبير، لم يكن هو الذي ابتدعه بل كان مجرد تجسيد لما كان سائدا في تلك الحقبة التاريخية.

حيث ادعت الكثير من الدول آنذاك أن لها السلطة العليا في شؤونها الداخلية، ولها الاستقلالية المطلقة عن أي سلطة خارجية، و تعتبر أي تدخل في نزاع داخلي مسلح قائم على إقليمها تدخلا في شؤونها الداخلية وتهديدا مباشراً لسيادتها [3]، فكانت ترفضه وتستنكره وقد يصل الأمر بها إلى حد شن الحروب لحماية سيادتها،و لجبر و إرغام الدول على احترامها [4].

وكان وفق النظرية التقليدية للدولة الالتزام بـــ :

1)– عدم التدخل في مسالة يعود الاختصاص فيها للقانون الداخلي لدولة صاحبة الشأن.

2)–عدم قيام أي دولة على إقليمها بتشجيع أعمال قد تلحق أضرارا بدولة أخرى.

---

[1]/ - بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،ط4، 2003 ،ص، 90

[2]/ - عمر سعد الله، احمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر،دون تاريخ نشر ،ص، 70

[3]/- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، مرجع سابق،ص،ص 90-91

[4]/- مسعد عبد الرحمان قاسم زيدان ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات طابع دولي ، دار الكتب القانونية ، مصر ،ط2، 2008 ، ص 499

3)– الامتناع عن تقديم أي مساعدات للأطراف المصارعة في الحرب الأهلية[1].

و كان لهذه النظرية الدور الكبير في إرساء التفرقة بين الحروب الأهلية و الدولية، و إخراج النزاعات المسلحة الداخلية من مجال تطبيق قوانين الحرب و أعرافها، من منطلق أن هذا النزاع المسلح هو مسالة داخلية يختص بها القانون الداخلي للدولة المصابة بهذا النزاع ، ومن المحرم دوليا التدخل فيها.

ثانيا: الشخصية القانونية الدولية:

يقصد بالشخصية القانونية الدولية،" **صلاحية كيان أو وحدة سياسية معينة لاكتساب الحقوق و تحمل الالتزامات و الاتصال المباشر بقواعد هذا النظام**" [2].

لان لكل نظام قانوني قائم أشخاصه القانونيين التابعين له و المخاطبين بأحكامه ، لهذا الشخصية القانونية بصفة عامة تتحدد بأمرين أساسين هما: –قدرة التعبير عن الإرادة الذاتية الخاصة في ميزان العلاقات الدولية ،– و القدرة على ممارسة بعض الاختصاصات الدولية وفقا لقواعد القانون الدولي العام[3] .

ولما كانت الدول هي الأشخاص القانونية الوحيدة في نظر القانون الدولي التقليدي ،فان أحكام القانون الدولي كانت لا تنطبق إلا في مواجهة العلاقات في ما بين هذه الدول بما في ذلك النزاعات المسلحة التي كانت تقوم بينها، و التي كانت تخضع لأحكام و قواعد الحرب وأعرافها، أما النزاعات المسلحة الداخلية، فكان خارج نطاق تطبيق القانون الدولي بصفة عامة و قانون الحرب بصفة خاصة لأنها ببساطة تدور بين طرفين احدهما أو كلاهما لا تتوفر فيه الشخصية القانونية الدولية .

وحتى تلك الحروب التي تقوم بها الشعوب في مواجهة القوى الاستعمارية من اجل نيل الاستقلال و الحرية كانت تعد من قبيل النزاعات المسلحة الداخلية التي لا يجوز إثارتها دوليا أو التدخل فيها لان القانون التقليدي الامبريالي كان يعتبر هذه الأقاليم المستعمرة بمثابة إقليم خلاء يمكن استعمارها واستكشافها و في حالة استعمارها فهي امتداد طبيعي لدولة المستعمرة وهو ما تم تنفيذه في أفريقيا و أسيا [4].

---

[1]/ -شاهين علي شاهين، التدخل الإنساني و إشكالاته، مجلة الحقوق، العدد،4، ديسمبر 2004، ص 270

[2]/ - علي إبراهيم يوسف ، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية ، بدون طبعة، 1995 ، ص45

[3]/- محمد مجدوب ، مرجع سابق ،ص 149

[4]/ حازم محمد عتلم، أصول القانون الدولي العام ، أشخاص القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط1، 2001، ص 421

و كخلاصة للمبحث الأول يمكن أن نستنتج أن القانون الدولي التقليدي و بسبب العديد من النظريات و الأفكار الفقهية، قد اعتبر النزاعات المسلحة الداخلية من المسائل الداخلية التي ترجع مسالة معالجتها إلى قوانين الدول المصابة بها، لكونها لا تدخل في مجال القانون الدولي.

كما أنها لا ترقى إلى مستوى الحروب و النزاعات المسلحة الدولية، التي تقوم بين الدول فهذه الأخير هي الوحيدة المخاطبة بقوانين و أعراف الحرب باعتبارها من أشخاص القانون الدولي، أما النزاعات المسلحة الداخلية فلا يمكنها أن تستفيد من هذا القانون إلا في حالة الاعتراف بالمحاربين كاستثناء .

ولكن مع تطور القانون الدولي والعلاقات الدولية ، تطور معها مفهوم الحروب و النزاعات المسلحة ، و أصبحت النزاعات المسلحة الداخلية بمفهوم جديد يختلف كليا عن ما كان معروفا في ظل القانون الدولي التقليدي أو الكلاسيكي ، و أصبحت من اهتمامات القانون الدولي العام و القانون الدولي الإنساني الذي طور من مفهومها و أحكامها و منحها نظاما قانونيا قائم بذاته. و هو ما سوف نتناوله في دراستنا من خلال المبحث الثاني.

المبحث الثاني:

النزاعات المسلحة الداخلية وفق القانون الدولي المعاصر.

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية انتشارا واسعا ،و ازديادا كبيرا في ظاهرة النزاعات المسلحة الداخلية، بشكل فاق في بعض الأحيان و خصوصا خلال هذه الفترة عدد الحروب الدولية [1] الأمر الذي لفت انتباه المجتمع الدولي ، و اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، التي بذلت جهودا جبارة من أجل تمديد أحكام القانون الدولي الإنساني ليشمل النزاعات المسلحة الداخلية، ومن أجل توفير أكبر قدر ممكن من الحماية لضحايا هذه الحروب و التخفيف من حدتها و إضفاء بعض الإنسانية عليها و قد أسفرت هذه الجهود عن نتائج بالغة الأهمية إذ تم إدراج النزاعات المسلحة التي تشنها حركات التحرر الوطني ضمن النزاعات المسلحة الدولية بعدما كانت من النزاعات المسلحة الداخلية.

و تم إقرار تنظيم دولي وبشكل رسمي للنزاعات المسلحة غير الدولية بموجب المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 ، و البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 و هو ما عجل باختفاء و تلاشي عوامل التفرقة و التمييز بين النزاعات المسلحة الداخلية والدولية عند إعمال قواعد الحرب وأعرافها التي كانت سائدة في ظل القانون الدولي.

المطلب الأول:النزاعات المسلحة الداخلية طبقا لنص المادة الثالثة المشتركة

تعد المادة المشتركة حجز الزاوية للقانون الدولي الإنساني المنطبق على النزاعات المسلحة الداخلية لأنها تعد المكسب الأول في كل اتفاقيات القانون الدولي الإنساني المتعلق بهذا النوع من النزاعات المسلحة.

و من اجل تبيان أهميتها في تحديد و تعريف النزاعات المسلحة الداخلية، و إخراجها من مجال اختصاص القوانين الداخلية للدول المصابة بها، إلى مجال القانون الدولي بصفة عامة و القانون الدولي الإنساني بصفة خاصة، وسوف نتناول هذا المطلب من خلال النقاط التالية : في الفرع الأول نتطرق إلى الجوانب التاريخية لاعتماد المادة الثالثة المشتركة وفي الفرع الثاني تعريف المادة الثالثة المشتركة للنزاعات المسلحة الداخلية .

---

[1] / - كمال حماد ، النزاع المسلح و القانون الدولي العام ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1997 ، ص147

الفرع الأول: الجوانب التاريخية لاعتماد المادة الثالثة المشتركة.

تعتبر المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 أول تشريع قانوني دولي اخضع النزاعات المسلحة الداخلية لقدر من التنظيم الدولي الذي يضمن قدرا معيننا من مقتضيات المعاملة الإنسانية لضحايا هذه الطائفة من النزاعات المسلحة ، ولم تكن هذه المادة لتكون لولا الجهود الجبارة التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، و المناقشات الطويلة التي جرت في المؤتمر الدبلوماسي، المنعقد في جنيف عام 1949 ، وقبله الأعمال التحضيرية التي سبقت انعقاد المؤتمر[1]، إذ عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على وضع مشرع اتفاقيات جديدة من اجل حماية ضحايا الحروب بجميع أشكالها، و ضمنت هذه الاتفاقيات مادة مشتركة، هي المادة الثانية المشتركة التي نصت في فقرتها الرابعة على انه " **في كل الحالات النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي و خاصة في حالة الحروب الأهلية والنزاعات الاستعمارية ، و الحروب الدينية التي تقوم على إقليم أو عدد من أقاليم الأطراف السامية المتعاقدة كل واحد من الخصوم يكون ملزما بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية و تطبيق هذه الأخيرة في مثل هذه الظروف لا يعتد بأي صفة بالوضع القانوني لأطراف النزاع ، ولا يكون له أي اثر قانوني على هذا الوضع** "

هذه المادة قبل أن تعرض على المؤتمر الدبلوماسي لعام1949 كانت محل نقاش في أعمال المؤتمر السابع عشر للصليب الأحمر المنعقد في ستوكهولم عام 1948 ، أين قام هذا الأخير بتعديل مشروع المادة بان حذف منها العبارة التي تعد بعض النزاعات المسلحة الداخلية (الحروب الأهلية و النزاعات الاستعمارية و الحروب الدينية[2]) ، وأما مسالة مناقشتها فتم تركها إلى اختصاص اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المؤتمر الدبلوماسي لعام 1949 ،المنشأ خصيصا لمناقشة و دراسة هذه المادة و التي أصبحت بعد التعديل كالتالي : " **في كل حالات النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي الذي يقوم على إقليم أو أقاليم الأطراف السامية المتعاقدة ، كل واحد من الخصوم يكون ملزما بتطبيق هذه الاتفاقية في هذه الظروف، لا يعتد بأي صفة بالوضع القانوني للأطراف النزاع و لا يكون له أي اثر قانوني على هذا الوضع** " [3]

---

[1]/ -Oscar M.uhler.et des autres ,Commentaire IV , Le convention de Genève Relative au Traitement des prisonniers des guerre , Genève, CICR ,1956,PP 32,39

[2]/ - محمود السيد حسن داود , حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية في القانون العام و الشريعة الإسلامية، رسالة دكتورة جامعة الأزهر، القاهرة، 1999 , ص,ص 201 - 202

[3] /- Oscar M.uhler.et des autre,Op,Cit,P,35

وأثناء المؤتمر الدبلوماسي لنص مشروع المادة الثانية المشتركة بين مشروع الاتفاقيات الأربعة الذي يهدف إلى تطبيق مجمل الاتفاقيات الأربعة على النزاعات المسلحة الداخلية، شهد انقسام الدول المشاركة بشأنه إلى ثلاث اتجاهات [1]، حيث أيدت بعض الدول مشروع المادة الثانية ،على اعتبار انه يعد تطورا في القانون المطبق على هذه الطائفة من النزاعات، التي ظلت خارج مجال تطبيق القانون الدولي رغم شدت و فداحة نتائجها الإنسانية [2]، و على النقيض من ذلك عارضت دول أخرى هذا المشروع و ذلك على اعتبار انه من شان هذه المادة أن تغطي كل أشكال الفوضى و التمرد والعصيان ، كما انه كلما كان هناك اهتمام و انشغال بحماية الفرد كان هناك خطر يهدد حماية الدولة من خلال إلزام حكومة الدولة التي تتعرض إلى اضطرابات و توترات داخلية بأن تطبق كل تدابير الاتفاقيات جنيف الأربعة المقررة في حالة الحرب ، و هو ما يمنح المتمردين الذين شكلوا جماعة من العصابات وقطاع الطرق صفة المحاربين كاعتراف قانون لهم ، و هو بذلك عمل يحمل مخاطرة تتمثل في تشجيع المجرمين على الحصول على إطار شرعي للإفلات من العقاب ومنحهم إمكانية المطالبة بالمساعدة من طرف الدول الأجنبية كقوة حامية ، و هذا التطرف من شانه أن ينقص و يقيد الحكومة الشرعية في ممارسة حقها في ميدان الرد الشرعي[3] .

أما الاتجاه الثالث فقد أيد أيضا مشروع المادة الثانية المشتركة، لكن بشرط أن تتوفر في المتمردين بعض الشروط كالتنظيم، و الاستيلاء على جزء من الإقليم، و احترام الضوابط الدولية [4] وأمام هذه المواقف المتعارضة كاد المؤتمر الدبلوماسي أن يصل إلى طريق مسدود، إلى أن تقدمت

- وكان النص الفرنسي للمادة الثانية المشتركة كالأتي :

« Dans tout les cas de conflit armé ne présentant pas un caractère internationale, qui surgirait sur le territoire d'une ou plusieurs des hautes parties contractantes, chacune des parties au conflit sera tenue d'appliquer les dispositions de la présente convention] « sous réserve que la partie adverse s'y conforme également » dans les troisième et quatrième conventions [. L'application dans ces circonstance de la convention ne dépendra en aucune manière du statut juridique des parties au conflit et n'aura pas d'effet sur ce statut »

- voir : Rose Mary Abi Saab, op.cit., p.49

[1] / -محمود السيد حسن داود ،نفس المرجع السابق, ص - 106

[2] /-هذه الدول هي: النرويج و الدانمرك و المكسيك و الاتحاد السوفياتي و هنغاريا و رومانيا و روسيا البيضاء و بلغاريا –انظر للمزيد:

–Antonio Cassese , op.cit.,p.562

[3] -/oscar Mahler et des autre , OP ,Cit ,P, 36.

[4] /- يمثل الاتجاه الثالث كل من فرنسا ، اسبانيا, الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا ، موناكو، الصين: انظر

– Antonio Cassese , op.cit.,p.563

اللجنة الدولية للصليب الأحمر باقتراح توفيقي تم المصادقة عليه، و إقراره من طرف المؤتم ر الدبلوماسي [1] ، و كان هذا الاقتراح يتمثل في أن تقتصر المادة الثانية المشتركة على النزاعات المسلحة الدولية ، و صياغة مادة جديدة خاصة بالنزاعات المسلحة الغير دولية، وهي المادة الثالثة المشتركة بين الاتفاقيات الأربعة و التي تنص على " **في حالة قيام اشتباك مسلح ليس له طابع دولي في أراضي احد الأطراف السامية المتعاقدة ، يلتزم كل طرف في النزاع بان يطبق كحد ادني الأحكام التالية :**

1: الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم أسلحتهم و الأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب أخر يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيار أخر.

و لهذا الغرض تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه ، وتبقى محظورة في جميع الأحوال والأماكن :

- الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية و خاصة القتل بجميع أشكاله و التشويه و المعاملة القاسية و التعذيب.
- اخذ الرهائن.
- الاعتداء على الكرامة الشخصية و على الأخص المعاملة المهينة و الإحاطة بالكرامة .
- إصدار الأحكام و تنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة مسبقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا و تكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

2: يجمع الجرحى و المرضى والغرفة و يعنى بهم.

و يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع .

و على أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك عن طريق اتفاقيات خاصة على تنفيذ كل الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية أو بعضها.

---

[1]/ -رقية عواشرية ،حماية المدنيين و الأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية ، اطروحة دكتورة ، جامعة عين الشمس ، كلية الحقوق،2001 ،ص، 91.

و ليس في تطبيق هذه الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع.

و هو النص الذي أجمعت عليه جميع الأطراف المتعاقدة وقبلت به و تم اعتماده و إدراجه في جميع الاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 [1].

كما أن هذه المادة و من اجل الوقوف على أهمية وضرورة تصنيف وتحديد النزاعات المسلحة الداخلية، و يمكن إدراج نظام قانوني لها و توفير الحماية لضحاياها،قد سعت إلى وضع مفهوم لها و تعريفها ، وهو ما سوف نتطرق إليه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: تعريف المادة الثالثة المشتركة للنزاعات المسلحة الداخلية

إن المادة الثالثة المشتركة قد تجاوزت كل الاصطلاحات التي كان استخدامها شائعا في ظل القانون الدولي التقليدي كمصطلح الحرب الأهلية، و مصطلح المتمردين ، و جاءت بمصطلح جديد و هو مصطلح " **النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي**[2] " دون أن تعطي تعريفا دقيقا شاملا لهذا النزاع المسلح[3] و قد كان أول من استعمل هذا المصطلح هو المؤتمر التمهيدي لجمعيات الصليب الأحمر المنعقد في جنيف سنة 1946 ،من طرف اللجنة الأولى التي انتقدت مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتعلق بالنزاع المسلح الداخلي ، لأنه حصر مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني و الحماية التي يوفرها على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية فقط إذ نص على مايلي : " **في حالة الحرب الأهلية التي تنشب داخل دولة يكون أطراف النزاع مدعوين لتطبيق مبادئ الاتفاقية دون شرط المعاملة بالمثل**" وهو ما لم تقبل به اللجنة الأولى للمؤتمر التمهيدي.

ولكن الشيء الملاحظ على نص المادة الثالثة المشتركة– و كما سبق الإشارة إليه هو طابعها العام و الفضفاض الذي لم يحدد ما هو المقصود بالنزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي، و دون أن يكون هناك من يستطيع أن يحدده، و يؤكد بدقة ما هو المقصود بهذه العبارة التي تتسم بالعموم [4]

---

[1]/- محمود السيد حسن داود المرجع السابق ، ص، 207

انظر كذلك: نص المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة المعتمدة بتاريخ 12/آب/أغسطس عام 1949

[2] /- محمود السيد حسن داود، المرجع السابق ،ص، 197- 199 .

[3] /- Georges Abi Saab,« conflits armes non internationaux »,in les dimensions internationales du droit humanitaire, institut Henry Dunant, Unesco, Pedone, 1986, p.257

[4]/- جيمس جون ستيوارت , نحو تعريف موحد لنزاع المسلح في القانون الدولي الإنساني ، رؤية نقدية للنزاع المسلح المدول , اللجنة الدولية لصليب الأحمر مختارة من الأعداد ، 2003 ص 11 .

و هو الأمر الذي يجعلنا أمام ضرورة تحديد مفهوم النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي ، فهل المقصود هنا النزاعات المسلحة الداخلية بجميع صورها ؟ أو المقصود هو أكثر صور النزاعات المسلحة الداخلية قسوة ووحشية ؟.

وكانت هذه المسالة موضوع نقاش و دراسة أثناء أعمال المؤتمر الدبلوماسي لعام 1949 ، الذي طغت عليه مجموعة من الأفكار تمثلت في تعريف ضيق للنزاعات المسلحة الداخلية و تطبيق موسع لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني ، أو تعريف موسع و تطبيق ضيق لأحكام القانون الدولي الإنساني ، و في الأخير تغلب الاتجاه الذي ينادي بوضع تعريف مرن للنزاعات المسلحة الداخلية مع تضييق في أحكام الحماية وحصرها في مجرد توفير حد ادني من المعاملة الإنسانية ، وهو ما تحقق من خلال اعتماد المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الاربعة[1] ، وانتهى المؤتمر الدبلوماسي دون أن يحدد أي معيار أو تعريف محدد لنزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي، رغم أن الوفود قد جاءت بالعديد من الاقتراحات[2] لتعريف وتحديد النزاع المسلح غير الدولي و تحديد شروطه و تمثلت هذه الاقتراحات في :

1. **الاقتراح الأول** : أن يكون الطرف المتمرد على الحكومة القائمة قوة عسكرية منظمة ، وسلطة سياسية مسؤولة عن تصرفاته ، ويتحكم في جزء من الإقليم المصاب بالنزاع المسلح ، وان يكون قادرا على احترام و كفالة احترام هذه الاتفاقية .
2. **الاقتراح الثاني:** أن تكون الدولة أو الحكومة القائمة مجبرة على استدعاء جيشها المنظم ليقاتل المتمردين الذين يملكون جزءا من الإقليم عسكريا.
3. **الاقتراح الثالث:** و تمثل في النقاط التالية

–أن تعترف الحكومة الشرعية بصفة المحاربين للمتمردين أو الثوار.

–أو يدعي الثوار بذلك لأنفسهم.

–أو يعترف للمتمردين بصفة المحاربين فقط من اجل تطبيق اتفاقيات جنيف.

–أو يحمل النزاع إلى جدول أعمال مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بكونه نزاعا مسلحا غير دولي يهدد السلم و الأمن الدوليين.

4. **الاقتراح الرابع:** و تمثل أيضا في مجموعة من الاقتراحات وهي:

---

[1] / -Duy Tan Joele Nguyen.op. cit.P 853

[2] /- محمود السيد داود، مرجع سابق ،ص، 56

-أن يكون للمتمردين نظام يقوم على خصائص الدولة.

-أن تمارس السلطة المدنية للمتمردين على جزء من الشعب و في الجزء المسيطر عليه.

-أن تكون القوات المسلحة للمتمردين موضوعة تحت أوامر سلطة منظمة.

-أن تكون جاهزة لتطبيق قوانين و أعراف الحرب.

-أن تعترف السلطة المدنية للمتمردين بارتباطهم بأحكام الاتفاقية.

غير أن هذه الاقتراحات رفضت جميعها ، وفتح المجال أمام دور الفقه و العمل الدولي من اجل وضع حل لهذه المشكلة ، وتجدر الإشارة هنا إلى دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر و جهودها الكبيرة من اجل توسيع مفهوم للنزاع المسلح الغير دولي [1] ، حيث قامت بعقد عدة لجان تضم مجموعة من الخبراء و كان أهم هذه اللجان لجنة الخبراء المكلفة بدراسة مسالة تطبيق القانون الدولي الإنساني في حالة الاضطرابات الداخلية ، المنعقدة في الفترة الممتدة من 03 إلى 08 أكتوبر 1955 و لجنة الخبراء المكلفة بدراسة مسالة مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية المنعقدة في جنيف من الفترة الممتدة من 25 إلى 30 أكتوبر 1962 [2].

وفيما يخص اللجنة الأولى المكلف بدراسة مسالة تطبيق القانون الدولي الإنساني في حالة الاضطرابات الداخلية فنظرا لأخذها بتقرير الفقيه "**جيدل** "[3] الذي يقضي بان المادة الثالثة المشتركة يجب أن تطبق على كل الأوضاع التي تحمل بعض خصائص الحرب دون أن التدخل في الحرب الدولية ، بالإضافة إلى اصطدامها بإشكالية التوفيق بين حق الدولة في الحفاظ على النظام داخل إقليمها إثناء نشوب الاضطرابات الداخلية، و بين ضرورة مراعاة الاعتبارات الإنسانية ، في هذه الأخيرة قررت اللجنة إخراج الاضطرابات و التوترات الداخلية من نطاق تطبيق هذه المادة، وترك مسالة معالجتها إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان و بعض القرارات التي تصدرها اللجنة الدولية لصليب الأحمر[4] ، ليصبح نطاق تطبيق المادة الثالثة المشتركة هو جميع النزاعات المسلحة التي لا يتدخل فيها العنصر الدولي ، و التي ترقي فوق درجة و مستوى الاضطرابات و التوترات الداخلية التي لا تعد نزاعا مسلحا[5].

---

[1] /- صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ،دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة نشر،ص،353

[2] /- محمود السيد داود ، مرجع سابق ، ص، 58

[3] / -Duy Tan Joele Nguyen.op. cit.P 853

[4] / - محمود السيد داود ، مرجع سابق ، ص، 59

[5] / - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

لكن ما يعاب على لجنة الخبراء لعام 1955 ، هو إخراجها لحالة الاضطرابات و التوترات الداخلية من مجال تطبيق المادة الثالثة المشتركة ،و هذا بحجة أن لدولة الحق في الحفاظ على النظام و الأمن على إقليمها ، و هذا لكون المادة الثالثة تسعى لتوفر الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية فقط التي لا يمكن لأي دولة التهرب منها [1] ، بالإضافة إلى طبيعة النزاعات المسلحة الداخلية التي غالبا ما تكون أطرافها عبارة عن شرائح سياسية و اجتماعية أو مجموعات دينية متناحرة ،و من الممكن أن يتحول مجرد اعتداء بسيط إلى عمليات عسكرية و حرب عصابات ، وهو ما قد يعقد مسالة التكييف و جعلها صعبة التحقق في مثل هذه النزاعات [2] .

كما أن لجنة الخبراء لعام 1966 التي كلفت بمهمة دراسة مسالة ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية قد أخذت بالرأي المنادي بضرورة إخضاع هذه النزاعات المسلحة التي لا تتمتع بالصفة الدولية لجملة من الشروط الموضوعية ، وهو رأي الفقيه "**بينتو**" الذي يعرف النزاعات المسلحة الداخلية بأنها **(كل عمل عدائي موجه ضد الحكومة الشرعية، إذا كان يمثل طابعا جماعياً ويتوفر فيه حد أدنى من التنظيم)**[3].

و من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن هذا التعريف قد جعل وجود النزاع المسلح الداخلي مرهون بتوافر جملة من الشروط الموضوعية ، تتلخص أساسا في ضرورة توفره على الطابع الجماعي و توفر حد ادني من التنظيم ، مستبعد سلطة الدولة في تقدير وتكيف النزاع المسلح القائم على إقليمها ، غير انه يمكن أن نلمس نوع من الايجابية في هذا التعريف إلا أن ما يعاب عليه هو حصره للنزاعات المسلحة الداخلية في صورة واحدة و هي الأعمال العدائية الموجهة ضد السلطة أو الحكومة الشرعية دون غيرها من النزاعات المسلحة و هو نفس الأمر الذي حدث في أفغانستان و ليبيريا و الصومال[4] ، و هو ما يتناقض مع محتوى المادة الثالثة المشتركة التي تسري على جميع أشكال و صور النزاعات المسلحة الداخلية سواء كانت مجموعات متمردة و الحكومة الشرعية أو بين مجموعتين متمرد دون أن تكون قوات الحكومة الشرعية طرفا فيها .

---

[1]/ - فريتس كالسهوغن –اليزابيت تسغفلد ، ترجمة احمد عبد العليم ،ضوابط تحكم خوض الحرب ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، الجنة الدولية لصليب الأحمر ، 2004 ،ص، 80

[2] /–Duy Tan Joele Nguyen.op. cit.P 854

[3]/ –Ibid.P. 853

[4]/ - رقية عواشرية ، المرجع السابق ،ص، 265

و يمكن أن نخلص في الأخير إلى القول أن النزاعات المسلحة التي تغطيها و تعرفها المادة الثالثة المشتركة هي تلك النزاعات التي ليس لها طابع دولي ، والتي يكون فيه العنف فوق درجة العنف العادي الناتج عن أعمال الشغب، و الفوضى و الإجرام المعروفة في حالة الاضطرابات و التوترات الداخلية ، سواء كانت بين الحكومة الشرعية و المتمردين أو بين جماعات متمردة فيما بينها دون أن تكون الحكومة طرفا فيها ، وهو ما جاء به الفقيه " **ديتان**" « DuyTan » الذي نشاطره الرأي القاضي بان صفة غير الدولي للنزاع المسلح تعرف بغياب الصفة والعنصر الدولي ، و فق ما جاءت به المادة الثانية فقرة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة ، فعملية تكييف النزاع المسلح الداخلي حسب طريقتين الأولى شكلية بالنظر إلى صفة أطرافه، و الثانية موضوعية بان لا تتدخل الدول الأخرى في النزاع القائم داخل إقليم الدولة الواحدة و إلا منحته الصفة الدولية .

و يمكن القول أن المادة الثالثة المشتركة تعد مكسبا حقيقيا للنزاعات المسلحة الداخلية [1]، و يرجع الفضل لها في تعريفها و إدراجها ضمن اهتمامات القانون الدولي الإنساني بعد أن كانت من صميم اختصاص القانون الداخلي لدول المصابة بها ، إلا أن هذا المكسب لم يتطور و يتأكد إلا من خلال ظهور و اعتماد البرتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 ،الخاص بالنزاعات المسلحة الداخلية الذي كمل المادة الثالثة المشتركة و طورها، و هو ما سوف نتطرق له في المطلب الثاني .

[1] /- Georges Abi Saab, op.cit.,p.256

المطلب الثاني: النزاعات المسلحة الداخلية طبقا للبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

لم يتطور القانون الدولي الإنساني وخاصة ما تعلق منه بالنزاعات المسلحة الداخلية و يكتمل إلا بعد ظهور واعتماد البروتوكول الإضافي الثاني، الذي كان ثمرة عمل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد و تطوير القانون الدولي الإنساني الذي انعقد في جنيف في الفترة الممتدة من عام 1974-1977.

حيث اعتمدت الدول المجتمعة هناك البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة، الذي يهدف إلى تطوير توسيع الحماية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

ومن اجل الوقوف على أهمية هذا البرتوكول في تطوير و تكملة ما جاءت به المادة الثالثة المشتركة ودوره في تعريف و تحديد النزاعات المسلحة الداخلية ، سوف نتناول في الفرع الأول : الجوانب التاريخية لاعتماده و في الفرع الثاني نتناول: تعريف النزاعات المسلحة وفق البرتوكول الإضافي الثاني لعام1977، و الحالات التي لا يشملها في الفرع الثالث من دراستنا.

الفرع الأول: الجوانب التاريخية لاعتماد البرتوكول الإضافي الثاني:

لقد كان عام 1968 عاما لحقوق الإنسان بامتياز، لأنه يمثل بداية الاهتمام الواسع بقانون النزاعات المسلحة [1]، وهو مكان في أعمال الأمم المتحدة و اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، فبعد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة و المنعقد في طهران من 22 افريل إلى 13 ماي عام 1968 صدرت فيه توصية حول حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة العمل على إيجاد حلول و تدبير أكثر فعالية لتطبيق اتفاقيات جنيف و تطبيق القواعد الإنسانية القائمة في جميع إشكال النزاعات المسلحة ، بالإضافة إلى اكتشاف مدى الحاجة إلى المزيد من الاتفاقيات من اجل كفالة حماية أفضل و أوسع للمدنيين و الأسرى و حتى المقاتلين في كل أنواع النزاعات المسلحة، وكذا منع و تقييد استخدام و سائل و أساليب معينة في الحروب و النزاعات المسلحة، خاصة وان هذه الفترة عرفت تطورا رهيبا في الأسلحة بكل أنواعها[2].

---

[1]/ - فريتس كالسهوغن –اليزابيت تسغفلد ، مرجع سابق ،ص، 36

[2]/- فريتس كالسهوغن –اليزابيت تسغفلد ، مرجع سابق ،ص، 36

لقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإعداد تقرير تحت عنوان " **تأكيد وتطوير القوانين و الأعراف المطبقة في النزاعات المسلحة** " و قدمته إلى المؤتمر الحادي والعشرين للصليب الأحمر المنعقد في العاصمة التركية اسطنبول سنة 1969 ، من اجل إيجاد تعريف موحد للنزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي وسد كل الثغرات الموجودة في المادة الثالثة المشتركة، و رغم أن هذا المشرع فشل في تحقيق أي تقدم إلا انه فتح المجال إمام الجهود الدولية للقيام بذلك ، وكانت أول هذه المحاولات الجادة لتعريف النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي أثناء الدورة الأولى لمؤتمر الخبراء الحكوميين المتعلق بتأكيد و تطوير القانون الدولي الإنساني المنعقد سنة 1971 ، أين قدمت اللجنة الدولية لصليب الأحمر ثمانية وثائق [1] ،تعد الوثيقة الخامسة أكثرها أهمية نظرا لاحتوائها على مشروع خاص يتعلق بتعريف النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي، ضمنته كامل جهودها ومساعيها في هذا الصدد ، و إثناء مناقشات المؤتمر اقتراح الخبراء دولة النرويج تحضير بروتوكو ل إضافي واحد لاتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب و الاتفاقية الرابعة المتعلقة بالمدنيين ، مع التوصية على أن يشمل هذا البروتوكول النزاعات المسلحة الداخلية و الدولية معا ،إلا أن اقتراح خبراء النرويج لم يلقى الإجماع ، و تم التخلي عنه لصالح اقتراح خبراء دولة كندا الذي يقضي بوضع بروتوكول منفصل خاص بالنزاعات المسلحة غير ذات طابع دولي[2] .

و نظرا لأهمية المناقشات التي دارت في الدورة الأولى، حيث استقر الرأي العام على أهمية استمرار الأشغال في دورة ثانية لهذا المؤتمر، خاصة بعد أن أعلن رئيس اللجنة الدولية لصليب الأحمر في ختام أشغال الدورة الأولى أن اللجنة الدولية لصليب الأحمر و بسبب المناقشات التي دارت في الدورة الأولى سوف تقوم بوضع مشروعين لبروتوكولين منفصلين ، يكونان محل دراسة في الدورة الثانية [3]، أثناء انعقاد هذه الدورة في جنيف في الفترة من 03 ماي إلى 02 جوان 1972 ، تم عرض المشروع الخاص بالبرتوكول الإضافي الأول و البرتوكول الإضافي الثاني للنقاش [4]، وقد كان مشروع البرتوكول الإضافي الثاني محل جدال و مناقشة واسعة و لقي مقاومة شديدة من طرف الوفود المشاركة، و ذلك بسبب اقتراح اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمشروع يتمثل في إعلان الحقوق

---

[1]/- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،ط2، 1995 ،ص1008

[2]/ - Georges Abi Saab ; conflits armes non internationaux, in les dimensions internationales du droit humanitaire, institut Henry Dunant, UNESCO, Pedone ,1986.P . 262

[3]/- محمود السيد داود ،مرجع سابق، ص، 76

[4]/- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص، 1009

الإنسانية للشخص الإنساني في زمن الاضطرابات و التوترات الداخلية، أو في حالة الخطر العام و كان اقتراح اللجنة الدولية لهذا المشروع استنادا إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني و الميثاق الدولي لحقوق الإنسان ،لكن بسبب رفض العديد من الدول المشاركة لهذا المشروع تم التخلي عنه نهائيا و نقلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كل اهتمامها إلى البرتوكول الإضافي الثاني ، وعلى أهمية وضع تعريف محدد للنزاع المسلح غير الدولي و مجال تطبيقه[1] ،و إثناء المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في جنيف في عام 1977 تم تقديم مشروعي البروتوكولين الإضافيين على هذا المؤتمر ، و الذي كانت قد استمرت المناقشات حولهما على مدار أربعة دوارات متتالية سنوات 1974 –1975 – 1976 – 1977[2]، ولم تتم دراسة مشروع البرتوكول الإضافي الثاني إلا في الدورة الثانية سنة 1975 بسبب أن الدورة الأولى لعام 1974 سيطرت عليها المناقشات المتعلقة بحروب التحرير الوطني [3].

ومع انطلاق أشغال الدورة الثانية للمؤتمر الدبلوماسي الثاني سنة 1975 بدأت معها المناقشات المتعلقة بالبروتوكول الإضافي الثاني، غير انه تم تبني مشروع أخر أكثر تفصيل من المشروع الأولي للجنة الدولية للصليب الأحمر [4]،حيث تم إضافة بعض التدابير المتعلقة بالحماية ،و نقل بعض المواد من مشروع البرتوكول الأول إلى مشروع البرتوكول الإضافي الثاني [5] ، إلا أن هذا المشروع الأخير كان أيضا محل جدل و رفض من طرف الوفود المشاركة ، و أبدت تخوفها من بعض النقاط تمثلت أساسا في :

- المشروع الجديد لا يضمن احترام السيادة الوطنية ولا يراعي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- احتواؤه على العديد من الأحكام و من الشرط التي يصعب احترامها و تطبيقها في حالة النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي[6].

---

[1] / -Georges Abi Saab ,OP,Cit ,P 263

[2] / - صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مرجع سابق ،1009

[3] / Georges Abi Saab ,OP,Cit ,P 134

[4] / Georges Abi Saab ,OP,Cit ,P, 135

[5] / -Sylver Stoyanka Junad et les autre ,commentaire de protocole additionnel aux convention de Genève du 12 août 1949 relatif a la protection des victimes des conflit armés non inter nationaux (protocole II) , C .I.C.R, Martins Niyhaoff Publisher , Genève , 1986,P,1358

[6] /-Sylver Stoyanka Junad et les autre, OP,Cit ,P, 1359

كاد هذا الصدام و الرفض بين الوفود المشاركة حول مشروع البرتوكول الإضافي الثاني أن يعصف بالجهود المبذولة من طرف اللجنة الدولية لصليب الأحمر و المؤتمر الدبلوماسي ، إلا أن تدخل خبراء دولة **باكستان** المشارك في المؤتمر ،و تقديمه لمشروع بديل تميز بالبساطة و الاختصار حيث لقي إجماع و قبول من طرف الوفود المشاركة و تبناه المؤتمر، وتم إقراره في الجلسة الختامية بتاريخ 08 جوان من عام 1977 و بدا سريانه في شهر ديسمبر من عام 1978 .

هكذا كانت المناقشات في الأربع دوارات المتتالية لمشروع البرتوكولين و انتهت باعتماد بروتوكولين إضافيين لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، وضع الأول للنزاعات المسلحة الدولية والثاني للنزاعات المسلحة الغير دولية أو الداخلية.

و تجدر الإشارة هنا إلي أن البروتوكول الإضافي الثاني كان نقلة نوعية بنسبة للقانون الدولي الإنساني المتعلق بالنزاعات المسلحة الداخلية خاصة وانه حول تحديدها و تعريفها بنوع من الدقة و الوضوح و هو ما سوف نقوم بدراسته في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: تعريف البروتوكول الإضافي الثاني للنزاعات المسلحة الداخلية:

إن من أهم النقاط التي لقيت مناقشة حادة و جدلا واسعا في أعمال المؤتمر الدبلوماسي ، هي إشكالية تعريف النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي ، وتحديد مجالات تطبيقه ، – وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن اللجنة الدولية لصليب الأحمر بذلت العديد من الجهود حتى يتم التوصل إلى تعريف موحد و دقيق للنزاعات المسلحة غير الدولية، و حتى ترضي جميع الوفود المشاركة في المؤتمر من اجل الوصول إلى تقنين خاص لهذا النوع من النزاعات المسلحة.

أولا– جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعريف النزاعات المسلحة الداخلية :

قامت اللجنة الدولية لصليب الأحمر بتضمين مشروع البروتوكول الإضافي الثاني تعريفا للنزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي ، وذلك من خلال المادة الأولى منه و التي نصت على مايلي:

1 –ينطبق هذا البرتوكول على جميع النزاعات المسلحة التي لا تشملها المادة الثانية المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ، والتي تقوم بين القوات المسلحة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة.

2 –لا ينطبق هذا البروتوكول على حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية بصفة خاصة على أعمال الشغب و أعمال العنف العرضية و غيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة التي لا تعد نزاعات مسلحة.

3 –الأحكام المتقدمة لا تغير شروط تطبيق المادة الثالثة المشتركة بين الاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.[1]

يتضح لنا من خلال هذا التعريف انه حدد النطاق المادي لتطبيق البروتوكول الإضافي وهذا من خلال تحديد الحدود العليا لتطبيقه، و المتمثلة في كل النزاعات التي لا تشملها المادة الثانية المشتركة كما ذكرت الفقرة الأولى ، و الحدود السفلى المتمثلة في كل النزاعات التي يكون فيها العنف فوق مستوى ما هو معروف في حالات الاضطرابات و التوترات الداخلية وغيرها من أعمال الشغب و العنف حسب الفقرة الثانية .

كما أوضحت اللجنة الدولية لصليب الأحمر من خلال هذه المادة الحالات التي ينطبق عليها البروتوكول من خلال مايلي :

- النزاعات المسلحة التي تقوم بين القوات المسلحة الحكومية نفسها
- النزاعات المسلحة التي تقوم بين القوات المسلحة الحكومية و قوات منشقة عنها
- النزاعات المسلحة بين قوات استولت على السلطة و قوات منظمة من طرف الشعب لمقاومتها.
- النزاعات المسلحة التي تدور بين فصائل متناحرة في داخل الدولة الواحدة دون أن تكون القوات المسلحة طرفا فيها، و هذا بسبب عدم وجودها ، أو لعدم تدخلها في النزاع[2] .

لقد تم صياغة هذه المادة من اجل المحافظة على استقلالية المادة الثالثة المشتركة و استقلالية أحكامها عن أحكام البروتوكول الإضافي الثاني ، فقد رأى بعض الخبراء الحكوميين أن هناك نزاعات

---

[1]/- انظر نص المادة الأولى من البرتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 , نشر نصه في كتاب " الملحقان البروتوكولان الإضافيان " إعدادات اللجنة الدولية لصيب الأحمر ، طبعة باللغة العربية ، جنيف ،سويسرا ،1997 ،ص، 95

[2]/- انظر للمزيد : محمود السيد حسن داود، المرجع السابق، ص 85

مسلحة غير دولية ضعيفة ، و يمكن للمادة الثالثة المشتركة أن تغطيها ، دون الحاجة لأحكام البروتوكول الإضافي الثاني ، وقد رأت اللجنة الدولية لصليب الأحمر أن هذا الأمر سوف يكون في مصلحة المادة الثالثة المشتركة ، كما يمكن أن يحافظ عليها كنظام قانوني مستقل و قائم بذاته يعنى بالنزاعات المسلحة الداخلية ، و يكون البروتوكول الإضافي الثاني منفصلا و مستقلا عنها.[1]

إن اللجنة الدولية لصليب الأحمر في تعريفها الخاص للنزاعات المسلحة الداخلية قامت بتحديد شروط موضوعية لوجود هذه النزاعات، كما قامت بتفرقتها عن حالات الاضطرابات و التوترات الداخلية و من يدخل في حكمها من مجال تطبيق البروتوكول[2].

ثانيا– تعريف النزاعات المسلحة الداخلية في أعمال المؤتمر الدبلوماسي.

لقد تبنى المؤتمر الدبلوماسي تعريفا مخالفا لذلك الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويرجع سبب ذلك نظرا لأخذه بآراء و اقتراحات الوفود المشاركة و تم صياغة هذا التعريف كما يلي : « **البروتوكول الحالي يطور و يكمل المادة الثالثة المشتركة دون أن يغير من شروط تطبيقها الحالية، و ينطبق على جميع النزاعات المسلحة التي تغطيها المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول و، التي تقوم على إقليم احد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواتها المسلحة و قوات مسلحة منشقة و مجموعات مسلحة منظمة تحت قيادة مسؤولة، تمارس رقابة على جزء من الإقليم مما يسمح لها بالقيام بعمليات عسكرية منسقة ومستمرة و لها القدرة على تطبيق هذا البروتوكول** [3]»

غير أن هذا التعريف لم يلقى الإجماع و تم رفضه من طرف الوفود الحكومية المشاركة ، وتم اعتماد الاقتراح المبسط و المختصر الذي تقدمت به دولة **باكستان** و صيغت المادة الأولى لهذا المشروع كالتالي:

" **يسري هذا الملحق « البروتوكول » الذي يطور و يكمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة المبرمة في 12 أب/ أغسطس 1949 دون أن يعدل من الشروط الراهنة لتطبيقها على جميع النزاعات المسلحة التي لا تشملها المادة الأول من الملحق البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية ، والتي تدور على إقليم احد الأطراف السامية بين قواته الحكومية و قوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى ، و تمارس تحت قيادة**

---

[1] / -Rose Mary Abi Saab, op. cit., pp.144,145

[2] / - محمود السيد احمد داود، مرجع سابق، ص، 83.

[3] -/Rose Mary Abi Saab ,Op,Cit ,pp, 149 -150.

مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة و منسقة و تستطيع تنفيذ هذا البروتوكول".

" لا يسري هذا الملحق « البروتوكول » على حالات الاضطرابات و التوترات الداخلية مثل الشغب و أعمال العنف العرضية و غيرها من الأعمال ذات الطبيعة المشابهة التي لا تعد منازعات مسلحة"[1]*

و يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق مجموعة من الفوارق بين كل من التعريف الذي اعتمده المؤتمر الدبلوماسي ، و التعريف الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تمثلت أساسا في النقاط التالية:

1- أن التعريف الوارد في مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر مستوحى من الصياغة التي تبنتها لجنة الخبراء لعام 1962، والتي وضعت شرطيين لوجود نزاع مسلح غير دولي و هما:

الشرط الأول: الطابع الجماعي

الشرط الثاني: وجود حد أدنى من مقتضيات التنظيم

و تم جمع هذين الشرطين في هذا المشروع من خلال عبارة " **تحت قيادة مسؤولة** " ، و فيما يخص البروتوكول المعتمد من طرف المؤتمر الدبلوماسي، فزيادة على الشرطيين السابقين أضاف شرطاً ثالثاً يتمثل في ضرورة السيطرة على جزء من الإقليم الذي يشهد نزاعا مسلحا.

---

[1]/- نص المادة الأولى من البرتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 , نشر نصه في كتاب " الملحقان البروتوكولان الإضافيان " إعدادات اللجنة الدولية للصيب الأحمر ، طبعة باللغة العربية ، جنيف ،سويسرا ،1997 ،ص، 95

* كان النص باللغة الفرنسية و فق الصيغة التالية:

«Le présent protocole, qui développe et complète l'article 3… sans modifier ses condition d'application actuelles, s'appliquera a tous les conflits armés qui ne sont pas couverts par l'article premier du protocole I et qui se déroulent sur le territoire d'une haute partie contractante entre ses forces armées et forces armées dissidentes ou des groupe armés organisés qui sous la conduite d'un commandement responsable, exercent sur une partie de son territoire un contrôle tel qu'il leur permette de mener des opérations militaires continues et concertée et d'appliquer le présent protocole.»

- انظر في ذلك :

-Rose Mary Abi Saab, op. cit., pp. 149,150

- انظر أيضا/ عمر سعد الله ، القانون الدولي الإنساني،وثائق و أراء، دار مجدلاوي، عمان،، الأردن ،ط 1، 2002، ص،334 .

و نلاحظ على هذا الشرط الثالث انه صعب التحقيق في حالات النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي، الأمر الذي يضيق إلى حد كبير من تطبيق البروتوكول الإضافي الثاني، و ذلك لاستبعاد العديد النزاعات المسلحة الداخلية لعدم توفرها على هذا الشرط الأخير.

2- أن المشروع الذي اقترحته اللجنة الدولية لصليب الأحمر ينطبق على كل صور وأشكال النزاعات المسلحة الداخلية، سواء كانت القوات المسلحة الحكومية طرفا فيه أو ليست طرفا فيه، بعكس البروتوكول الإضافي الذي لا يعنى إلا بالنزاعات المسلحة الداخلية التي تكون القوات المسلحة الحكومية طرفا فيه .

3- نجد أن تعريف اللجنة الدولية لصليب الأحمر حافظ على استقلالية المادة الثالثة المشتركة ، باعتبارها نظاما قانونيا مستقلا بذاته مع إمكانية تطويره مستقبلا .

4- كل من التعريفين اخرج ظاهرة الاضطرابات و التوترات الداخلية و ما يدخل في حكمهما من أعمال الشغب والعنف العرضي من مجال تطبيق البروتوكول الإضافي الثاني.[1]

كما أن البرتوكول الإضافي الثاني قد حدد حالات خارج مجال تطبيقه و أخرجها من نطاق النزاعات المسلحة الداخلية التي ليست مشمولة بحمايته و هو ما سوف نتطرق إليه في الفرع الثالث.

الفرع الثالث: حالات لا يشملها البروتوكول الإضافي الثاني:

لقد اخرج القانون الدولي الإنساني حالات الاضطرابات التوترات الداخلية ،و العديد من الحالات المشابهة لها من مجال تطبيقه باعتبارها ليست نزاعات مسلحة داخلية، و لا يرقى مستوى العنف فيها إلى درجة العنف المسلح المعروف في هذه النزاعات المسلحة الغير دولية [2] ، فالبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 و نظرا لكونه مكملا ومطورا لنص المادة الثالثة المشتركة ، كما تقضي المادة

---

[1]/ - للمزيد انظر مواد البروتوكول الإضافي الثاني المعتمد في عام 1977
- انظر كذلك :

- Rose Mary Abi Saab, op.cit., pp. 265, 266

[2]/ - مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص،81

-يقصد بالعنف العادي ، ذلك الإجرام العادي المعروف في ظروف و إجراءات القمع الذي تطبقه قوات الشرطة لحفظ النظام العام و يكون في حدود القانون .

- انظر في ذلك :

- SASSOLI (M.) et A. BOUVIER (A.), Un Droit dans La Guerre ? Volume I, Volume II, Genève, C.I.C.R, 2003, P,116

الأولى منه في فقرتها الأولى على إخراج حالات الاضطرابات و التوترات الداخلية من مجال تطبيقه كما هي خراج تطبق المادة الثالثة المشتركة كذلك.

فما هو المقصود بالاضطرابات و التوترات الداخلية؟

أولا: طبيعة الاضطرابات و التوترات الداخلية :

لا يوجد في الحقيقة أي صك من الصكوك الدولية ، قام بتقدم تعريف دقيق وشامل لظاهرة الاضطرابات و التوترات الداخلية [1]، إلا انه هناك العديد من المحاولات الفقهية لتعريف هذه الظاهرة إضافة إلى محاولة اللجنة الدولية للصيب الأحمر في هذا الجانب.

1 تعريف الاضطرابات و التوترات الداخلية:

و سوف نحاول تعريف كل حالة على حده

أ:المقصود بالاضطرابات الداخلية:

إن المراد بالاضطرابات الداخلية في غالب الأحيان ، هو تلك المواقف التي تشتمل على مواجهات و صدامات داخلية خطيرة ومستمرة ،و التي قد لا تتصاعد وتتطور بالضرورة إلى نزاع مسلح مفتوح وقد تلجا السلطة الحاكمة لمواجهة هذه المواقف إلى استعمال قوات شرطة كبيرة ،و حتى القوات المسلحة من الجيش من اجل استعادة النظام العام داخل البلاد، كما تلجا إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تمنح بموجبها المزيد من الصلاحيات للقوات المسلحة[2]، مثل إعلان حظر التجوال ليلا.

وقد عرفها الأستاذ الدكتور "**عمر سعد الله**" بأنها: " **مواجهات ذات طابع جماعي تكون مزمنة وقصيرة الأمد، كما تكون مصحوبة بآثار دائمة أو متقطعة و تمس كامل الأراضي الوطنية ، أو جزء منها ، أو تكون ذات جذور دينية أو أثنية أو سياسية أو خلاف ذلك**"[3].

بـــ: تعريف التوترات الداخلية:

---

[1]/- شريف عتلم ، مدلول القانون الدولي الإنساني و تطوره التاريخي و نطاق تطبيقه، محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، مطبوعات اللجنة الدولية للصيب الأحمر، القاهرة،ط6 ، 2006، ص،42

[2]/-فرانسواز بوشيه سولينيه ، القاموس العملي للقانون الدولي الإنساني، ترجمة احمد مسعود، دار العلم للملايين ،لبنان 2005 ص، 120. =

= –انظر أيضا : ماريون هاروف تافل" الإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء ارتكاب أعمال عنف داخل البلاد "،المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 31 ، مايو/يونيو 1993 ، ص 11

[3]/ عمر سعد الله ، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق ، ص،208.

تعد التوترات الداخلية اقل خطورة من الاضطرابات الداخلية ، وتتميز بمستويات توتر عالية قد تكون سياسية أو دينية أو عرقية أو اجتماعية أو اقتصادية ، وهي ذات طبيعة وقائية لأنها تسبق أو تلي حالات النزاع ، وتتميز هذه التوترات بمايلي:

- ارتفاع حالات الاعتقال.
- ارتفاع عدد الموقوفين لأسباب سياسية.
- سوء معاملة الأشخاص المحتجزين.
- كثرة حالات الاختفاء.
- إعلان حالة الطوارئ[1].

ثانيا تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لعبت اللجنة الدولية للصيب الأحمر دوراً كبيراً لتعريف النزاعات المسلحة الداخلية، و بذلت أيضا مجهودات معتبرة لتعريف حالة الاضطرابات و التوترات الداخلية[2]، إذ قدمت تقريرا تمهيديا إلى مؤتمر الخبراء الحكوميين عام 1970 ، أحصت فيه بعض العناصر المميزة للاضطرابات الداخلية ، والتي تتمثل في أعمال العنف ذات الخطورة المعتبرة ، صراع بين جماعتين أو أكثر، تستأثر كل منها بقدر من التنظيم الدولي، و أحداث محدودة الزمن، تستبعد الفتن و أخيرا سقوط ضحايا.

---

[1]/ فرانسواز بوشيه سولينيه ، القاموس العملي للقانون الدولي الإنساني،مرجع سابق ،ص، 120.

[2]/-Commentaire de l'article 1 par 2 du protocole II, par 4475-4476,p.1379,[En ligne] disponible,sur:<http://www.cicr.org/dih.nsf/COM/475-760004?OpenDocument>.(Consulté le 16 octobre2007).
« Il s'agit de situation, où, sans qu'il y ait à proprement parler de conflit armé non international, il existe cependant, sur le plan interne un affrontement qui présente un certain caractère de gravité ou de dureté et comporte des actes de violence. Ces derniers peuvent revêtir des formes variables, allant de génération = =spontanée d'actes de révolte à la lutte entre des groupes plus ou moins organisés et les autorités au pouvoir. Dans ces situations qui ne dégénèrent pas nécessairement en lutte ouverte, les autorités au pouvoir font appel à de vastes force de police, voire aux forces armées pour établir l'ordre intérieur … ».

وعرفت التوترات الداخلية:

« … On peut dire qu'il s'agit notamment de situations de tension grave (politique, religieuse, sociale, raciale, économique ,etc…) ou encore de séquelles d'un conflit armé ou de troubles intérieurs, Ces situations présentent l'une ou l'autre de ces caractéristique ,sinon toutes à la fois:=

=-Des arrestations massives.

- Un nombre élevé de détenus politiques.

-L'existence probable de mauvais traitement ou de conditions inhumaines de détention.

-La suspension des garanties judiciaires fondamentales en raison soit de promulgation d'un état d'exception, soit d'une situation de fait.

-Des allégations de disparitions.

- انظر كذلك : الأستاذ - عمر سعد الله ، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ص،208

غير أن الخبراء الذين عرض عليهم التقرير تحججوا بعدم كفايته، الأمر الذي جعل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعيد النظر في هذا التقرير، ووضعت صيغة جديدة له ،و تم عرضها على مؤتمر الخبراء الحكوميين لعام 1971[1]، حيث تعرف الاضطرابات الداخلية بأنها: الحالات التي دون أن تسمى نزاعا مسلحا بالمعنى الدقيق للكلمة، والتي تتوفر فيها على المستوى الداخلي مواجهات على درجة عالية من الخطورة والاستمرار وتنطوي على أعمال عنف، قد تكتسي أشكالا مختلفة بدءا بانطلاق أعمال ثورة تلقائيا حتى الصراع بين مجموعات منظمة شيئا ما والسلطات الحاكمة، وفي هذه الحالات لا تؤدي بالضرورة إلى صراع مفتوح ، تستدعي السلطات الحاكمة قوات شرطة كبيرة ،و ربما قوات مسلحة حتى تعيد النظام الداخلي إلى وضعه الطبيعي، وينتج عنه سقوط عدد معتبر من الضحايا جعل من الضروري تطبيق حد أدنى من القــواعد الإنسانية [2] .

رغم إن المناقشات حول هذه المسالة استمرت أثناء انعقاد المؤتمر الدبلوماسي لعام 1974 إلا انه لم يتوصل إلى تعريف محدد للنزاعات المسلحة الداخلية لعدة أسباب ، أهمها مواقف الدول النامية و الحديثة الاستقلال التي تمسكت بمبدأ السيادة الإقليمية، و رفضها لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في مثل هذه النزاعات إذا حدثت على أراضيها[3] .

أما فيما خص حالة الاضطرابات و التوترات الداخلية نجد انه في التقرير التمهيدي قد تناولتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإعطاء بعض خصائصها المميزة مثل ارتفاع عدد المعتقلين السياسيين المعاملات الغير إنسانية ، حالات الاختفاء القسري ، إعلان حالة الطوارئ في الدولة و غيرها،هذه الخصائص التي تعكس دائما رغبة الدول و الحكومات في فرض السيطرة على الأوضاع و حفظ النظام العام في الدولة .

ثالثا: القواعد الإنسانية المطبقة في حالة الاضطرابات و التوترات الداخلية:

كما سبق ورأينا فإن البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 وضع جملة من الشروط في النزاع المسلح حتى يتسنى تطبيق أحكامه، ومن بين هذه الشروط :توفر قيادة مسؤولة، وإمكانية القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة وهما شرطان يصعب توافرهما في حالات الاضطراب الداخلي، إذ أن الهيجان الشعبي قد لا ينطوي تحت لواء مسؤول و موحد، خصوصا إذا كان دافعه

[1]/ - رقية عواشرية ، مرجع سابق ،ص، 40

[2]/ - شريف عتلم ، مرجع سابق ،ص، 209

[3]/- عمر سعد الله ، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ، ص ، 209

رفض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مثلا، مما يعني انعدام" **هيكلة** "و" **تنسيق** " أعمال العنف الصادرة عن المجموعات" **الشعبية**"، في حين أن الرد من جانب الحكومة قد يكون عنيفا جدا مما يؤدي إلى سقوط عدد من الضحايا، قد يفوق أحيان ضحايا نزاع مسلح تتوفر فيه شروط البروتوكول الثاني، معتقلين و مفقودين، قتلى محتزين، غير أنهم لا يمكنهم الاستفادة من أحكامه.

أما المادة الثالثة المشتركة و التي تشترط وجود نزاع مسلح مما يستحيل عدم تطبيقها على حالة الاضطرابات و التوترات لكونها لا ترقى إلى مستوى النزاعات المسلحة، غير أن محكمة العدل الدولية في قضية الأعمال العسكرية وشبه العسكرية في "**نيكاراغوا**" قد اعتبرت أن القواعد الواردة في المادة الثالثة المشتركة تمثل حد أدنى من المعاملة الإنسانية، لا يطبق فقط في النزاعات المسلحة و لكن في كل الحالات والظروف و هذا طبقا للقانون و العرف الدولي[1].

ومنه فان إخراج الاضطرابات والتوترات الداخلية من مجال الحماية الدولية، التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لا يعني أن هذا النوع من النزاعات خال من أية حماية دولية لضحاياه ، بل هناك العديد من المواثيق والصكوك الدولية التي تطبق عليها، وتوفر الحماية لضحاياها خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما أكدته العديد من القرارات الدولية أهمها القرار رقم (2675 /26) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1970، الذي أكد على أن حقوق الإنسان تبقى محفوظة حتى في حالة النزاعات المسلحة[2].

لذا نقول أن حـــقوق الإنسان تبقى محفوظة ومحـــمية في حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية وذلك بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، خاصة أن النصوص الأكثر أهمية في هذا الميدان هي:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان1948.
2. اتفاقية الأمم المتحدة لمنع وقمع جريمة إبادة الجنس البشري لعام 1948.
3. اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جميع أشكال التميز العنصري 1965.

---

[1]/ انظر في ذلك:

Cour Internationale de Justice, Affaires des activités militaires et paramilitaire au Nicaragua et contre celui-ci (Nicaragua .C. États Unis d'Amérique), fond, Arrêt du 27 Juin 1986, [En ligne], disponible sur :

< http://www.icj-cij.org/icj.www/lcases/;Nus/inusfarme.htm>, (Consulté le 16 octobre 2007).

[2] /- Asbsjon Eide,Trouble tension intérieurs in les démenions internationales du humanitaire, .institut Henry Dunant (unexo), Pedone 1986.p.282

4. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

5. العهد الدولي للحقوق الثقافية الاجتماعية والاقتصادية لعام 1966.

6. الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية لعام 1950

7. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 [1]

إن هذه الاتفاقيات الدولية و الإقليمية و إن كانت تلزم الدول المصادقة عليها فتطبق أحكامها المتعلقة بحقوق الإنسان جملة و تفصيله في الحالات العادية، إلا أنها في الحالات غير العادية و الاستثنائية و استنادا إلى بند التحلل من الالتزام الوارد في هذه الاتفاقيات تلجأ الدول الأطراف إلى تعليق التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بحجة الحفاظ على النظام العام بحيث نجد أن: (المـــادة **04**) من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و كذلك العهد الدولي للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ،و المادة الخامسة (**05**) الفقرة الأولى(**01**) من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، و كذلك المادة (**27**) الفقرة(**01**) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تقرر حق الدولة في التحلل من التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلا أن ذلك قيد بشرطين :

الـــشرط الأول: عدم جواز التحلل من بعض الحقوق الأساسية المحددة حتى في حالة الطوارئ.

الـــشرط الثاني: أن لا يؤدي حق التحلل إلى الإخلال بالتزاماتها الدولية الأخرى [2].

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الحقوق الأساسية التي لا يمكن تعليقها أو المساس بها حتى في حالات الطوارئ أو الحرب ، أهمها الحق في الحياة ، و حظر التعذيب و العقوبات الغير إنسانية أو المهينة، و عدم جواز تطبيق قانون العقوبات بأثـــر رجعي، و تجريم الرق و العبودية، وحظر إخضاع أي إنسان دون رضاه إلى التجارب العلمية ، و الطبية و عدم جواز سجن شخص لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو سجنه بسبب أرائه السياسية ، و ضمان حريته الفكرية و الدينية.[3]

---

[1] / - Asbsjon Eide,Op,Cit.p.283

[2]/- محمد نور فرحات، تاريخ القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان، جوانب الوحدة و التمييز، دراسات في القانون الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة،ط1،2000 ، ص ص ، 88-89

[3]/- مسعد عبد الرحمان قاسم زيدان ، مرجع سابق ،ص ، 78

- انظر كذلك ، بركاني خديجة ، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة غير دولية ، مذكرة ماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة قسنطينة ،2008، ص،57

كخلاصة لدراستنا في هذا المبحث نقول أن النزاعات المسلحة الداخلية قد كسبت العديد من المكاسب القانونية ،من خلال تصنيفها و تعريفها و وضع شروطها بموجب المادة الثالثة المشتركة البروتوكول الإضافي الثاني ، بعد أن كانت مجرد مسالة داخلية من اختصاص الدول المصابة بها و خرجت من دائرة التهميش الذي كانت تعرفه في ظل القانون الدولي التقليدي، الذي سعى إلى إخراجها من دائرة اختصاص القانون الدولي و خاصة قوانين الحرب وأعرافها .

كما أسست المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقية جنيف الأربعة لعام 1949 إلى جانب البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 نظام قانوني قائم بذاته يحكم و يطبق على النزاعات المسلحة الداخلية ويوفر الحماية الإنسانية التي يطالب بها القانون الدولي الإنساني على ضحايا الحروب و النزاعات المسلحة بصفة عامة.

إذا من خلال ما سبق أصبح لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية حماية تجنبهم ويلات الحروب والنزاعات المسلحة مثلهم مثل ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، لكن فيما تتمثل هذه الحماية؟ و من هم ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية؟ و على أي أساس قانوني تتم هذه الحماية ؟ هذا ما سوف نحاول دراسته و تطرق إليه في الفصل الثاني من دراستنا لهذا الباب.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

أحكام حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي الإنساني

بعد أن تطرقنا في فصل الأول إلي تطور مفهوم النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي العام، و كيف أخرجتها المادة الثالثة المشتركة والبروتوكول الإضافي الثاني من مجال تطبيق القوانين الداخلية للدولة المصابة بها، و جعلها من مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني، و ما يوفره من حماية لضحايا النزاعات المسلحة ،كان لزاما البحث و التطرق إلى قواعد الحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني لضحايا هذا النوع من النزاعات، خاصة إذا علمنا أن أهم النزاعات المسلحة التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا كان اغلبها نزاعات مسلحة داخلية.

فهذه الحماية التي كانت ثمرة للجهود الجبارة التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر جعلت النزاعات المسلحة الداخلية من صلب اهتمامات القانون الدولي المعاصر، وأصبح ضحاياها يستفيدون من قواعد الحماية التي يكفلوها القانون الدولي الإنساني،مثلهم مثل ضحايا النزاعات المسلحة الدولية.

و لكن قبل تحديد هذه القواعد المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، لابد من تحديد من هم ضحايا هذه النزاعات و على أي أساس يتم حمايتهم .

المبحث الأول:

تحديد ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و أساس حمايتهم

أن مسالة تحديد ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، مسالة تمتاز بنوع من التعقيد نظرا لتشعبها و تعدد أطرافها ، و هو ربما الأمر الذي جعل من اللجنة الدولية للصيب الأحمر تعقد المؤتمرات و الندوات على المستوى الدولي، من اجل ضبطه و تحديد مفهومهم بنوع من الدقة ، خاصة وان طبيعة هذه النزاعات زادت من صعوبة الأمر فأهم ما يميزها هو غموض جبهاتها و انصهار المقاتلين مع غير المقاتلين مما يجعل من الصعوبة التفرقة بين الصنفين.

و لعل هذا العمل المستمر من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر يهدف في الأساس إلى توفير اكبر قدر ممكن من الحماية و ذلك من خلال محاولة إيجاد تحديد دقيقة و موسع لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، لكن على أساس يجب حماية هؤلاء الضحايا ؟

إن أساس حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية مبني على مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين و هذا لكونهم فئات غير مقاتلة و غير مشاركة في الأعمال العدائية و العسكرية لذا يجب تجنبهم و عدم مهاجمتهم أو تعرضهم لخطر النزاع المسلح .

لذا سوف نتطرق أولا إلى مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين كأساس لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في المطلب الأول و من ثمة تحديد من هم الضحايا في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مبدأ التمييز كأساس لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

يقصد بمبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ذلك القيد الذي يفرض على سير الإعمال العدائية ، و الذي بموجبه تمنح حصانة لغير المقاتلين، و يمنع توجه الأعمال العسكرية ضدهم .

و نقصد بفئة غير المقاتلين هؤلاء الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات القتالية بسبب طبيعتهم، أو عدم قدرتهم على المشاركة فيها لسبب من الأسباب التي تمنعهم من المشاركة[1].

و تتضمن فئة الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية لطبيعتهم النساء و الأطفال و بصفة عامة المدنيين الذين ليست لهم صفة العسكريين المقاتلين ، أما الذين لم يعودوا قادرين على المشاركة في الأعمال القتالية نقصد بهم المقاتلين والعسكريين و أفراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم السلاح بسبب ، الجرح أو المرض ، أو العجز ، أو الأسر.

[1] /- فرانسواز بوشييه سولينته، مرجع سابق ،ص، 409

فمهاجمتهم أو توجيه الهجمات العسكرية و الأعمال القتالية ضدهم لن يحقق أي امتياز عسكري و لا يحقق أي نصر بسبب عدم مشاركتهم في العمل العسكري، ولا يمكن اعتبار أي عمل عسكري موجه ضد هذه الفئات إلا بكونه عمل انتقامي غير إنساني.[1]

يعد مبدأ التمييز من أهم مبادئ القانون الدولي الإنساني الذي جاء لإضفاء نوع من الإنسانية و التحضر أن أمكن التعبير على النزاعات المسلحة الداخلية.

ومنه سوف نحاول دراسة هذا المبدأ بالبحث عن جذوره التاريخية و تطوره في القانون الدولي الإنساني من خلال التطرق في(الفرع الأول) إلى التأصيل الديني لمبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين نتناول في (الفرع الثاني) مبدأ التمييز في قواعد القانون الدولي الإنساني.

الفرع الأول: التأصيل الديني لمبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين.

لقد كان للديانات السماوية التي عرفتها البشرية، بالغ الأثر في إرساء وتكريس العديد من المبادئ و تطوير أخرى، و تعزيز عنصر الالتزام بها ، مع مراعاة التفاوت و الاختلاف من ديانة إلى أخرى في الأخذ بهذه المبادئ الإنسانية.

أولا: مبدأ التمييز في الديانة اليهودية:

تستمد الديانة اليهودية أحكامها و شريعتها من مصدرين أساسين هما التوراة و التلمود، و يراد بالتوراة أو العهد القديم "**الينبوع**" و هو الاسم الذي أطلق على الديانة التي آتى بها النبي موسى عليه السلام [2]، أما التلمود فهو كتاب وضعه علماء اليهود وأحبارهم لشرح وتفسير التوراة ، كما يرى اليهود أيضا أن الوحي الغير مكتوب الذي تركه موسى عليه السلام هو التلمود، وهو مقدس عندهم أكثر من التوراة في حد ذاتها، و هي أيضا بدورها تنقسم إلى "المشنا" و "الجمارا"[3].

---

[1] /- انظر في ذلك : الإعلان بشأن قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بتسيير الأعمال العدائية في المنازعات المسلحة غير الدولية، صادر عن معهد القانون الدولي، .1990

[2]/-عبد المحسن قاسم حمود ، حقوق الإنسان وقت الحرب بين الشريعة و القانون ، مؤتمر كلية الحقوق الثاني ، حقوق الإنسان في الشريعة والقانون" التحديات و الحلول" عمان جامعة الزرقاء الأهلية بتاريخ 08-09 أوت 2001 ص،377.

[3]/- عبد الرزاق رحيم صلال الموحى، حقوق الإنسان في الأديان السماوية ، دار المناهج لنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2001،ص، 61.

1- حقوق غير اليهود في اليهودية:

تقوم الديانة اليهودية على فكرة أن اليهود هم شعب الله المختار ، وهم من يتسيدو ا هرم البشرية فهم شعب مقدس و غيرهم من **الأغيار** أو الأميون اقل درجة منهم ، فهم أي اليهود، قد ميزهم الله عن غيرهم من البشر في كل شيء ونسبهم بالأنبياء كافة زادهم تفضيل و تميز، و أرواحهم جزء من الله مثل الابن جزء من أبيه، لهذا كانت أرواحهم عزيزة عند الله ، و أرواح بقيت البشر أرواح شيطانية أو حيوانية[1].

و باعتبار أرواح اليهود حسبهم جزء من روح الله، فإنقاذها و حمايتها واجب مقدس، أما أرواح غير اليهود فيجب الامتناع عن إنقاذها، كما يقول احد اليهود و هو "الطبيب ابن ميمون"(... أما بالنسبة إلى الأغيار الذين لسنا في حالة حرب معهم فينبغي أن لا نتسبب في موتهم ، ولكن إنقاذهم ممنوع أذا كانوا على وشك الموت ، فإذا شوهد احدهم يسقط في البحر يجب الامتناع عن إنقاذه لأنه مقدر له.[2].....)، لكن يرى اليهود انه من الواجب إنقاذ كلب سقط في حفرة و إطعامه ، أما إذا وقع فيه غيرهم من البشر أو كما يسمونهم "**الأغيار**" فعليهم تنفيذ ما طلب منهم بان يغطوا تلك الحفرة بحجر كبير و يحرسوها سبعة أيام متتالية، حتى يتأكدوا بان من وقع فيها قد مات من شدة الهلع و الخوف و الجوع، حتى يبارك لهم الرب ذلك[3].

وعليه فانه حسب اليهود و ديانتهم قتل غير اليهود فعل يكافئ عليه الرب ، فإذا كان الحفاظ و إنقاذ الحياة هو أساس كل عمل إنساني ، فانه بنسبة لليهودية أمر أخر فهو مكفول لليهودي دون غيره من البشر، لهذا النفس اليهودية مطبوعة بالكراهية و الحقد اتجاه كل من هو ليس يهودي، حتى في أوقات السلم ، فكيف هي في حالة الحرب .

ومنه يمكن القول أن مبدأ التمييز من خلال ما سبق من غير الممكن أن يكون له أساس في الديانة اليهودية،لأنه مبدأ إنساني و أخلاقي، يهدف للحفاظ على النفس البشرية دون أي تمييز من أي نوع كان.

---

[1]/ عبد الرزاق رحيم صلال الموحى ، مرجع سابق ، ص، 80

[2]/ -نفس المرجع السابق ، ص، 88

[3]/- نفس المرجع السابق ،ص، 66

2-الحرب عند اليهود:

لا يمكن لشعب الله المختار أن يستوعب فكرة الدولة المكونة من فئات عرقية أو دينية مختلفة، فبقاء اليهود كما يثبت التاريخ مرتبط بالفتن و الحروب عبر العصور، لان الحرب تعتبر عملا مقدس عندهم، و هي السبيل لتحقيق وعد الرب كما تقول شريعتهم فمثلا نجد في سفر التثنية 20 (.... لان الرب إلهكم سائر معكم لكي يحارب عنكم أعدائكم ليخلصكم و لتكن حربكم مقدسة.) و بالنسبة لأرض المعاد التي وعدهم الله بها و أمرهم بتنقيتها بالحرب من غير اليهود نجد في سفر التكوين 17(.... و لأعطي لك من بعدك ارض ذريتك كل ارض كنعان ملكا أبديا و أكون إلهكم) وكذلك نجد في نفس السفر (لتسلك هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات) كما نجد في سفر التثنية 20 (متى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي داخل إليها لتمتلكها، و تطرد منها شعوبا كثيرة من أمامك ..... و ضربتهم فانك تحرمهم لا تقطع لهم عهدا و لا تشفق عليهم). فأرض المعاد أرض خالصة للّيهود و لن يستطيعوا حيازتها و تملكها إلا بالحرب و سفك الدماء

فالدارس لشريعة اليهود خاصة ما تعلق منها بالحرب يجد أنها تنص و توجب على اليهود استرداد ملكهم الضائع من نهر النيل إلى نهر الفرات ، ولن يتسنى لهم ذلك إلا عن طرق الحرب ، أما من يجدوه من سكان وشعوب في هذه الأرض فعليهم قتلهم جميع ، كبيرهم وصغيرهم ، و بمعنى أخر إبادتهم كما نجد في توراتهم (فلا تستبق منها نسمة بل تحرمها تحريما) و معنى التحريم هنا الإبادة التامة[1].

فحرب اليهود حسب نصوصهم و شريعتهم هي حرب فناء و إبادة لا تبقي و لا تذر، فهي مبنية على القتل العام و إبادة السكان ، سواء كانوا أسرى حرب ،أو مدنيين مسالمين، فلا فرق عندهم بين مسلح و اعزل، أو بين شيخ مسن وطفل رضيع ، أو بين رجل و امرأة ، فالكل هدف لحربهم و سلاحهم [2]، لان نصوصهم تأمرهم بالقتل دون إنذار مسبق و لا عهود لهم و لا يمكن أن يقبلوا دعوة للصلح أو الأمان، بل لا يسمحوا لسكان بالرحيل و الجلاء عن ديارهم حتى لا يتمكنوا من تنظيم أنفسهم ثانية واسترداد ما اخذ منهم [3].

---

[1]/ -محمد عنجريني، حقوق الإنسان بين الشريعة و القانون ، نصا و مقارنة و تطبيقا، دار الفرقان للنشر و التوزيع،الأردن،2002،ص،152

[2]/- محمد عنجريني، حقوق الإنسان بين الشريعة و القانون، مرجع سابق ،ص ص،150-151

[3] /- نفس المرجع نفس ص 151

لهذا نستنتج انه لا يمكن الحديث عن مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في اليهودية، فشريعتهم التي يزعمون أنها ألاهية تأمرهم بالقتل العام والإبادة الجماعية للجنس البشري الذي يحتل أرضهم الموعودة.

فقد اعترفوا هم أنفسهم أن حربهم المقدسة هي حرب فناء، و إبادة فالكاتب اليهودي المعروف " **نورمان سولومون** " يقول أن هذه الحرب هي حرب إفناء لا تعترف بأي قيد إلا أنها محصورة في الأمم السبع التي تحتل ارض المعاد(الشعوب و الأمم الموجودة بين نهر النيل في مصر ونهر الفرات في العراق) ، غير انه يقول أن النصوص التي تستند إليها ليست لها أهمية من الناحية التاريخية و انه لا يمكن اعتبارها نموذج لليهودية[1]، وهذا حسب رأينا مجرد نفاق من اجل تجمل صورة اليهود [2].

أما الأراضي و المدن التي هي خارج حدود ارض المعاد الخاصة بهم فقد نصت توراتهم على (.... حين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح فان أجابتك إلى الصلح و فتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لتسخير و يستعبد لك ، و إن لم تسالمك بل عملت معك حربا فحاصرها، و إذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف ،أما النساء و الأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل غنيمتها لك فتضمها لنفسك ، و تأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك ، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جدا التي ليست من مدن هؤلاء الأمم.) سفر التثنية 20[3].

قد يلاحظ الدارس لهذا النص أن هناك بعض ملامح مبدأ التمييز بن المقاتلين و غير المقاتلين لكن بنوع من الاحتشام و التقليل ، فالمناطق و المدن البعيدة عن ارض معادهم ، يتم دعوتها إلى الصلح أولا قبل إعلان الحرب فان قبلت به فان شعبها سوف ينجوا من حد السيف فقط ، لكن يستعبد و يستغل كل الشعب بجميع فئاته رجال و نساء وأطفال حتى بهائمهم تسلب منهم، هذا رغم قبولهم الصلح و المهادنة مع اليهود، و في حالة رفض الصلح فكل رجالها و ذكورها يقتلون و لا يستبقى منهم احد ، و هنا نلاحظ أن كل الذكور بدون استثناء سواء مقاتلين أو غير مقاتلين، و لم يستثنى حتى الشيوخ و الأسرى و الجرحى ، فكل ذكر يقتل دون استثناء، لكن نفس النص أبقى على حياة الأطفال و النساء و البهائم واعتبرهم غنائم لليهود[4].

---

[1] /-Solomon Norman, "Judaism and the ethics of war", R.I.C.R, Genève,Vol.87, n°858, Juin 2005,P,296

[2]/ - Idem

[3] / - بركاني خديجة، مرجع سابق ،ص، 68

[4] /- بركاني خديجة، مرجع سابق ، ص،68

أن اليهود ومن منطلق أنهم شعب الله المختار، لم تكن لهم أي معايير أخلاقية أو إنسانية في ما يتعلق بالحروب، ولا يمكن الحديث عن المبادئ الإنسانية في شريعتهم[1].

ثانيا: مبدأ التمييز في الديانة المسيحية.

إن الديانة المسيحية و رغم أنها جاءت على اثر الديانة اليهودية و نشأت في كنفها ، ألا أنها تختلف اختلافا كبير عنها ، و استطاعت أن تتحرر من التعصب الديني الذي تتميز به ، فالمسيحية جاءت في الأساس كديانة تسامح و سلام فهي تدعوا لمساواة والمحبة بين بني البشر ، فالمسيح عليه السلام يقول(.... لا تظنوا أني جئت لأبطل الشريعة أو الأنبياء بل لأحكم بحق، أقول لكم لن يزول حرف أو نقطة من الشريعة حتى يتم كل شيء أو تزول السماء و الأرض)، غير أن التحريف و التغيير الذي جاء على مبادئها و قيمها جعل منها ديانة حرب باسم المسيح و لأجله[2].

1-دعوة المسيحية لسلام :

لقد دعت الديانة المسيحية إلى التسامح والحبة و السلام وهو ما دعت إليه تعاليم الإنجيل في هذا النص **(سمعتم انه قيل أحبب أخاك و ابغض عدوك ، أما أنا فأقول لكم أحبوا عدوكم و صلوا من اجل مضطهديكم لتصيروا ابن بابيكم في السموات لأنه يطلع شمسه على الأشرار و الأخيار و ينزل المطر على الأبرار و الفجار)** "إنجيل متى: 05"[3]

كما نجد في موضوع آخر (لا تقاوموا للشرير بل من لطمك على خدك الأيمن فاعرض له الأخر، ومن أراد أن يحاكمك ليأخذ قميصك فاترك له رداءك أيضا، ومن سخرك لتسير معه ميلا واحدا فسر معه ميلين) ورد في "إنجيل متى:39/5"

هكذا كانت المسيحية في ظهورها الأول تدعوا أتباعها إلى نبذ الخلاف و الحقد و عدم مقابلة الإساءة بالإساءة بل تدعوهم إلى الإحسان، فكان المؤمنون الأوائل بهذه الشريعة من المستضعفين و منعزلين في كهوف يتعبدون و يتقون[4].

---

[1] /- العقون ساعد، مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين و تحديات النزاعات المسلحة المعاصرة ، رسالة ماجستير ، قانون دولي الإنساني ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2009،ص،15

[2] /- سعيد سالم جويلي، مرجع سابق ،ص،22

[3] /-بركاني خديجة مرجع سابق ،ص،67

[4] /-د عبد الرزاق رحيم صلال الموحى ، مرجع سابق ، ص، 96.

و جاء عيسى عليه السلام بالوصايا العشرة و من أهمها تحريم قتل النفس (أنت تعرف الوصايا لا تقتل ....) "**إنجيل مرقص** : 19/10 " فحرم قتل النفس البشرية وكفل هذا الحق لمعتنق المسيحية و غيره دون تمييز ، فالحق في الحياة هو أساس كل الحقوق الأخرى ، ودعت الديانة المسيحية إلى المساواة بين البشر ، لذا كتب القديس **بوليس** في رسالته إلى أهل "**غلاطية**" مستنكرا التفريق بين الناس قائلا " **ليس هناك أغريق أو يهود و لا حر و لا عبد و لا ذكر و لا أنثى فكلهم سواء في يسوع المسيح** [1]".

من هذه التعاليم الداعية إلى المساواة و التسامح و المحبة و نبذ الكراهية و الحق بين البشر ، لم يكن هناك مجال للحديث عن مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين ، لأنها ديانة تنبذ الحرب من الأساس ،و هي فكرة مستنكرة في ظل قيمها ،و حسب هذه الديانة الكلمة الطيبة هي سلاح المقاومة الوحيد لرد العدوان و الظلم ،(**رد سيفك إلى مكانه ،الذين يأخذون السيف بالسيف يهلكون**) "**إنجيل متى:52/26** " هذا النص يعد إدانة صريحة للحرب و العنف ، و المسيحي الذي يلجأ للعنف و الحرب ليس له في المسيحية ما يبرر أفعاله[2].

2-مبدأ التمييز في المسيحية :

إن المسيحية الأولى التي نادت بالمساواة بين البشر و دعت للسلام و المحبة، لم تعد كذلك بعد ظهور مقولة (**ما لقيصر لقيصر و ما لله لله**) بعد أن تحالفت الدولة و الكنيسة من اجل حماية مصالحها المشتركة ، و أصبحت الكنيسة تحمل راية الحرب، وظهور نظرية الحرب العادلة على يد القديس "**أغسطين**"، و القديس "**توما الإكويني**" [3] من بعده، فابتدعا هؤلاء إمكانية اللجوء إلى القوة و خوض الحروب من اجل حماية المسيحية ، واستغلت نظريتهم من اجل حمل الغير على اعتناق المسيحية .

و حاول القديس "**أغسطين**" الربط بين الحرب و السلام من اجل تبرير إمكانية اللجوء لاستعمال القوة، حيث اعتبر "أولئك الذي يخوضون غمار الحرب من خلال القيادة أو القتال لا يفعلون ذلك إلا

---

[1]/- نفس المرجع السابق ،المرجع السابق ، ص،107

- انظر كذلك:بركاني خديجة مرجع سابق ،ص ،67

[2] /-KUNG (H.), "Religion, violence et guerres saintes", R.I.C.R, Genève,Vol. 87, 2005.P , 114

[3] /- عامر الزمالي ، مدخل للقانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص 09

- انظر للمزيد : العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص ،11

من اجل السلام في حد ذاته[1] "، و كانت لدعوته هذه صدى لدى الكثير من المسحيين ، مخالفة بذلك تعاليم الديانة المسيحية الأولى ، فهذا القديس كان يرى إمكانية لجعل الحرب عادلة ، في حين كانت المسيحية الأولى لا تعترف تماما بإمكانية أضرام نار الحرب .

فقد قامت الحروب الصليبية باسم المسيح و من اجل حماية الأرض المقدسة من أفعال المسلمين الكفرة ، وقتل الأبرياء ولم يسلم من حربهم حتى معتنقي المسيحية في الشرق ، ودمرت هذه الحرب الصليبية كل القيم المسيحية الأولى، و ضربت مبادئ المساواة و المحبة عرض الحائط، و هو ما اعترف به الكثير من المسيحيين أنفسهم [2].

غير انه ظهر خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر ميلاد في المسيحية نظامان مغايران لما كانت عليه المسيحية للحد من ويلات الحروب تمثلا في نظام " **السلام الإلهي**" و "**الهدنة الإلهية** " فنظام **السلام الإلهي** يعد ترجمة صريحة لمبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ، الذي يهدف إلى حماية فئة معينة من اعتداءات المحاربين، فهو يحمي النساء و الأطفال، و رجال الدين و الفلاحين أما نظام **الهدنة الإلهية** فيحرم بموجبه القتال خلال أيام ومناسبة دينية معينة، مثل أيام الصيام و أعياد الميلاد[3] .

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الديانة المسيحية تختلف اختلافا جذريا عن الديانة اليهودية فهي نادت بالسلام و المساواة و رفضت الحروب و القتل و دعت لتسامح ، غير أن تغليب المصالح و حب التملك عند معتنقيها جعلها تنحرف عن مبادئها ، و استغلت كذريعة لشن الحروب تحت مسميات عديدة .

ثالثا: مبدأ التمييز في الشريعة الإسلامية:

لقد نادت الديانة الإسلامية منذ ظهورها بالمساواة بين البشر، فلا فضل لعربي على أعجمي و لا لابيض على اسود ، حتى أنها دعت غير المسلمين للعيش مع المسلمين وتشكل امة معهم ،و منحهم حق المواطنة التي تدعى في الفقه الإسلامي "**الذمة**" ، فالتاريخ يشهد أن المسلمين و غير المسلمين من

---

[1] /-Saint Augustin LA Cite De Dieu, Traduction nouvelle par l'Abbé Gabriel Vidal, impression à Alger, Librairie Brunet, Arras (Pas-de-Calais), 1930,P, 528

[2]/- عامر الزمالي ، مدخل للقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق،ص، 09

[3]/ - عبد الرحيم صدقي ، دراسة المبادئ الأصولية للقانون الجنائي المعاصر،المجلة المصرية للقانون الدولي ،العدد رقم 40، 1984 ،ص،ص 8-9

-للمزيد انظر : رقية عواشرية ، مرجع سابق ص، 114

أهل الكتاب عاشوا كأمة واحدة، و لغير المسلمين نفس الحقوق و الواجبات مع المسلمين، فمنذ عهد الرسول "**محمد**" **صلى الله عليه وسلم** و بموجب الوثيقة التي كتبها في المدينة المنورة بين المسلمين و اليهود و باقي سكان المدينة[1]، كانت لغير المسلمين حقوق معترف بها و عليهم نفس الواجبات مع المسلمين ، فالأصل في علاقة المسلمين مع غيرهم بمقتضى القران الكريم و أقول **رسول الله صلى الله عليه وسلم** ، هو السلام ، قال الله تعالى " **يَا أَيُهَا الذِينَ أَمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِلْمِ كَافَةَ**" سورة البقرة الآية **308** ، وفي حالة ما إذا كان هناك اعتداء من أفراد أو جماعات حينها تكون العلاقة علاقة حرب لدفاع عن النفس و الحق[2].

إن الدافع إلى القتل في الشريعة الإسلامية حسب ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية و الحنفية و الحنابلة هي الحرابة و المقاتلة و الاعتداء [3]، وليس الكفر ، قال تعالى" **لاَ إِكرَاه فِي الديّن قَد تَبَينَ الرُشْدُ مِنَ الغَيْ**"سورة البقرة الآية **256** ، و قال تعالى"**لا يَنهَاكُمُ الله عن الذِينَ لَمْ يُقَاتِلوكُم في الدِين وَ لَمْ يُخْرِجُوكُم مِن دِيَارِكُمْ أنْ تَبرُوهم و تُقْسِطُوا إِلَيهُم**" سورة الممتحنة الآية **08.**

لا يجوز في الشريعة الإسلامية قتل شخص لمجرد اختلاف دينه عن الإسلام ، بل يقتل لاعتدائه على المسلمين، قال الله تعالى" **و قَاتِلوا فِي سَبِل الله الذين يُقَاتِلُونَكُمْ ولاَ تَعْتَدُوا إِن الله لاَ يُحِب المُعتَدِين**" سورة البقرة الآية **190** ،هذه الآية الكريم خير دليل على أن الشريعة الإسلامية لا تشجع وتدعوا إلى القتل فهي آية جاء الأمر بموجبها بقتال من يقاتل المسلمين فقط ، ثم جاء بعد هذا الآمر النهي عن الاعتداء، أي عدم جواز قتل من لم يقاتل المسلمين [4].

و منه يمكن القول أن مبدأ التمييز بين المقاتلين و الغير المقاتلين مبدأ له أهميته في الشريعة الإسلامية، فقد التزم به النبي **محمد صلى الله عليه و سلم** في حروبه، وتبعه في ذلك أصحابه و الخلفاء من بعده.

1- قتال المشركين في الشريعة الإسلامية و مبدأ التمييز:

---

[1]/- عبد الواحد ذنون طه ، حقوق الإنسان وقت الحرب في الشريعة الإسلامية ، مؤتمر كلية الحقوق الثاني: حقوق الإنسان في الشريعة و القانون (التحديات والحلول) عمان، جامعة الزرقاء الأهلية ، 8-9 أوت 2001،ص، 349

[2]/- محمد الزحيلي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط2 ، 1997, ص، 322

[3]/- أبو الخير احمد عطية، حماية السكان المدنيين و الأعيان المدنية إبان النزاعات المسلحة، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية،دار النهضة العربية ،ط1، 1998، ص، 05

[4]/ حسام عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب ، مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة و الهرسك ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، 2001، 05

لقد جعلت وصايا و تعليمات **الرسول محمد صلى الله عليه و سلم** من الحرب مجرد ضرورة فلا يمكن للمسلم أن يتجرد من إنسانيته حتى اتجاه عدوه المشرك ، الذي تكفي صفته " **الإنسانية** "[1] لجعله مكرما ، يقول تعالى في محكم تنزيله " **و لقَد كرّمنَا بَنِي أَدَم و حمَلنَاهم في البرِ والبَحر و رَزَقنَاهُم من الطَيبَات و فَضَلنَاهم على كثِير مِمَنْ خَلَقْنَا تفضيلاً**" سورة الإسراء الآية **70**.

إن الشريعة الإسلامية تنبذ كل أنواع العنصرية، وتعتبر حياة الفرد مقدسة مهما كانت صفته و ديانته و انتماؤه، و هو ما أكدته الآية **151** من سورة الإنعام: " **و لا تَقْتُلُوا النَفْسَ التِي حَرمَ الله إِلا بِالحَق**".

و في ظل تعاليم الشريعة الإسلامية تتمتع فئات عديدة من غير المقاتلين بالحصانة و الحماية ضد العمليات العدائية ، فعن "**انس**" رضي الله عنه ، أن النبي "**محمد صلى الله عليه وسلم** " قال موصيا أصحابه و جنده " **انطلقُوا باسم الله ، و بالله ، و على ملة رسول الله، لا تقتلوا شيخا فانيا و لا طفلا صغيرا، ولا امرأة ، ولا تغلوا، وضعوا غنائمكم ، و أصلحوا و أحسنوا، إن الله يحب المحسنين**" [2]

و الفئات المحمية في الإسلام من الأعمال العدائية في حالة الحرب وبصفة خاصة هي:

أ–**النساء:** إن لنساء في الشريعة الإسلامية حماية خاصة من القتل بحكم أنهن غير مقاتلات ،فقد ثبت عن النبي "**محمد صلى الله عليه وسلم**" ، انه وجد امرأة مقتولة في إحدى المعارك فغضب غضبا شديداً لذلك، و أرسل إلى قائد جنده خالد ابن الوليد ينهاه عن ذلك و قال " **ما كانت هذه لتقاتل**" [3].

هذا هو الأصل بالنسبة للنساء لأنه يفترض فيهن الرقة و عدم القدرة على القتال ، لكن إذا ساهمت بصورة فعالة في العمليات العدائية فعندها يجوز قتلها لرد خطورتها [4].

بـــ– **الأطفال:** وهم من لم يبلغوا البلوغ الشرعي ، و قد حددته معظم المذاهب بسن الخامسة عشرة و نهى **الرسول صلى الله عليه و سلم** ، عن قتل الأطفال ،لأنهم ضعاف و لا يقاتلوا ، وقال في هذا الباب " **ما بال أقوام تجاوزهم القتل حتى قتلوا الذرية**" فقال رجل يا رسول الله أو ليس هم أولاد

---

[1] /- بركاني خديجة، مرجع سابق ،ص 72

[2] / - محمد أبو زهرة، نظرية الحرب في الإسلام،المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد رقم 14 ، 1958، ص،05

[3] / - ا محمد أبو زهرة ، مرجع سابق ،ص،11=

=[4]/- حسام عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب،مرجع سابق،ص،110

المشركين؟ قال " **ألا إن خياركم أبناء المشركين** " ثم قال " **ألا لا تقتلوا الذرية ألا لا تقتلوا الذرية** "[1]. فلا نحمل الأطفال آثام الكبار و لا يكون محل انتقام.

جـــ- **الشيوخ والعجزة:** الشيوخ والعجزة لا يجوز قتلهم ، ما لم يجعلوا من أنفسهم أعداء للمسلمين و لم يشاركوا في قتالهم ، فالأصل أن كل من لم يشارك في القتال لا يُقتل، ولا يجوز قتله إلا إذا حمل السلاح وقاتل ، أو كان معنيا بالرأي و المشورة[2]، فإذا كان منهم من يستعين الكفار برأيه و له المشورة في التدبير للحرب ووضع الخطط لها، كان لابد من قتله، ففي يوم حنين قتل "**دريد بن الصمة**" **ربيعة بن رفيع السلمي** رغم انه شيخ كبير و لا يستطيع القتال[3] ، لأنه صاحب رأي وتدبير وله خبرة في الحرب، وكان قومه يصطحبونه معهم في الحروب ليهتدوا برأيه ، و هو فعل اقره **الرسول صلى الله عليه وسلم** ، فالتدبير و التخطيط من أعظم المساعدات في الحروب، خاصة إذا كانت من صاحب خبرة و متمرس في الحرب ،لهذا فالمستشارون الحربيون يجوز قتلهم لخطورتهم في الحروب[4].

د- رجال الدين: لا يجوز قتل رجال الدين و هو ما تم النص عليه صراحة في وصية الخليفة " **أبي بكر الصديق رضي الله عنه** " إلى يزيد بن أبي سفيان " **ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم في الصوامع للعبادة فدعهم و ما زعموا**" فهم لا يشكلون أي خطورة لأنهم انعزلوا وحبسوا أنفسهم من اجل عبادتهم، و طالما التزموا بذلك، لا يجوز للمسلمين قتلهم ، و الإسلام لا يعاديهم لاختلاف دينهم ، قال الله تعالى " **وَ لتجدنّ أَقربَهُم مَودَة لِلَذِينَ أَمنُوا الذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِك بِأَنَ مِنهُم قِسِيسِين و رُهبَاناً و أَنَهُم لاَ يَستَكبِروُن**" سورة المائدة الآية **85.**

إن معيار تحريم الفقهاء لقتل رجال الدين هو انعزالهم و انزوائهم، بشرط أن لا يكون لهم أي تأثير في الحرب ففي هذه الحالة يجوز قتلهم لمشاركتهم[5].

---

[1]/- الإمام احمد ابن محمد بن حنبل ، المسند، المجلد الثالث، دون طبعة ، دون تاريخ،ص، 435

[2]/ - عوض بن محمل بن حمدان الوذيناني، قواعد الحرب في الشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة، مكتبة الرشد ناشرون،ط1، الرياض، 2005، ص، 161

[3] /- بركاني خديجة مرجع سابق ،ص، 74

[4] /- انظر في ذلك : عبد الغني محمود ،القانون الدولي الإنساني دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط01 ، 1991 ،ص، 140

[5]/ - محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص، 23

هـــ-المزارعون و التجار و العمال : لقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم في العديد من المواقع عن قتل من سماهم " **العسفاء**" و المقصود بهم العمال الذين لا يحاربون و ليس له في الحرب أي دخل [1] وهم الزراع و التجار باعتبارهم بناة عمران ، و الإسلام نهى عن تهديم العمران ، حيث رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الجانب " **لا تقتلوا ذرية و لا عسيفا**"[2]، وتبعه في ذلك الخلفاء من بعده فقد روى أن "**عمر بن الخطاب رضي الله عنه** " قال : "**اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب**"[3]، كتأكيد على حرمت قتل الفلاحين و التجار في الإسلام إن لم يشاركوا في الحرب .

و-الأسرى: إن أسير الحرب في الإسلام يعد في حكم مدني اعزل[4] ، لهذا يمنع قتله كما يحرص الإسلام على جمع شمل الأسرى و حرم التفريق بين الأم و أولادها ، أو بين الولد و والده، ولا بين الإخوة و الأخوات، و لا بين أي أسرى تجمعهم صلة القرابة مهما كانت[5].

و لم يكتفي الإسلام بكفالة الحماية لكل الفئات الغير مشاركة في العمليات العدائية فقط بل منع أيضا بعض الأفعال التي تدعم هذه الحماية ، فهو دين يمنع الفساد في الأرض قال تعالى" **و لاَ تَعثُوا فِي الأَرْض مُفْسِدِينْ** " سورة البقرة الآية **60**، فحرم التخريب و التدمير و النهب و الحرق في حروب المسلمين فمن وصايا **الرسول صلى الله عليه وسلم** لأصحابه في غزواتهم قوله " **لا تقطعوا شجراً مثمراً، و لا تخربن عامراً و لا تعقرن شاة و لا بعيراً إلا لمأكله ،و لا تحرقن نحلاً.....** [6]" فهذه الوصية تعبر صريحة على حماية الإسلام لكل الأعيان المدنية، فطالما لم توجد ضرورة عسكرية فلا يجوز تخريبها لمجرد التخريب، أو لحمل المدنيين على النزوح والرحيل عن مساكنهم[7].

---

[1]/ -احمد بن محمد ابن حنبل ، المسند ، مرجع سابق، ص، 413

[2] /- العقون ساعد ،مرجع سابق ،ص،13

[3] /-بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص،75

[4]/- حسام عبد الخالق الشيخة، مرجع سابق ،ص، 111

[5]/ عبد الغني عبد الحميد محمود ، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، مطابع ناشيونال برسن، دون بلد ، 2000,ص، 55

[6] /- بركاني خديجة ، مرجع سابق،ص، 75

[7]/ - عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق ،ص، 57

ولم يكتفي الإسلام بتوفير الحماية للأحياء فقط ، بل تعداه إلى حماية حتى الأموات فمنع التنكيل و التمثيل بجثث القتلى ، يقول **رسول الله صلى الله عليه وسلم** " **إياكم و المثلة و لو بالكلب المعقور**" [1].

ومنه فان مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين متأصل و مرسخ في مبادئ و قيم الشريعة الإسلامية، فقد كفل الإسلام لغير المقاتلين من المشركين و الكفار حقوقاً في ذمة المسلمين عليهم احترامها و عدم التعدي عليها مهم كانت الظروف [2].

2:مبدأ التمييز و قتال المسلمين للمسلمين:

إن من أهم المبادئ الفقهية في الشريعة الإسلامية أن " **كل المسلم على المسلم حرام** " **دمه وماله وعرضه**" [3]، وقال **رسول الله صلى الله عليه وسلم** " إذا التقى المسلمان بسيفيهما ،فالقاتل و المقتول في النار، قالوا : يا رسول الله ما بال المقتول ؟ فقال كان حريصا على قتل صاحبه [4] فالشريعة الإسلامية تنبذ كل أنواع الفرقة و تدعوا إلى الوحدة بين المسلمين ،و لكن قد يحدث وان يتسلل إلى صفوف المسلمين الشقاق و النفور فينشب القتل بينهم، و يصبح المسلم يقاتل أخاه المسلم وهو ما يصطلح عليه حديثا بالنزاع المسلح الداخلي ، ويصطلح عليه قديما في الشريعة الإسلامية قتال **الخوارج** و **أهل البغي**، وهم قوم مسلمون تمردوا على الحاكم أو الحكومة الشرعية ، هدفهم تغيير نظام الحكم ، وغايتهم سياسية ، وليس تمردهم مجرد حالة عصيان عابرة أو قطع الطرق كما كان معروفا قديما ، وفيهم مَنَعَة أي أنهم بلغوا في استعمال القوة المسلحة درجة هامة من التنظيم ، فتخطوا مجرد كونهم جماعة ذات رأي أو معتقد مخالف، و لا يمكن إيقافهم باتخاذ الإجراءات الأمنية العادية، فحالة البغي هنا تتجاوز ما يعرف بحالات التوترات و الاضطرابات الداخلية ، فهي حالة نزاع مسلح داخلي تحتاج لتجهيز الجيوش للقضاء عليها.[5]

---

[1] / بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص، 75

–انظر للمزيد: عبد الغني محمود، القانون الدولي الإنساني دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مرجع سابق ص 137=

[2]/- العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص،12

[3]/ - أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة، السنن، كتاب الفتن، حرمة دم المؤمن و ماله، دار الفكر، دون طبعة، دون تاريخ ، ص، 1298

[4]/ أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، الصحيح كتاب الإيمان، باب وان طائفيتين من المؤمنون اقتتلوا فأصلحوا بينهما، دون بلد، دون تاريخ، رقم 31

[5] / - بركاني خديجة ، مرجع سابق ، ص،78

و فيما يخص الخوارج فيقصد بهم في التاريخ الإسلامي أولئك الذين خرجوا على الإمام "**علي بن أبي طالب**" كرم الله وجهه حينما وافق على التحكيم مع معاوية بن أبي سفيان [1]، وتجمعوا في مكان يسمى "**حارواء**" فأطلق عليهم اسم "**الحارورية**" وكان على رأسهم كل من عبد الله بن الكواء، و شبت التميمي ، وقد قامت فئة منهم بمقاطعة **الإمام علي كرم الله وجهه**، و هو على المنبر مخاطبا " لا حكم إلا لله" ، لأنهم كانوا يروضون حكم الحكومة الشرعية ممثلة في الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فرد عليهم بقوله " كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم مساجد الله تذكروا فيها اسم الله (أي انه لم يقم باتهامه بالكفر أو لم يقم بتكفيرهم) ولا نبدؤكم بالقتال (أي انه لم يقم بقمعهم طالما لم يسبقوه هم إلى استعمال السلاح) ولا نمنعكم الفيء (أي انه لا يحرمهم من الغنائم) مادام ت أيديكم معنا (أي أنهم لا يحرمهم من الجهاد مع جيش المسلمين الشرعي)[2]

إن حالة البغي تعد صورة واضحة لنزاع المسلح الداخلي الذي يقوم بين أبناء الأمة الواحدة أين تتواجه فيه القوات المسلحة للحكومة الشرعية مع قوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى ، أما ما يحكم هذا النزاع من قواعد وضوابط نجده في الآية **09** من سورة الحجرات:" **وَ إِن طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤمِنِينَ اْقتَتَلُواْ فَأَصلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَت إِحدَاهُمَا عَلَى الأُخرَى فَقَاتِلُواْ الَتِي تَبغِي حتّى تَفِئ إِلَى أَمرِ اللهِ**".

و نستنتج من هذه الآية الكريمة إن هناك دعوة صريحة لحل الخلاف بالطرق الودية و السلمية أي انه ليس للحاكم أن يستعين بالقوة المسلحة أولا في حل خلافه مع البغاة، بل يتدرج معهم في النصح و الموعظة أخذاً بمبدأ و ادفع بالتي هي أحسن حقنا لدماء المسلمين ، فان كانت لهم مظلمة أزالها ، وان كانت لهم شبهة كشفها لهم ، أما إذا أصروا بعد ذلك وبعد إزالة العلة ،و نصحهم و وعظهم وذكرهم بمساوئ ونتائج القتال ،فان لم يعدلوا و يرجعوا إلى الطاعة قاتلهم [3].

و في حالة القتال في ما بينهم فان مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين سوف يجد مجالا لتطبيقه، لان الشريعة الإسلامية كفلت الحماية لغير المسلمين في النزاعات مع المشركين طالما لم يشتركوا في القتال ، فامن باب أولى حماية المدنيين الذين لا يشتركون في القتال في النزاع المسلح

---

[1] /- العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص،14

[2] /- بركاني خديجة ،ص، 77

[3]/ - عوض بن محمل بن حمدان الوذيناني ، مرجع سابق، ص 30

الداخلي الواقع على ارض المسلمين نفسهم، وهي نفس الحماية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في حروب المسلمين مع غير المسلمين كما سبق شرحه.[1]

وتجدر هنا الإشارة إلى ذكر ما وجهه الإمام "**علي بن طالب كرم الله وجهه**" لجنده في حربه مع معاوية بن أبي سفيان حيث قال: "**فإذا هزمتموهم بإذن الله فلا تقتلوا مدبراً ،و لا تجهزوا على جريح و لا تقتلوا أسيرا و لا تهتكوا عورة و لا تمثلوا بقتيل و لا تهتكوا سترا تأخذوا من أموالهم شيئا و لا تعذبوا النساء بأذى**[2]" ،(فليست الحرب سببا لنهب و السلب)، و ما سوى ذلك فهو ميراث لورثتهم على كتاب الله ، ولا تهيجوا النساء بأذى (و هنا نجد مراعاة حتى للجانب المعنوي و النفسي للنساء) و إن شتمن أعراضكم و سبين أمراءكم[3].

لقد قامت الديانة اليهودية على فكرة أن اليهود هم شعب الله المختار، مما دفعهم إلى التمسك بنظرية الاستعلاء و التكبر، و تعصبهم المبالغ فيه اتجاه غيرهم من الأمم الأخرى، كما أن إيمانهم بأرض المعاد جعل طبول الحرب تقرع دائما في أفكارهم و واقعهم ، و اقتناعهم بأنهم شعب يتسيدون هرم البشرية و أنهم يتفوق على باقي الأجناس أدى بهم إلى الابتعاد كل البعد عن قيم الإنسانية ، فهم لا يحترمون أي مبدأ أخلاقي أو إنساني يتعارض و مصالحهم ، ولا يمكن الحديث عن مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في الديانة اليهودية، رغم وجود بعض ملامح البسيطة في حروب اليهود مع المدن البعيدة، لكنهم حصروه في فئات غير المقاتلين في النساء و الأطفال والبهائم ، وربما ليس مرد ذلك أسباب إنسانية بقدر ما يعتبرنهم من غنائم ، أما حروبهم مع الأمم السبع التي تسكن ارض الفناء فهي حروب إبادة لا تترك أي بشري سواء كان مقاتل أو غير مقاتل [4].

أما المسيحية فقد ارتبطت تعاليمها في بادئ الأمر بالمحبة و بالسلام حتى بلغ حب السلام فيها إلى درجة الاستسلام ، فالمسيح عيسى عليه السلام نبي محبة وسلام ، لكن الفقه الكنسي ومن اجل التوفيق بين مبادئ الدين المسيحي وواقع الحياة المغايرة خاصة في القرن الرابع ، فابتدع فكرة الحرب العادلة التي لم تكن أبدا عادلة، وعانت البشرية كثيرا منها ، فكان من الضروري إحياء المسيحية المسالمة و

---

[1] /-بركاني خديجة مرجع سابق ،ص،78

[2] /-العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص، 13

[3] /- انظر بركاني خديجة ، مرجع سابق،ص،78

[4] / -نفس المرجع السابق ،ص، 76

المحبة ، فظهر النظام **السلام الإلهي والهدنة الإلهية** ، كإحياء لمبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين و ذلك من خلال حماية النساء والأطفال ورجال الدين و المزارعين[1].

أما عن الإسلام فمن الخطأ و المغالطة أن يدعي البعض بان الشريعة الإسلامية تهدف إلى الحرب وسفك الدماء من خلال الجهاد و إجبار الأمم و الشعوب على اعتناقها ، فمن أهم مبادئ الإسلام أن لا إكراه في الدين ، فالباعث على الحرب في الدين هو الحرابة و المقاتلة و الاعتداء لا غير، و الإسلام يعترف بان بني البشر مكرمين لذاتهم و صفتهم[2] ، فهو ينبذ كل تعصب و إجحاف و عنصرية اتجاه غير المسلمين ، فكان مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين قاعدة مقدسة كرسه النبي **محمد صلى الله عليه وسلم** منذ بداية غزواته الأولى ، وهو نفس النهج الذي تبعه أصحابه و خلفاؤه بعده و لم يخالفوه في حروبهم مع المشركين التي يمكن تشبيهها بالنزاعات المسلحة الدولية و وضعوا مبادئ إنسانية في حروبهم مع غير المشركين (البغاة والخوارج) التي يمكن تصنيفها على أنها شبيهة بالنزاعات المسلحة الداخلية، هذه الأخير التي اتبع فيها الخلفاء التدرج في معاملتهم معها بداية بالنصح والموعظة أي لابد من حلها أولا بالطرق السلمية ، لان الغاية هي كفهم ودفع شرهم لا قتالهم ، و في حالة نشوب قتال معهم فالغاية منه ردعهم و ليس قتلهم و إبادتهم [3].

إن مبدأ التمييز بين القاتلين و غير المقاتلين في النزاعات المسلحة ، قد وجد أسسه و مبادئه الأولى في الشريعة الإسلامية السمحاء فلم تأتي به بعض الأقوال عرضا ،بل كان راسخا ومقدسا في القران الكريم و السنة النبوية الشريفة و تعاملات الصحابة رضوان الله عليهم ، والخلفاء من بعدهم .

الفرع الثاني: مبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني:

لقد كانت للديانة السماوية بالغ الأثر في تكريس مبادئ و قوانين الحرب وأعراف ، وهو ما كان بالنسبة لمبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين في النزاعات المسلحة ، فقد ظهر و تطور منذ القديم متأثرا بالمبادئ التي جاءت به الشرائع السماوية خاصة المسيحية و الإسلام، و ممارسات الدول المتحضرة و الفقه الدولي حتى وصل إلى ما هو عليه الآن.

---

[1] / -العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص، 16

[2] /- بركاني خديجة ، مرجع سابق، ص،78

[3] /- المرجع نفسه ،ص، 77 وما يليها

ومنه سوف نتطرق في هذا الفرع إلى تطور مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ثم نتناول أهم الصعوبات التي تواجه تطبيقه في النزاعات المسلحة الداخلية.

أولا : تطور مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين:

تعد اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 من أهم المحطات التاريخية في تطور القانون الدولي الإنساني بصفة عامة و في تطوير هذا المبدأ بصفة خاصة، غير أن مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين عرف كمبدأ في قوانين الحرب و أعرافها قبل ظهور هذه الاتفاقيات فكيف كان هذا المبدأ قبل ظهور هذه الاتفاقيات ؟.

أ- مبدأ التمييز في قوانين وأعراف الحرب قبل ظهور اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.

لم يكن مبدأ التمييز بالتطور الذي هو عليه الآن إلا بعد أن اجتياز أشواطا ومراحل عديدة من التطور، فتطوره كان بالموازاة مع تطور الحرب ونظرياتها وأساليبها ، فمثلا نجد أن الفقيه "**جروسيوس**" يرى في إعلان الحرب ضد رئيس دولة ما هو إعلان حرب ضد مواطني كل الدولة و رعاياه بصفته الفردية [1] ، فهو لم يفرق مبدئيا في قيام حالة الحرب بين مقاتل وغير مقاتل كمبدأ أساسي يجب مراعاته و احترامه، لكنه رغم ذلك طالب بتوسيع نطاق التصرفات الأخلاقية في الحرب[2]، فدعى إلى حماية بعض الفئات من غير المقاتلين و معاملتهم بالرحمة و هذا في كتابه " **قانون الحرب والسلم**" حيث ورد فيه قوله : "**يجب دائما استبعاد الأطفال و النساء ، إلا إذا ارتكبن أشياء جد خطيرة .... و أولئك الذين يشتغلون بالأشياء المقدسة و الأدب ،.... والفلاحون والتجار و الأسرى ....**"[3]

وكذلك حاول الفقيه "**فاتيل**" في كتابه "**قانون الشعوب**" و " **مبادئ القانون الطبيعي المنطبقة في سلوك و شؤون الأمم و الحكام** " تطوير أفكار الفقيه "**جروسيوس**" من خلال إدراجه الشيوخ و المرضى والجرحى لفئة غير المقاتلين [4].

---

[1]/ - حسام عبد الخالق الشيخة ، مرجع سابق ،ص، 123

[2]/ - مصطفى كامل شحاته ,الاحتلال الحربي، وقواعد القانون الدولي المعاصرة ,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1981، ص،22

[3] / - Belanger(M) Droit International Humanitaire ,Gualino Editeur, Paris,2002,PP,15et16

[4]/ -حسام عبد الخالق الشيخة، مرجع سابق ،ص، 124

وكان لظهور الجيوش النظامية في بداية القرن السابع عشر اثر بالغ الأهمية في تطور مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، و أصبحت الأعمال العسكرية و القتال ينحصر في المحاربين النظاميين فقط، وصارت الحروب تدور بين الدول و الحكومات باعتبارها وحدات متميزة عن الشعوب[1].

وجاءت نظريات الفقيه "**جون جاك روسو**" في مؤلفه الشهير" **العقد الاجتماعي**" سنة 1762 في نفس السياق مؤكدة أن الحرب هي صدام ومواجهة بين الدول عن طريق قواتها المسلحة ، فلا يجب أن يكون المدنيون فيها مجالا للهجوم[2].

و مع بداية القرن التاسع عشر استقر وترسخ مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ، حيث صارت الحروب كما عبر عنها الفقيه "**بورتاليس**"[3] الحرب علاقة دولة بدولة و الأفراد الذين تتكون منه الدول المتحاربة لا يكونون بضرورة أعداء، إلا من كانوا جنودا"[4]، كما شهد منتصف هذا القرن صدور أول وثيقة رسمية لتكريس مبدأ التمييز ، تمثلت في الأمر رقم 100 الذي أصدره" "لرئيس الأمريكي "**لنكولين**" في 24 افريل 1863 خلال حرب الانفصال في الولايات المتحدة الأمريكية لجيش الشماليين، (و هي تعليمة سبق الإشارة إليها في بداية بحثنا)،و الذي صاغه الفقيه الشهير " **فرانسيس ليبر** " [5]ضمنه أفكار تتمثل في التقليل قدر الإمكان من ويلات الحرب ، والتمييز بين أفراد القوات المسلحة و المدنيين[6]، رغم أن هذه الوثيقة كانت إقليمية، إلا انه كان لها اثر كبير على باقي جيوش الدول الأخر.

ويعد إعلان **سان بترسبورغ** سنة 1868 أول وثيقة رسمية دولية نصت بصراحة على: "الهدف المشروع الوحيد الذي يجب على الدول الالتزام بالسعي لتحقيقه خلال الحرب هو إضعاف القوات العسكرية للعدو" و منه منح حصانة لغير المقاتلين عموما و المدنيين خصوصا من الهجمات العسكرية ثم توالت النصوص الدولية في هذا المجال[7] ، فكانت المادة 25 من الملحق لاتفاقية **لاهاي الثانية** لسنة

---

[1]/ - نفس المرجع السابق ،ص، 124

[2] /- العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص ،16

[3] /- العقون ساعد،مرجع سابق ،ص 17

[4]/ - حسام عبد الخالق الشيخة، المرجع السابق ،ص،125

[5] /- رقية عواشرية ،مرجع سابق ،ص،119

[6] /-Emery de Vettel,Op,Cit, PP, 244 - 245

[7] /- أبو الخير احمد عطية مرجع سابق ،ص، 23

1899 التي نصت على منع : قصف أو مهاجمة المدن و القرى والمنشآت غير المدافع عنها بأي وسيلة كانت،[1] وكذلك نص المادة 27 الملحق باتفاقية **لاهاي الرابعة** المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907 التي منعت حصار وقصف الأماكن المعدة للعبادة والفنون و العلوم و الأعمال الخيرية و المعالم التاريخية و المستشفيات و أماكن تجمع المرضى والجرحى ، بشرط أن لا يتم استعمالها لأغراض عسكرية ، وفي هذا حماية مباشرة لغير المشاركين في الأعمال العدائية و المادة 22 من مشروع لجنة الفقهاء التي تشكلت بناءا على طلب المؤتمر البحري لنزع السلاح المنعقد في واشنطن سنة 1922 " حيث نصت على : "أن القصف الجوي بنية إرهاب السكان المدنيين من خلال تدمير أو الأضرار بالممتلكات الخاصة التي ليس لها طابع عسكري يعتبر عملا محظورا[2] ".

كما عملت عصبة الأمم على تأكيد مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين في عديد المرات خاصة في قرارها الصادر في جويلية عام 1938 الذي جاء فيه :

-حظر قصف السكان المدنيين

-الأهداف التي يسمح بمهاجمتها هي الأهداف العسكرية وحبذا لو يتم تحديدها بدقة.

-يجب عدم التسبب في إضرار السكان المدنيين ، في حالة قصف الأهداف العسكرية ، إذا كانوا قاطنين بجوارها[3].

بـــ-مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949

بعد الحرب العالمية الثانية ومع الجهود الجبارة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، تم إقرار اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ، والتي كان لها تأثير بالغ في إعادة بعث مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين من خلال تحديد فئات المقاتلين وضبطها، وتعيين الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في الأعمال العدائية، كما تم تحديد فئات غير المقاتلين بمن فيهم من ألقوا أسلحتهم أو استسلموا أو عجزوا عن القتال من جرحى ومرضى وغرقى، كما تم تعريف المدنيين وإقرار الحماية

---

[1] /- المرجع نفسه نفس الصفحة

[2] /- عباس هشام السعدي ، مسؤولية الفرد الجنائية عن المسؤولية الدولية، دار المطبوعات الجماعية ، الإسكندرية،2002،ص، 115

[3] /- عباس هشام السعدي ، مسؤولية الفرد الجنائية عن المسؤولية الدولية، المرجع السابق ص،116=

=-انظر كذلك :بركاني خديجة مرجع سابق ،ص،81

لهم لأول مرة في اتفاقية مستقلة هي **الاتفاقية الرابعة**، وبالتالي تعززت القيمة القانونية لمبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين بعقد هذه الاتفاقيات.[1]

وبعد الثغرات التي أظهرتها اتفاقيات جنيف الأربع 1949 ومن قبلها اتفاقيات لاهاي قامت اللجنة الدولية بالدعوة لعقد المؤتمرات الدبلوماسية المنعقد في الفترة من 1974 إلى 1977 بهدف مراجعة المبادئ الإنسانية التي أقرتها هذه الصكوك، و أهم ما تمخض عن هذه المراجعة هو إقرار البروتوكولين الإضافيين لعام1977 ، خاصة المادة **48** من البروتوكول الإضافي الأول و التي عززت مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين بتأكيده في القانون الدولي الإنساني الاتفاقي بعد أن استقر قبل ذلك في القانون الدولي الإنساني العرفي، ليتم أخيرا تدوين هذا المبدأ في نص قانوني دولي اتفاقي في سبيل السعي لتعزيز الحماية الدولية لغير المقاتلين[2] .

لكن هل يمكن تطبق هذا المبدأ في ميدان المعركة أين تسود الفوضى و لا صوت يعلوا فها فوق صوت الرصاص؟.

ثانيا: صعوبات تطبيق مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين في النزاعات المسلحة الداخلية:

رغم أن مبدأ التمييز مبدأ بسيط في مضمونه وأحكامه إلا انه يواجه العديد من الصعوبات أثناء تطبيقه على ارض الواقع، و يرجع هذا إلى طبيعة المعقد لهذه النزاعات المسلحة ،وقد يكون سبب هذه الصعوبات قانونيا يرجع إلى النصوص التي تحكم هذا النوع من النزاعات ، أو واقعيا تفرضه ظروف المحيطة بالنزاع المسلح الداخلي

1-الصعوبات القانونية:

تتمثل هذه الصعوبات القانونية في جملة من المشاكل القانونية التي تحيط بهذا المبدأ من أهمها:

عدم وضوح المقصود بالنزاعات المسلحة الداخلية و انعدام تعريف موحد لها ، مما يؤدي إلى تحايل الأطراف المتصارعة من اجل التهرب من التزاماتها و منها تطبيق و احترام مبدأ التمييز خاصة و أن فئة المدنيين في النزاعات المسلحة الداخلية غير محدد بتعريف دقيق[3].

---

[1]/- سعيد سالم جويلي، مرجع سابق،ص، 53

[2] /- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] /- رقية عواشرية ، مرجع سابق ،ص، 174

-انظر كذلك : العقون ساعد ، مرجع سابق ،46

رغم وجود ترسانة قانونية بموجب الاتفاقيات الدولية تحظر و تقيد استعمال بعض الأسلحة، إلا انه موجه ليحكم النزاعات المسلحة الدولية فقط، و بقيت النزاعات المسلحة الداخلية خارج مجال تطبيق هذه القوانين ، ومن بين هذه الأسلحة تلك الأسلحة الفتاكة التي تؤدي إلى الموت المحقق،لأن مساحة فعاليتها في الدمار تتجاوز الأهداف العسكرية إلى كل ما يحيط بهذا الهدف ، وهي بذلك تشكل خطرا على المقاتلين وغير المقاتلين ، ولا يمكن معها إعمال مبدأ التمييز وهو ما تحدثه الأسلحة النووية، كما أن الأسلحة العشوائية التي لا يمكن توجيهها و التحكم فيها بدقة عند مهاجمة الأهداف العسكرية تعد من قبيل الأسلحة التي لا تمييز بين المقاتل وغير المقاتل ، وكذلك الأسلحة البيولوجية و الحارقة[1] .

كما أن غموض مفهوم نظام المقاتلين في النزاعات المسلحة الداخلية [2] أدى إلى نوع من عدم التطابق والتماثل بين أطرافه، فالحكومة الشرعية تعتبر أن التمرد المسلح ضدها عمل إجرامي، و أن المتمردين مجرد جماعة لصوص و خارجين عن القانون، لهذا سوف يكون هناك مقاتل نظامي يعتبر نفسه الوحيد المسموح له بالقتال وعمله مشروع وقانوني ، و متمرد الذي يدرك أن الخصم يعتبره مجرد مجرم خارج عن القانون[3]، ولعل عدم التماثل و التكافؤ هذا ما جعل النزاعات المسلحة الداخلية أكثر وحشية وقسوة من النزاعات المسلحة الدولية، و هي بذلك أكثر فتكا على غير المقاتلين، فهو يدفع بالمتمردين لتغطيت عجزهم و ضعفهم في مواجهة قوات الحكومة الشرعية إلى إتباع أساليب العصابات و طرق عسكرية غير مشروعة [4]، تصل إلى حد تنفيذ أعمال إرهابية ضد المدنيين في الأماكن العامة من اجل لفت انتباه الرأي العام الدولي .

كما أن انعدام المواجهات المفتوحة ،و كرد فعل عن العمليات السرية و الاستعراضية التي يقوم بها المتمردين، تلجا الحكومة إلى إجراءات قمعية وعشوائية ، من اجل بسط سيطرتها ونفوذها، وغالبا ما تكون هذه الإجراءات القمعية موجهة ضد المدنيين لان الخصم غير معروف[5].

---

[1] /- انظر بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص، 85

[2] /-العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص، 42

[3]/ -Antonio Cassese,Op,Cit,P, 556

[4] /-Ibid ,P,558

[5] / -Deyra(M),Op,Cit,P,69

2-صعوبات تطبيق مبدأ التمييز في الميدان:

إن من أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق مبدأ التمييز هي الصعوبات الموجودة في ارض الواقع و في ميدان المعارك وساحات الحرب، و بالخصوص في حالات النزاعات المسلحة الداخلية التي نشبت لأسباب عرقية و أثنية، و التي تقوم أساسا على فكرة إنكار حق الأخر في الوجود، فيصبح التمييز بين المقاتل وغير المقاتل أمرا يستحيل و جوده، فكل طرف ينظر إلى الأخر على انه خصم يجب أن يموت ، و لا يهم إن كان مسلحا أو اعزلا ، و المجازر التي ارتكبها " **الهوتو**" ضد قبيلة "**التوتسي**" لأسباب عرقية في النزاع المسلح الرواندي خير دليل على ذلك[1].

و تمتد هذه الصعوبات إلى ما بعد النزاع المسلح الداخلي لان مجموع السكان المدنيين عبارة عن خليط سريع الالتهاب ، فابسط حادث سوف يؤدي إلى اندلاع أعمال انتقامية اقل ما يقال عنها أنها غير إنسانية [2].

كما تنتشر في النزاعات المسلحة الداخلية ظاهرة تجنيد الأطفال خاصة في النزاعات المسلحة التي شاهدتها القارة الإفريقية، أين يتم تجنيد كل طفل قادر على حمل السلاح ، وهو أمر له تأثير مزدوج على مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ، فمن جهة يصبح هؤلاء الأطفال جنودا و بالتالي أهدافا عسكرية يمكن مهاجمتها ، رغم أنهم فئة محمية ، و من جهة أخرى صغر سنهم يمنعهم من فهم وتطبيق مبدأ التمييز بين من هو مقاتل و غير مقاتل ، فهم لا يميزون بين ما هو مشروع و غير مشروع في الحرب.[3]

و لعل أهم صعوبات تطبيق مبدأ التميز في الواقع هو لجوء المتمردين في حربهم مع الحكومة الشرعية إلى استعمال حرب العصابة لتغطية النقص في العتاد و العدد ،و هو ما يزيد من صعوبة تطبيق مبدأ التمييز، فأسلوب حرب العصابات يجعل من جبهات النزاع غامضة و غير محددة و ينصهر فيها المقاتلون مع المدنيين مما يجعلهم عرضة للخطر [4]،كما أن هذه الجماعات المسلحة ومن

---

[1]/ -مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطبع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2003.ص,127 و ما يليها

[2]/ - مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطبع الدولي ،مرجع سابق ،ص،125

[3]/- حسن الأنوار حسن الخطيب، الحمايّ القانونية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير،جامعة القدس ،كلية الحقوق،2011،ص، 37

[4]/-محمود السيد حسن داود، مرجع سابق ص، 112

اجل بقائها و استمرارها فهي تعتمد على أسلوب النهب والسطو مما يجعل المدنيين العزل أهم ضحاياها ، وكثير ما يتجرد المقاتلون من كل المبادئ ، فإذا كان هدفهم هو تغير نظام الحكم فحتما سيكون المدنيين العزل أهم أهدافهم العسكرية،و هو نفس الأمر بنسبة للحكومة التي ترى فيهم كوسيلة ضغط على الطرف الأخر.[1]

رغم كل ما يعترض طريق مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ، إلا انه يظل حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني، بانهيار ينهار جوهر هذا القانون ، فحتى ولو اعترفنا بصعوبة تطبيقه فهذا لا يعني أبدا الاستحالة، فما وجد من نقص في المنظومة القانونية المطبقة على النزاعات المسلحة يمكن سده و جبره .

وفي الأخير يمكن القول أن مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وجد أساسا لتوفير الحماية الضرورية للأشخاص و الفئات التي لا تشارك، أو أصبحت غير قادرة على المشاركة في الأعمال العدائية، نظرا لعدم تشكيلها أي خطر أو تأثير إيجابي في الحرب، و استهدافهم أو القضاء عليهم لا يشكل نصرا على الإطلاق، لهذا كان من المهم في دراستنا التطرق إلى هؤلاء الغير مقاتلين وتحديدهم و تعريفهم ، فمن هم ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية المحميون بموجب قواعد و أحكام القانون الدولي الإنساني؟

و هو ما سوف نتطرق إليه بالدراسة و التحليل في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: تحديد ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

لقد كانت اهتمام مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين في بداية ظهوره في قوانين الحرب وأعرافها محصورا على فئة غير المقاتلين من الجرحى و المرضى والأسرى ،من القوات المسلحة في الميدان ، فلم تتطرق اتفاقية جنيف لعام 1864 لأي أحكام تتعلق بالمدنيين ، رغم أنها من أكثر الفئات أهمية ضمن ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، التي تحتاج إلى حماية من الأعمال العدائية، فكانت النصوص الدولية تهتم بحماية غير المقاتلين من القوات المسلحة ، وذلك أن الأصل في الحروب الكلاسيكية أنها لا تتعرض للمدنيين و بالتالي فلا حاجة لإيجاد نصوص تحميهم ، غير أن الواقع قد اثبت عكس ذلك ، وبقى الوضع على ما هو عليه حتى ظهور اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 أين

[1]/ -حازم محمد عتلم، قانون النزاعات الدولية ، مدخل النطاق الزماني، مؤسسة دار الكتاب للطباعة و النشر والتوزيع، الكويت ،1994 ص،176

تم وضع اتفاقية كاملة متعلقة بتوفير الحماية للمدنيين زمن الحرب هي **الاتفاقية الرابعة** ، و إدراج المادة الثالثة المشتركة بين الاتفاقيات الأربع ،بالإضافة إلى البروتوكولين الإضافيين لعام 1977.

لهذا سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى فئة المدنيين بنوع من التفصي ل نظرا لأهميتهم كأهم و أوسع فئة مشمولة بالحماية في (الفرع الأول) مع دراسة ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية من غير المدنيين في الفرع الثاني، وبما أن نتائج النزاعات المسلحة الداخلية تمتد إلى غير المدنيين من أعيان و منشآت عمرانية سوف نتطرق إلى الأعيان المدنية في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: ضحايا النزاعات المسلحة من السكان المدنيين:

إن المدنيين هم أول من يتأثر بعواقب الحروب و النزاعات المسلحة بأنواعها، و هو أمر لا يختلف عليه اثنان ، و إن كان من البديهي أن هؤلاء يجب أن يبقوا خارج دائرة المعارك ، إلا إن الواقع يثبت عكس ذلك خاصة في النزاعات المعاصرة، أين يتم استخدام أسلحة وأساليب عسكرية فتاكة.

و لم يستطع القانون الدولي الإنساني معالجة هذه الفئة الأكثر تضررا من ويلات النزاعات المسلحة إلا عند إبرام اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ،و إدراجه لاتفاقية كاملة تعنى بحماية المدنيين زمن النزاعات المسلحة ، هذه الاتفاقية التي كفلت للمدنيين من جهة حماية عامة بصفتهم مدنيين غير مشتركين في الأعمال العدائية ومن جهة أخرى و داخل نفس الفئة خصصت مزيدا من الحماية المعززة لفئات أخرى تمثلت في النساء و الأطفال و اللاجئين، كما وضعت نظاما قانونيا خاصا بهم،غير انه ما يعاب على هذه الاتفاقية هو عدم إدراجها لتعريف واضح و محدد للمدنيين و اكتفائها بسرد أحكام تضمن حمايتهم فقط[1] ،لكن قد يكون عدم إدراج تعريف واضح للمدنيين في الاتفاقيات متعمدا ، و ذلك أخذا برأي جانب من الفقه الذي يرى أن إدراج تعريف محدد ودقيق من شانه أن يضيق من مجال الحماية المقررة بموجب الاتفاقية ، و يقصي منها العديد من الفئات ، غير أن جانبا كبيرا من الفقه يرى ضرورة تحديد تعريف للمدنيين ، لأنه بدون تعريف تصبح قواعد الحماية المقررة غير ذات جدوى و تنتهك حقوقهم[2]، واقترح جانب من الفقه أن يكون التعريف ايجابيا

---

[1] /-العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص ،43

-انظر كذلك:جورج أبي صعب ، اتفاقيات جنيف 1949، بين الأمس و الغد،في دراسات في القانون الدولي الإنساني ،مؤلف جماعي من إعداد مفيد شهاب، دار المستقبل العربي، القاهرة،ط1،ص، 416

[2] /-أبو الخير احمد عطية، مرجع سابق ، ص،64

يشمل كل المدنيين ، ومختلف الفئات المطوية تحته ، غير أن إيجاد تعريف بهذه الصيغة أمر بالغ الصعوبة كون التعريف الايجابي قد يغفل بعض الشرائح و لو عن غير قصد [1]، مما يخرجها من مجال الحماية و يستباح استهدافها في الأعمال العدائية ، لذا اقترح تعريف ايجابي لكن يتضمن بعض الفئات من المدنيين على سبيل المثال ، لكن هذا التعريف رفض بدوره، فكان الاتجاه الغالب هو وضع تعريف سلبي يحدد الأشخاص الذين يعدون أهدافا عسكرية وما عداهم يعدون سكانا مدنيون [2] ، مثل تعريف بعض الفقهاء "**أن الشخص المدني هو كل شخص غير مقاتل أو هم الرعايا المسالمون من الخصم**" غير أن هذا التعريف غير كافي ومن الاستحالة توافره على ارض الواقع.

أولا : تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمدنيين:

لقد كانت كل التعريف التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمدنيين سلبية ، فمشروعها للقواعد المحدد للأخطار التي يتكبدها السكان المدنيون في أوقات الحرب ، المقدم للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر المنعقد في نيودلهي سنة 1957 جاء بتعريف للمدنيين في مادته الرابعة على النحو التالي:" نعني بالسكان المدنيين في هذه القواعد، كل الأشخاص الذين لا ينتمون إلى احد الفئات التالية:

-افرد القوات المسلحة أو التنظيمات الملحقة أو المكملة لها

-الأشخاص غير الواردين إلى القوات المشار إليها في الفقرة السابقة لكن يشتركون في القتال[3].

وقد أقرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعليقها المرفق بهذا المشروع، على أن الفقرة الثانية تخص العناصر المنتمية للمدنيين، و الذين يشتركون في الأعمال العسكرية سواء تعلق الأمر بهبة شعبية أو مقاتلين منظمين ضمن القوات المسلحة، أو المليشيات المنظمة و ذات قيادة [4]، لكن هذا

-انظر للمزيد :عمر حسين، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ، رسالة ماجستير في القانون الدولي ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2009 ،ص، 38

[1] /- محي الدين عشماوي : حقوق المدنيين في الاحتلال الحربي، مع دراسة خاصة لانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، عالم الكتب ، القاهرة 1972 ، ص317

[2] /- حسام عبد الخالق الشيخة، مرجع سابق ،ص، 130

[3] -انظر في ذلك: هنري كورسيه، منهج دراسي من خمس دروس على اتفاقية جنيف، اللجنة الدولية للصليب أحمر، جنيف 1974 ص131 .
وكان نص هذا التعريف باللغة الفرنسية كالأتي :

-Au sens des présentes règles, la population civile comprend toutes personne n'appartenant pas à l'un des catégories suivantes:

a) -membres des forces armées ou des organisations auxiliaires au complémentaires de celles-ci;

b) -personnes qui, sans appartenir aux formations précitées, prennent néanmoins part au combat"

-انظر في ذلك:

-Rose Mary ABI-SAAB, op.cit., p.175=

[4] / BETTATI (M.), Droit humanitaire, textes introduits et commentés,, Édition du Seuil, Paris, 2000 ,P,57

التعريف تم انتقاده من طرف الوفود المشاركة في المؤتمر و لم يلقى الإجماع لأنه اعتبر الأشخاص المشاركين بصفة مؤقتة في الأعمال العدائية مقاتلين ، كما صنف أيضا العاملين في المصانع الحربية مقاتلين ، أي أن هذا التعريف أدرج فئات لا تحمل أي صفة عسكرية ضمن المقاتلين [1]، وبالتالي فهم غير معنيين بالحماية القانونية المقررة لسكان المدنيين[2].

و من اجل تدارك هذا النقص اقترح السكرتير العام للأمم المتحدة في تقريره الثاني حول حقوق الإنسان في أوقات النزاعات المسلحة التعريف التالي:

"**السكان المدنيين هم الأشخاص الذين لا يحملون السلاح لصالح احد من أطراف النزاع المسلح و كذلك الأشخاص الذين لا يعمدون إلى مساندة احد الأطراف، عن طريق القيام بأعمال مثل التخريب و التجسس و أعمال التجنيد والدعاية**"[3]، كما أكد على أن أي تعريف يتناول فئة المدنيين يجب ألا يحتوي على أي تحديد يتعلق بالجنسية و الوضع الجغرافي [4].

و يمكن أن نلاحظ أن تعريف السكرتير العام للأمم المتحدة، يضفي حماية على كل من لا يحمل السلاح من أطراف النزاع ، وكل من لا يسعى إلى دعم ومساندة طرفي النزاع المسلح، ومنه فهو تعريف سلبي لفئة السكان المدنيين، ويتميز بنوع من الواقعية والوضوح عكس التعريف السابق ، لهذا ذهب بعض الخبراء الحكوميين في المؤتمر المنعقد لتطوير القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الداخلية سنة 1971 ،إلى ضرورة الاستناد إلى العنصر المدني و العسكري لتحديد تعريف السكان المدنيين و المقاتلين .[5]

و عليه يمكن القول أن فئة المقاتلين وفق ماسبق هم : " **أفراد القوات المسلحة النظامية و الميليشيات و فرق المتطوعين ، بالإضافة إلى سكان الأقاليم غير المحتلة، الذين يهبون تلقائيا إلى مواجهة العدو وغيرهم هم المدنيون.**[6]"

---

[1] / -أبو الخير احمد عطية ، المرجع السابق ،ص،65

[2] /- عمر حسن ، مرجع سابق ،ص، 17

[3] / - المرجع نفسه، ص،18

[4] /- انظر في ذلك: د ، زكريا عزمي، من نظرية الحرب إلى النظرية النزاع المسلح ،رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 1978،ص263

[5] / -المرجع نفسه ،264

[6] /- انظر المادة 40 ،من الاتفاقية جنيف الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949

غير أن هذا التعريف قد يتناسب أكثر مع نظرية النزاع المسلح التي تعترف بأشكال عديدة للنزاعات المسلحة التي يتسع فيها مفهوم العناصر العسكرية ، و ظهور فئة شبه المقاتلين التي تقوم بأنشطة داعمة ومساندة لأطراف النزاع المسلح،لهذا كان من الضروري إيجاد معيار أخرى أكثر وضوحا ودقة، ولعل ما جاء في القرار رقم (25) 2675 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1970/12/09 المتعلق بالمبادئ الأساسية لحماية السكان المدنيين زمن النزاع المسلح: " **خلال سير العمليات العسكرية في نزاع مسلح ما، يجب دوما التمييز بين الأشخاص الذين يشاركون بفاعلية في العمليات العدائية و السكان المدنيين** [1]".

ومنه فان هذا التعريف اوجد معاير جديد لتحديد السكان المدنيين تمثل في "**المشاركة الفعالة**" في العمل العدائي، لكن هل يمكن اعتماد هذا المعيار لوحده في تحديد هذه الفئة؟

إن مسالة المشاركة الفعالة لا يمكن تحققها إلا بتحقق النتائج المرجوة منها والتي بدورها تقيم بمدى إسهامها الايجابي في العمل العدائي ، وهو ما لا يمكن التأكد منه خاصة في النزاع المسلح الداخلي و هو ما دفع باللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى اقتراح تعريفين جديدين لسكان المدنيين خلال انعقاد مؤتمر الخبراء الحكوميين سنة 1971 في دورته الأولى تمثلا في:

– التعريف الأول :" السكان المدنيون هم أولئك الذين لا يشكلون جزءا من القوات المسلحة أو الهيئات المرتبطة بها، و لا يشتركون اشتراكا مباشرا ًفي العمليات ذات الطابع العسكري ، ولا يسهمون بطريقة مباشرة في نشاط المجهود الحربي.

–التعريف الثاني:"الأشخاص الذين لا يشكلون جزءاً من القوات المسلحة و الهيئات المرتبطة بها و لا يشتركون اشتراكا مباشراً في العمليات العسكرية، أو ذات الطابع العسكري هم مدنيون بتلك الصفة و يشكلون السكان المدنيين"

رغم أن كل من الاقتراحين يدرجان "**الاشتراك المباشر**" معياراً للتمييز بين المدنيين والعسكريين إلا أن هناك اختلاف كبير بين الاقتراحين ، حيث نجد أن الاقتراح الأول يتكلم عن الاشتراك في العمليات العسكرية و المساهمة في النشاط الحربي ، في حين أن الاقتراح الثاني يتكلم فقط عن المشاركة في العمليات العسكرية دون ذكر المجهود الحربي، مع العلم أن لهذه العبارة مفهوم واسع

[1] / - زكريا عزمي ، مرجع سابق ،ص،264

للغاية[1]، فيقصد بها حتى الصناعة العسكرية ومنه يصبح كل من يشتغل في مصانع الإنتاج الحربي لا يصنفون كمدنيين و بالتالي يمكن استهدافهم بهجمات عسكرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان عبارة العبارة "**عمليات عسكرية**" يحمل مفهوم ضيق يراد به تلك العمليات العسكرية التي تنفذها القوات النظامية.[2]

ويمكن أن نستنتج أن التعريف الوارد للمدنيين في **الاقتراح الأول**، قد شمل نطاقا واسعا للمقاتلين في حين ضيقه بالنسبة للمدنيين ، بينما التعريف الثاني الوارد في **الاقتراح الثاني** فقد شمل نطاقا أوسع للمدنيين في حين ضيقه بالنسبة للمقاتلين، هذا الاختلاف دفع باللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى العمل من اجل إيجاد حل وسط يوازن بين الضرورة العسكرية و المبادئ الإنسانية ، وهو ما تم أثناء عمل الدورة الثانية لمؤتمر الخبراء الحكوميين سنة 1972 فاعتمدت التعريف التالي:" **يعتبر مدنياً كل شخص لا ينتمي للقوات المسلحة ، ولا يشترك مباشرة في العمليات العدائية[3]**".

و نلاحظ على هذا التعريف انه استعمل معيارا مزدوجا للتمييز والتفرقة بين المدنيين والمقاتلين [4] معيار يشمل حالة أو صفة الشخص، ما إذا كان عضوا أو لا في القوات المسلحة ، و معيار آخر يشمل النشاط الذي يقوم به هذا الشخص .

ونشير في هذا المجال إلى نص المادة **25** من البروتوكول الإضافي الثاني التي تعد تكملة لتعريف السابق، فهذه المادة أدرجت جملة من الشروط لتحديد الشخص المدني، و التي يمكن القول أنها اقرب للواقع في تحديد هذه الفئة رغم انه تم حذفها في الصياغة النهائية للبروتوكول ، إلا أننا سوف نعتمد عليها لتحديد تعريف لشخص المدني في بحثنا هذا، وحددت ليكون الشخص المدني النقاط التالية:

-يعتبر مدني كل شخص ليس من أفراد القوات المسلحة أو مجموعة مسلحة منظمة.

---

[1]/ - Veuthey (M.), Guérillas et droit international humanitaire, Genève, collection scientifique de l'institut Henry Dunant, 1976.

[2] /-بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص، 91

[3] وقد كان النص باللغة الفرنسية كالتالي:

« est considérée comme civil toute personne qui ne fait pas partie des forces armées et qui ,en outre , ne participe pas directement a des hostilités »

-انظر في ذلك:

-Projet de Protocole additionnel aux quatre conventions de Genève du 12 aout 1949 ,art, 41 "définition de la population civile "

[4] / - أبو الخير احمد عطية، المرجع السابق ،ص، 71

-يشمل السكان المدنيون كل شخص مدني.

-إن وجود أشخاص معزولون لا ينطبق بشأنهم تعريف الشخص المدني ضمن السكان المدنيين، لا يمكن تجردهم هؤلاء من هذه الصفة.

-في حالة الشك يعتبر الشخص مدنياً

ومنه فان الشخص المدني هو" **كل شخص لا ينتمي إلى القوات المسلحة أو مجموعة مسلحة ذات صفة مدنية، وليس له مساهمة مباشرة في العمليات العدائية ، و يندرج ضمن السكان المدنيين كل تجمع أو مجموعة من المدنيين ، ووجود أفراد غير مدنيين ضمن السكان المدنيين لا يجردهم مطلقاً من هذه الصفة، وفي حالة الشك حول صفة الشخص فانه يعد مدنياً**".

إن من أهم مميزات هذا التعريف انه اعتمد على معيار المشاركة المباشرة في الأعمال العسكرية المعتمد في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة و المادتين 04 و 13 في فقرتها 03 من البروتوكول الإضافي الثاني، فما هو المقصود بعبارة المشاركة المباشرة في الأعمال العسكرية؟

ثانيا: المقصود بالمشاركة المباشر في العمل العسكري:

تم اعتماد معيار المشاركة المباشرة في الأعمال العسكرية كمعيار لتمييز بين المدنيين و المقاتلين و المقصود بهذه المشاركة هنا هو تلك المشاركة الفعالة، أي المشاركة التي تأثر بشكل ايجابي في العمل العسكري ، رغم أن بعض الفقهاء يعتبرون أن المفهومان مختلفان ، لكن بالرجوع إلى البروتوكول الإضافي الأول[1] ،نجده يعتبر اللفظان متطابقان أي أن لفظ المشاركة المباشرة في العمل العسكري مرادف للفظ المشاركة الفعالة[2] ، وهذا مرده حسب رأينا ربما إلى التعليقات الواردة بشان البروتوكول الإضافي الأول السابقة لاعتماده في أعمال المؤتمرات الدبلوماسية .

وقد حاولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضبط هذا المفهوم من خلال مؤتمرين غير رسميين للخبراء عقدا في لاهاي بتاريخ 2003/06/02 ،و الثاني في 25 و 26 أكتوبر من نفس العام و كان هناك إجماع بين الخبراء بشان بعض الأفعال التي اعتبرت مشاركة فعالة ، مثل مهاجمة أو إلقاء القبض على أفراد من القوات المسلحة للعدو ، زرع الألغام نصب الكمائن ، تخريب منشات

[1] /- فريتس كالسهوغن ، اليزابيت تسيغفلد، مرجع سابق ، ص،ص، 114 و 115.

[2] / -انظر للمزيد مواد البروتوكول الإضافي الأول خاصة المادة 50 منه و ما يليها.

العدو و خطوط اتصالاته و قطع إمداداته، و غيره من الأفعال التي تعد مشاركة مباشرة في العمل العدائي ، كما تم الاتفاق على أن جمع المعلومات و التجسس على العدو تعد مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية ، و كذلك اعتبر الأشخاص الذين يعملون في المطاعم و توزيع الغذاء و الألبسة و كذا مخازن القوات المسلحة غير مشاركين بصفة مباشرة في العمل العسكري[1].

أما مكان محل جدل بين الخبراء في أعمال المؤتمر الغير رسمي للخبراء فهي تلك الأفعال من أمثلة حمل السلاح من طرف الأشخاص المدنيين ،و هو أمر شائع في النزاعات المسلحة الداخلية، فلم يعتبره بعض المشاركين في المؤتمر اشتراكا مباشراً في العمل العسكري ، وهذا لكون أحكام القانون الدولي الإنساني ذاته تسمح لبعض الفئات من غير المقاتلين بحمل السلاح ، ومثال ذلك الطاقم التابعة لوحدات الطبية[2]، ونفس الأمر بالنسبة لسائق المدني لشاحنة تحمل معدات حربية, وخبير الأعلام الآلي الذي يسخر خبرته لأغراض عسكرية ،مثل تجميع معلومات أو تدبير هجوم الكتروني لأجهزة العدو , وغيرهم من الحالات المشابهة .لكن هل عملهم هذا يؤثر في العمل العسكري أم لا؟

إن عمل السائق في نقل الأغراض العسكرية من معدات و ذخيرة ، يمكن له أن يؤثر و بصورة مباشرة في العمل العسكري، و نفس الأمر بالنسبة لخبير الأعلام الآلي فان عمله يمكن أن يعطل عمل أجهزة العدو الالكترونية ، و يقلب موازن الحرب ، فالهجمات المعلوماتية في عصرنا هذا تعد اخطر بكثير من الأسلحة التقليدي المعروفة، ومنه فهذه الأعمال تعد وبصورة واضحة مشاركة مباشرة و مؤثرة في العمل العسكري[3]، و في الأخير يمكن أن نعرف المشاركة المباشرة كالآتي:

"ارتكاب أفعال حربية و التي بسبب الغرض منها تهدف إلى ضرب الأفراد أو معدات القوات المسلحة للعدو أو الخصم"[4].

---

[1]/- Participation directe aux hostilités ,rapport préparé par le c,i,c,r, Genève, septembre 2003.Disponible.sur : « http://cicr,org/web/fre/sifefre0.nsf/htmlall/5tnjsr/fil/direct participation in hostilités sep. 2003 fer.pdf.

-انظر كذلك : بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص .93

[2] / -فريست كالسهوغن، اليزابيث تسيغفلد، مرجع سابق ،ص،140

[3] /- انظر بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص، 92

[4]/ -Jean Malliv: la situation juridique des combattants dans les conflits armés non internationaux, thèses de doctorat Grenoble 1978 France p 72.

-انظر كذلك : بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص، 93

وتندرج ضمن فئة السكان المدنيين فئات مدنية أخرى تعد أكثر الفئات المدنية هشاشة و ضعفا و هم الأطفال و النساء ،هذه الفئة نظرا لكونها كما سبق ذكره فئات هشة أورد القانون الدولي الإنساني لها حماية خاصة ومعززة سوف نحاول دراستها في قادم دراستنا هذه.

ثالثا:الفئة الهشة من السكان المدنيين:

لقد خصص القانون الدولي الإنساني مزيدا من الحماية لفئات محددة من المدنيين كالنساء والأطفال ، وهذا نظرا لما تمتاز به هذه الفئة من ضعف و هشاشة، فهم الحلقة الأضعف في ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

1 -النساء:

يتمتع النساء بالحماية المقررة لسكان المدنيين ، في حالة ما إذا كن لا يشكلن جزءا من القوات المسلحة، لان انتمائهم إلى أطراف النزاع المسلح ينفي عنها صفة المدني و تصبح في حكم المقاتلين و حدد القانون الدولي الإنساني للنساء أوجه حماية معززة [1]، بالنظر إلى ضعفها و حساسية وضع هذه الفئة في النزاعات المسلحة خاصة الغير دولية ، فهن فئة مستهدفة و تتعرض لكثير من المعاملات المهينة و المسيئة بالكرامة ، وخاصة جريمة الاغتصاب و الاستغلال الجنسي الذي تتعرض لهن ،لهذا صنفها القانون الدولي الإنساني فئة تحتاج إلى معاملة و حماية خاصة.(سوف نتطرق لهذه أكثر في المبحث الثاني)

2-فئة الأطفال:

إن فئة الأطفال من أكثر الفئات تأثرا بالنزاعات المسلحة الداخلية ، و الطفل شخص طبيعي لم يبلغ السن القانون و الطبيعي للمشاركة في النزاعات المسلحة و المعارك القتالية، و لا يمكن إعطائه صفة مقاتل و هذا نظرا لأسباب تتعلق بسنه وعدم قدرته البدنية و النفسية و العقلية على المشاركة في النزاع ، لذا افترض فيه المشرع الدولي انه غير مقاتل و بصفة مطلقة[2].

ونصت المادة **77** في فقرتها **01** من البروتوكول الإضافي الأول المعنونة " **حماية الأطفال** " على أن الطفل الذي لم يبلغ سن خمسة عشرة (15) سنة، لا يجوز تجنيده في القوات المسلحة." كما

[1] /-احمد أبو الوفاء، الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني،القانون الدولي الإنساني دليل التطبيق على الصعيد الوطني(مؤلف جماعي) القاهرة ، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الثالثة،2006 ،ص، 161

[2] / - عمر حسين مرجع سابق ،ص ، 51

أضافت في فقرتها الثانية أنه و في حالة تجنيد من هو أكبر من سن 15 سنة و أقل من18 سنة، فإنه يعطي الأولوية لمن هو أكبر سنا في اعتباره مقاتلا[1].

وفي الأخير نخلص أن السكان المدنيين الذي يعدون من ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية هم مجموعة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في العمليات العدائية، وهم من تضمنتهم المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ، و المادة 05 من البروتوكول الإضافي الثاني .

ولكن هل السكان المدنيون هم وحدهم ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية؟ أم هناك فئات أخرى من غير السكان المدنيين؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: ضحايا النزاعات المسلحة من غير السكان المدنيين:

إن ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، هم حسب التعريف كل الأشخاص الذين لا يشركون في العمليات العدائية ، سواء لصفتهم (سكان مدنيون)، أو لسبب ما جعل من غير الممكن مشاركتهم في هذه العمليات العسكرية، إذا فضحايا النزاعات المسلحة الداخلية من غير السكان المدنيين هم الأشخاص الذي لم يعد بالإمكان أن يشاركوا في العمليات العسكرية بسبب مانع من الموانع، مثل المرض أو الجرح أو الأسر، وهو ما ورد في نص المواد **05** و **07** و **08** و **09** البروتوكول الإضافي الثاني ،غير أن فئة ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية من غير السكان المدنيين يختلف عن ما هو موجود في حالة النزاعات المسلحة الدولية ، وهي تتمثل أساسا في الجرحى والمرضى و الغرقى، و الأشخاص المحرومون من الحرية (الأسرى) و كذا أفراد الخدمات الطبية والدينية.

أولا: الجرحى و المرضى والغرقى:

تمثل اتفاقية جنيف لعام 1864 أولى الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف التي عنيت بفئة الجرحى والمرضى والغرقى ، وطالبت بتحسين حال العسكريين في جيوش الميدان ، و تم إضافة فئة المرضى إلى عنوانها بعد مراجعتها سنة 1906 ، هو ما احتفظت به اتفاقية جنيف 1929 ، وكذا معاهدة جنيف الأولى لعام 1949 المعمول بها حاليا .

غير أن ما يؤخذ عليها أنها لا تحتوى تعريفا محددا لهذه الفئة من ضحايا النزاعات المسلحة بصفة عامة ، ويرجع السبب ربما إلى وجود صعوبات عديدة في تحديد معيار درجة الخطورة المتعلقة

[1] /- راجع نص المادة 77 في فقرتها ، الأولى من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 المعتمد في عام 1977.

بالجروح[1]، ولم تتطور أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلق بهذه الفئة، إلا مع ظهور البروتوكولي ن الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1977[2]، خاصة المادة **08** فقرة **(أ)** من البروتوكول الإضافي الأول [3]، والتي أرست مفهوم الجرحى و المرضى، بإضافة العسكريين إلى المدنيين الذين يحتاجون إلى مساعدة أو عناية بسبب الصدمة أو المرض، أو أي اضطراب أو عجز بدني أو عقلي ،و الذين يحجمون عن أي عمل عدائي ،ونفس الأمر بالنسبة للنساء و الرضع ، وحديثي الولادة و الأشخاص ذوي العاهات.

وقد ساوت أحكام القانون الدولي الإنساني بين ضحايا النزاعات المسلحة التي تدور رحاها في البحار و في الميادين البرية، و أصبحت الحالة الصحية للضحية مقدمة على اعتبارات أخرى.[4]

و تكاد تكون أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بتحديد فئة الجرحى والمرضى و الغرقى في حالة النزاعات المسلحة الدولية هي نفسها في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية.

فقد شملت المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 نفس الأحكام، و حدد الجرحى والمرضى بقولها ".... **من عجز عن القتال بسبب الجرح أو المرض**....." و أكدت على عدم التمييز بينهم في توفير الحماية اللازمة لهم ، وهو الأمر الذي عالجه البروتوكول الإضافي الثاني في الباب الثالث منه في المواد من 07 إلى 12 ، وهي كلها أحكام مشابهة لما هو مقرر في حالة النزاعات المسلحة الدولية كما سبق الإشارة إليه. [5]

و منه يمكن تعريف الجرحى و المرضى بأنهم " **كل الأشخاص الذين أصبحوا غير قادرين عن المشاركة في القتال بسبب الجرح أو المرض أو العجز** "

---

[1] /- عبد الغني عبد الحميد محمود،حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني و الشريعة الإسلامية، إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، دار الكتب القومية ، القاهرة، 2000،ص،18

[2]/-، عامر الزمالي ، الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني ، ضمن دراسات في القانون الدولي الإنساني إعداد نخبة من المتخصصين ، و الخبراء ،تقديم مفيد شهاب ، إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة،2000 ، ص، 113

[3] /- انظر نص المادة الثامنة من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

[4] / -عبد الغني عبد الحميد محمود، حمايق ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني و الشريعة الإسلامية، مرجع سابق ،ص ،19 وما يليها.

[5]/ -عبد الغني عبد الحميد محمود، المرجع السابق،ص، 79

انظر المواد،07 ،08،09، 10 ،11 ،12 البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

-انظر المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949

أي معيار تمييزهم هو حالتهم الصحية التي حالة دون تمكنهم من حمل السلاح و المشاركة في ساحات المعركة، وهنا لا تختلف حالة العجز البدني مع حالة العجز الذهني أو العقلي فكلهما حالة عجز تمنع من المشاركة في العمليات العسكرية، ولهذه السبب ينظم هؤلاء العسكريين العاجزين إلى المدنيين السكان[1].

ثانيا: الأسرى:

حتى نهاية العصور الوسطى كان مصير المقاتلين الذين يقعون في قبضة العدو، القتل و التصفية الجسدية، لكن تحت تأثير الفلاسفة، و فقهاء القانون ، تشكلت قناعة لدى مكونات المجتمع الدولي من دول وكيانات سياسية، بان المقاتلين من الأعداء غير مسؤولين عن الأعمال التي يرتكبها حكامهم ، لذلك لا ينبغي أن يؤخذوا مأخذ الانتقام بل يجب أن يحظوا أثناء أسرهم بنوع من المعاملة الإنسانية [2]، وتعد **الاتفاقية الثالثة** من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 حاليا ميثاقا قانونيا خاصا بأسرى الحرب ،فهي الوثيقة الأساسية التي تحدد من لهم صفة أسرى الحرب كما توضح من جانب أخر حقوقهم ونهاية أسرهم ، فقد حددت المادة الرابعة الفئات التي تتمتع بصفة أسرى الحرب[3] ، ولكن في حالة النزاعات المسلحة الدولية[4].

غير أن حالة فئة الأسرى في النزاعات المسلحة الدولية يختلف عنه في حالة النزاعات المسلحة الداخلية، فالقانون الدولي الإنساني المطبق في حالة النزاعات المسلحة الداخلية ،و المتمثل أساسا في المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 لم ترد فيه ذكر مصطلح الأسرى ، و إن ورد في المادة 05 من البروتوكول الإضافي الثاني ما هو مقرر من الحقوق و المعاملة التي يعطيها القانون الدولي العام عادة للأسرى، وقد عمد واضعو الملحق الإضافي الثاني عبارة" .... **الأشخاص الذين قيدت حريتهم**..."[5] في الإشارة إلى المقاتلين في

---

[1] / -عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي و الشريعة الإسلامية مرجع سابق ،ص 19

[2]/ -Djiena Wembou, « La répression des crimes de guerre et autre violations graves du droit humanitaire »,R.A.D.I.C., oct.1999,Vol. 11, n° 3 pp ,101,102 .

[3] / راجع نص المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة و المواد ،42 و44 من البروتوكول الملحق الإضافي الأول لعام

انظر: ياسمين نفقي الحرب ،موضوع جدال ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من الأعداد 2002، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنبف،2002 ،ص،202 وما يليها.

[4] /- راجع نص المادة 04 من الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949

- للمزيد انظر : عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص 43

[5] - انظر المادة 05 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

النزاعات المسلحة الداخلية الذين تم إلقاء القبض عليهم ، ولعل ذلك راجع إلى عدت اعتبارات من أهمها حرص الدول الأطراف على تجنب استخدام مصطلح "**أسرى الحرب**"، حتى تتمكن الدولة التي تجري العمليات العسكرية على أراضيها، اتخاذ الإجراءات اللازمة بشان المتمردين من القبض عليهم و التحقيق معهم و محاكمتهم وفق قانونها الوطني[1].

غير انه يمكن أن تمد أحكام القانون الدولي المتعلق بأسرى الحرب في النزاعات المسلحة الدولية إلى أسرى الحرب في النزاعات المسلحة الداخلية، خاصة في مسالة إعمال الحماية [2]، التي سوف نتطرق إليها لاحقا.

و تجدر الإشارة في هذا المجال انه لا يمكن إعطاء صفة أسير حرب إلى مجموعة من فئات نظرا لعدم تمتعها بصفة المقاتل وهي محددة بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني و تتمثل أساسا في:

1. **الجواسيس:** و الجاسوس هو من يقوم سرا، أو باللجوء إلى بعض المظاهر الكاذبة، بجمع معلومات عسكرية في الأراضي الخاضعة لسيطرة العدو.[3] وفي حالة القبض عليهم يقدمون للمحاكمة وفق القانون الوطني للدولة المعتقلة.
2. **المرتزقة** : لا يوجد تعريف محدد وشامل لهذه الفئة رغم انتشارها الرهيب في الآونة الأخير خاصة في النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية[4]، لكن الأمر المتفق عليه "أنهم الأشخاص المشاركين في النزاع المسلح بهدف كسب المال و الربح" ، وقد حددت المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول ستة شروط إذا توفرت اعتبر الشخص من المرتزقة ، وفي حالة إلقاء القبض عليهم لا يمنحون صفة أسرى حرب.[5]

انظر أيضا : د ، عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص، 43.

[1] /-عبد الغني عبد الحميد محمود ، مرجع سابق ،ص،79

-راجع أيضا ، محمود السيد حسن داود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، مرجع سابق ،ص،311

[2] /- عامر الزمالي المرجع السابق ،ص، 43 وما يليها.

[3] /- احمد أبو الوفاء، الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2006، ص 170

[4] /- انظر: غسان الجندي:المرتزقة في القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 41، القاهرة 1985، ص، 247

[5] /- انظر : نص المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول ، المعتمد في 1977

ثالثا: أفراد الخدامات الطبية و الدينية:

لقد تطرق القانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة الداخلية، إلى فئة أفراد الخدمات الطبية و رجال الدين باعتبارهم، و أقسام أفراد الخدمات الطبية ثلاثة أقسام هي:

1) –المتفرغون كليا للبحث عن الجرحى و المرضى و الغرقى أو نقلهم أو معالجتهم.

2) –المتفرغين تماما لإدارة الوحدات الطبية.

3) –العسكريون المدربون خصيصا للعمل عند الحاجة كالممرضين، مساعدي حاملي الناقلات و القيام بالبحث عن المرضى و الرحى والغرقى أو نقلهم أو معالجتهم.

و منه فان أفراد الخدمات الطبية هم كل من ترتبط وظيفته بعمل طبي أو إنقاذ أو بحث عن المصابين و المرضى و الجرحى و الغرقى أو معالجتهم، فهم بحكم مهنتهم يعدون غير مقاتلين[1].

أما رجال الدين الملحقون بالقوات المسلحة فلا يشترط فيهم أن يكونوا متفرغين كليا أو جزئيا لمساعدة الجرحى روحيا ، فنجد أحيانا رهبانا و قساوسة مرافقين للقوات المسلحة، من اجل دعمهم دينيا و روحيا، لان عملهم كتابعين للقوات المسلحة يشمل كافة أفرادها [2].

كما يدخل تحت طائفة أفراد الخدمات الطبية، أفراد جمعيات الإغاثة التطوعية و التي بدورها تشمل:

1) –موظفو جمعيات الهلال الأحمر و الصليب الأحمر، وكل الجمعيات المشابهة التي صدر اعتراف من الحكومات الوطنية بها و بالجمعيات التي يتبعونها، أي الإذن الحكومي لها بالعمل أثناء الحرب كمساعدين لمصالح الصحة التابعين للجيش[3].

2) –موظفو جمعيات الإغاثة التابعين لبلد محايد، و الذين يقومون بخدمات إنسانية إلى جانب احد أطراف النزاع[4].

و لكن التجربة أثبتت في العديد من النزاعات المسلحة الداخلية، أن نتائج الحروب لا تقتصر فقط على البشر بل يمتد الخراب و الدمار إلى كل ما هو بناء و عمران ،هذه الأخيرة التي تعد من

---

[1]/ - Jean Pictet ,(Ed).,Commentaire I La Convention de Genève (Pour l'amélioration du sort des blessés et des malades dans les forces armées en compagne), CICR,Genève, 1952.P , 240

[2]/ -Idim

[3] /- Jean Pictet ,(Ed).,Op,Cit ,P ,242

[4] /-عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق، ص، 61

أساسيات عيش البشر و لا يمكن الاستغناء عنها، لهذا حدد القانون الدولي الإنساني هذه الأعيان التي يحرم على أطراف النزاع تدميرها أو مهاجمتها بدون سبب.

الفرع الثالث: الأعيان المدنية:

لقد حدد القانون الدولي الإنساني مسرح العمليات العسكرية التي تمارس أطراف النزاع المسلح حقوقها القتالية عليه ، من خلال توضيح الأهداف التي يجوز مهاجمتها أثناء سير الأعمال العدائية وهو ما يعد إقرار و تأكيد على مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية و الأعيان العسكرية ، ومنه اعتبر الأعيان المدنية أماكن محمية لا يجوز مهاجمتها.

أولا: مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية و العسكرية:

مثلما فرق القانون الدولي الإنساني بين المقاتلين و المدنيين ، فرق أيضا بين الأهداف العسكرية و المدنية ، غير أن ما ورد في هذا القانون فيما تعلق بالنزاعات المسلحة الداخلية كان بصورة ضمنية فقط في البروتوكول الإضافي الثاني ، لهذا سوف نتطرق إلى هذا الموضوع بالرجوع إلى ما تعلق بمبدأ التمييز بين الأعيان المدنية و العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية.

فالبروتوكول الإضافي الأول في مادته 48 [1]، نص على ما يلي: تعمل أطراف النزاع على تمييز السكان المدنيين و المقاتلين و بين الأعيان المدنية و الأهداف العسكرية ، ومن ثم توجه عملياته ضد أهدافها العسكرية [2] ، دون غيرها و ذلك من اجل تامين احترام و حماية السكان المدنيين

و نص في المادة 52 منه على تعريف لهذه الأعيان:

1) – "لا تكون الأعيان المدنية محلا للهجوم أو لهجمات الردع، و الأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية"، ونستنتج من هذا التعريف أن البروتوكول الإضافي الأول قد اعتمد في تمييزه بين المدنية و الأهداف العسكرية على تعريف سلبي أي كل من ليست أهداف عسكرية فهي مدنية [3]، و لتدارك الأمر أورد في فقرته الموالية التعريف التالي:

---

[1] / - انظر نص المادة 48 و 49 و 50 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

[2] /- عامر الزمالي ، مرجع سابق،ص،79

[3] /- عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص،79

-انظر نص المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

2) -"تقتصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب ، وتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري، سواء كان ذلك بطبيعتها أو موقعها أو لغايتها أو باستخدامها ، و التي يحقق تدميرها الكلي أو الجزئي، أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة هناك ميزة عسكرية أكيدة "[1]

3) - "إذا ثبت الشك حول ما إذا كانت عين ما تكرس عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مكان أخر أو مدرسة، أنها تستخدم في تقديم مساعدة فعالة للعمل العسكري، فإنها يفترض أنها لا تستخدم كذلك"[2].

ونجد هنا أن المادة 52 في فقرتها هذه أوردت أمثلة عن البعض الأعيان المدنية و طالبت بتجنب مهاجمتها أو توجيه الأعمال العدائية نحوها حتى في حالة الشك [3]،غير هذا الافتراض للطابع المدني للأعيان في حالة الشك ليس له ما يقابله في النزاعات المسلحة غير الدولية.

ثانيا: الأعيان المدنية التي لا يمكن الاعتداء عليه بموجب القانون الدولي الإنساني:

نظرا لما تمثله هذه الأماكن و المنشآت من أهمية حيوية لحياة السكان المدنيين، فقد نظمت اتفاقيات جنيف لعام 1949 ، و البروتوكول الأول الملحق بها لعام 1977 ،و تشمل هذه الأعيان الأماكن التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين و الأشغال الهندسية و المنشآت التي تحتوي على قوى خطرة و المنشات الطبية و الصحية و الأعيان الثقافية و الدينية .

1. الأعيان الضرورية لحياة السكان:

و يدخل تحت مفهوم الأعيان الضرورية لحياة السكان ، المواد الضرورية لبقائهم على قيد الحياة و كذا منع نزوحهم إلى مناطق أخرى يعتبرون فيها لاجئين، مثل المواد الغذائية و المناطق المزروعة و المحاصيل، و المواشي و مرافق المياه وشبكات توزيعها و أشغال الري ، و قد جاء تحديد هذه الأعيان في المادة **54** من البروتوكول الإضافي الأول على سبيل المثال و ليس الحصر إلا

---

[1]/- نص المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

[2]/ انظر المادة 52 في فقرتها،02 من البروتوكول الإضافي الأول ،لعام 1977

[3] /- ألكسندر بالجي جالوا ، حماية الصحفيين، وسائل الإعلام في أوقات النزاع المسلح" المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد عام 2004 ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2005 ، ص ، 252

أن ذات المادة أجازت للخصم، وفي بعض الاستثناءات فقط، برخصة مقيدة، استخدام تلك المنشآت و الأشياء.

باعتبارها:

-زادا و مئونة لأفراد قواته المسلحة، أو دعما مباشرا للعمل العسكري، مع مراعاة عدم ترك السكان المدنيين بما لا يغني من مأكل ومشرب على نحو يسبب لهم المجاعة و النزوح.

-في حالة الضرورة العسكرية التي تمليها المتطلبات الحيوية لأي طرف في النزاع من أجل الدفاع عن إقليمه [1].

2. الأشغال الهندسية التي تحوي مواد و قوى خطيرة:

و هو ما نصت عليه المادة **15** من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، وتشمل السدود التي إذا استهدفت بهجوم عسكري قد تؤدي إلى إغراق السكان المدنيين و تشكل المياه المتدفقة منها بقوة خطورة بالغة على المدنيين و تهددهم بكوارث قد تؤدي إلى إبادتهم ، بالإضافة إلى الجسور التي يستعملها المدنيين في تنقلاتهم و نقل ما يلزم لبقائهم و هي تعد منشات حيوية لعيش السكان المدنيين ، و كذا المحطات النووية التي لا تحتاج إلى شرح لتبيان خطورتها فهي منشئة تحوي مواد خطيرة تؤدي إلى الإبادة الشاملة للمدنيين ، ويضاف إليها كذلك محطات توليد الطاقة الكهربائية [2].

و قد ذكرت المادة 15 من البروتوكول الإضافي الثاني هذه الأمثلة على سبيل الحصر، أي أن هناك بعض المنشات التي يمكن أن تحتوي مواد خطيرة، كالمصانع التي تحوي مواد كيميائية خطيرة ومصافي البترول[3].

3. الأعيان الثقافية و أماكن العبادة:

نظرا لما خلفته الحرب العالمية الثانية من تدمير كبير للتراث الثقافي للشعوب، و سلب الكثير من التحف الفنية و الأثرية، الأمر الذي كان له كبير الأثر في استياء الشعوب، طالبت دول الحلفاء بإدانة دول المحور عن الجرائم المرتكبة ضد التراث الإنساني المشترك، أمام محكمة **نورنبورغ** العسكرية.

---

[1] / انظر في ذلك: بيجيتش يلينا " الحق في الغذاء في حالات النزاع المسلحة"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد .عام 2001 ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2001 ،ص230

[2] / - انظر نص المادة 15 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[3] / انظر في ذلك، أبو الخير احمد عطية، مرجع سابق،ص،164 .

انظر كذلك : سعيد سالم جويلي، مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني،دار النهضة العربية ، القاهرة، 2003، ص،332.=

وتعد اتفاقية لاهاي لعام 1954[1] لحماية الأعيان الثقافية بصفة عامة، و حمايتها ضد العمليات العسكرية بصفة خاصة، أهم اتفاق دولي شامل لحماية الأعيان الثقافية، يقصد بالأعيان الثقافية و أماكن العبادة كل ما يدخل في التراث الشعبي و الروحي للشعوب و المباني المخصصة للعلوم و الأعمال الخيرية و المعالم التاريخية و الأعمال الفنية والمتاحف ، و الموسوعات العلمية و المهنية و الكتب و المؤلفات و المكتبات و أماكن العبادة التي تمثل التراث الثقافي و الروحي للأمم[2].

4. الأعيان الطبية:

المقصود بالأعيان الطبية، المنشآت و الوحدات الثابتة و المتنقلة، التي تستخدم فـي الأغراض الطبية لعلاج المرضى و الجرحى، التي تضم المستشفيات المدنية، السفن و الطائرات الطبية، السفن والمستشفيات التي تستعملها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر، أو الهلال الأحمر، أو جمعيات الإغاثة المعترف بها، وسائل النقل الطبي في البر و البحر والجو[3].

و سوف نورد الحماية المقررة للأعيان المدنية في القانون الدولي الإنساني المنطبق على النزاعات المسلحة الداخلية بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل

و منه نخلص في نهاية بحثنا هذا الذي تناولنا فيه ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و أساس حمايتهم و المتمثل في مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين، هذا المبدأ الضارب في أعماق التاريخ و الذي تطور مع تطور البشرية، و أصبح له أهمية كبيرة في القانون الدولي الإنساني الواجب احترامه في كل النزاعات المسلحة سواء الدولية منها و الغير دولية، و تطرقنا إلى الفئات التي تعد ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية من المدنيين و غير المدنيين ، مع الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحدد هذه الفئات من خلال إيجاد التعريف المناسب لها وإدراجهم ضمن الفئات المحمية في القانون الدولي الإنساني ، دون نسيان أهمية حماية الأعيان المدنية التي لا يمكن للسكان المدنيين العيش دونها ، وكذلك نظرا لأهميتها في التراث الثقافي و

=[1] / فيتوريو منيتي ،"آفاق جديدة لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح :دخول البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي 1954 حيز التنفيذ"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد عام 2004 ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2004 ، ص221 :

[2] / انظر: المادة 16 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949

[3] /انظر في ذلك: اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949 الفصل الثالث، المواد من 19 إلى 23 و الفصل السادس المواد من 35إلى 37 والمادتين 43 ، 42 ،اتفاقية جنيف الثانية لعا م 1949 الفصل الثالث المواد من 22 إلى 35 و= = الفصل الخامس المواد من 38 إلى 40 و المادة 43 ، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المواد 18 ،21، 22 البروتوكول الأول لعام 1977 المواد 14 ، 13، 12، و المواد من 21 إلى 31

الروحي لشعوب، و بعد تبيان من هم ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية من مدنيين و غير مدنيين و كذا أعيان مدنية ، كان لابد من التطرق إلى أحكام ونظم الحماية التي يقرره القانون الدولي الإنساني لها ، وهو ما سوف نحاول دراسته في المبحث الثاني من دراستنا تحت عنوان نظم الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

المبحث الثاني:

نظم الحماية المقررة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

لعبت اللجنة الدولية لصليب الأحمر دور كبير في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى النزاعات المسلحة الداخلية ، وتبيان أهمية وضرورة إخضاعها للقانون الدولي الإنساني، حتى يتمكن ضحاياها من الاستفادة من نفس قواعد الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الدولية ، وهو ما تم في أخر المطاف، أين تم اعتماد نظام قانون قائم بذاته يحكم النزاعات المسلحة الداخلية و يقرر الحماية لضحاياها من خلال المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، و البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، بالإضافة إلى ما هو مقرر في القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني.

و منه سوف نحاول من خلال هذا المبحث البحث عن قواعد الحماية الاتفاقية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في المطلب الأول، و إلى قواعد الحماية العرفية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: قواعد الحماية الاتفاقية المقررة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

و نقصد بالقواعد الاتفاقية، ما هو مقرر في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني و البروتوكولات من نصوص قانونية لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

و في القانون الدولي الإنساني هذه النزاعات محكومة بموجب قواعد المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، و كذا أحكام و مواد البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة.

لذا سوف نتطرق إلى قواعد الحماية المقررة بموجب المادة الثالثة المشتركة في (الفرع الأول) والحماية المقررة في البروتوكول الإضافي الثاني في (الفرع الثاني.)

الفرع الأول: قواعد الحماية المقررة في المادة الثالثة المشتركة:

تعد المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، نقلة نوعية بالنسبة للقانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة الداخلية، بان أدخلتها في مجال القانون الدولي الإنساني و أصبح ضحاياها معنيون بقواعد الحماية المقررة لضحايا الحروب.

وتتمثل الحماية التي توفرها المادة الثالثة المشتركة في الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية التي يلتزم بها أطراف النزاع المسلح غير الدولي، سواء تعلق الأمر بالحكومة الشرعية أو المتمردين و جاء في المادة الثالثة المشتركة :" **في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في ارض احد الأطراف السامية المتعاقدة ، يلتزم كل أطراف النزاع بان يطبق كحد أدنى الأحكام التالية :**

1-الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية ، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم أسلحتهم ، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب أخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون ، أو الدين أو المعتقد ، أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيار أخر مماثل ولهذا الغرض تحظر الأفعال التالية:

أ -الاعتداء على الحياة و السلامة البدنية ، وبخاصة القتل بجميع أشكاله ، التشويه، والمعاملة القاسية ، والتعذيب.

ب - اخذ الرهائن

ت - الاعتداء على الكرامة الشخصية، و على الأخص المعاملة المهينة و الحاطة بالكرامة.

ث - إصدار أحكام دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، وتكفل الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

2 - يجمع الجرحى و المرضى و يعنى بهم.

3 - يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع، و أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقيات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

و ليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع"[1] .

لقد جاءت هذه المادة بجملة من المبادئ العامة التي يجب على أطراف النزاع المسلح الغير الدولي الالتزام بها واحترامها، بالإضافة إلى منحها دورا مهما للجنة الدولية للصليب الأحمر في العمل الإنساني، مع ترك المبادرة للأطراف في عقد اتفاقيات خاصة لتنفيذ أحكامها.

و من اجل دراسة كل نقاط الحماية الواردة في هذه المادة سوف نتناول كل ما جاء فيها من مبادئ الحماية نقطة بنقطة.

[1] /- راجع نص المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة المعتمدة في 12/ آب/ أغسطس عام 1949.

أولا:المبادئ الإنسانية للمادة الثالثة المشتركة:

لقد أقرت المادة الثالثة المشتركة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية حقا أدنى من الحماية **(المعاملة الإنسانية)**[1] من خلال قولها " ..... **أن يطبقوا كحد أدنى** ....." و يستفيد من هذا الحق كل الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية ، ولعل أهم فئة لا تشترك في العمل العدائي هم السكان المدنيون ، وعلى أطراف النزاع المسلح الداخلي من حكومة شرعية، ممثلة في جيشها النظامي، و كل من يعمل لحسابها ، و كذلك المتمردين و الجماعات المسلحة التي هي طرف في النزاع المسلح سواء ضد الحكومة الشرعية أو ضد جماعة مسلحة أخرى احترام هذا الالتزام.

و يمكن أن نحدد هذه المبادئ الإنسانية في :

1) –عدم التمييز:

إن من أهم مبادئ الحماية هو مبدأ عدم التمييز الضار بين الفئات المعنية بالحماية، القائم على العنصر ،أو اللون أو الدين أو العقيدة أو الجنس أو المولد أو الثروة ،أو أي معيار مماثل أخر حسب ما جاء في نص المادة، و هذا التميز هو تلك التفرقة التي تمارس ضد مصالح بعض الأفراد و الجماعات بسبب انتمائهم إلى فئة معينة[2].

فعدم التمييز بين الفئات المحمية يعد حجر الزاوية في الحماية، و أداة هامة لتطبيق هذه الحماية بدون إدراج أي استثناءات على الضحايا ، وهو يكفل الحماية ذاتها لكل الأفراد في النزاعات المسلحة الداخلية، و هذا المبدأ يعد مبدأ هام ليس في وقت الحرب فقط، بل تمتد أهميته أيضا في وقت السلم وهو ما أدته كل النصوص الدولية لحقوق الإنسان مما جعل المجتمع الدولي يعقد الاتفاقيات الدولية لتأكيد أهميته منها الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري، و المعاقبة عليه عام 1965، و الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري و المعاقبة عليها عام 1973 , وغيرها من الاتفاقيات و الصكوك الدولية المشابهة.[3]

2) –المعاملة الإنسانية:

---

[1] / فريتس كالسهوغن اليزابيث تسيغفلد، ضوابط تحكم خوض الحرب ، مرجع سابق،ص،81

[2] /- أبو الخير احمد عطية، المرجع السابق،ص،46

[3] /- بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص،108

تعد المعاملة الإنسانية في زمن النزاعات المسلحة، جوهر الحماية المقررة لضحايا هذه النزاعات ومن الصعب إيجاد تعريف لهذه العبارة ، ألا انه يمكن حصر و تحديد ما هو المقصود بالمعاملة الإنسانية (وفي المادة الثالثة المشتركة الحد الأدنى من متطلبات المعاملة الإنسانية) في حظر الأفعال التالية:

أ +الاعتداء على الحياة و السلامة البدنية و بخاصة القتل بجميع أشكاله و التشويه و المعاملة القاسية فالحق في الحياة حق مقدس و هو منبع كل الحقوق و أساسها ، وبدونه لا وجود لأي حق أخر وهذا الحق كفلته كل المواثيق و النصوص الدولية، نذكر منها المادة 03 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " **لكل فرد الحق في الحياة**" كما أن للفرد الحق في سلامة شخصه وبدنه وعقله ، بحث يمنع تعريضه لأي شكل من أشكال المعاملة القاسية أو التشويه أو التعذيب [1].

بـــ- اخذ الرهائن ، هذا التصرف الذي حظرته المادة الثالثة المشتركة، والذي يلجا إليه أطراف النزاع في النزاعات المسلحة الداخلية، كوسيلة ضغط على الطرف الأخر و إكراهه للقيام أو عدم القيام بتصرف ما، فكثيرا ما يتم إلقاء القبض أو احتجاز أشخاص و التهديد بقتلهم أو أذيتهم أن لم يلبي الطرف الأخر مطالبهم، وهو ما يشكل تعدي بالغ الخطورة على حقوق الإنسان [2] ،و تصرفا تعسفيا على كرامة الأشخاص و حريتهم [3].

جـــ-الاعتداء على الكرامة الشخصية و على الأخص المعاملة المهينة، و الحاطة بالكرامة، فكرامة الإنسان أمر منبثق من إنسانيته، فهي من يميزه عن بقية المخلوقات، و أن هدرت كرامته هدرت حياته لهذا حصرت كل نصوص القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان على صيانة وحماية هذه الكرامة ، و منع كل ما يهينها، و هو ما حرصت عليه ديباج ة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقولها" **الاعتراف بالكرامة الكامنة في كل أعضاء الأسرة و الإنسانية و حقوقهم المتساوية و الغير قابلة للتنازل عنها يشكل أساس الحرية والعدالة**[4]....."

---

[1] / -فريتس كلسهوغن، اليزابيت تسيغفلد، مرجع سابق ،ص،82 .

[2] / - عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام ، حقوق الإنسان، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، ط 1 ،2004 ،ص،41

[3] / -للمزيد حول أحكام المادة الثالثة المشتركة انظر : فريتس كالسهوغن ، مرجع سابق ،ص، ص، 80 و 81

-انظر كذلك: الأستاذ الدكتور، عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني وثائق و أراء، مرجع سابق ص 330

[4] / انظر: ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (المرصد الوطني لحقوق الإنسان) : قائمة أهم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر ، الجزائر ، ديسمبر 1998

و كذا نص ديباجة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية "....**حقوق الإنسان تنبثق من الكرامة الكامنة في شخص الإنسان..**" فلا حماية للشخص دون حماية لكرامته.[1]

د– إصدار الأحكام و تنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المدنية، لقد تركت المادة الثالثة المشتركة الاختصاص للدولة في معاقبة من حملوا السلاح في وجه الحكومة الشرعية و وقعوا في قبضتها، لكن بشرط توفير الضمانات القانونية اللازمة و المتعارف عليها بين الشعوب المتمدنة ، وإجراء المحكمات العادلة بعيدا عن التعسف في استعمال هذا الحق.[2]

هـ– واجب جمع و الاعتناء بالجرحى والمرضى، هذه الفئة التي نصت عليها المادة الثالثة المشتركة و طالبت بالبحث عليهم و مساعدتهم و إنقاذهم، و الاعتناء بهم من خلال معالجتهم و توفير الحماية لهم، و هو واجب يقع على الأطراف المتصارعة ، سواء الحكومة الشرعية أو الجماعات المسلحة[3].

ثانيا: مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

لقد نصت المادة الثالثة المشتركة في فقرتها الثالثة على انه يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعرض على أطراف النزاع خداماتها الإنسانية[4]، فلا احد ينكر الدور الذي لعبته هذه اللجنة في تضمين القانون الدولي الإنساني لقواعد قانونية تحمي ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، كما أنها منظمة دولية غير متحيزة وجدت خصيصا لتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا النزاعات و الحروب .

غير أن المادة الثالثة المشتركة تحدثت على إمكانية عرض خداماتها على أطراف النزاع ،فهي لن تتدخل في النزاع إلا في حالة قبول تدخلها من طرف الأطراف المنازعة ، ولا تقوم بعملها إلا مع الطرف الذي قبل عرضها فقط ، كما لا يمكن اعتبار تدخلها هذا في أي حال من الأحوال تدخلا غير مشروع في شؤون الداخلية للدولة المصابة بالنزاع المسلح الداخلي[5].

---

[1] /-انظر: (العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية لعام 1966) المفوضية الأممية لحقوق الإنسان : حقوق الإنسان : مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الجزء الثاني، الأمم المتحدة، نيويورك -جنيف، 2002

[2] /- فريتس كاسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 81

[3] /-عبد الغني عبد الحميد محمود، مرجع سابق ،ص، 79

انظر أيضا، فريتس كالسهوغن ، اليزابيت تسيغفلد، مرجع سابق ،ص،ص،80-81

[4]/- المرجع السابق،ص،81

[5] /- فيصل شطناوي، حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني ، دار حامد لنشر والتوزيع 2001، ص179

-انظر للمزيد ، عامر الزمالي ، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص ، 257

وتتمثل الخدمات التي تعرضها اللجنة على أطراف النزاع المسلح الداخلي في جملة من الأنشطة و المساعدات التي تجد أساسها في اتفاقيات جنيف و البروتوكولين الإضافيين

لعل أهم نشاط تقوم به اللجنة يكمن في كونها منظمة محايدة و غير متحيزة، تسعى إلى التخفيف من الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة، وتقديم المساعدات الإنسانية لضحاياها[1]، بالإضافة إلى:

-تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين المحميين و أسرى الحرب و سكان الإقليم المحتلة و هو ما نصت عليه المواد 59 و61 و142 من الاتفاقية الرابعة[2].

-زيارة الأسرى و المدنيين المحتجزين و التحدث معهم حسب نص المادة 143 من اتفاقية جنيف الرابعة.

-تسجيل أسرى الحرب و المحتزين المدنيين وتسهيل مهمة تبادل الأسرى و المحتزين المدنيين و العمل على تسهيل اتصالهم بأسرهم [3].

-البحث عن المفقودين من المدنيين و الأسرى و جمع المعلومات عنهم ،والسعي لتواصلهم بأسرهم وفق نص المادة 140 من الاتفاقية الرابعة ، والمادة 33 من البروتوكول الإضافي الأول، و المادة 123 من الاتفاقية الثالثة.

-السعي لإنشاء مناطق أمنة للمدنيين، المادة 14 من الاتفاقية الرابعة

-تقديم خدماتها و تسهيل إنشاء مناطق صحية لمعالجة الجرحى و المرضى، وفق نص المادة 23 من الاتفاقية الأولى[4].

-العمل كبديل عن الدولة الحامية و هو ما نصت عليه المادة 09 من الاتفاقية الأولى و الثانية و الثالثة و المادة 10 من الاتفاقية الرابعة.

كما تقوم اللجنة الدولية بتقديم خدماتها الاستشارية المعنية بالقانون الدولي الإنساني سعيا إلى تعزيز دعمها للدول التي شرعت في بدء تنفيذ هذا القانون على الصعيد الوطني، و تتعاون في هذه الخدمات مع الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر و الصليب الأحمر، و غالبا ما تشترك في أنشطتها

---

[1] / -سعيد سالم الجويلي، مرجع سابق ،ص،263

[2] / انظر نص المواد:59، 61، 142 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949

[3] /- انظر في ذلك جان بيكتيه، القانون الإنساني و حماية ضحايا الحرب،ا، د محمود شريف بسيوني، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني و الرقابة الدولية على استخدام الأسلحة ،1999،ص،347

[4] /- عمر سعد الله ، القانون الدولي الإنساني وثائق وأراء، مرجع سابق ،ص، 102

هيئات أكاديمية، وغير ذلك من المنظمات، لئما تساعد الخدمات الاستشارية الدول على التزود بأداة قانونية مطابقة لمتطلبات المواثيق الإنسانية، و تعمل بالتعاون مع الحكومات، و تقدم لها العون الفني[1]

أن هذه الأنشطة الإنسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر محدد بموجب القانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة الدولية ، غير أن اللجنة تقوم و تطبيق نفس الأنشطة في حالة تدخلها في النزاعات المسلحة الداخلية ، فهي لا تفرق في تقديم خدماتها الإنسانية بين ضحايا النزاعات المسلحة ، فتدخلها إنساني محض لا يرتبط بنوع النزاع المسلح ، ولعل هذا تجنبا منها للخوض في تكييف نوع النزاع أن كان داخلي أو دولي ، و تبعد نفسها عن كل جدال[2].

كما أن عمل اللجنة الإنساني في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، والحرص على تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني [3]، قد ينصرف عملها في هذا المجال إلى دور مراقب لمدى تنفيذ هذا القانون و ما يحدث من انتهاكات لقواعد ، لهذا قد تقوم بنوع مختلف من الأنشطة تتمثل أساسا في :

–مراقبة مدى تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

–تتلقى اللجنة الدولية للصليب الأحمر شكاوى بشأن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع، أو طرف ثالث، سواء كانت حكومات، أو منظمات حكومية، أو غير حكومية، أو جمعيات وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على وجه خاص، وتقوم اللجنة الدولية بفضل هذه الشكاوى بدورها كوسيط محايد، في حالة ما إذا لم تكن هناك أية قنوات لتوصيلها شريطة أن تقتضي بذلك مصلحة الضحايا[4] .

–إثبات الوقائع التي تشكل انتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك عن طريق تقارير المفوضين العاملين في ميدان المعركة.

إلا أن عمل اللجنة الدولية في تقديم المساعدات إلى ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، تعترضه صعوبات عديدة ، منها ما هو راجع إلى طبيعة النزاعات المسلحة الداخلية، و منها ما هو راجع إلى طبيعة عمل هذه اللجنة في حد ذاته .

---

[1] / انظر في ذلك : ماريا تيريزا دوتلى، التدابير الوطنية اللازمة للبدء في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي القاهرة، 2000 ،ص، ،548

[2] /- Deyra, (M), Droit International Humanitaire .Op, Cit, P,125

[3] / - انظر في ذلك : النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر : منشور على الموقع :www.c i c r.org

[4] /- دفيد ديلابيرا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الدولي الإنساني، دراسات في القانون الدولي الإنساني، تقديم مفيد شهاب الدين، دار المستقبل العربي،القاهرة ، الطبعة الأولى، 2000،ص،410

و يمكن القول أن طبيعة النزاعات المسلحة الداخلية التي تختلف من نزاع إلى نزاع أخر و ما تمتاز به من فوضى و وحشية يصعب كثيرا من عمل الهيئات الإنسانية، و على رأسهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فهذه النزاعات تختلف تماما عن النزاعات المسلحة الدولية، أين تكون هناك دول ذات مؤسسات يمكن مخاطبتها، و إلزامها بتوفير الظروف المناسبة للعمل الإنساني.

ثالثا: الحماية بعقد الاتفاقيات الخاصة:

لقد نصت المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، إلى إمكانية أطراف النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي أن يعقدوا اتفاقيات خاصة بينهم من اجل تنفيذ أحكامها كليا أو جزئيا ، و المراد بهذه الاتفاقيات الخاصة هو عمل أطراف النزاع على التفاهم بينها على تحديد جملة من الإجراءات من اجل توفير اكبر قدر ممكن من الحماية لضحايا النزاع المسلح، على أن تحدد هذه الإجراءات في اتفاق خاص بينها بشرط أن يحترم كل طرف الالتزام المتفق عليه ، ففي النزاع المسلح الذي عرفته دولة "**سيريلانكا**" سنة 1990 بين الحكومة الشرعية و القوات المسلحة لفصائل النور لتحرير "**طامول**"،[1] تسبب الصراع في غلق العديد من المستشفيات الحكومية بسبب اشتداد النزاع المسلح منها المستشفى الجامعي في **جافنا** لأنه كان يقع في منطقة المعارك ، و من اجل فتحه أمام الجرحى قامت اللجنة الدولية بالتوسط بين أطراف النزاع المسلح من اجل فتح المستشفى[2] ،و هو ما تم بعد عقد اتفاقية خاصة شملت جملة من الشروط تمثلت في :

-تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها منظمة إنسانية محايدة بالإشراف على المستشفى .

-اعتبار المستشفى منطقة استشفاء تحت شعار اللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى يتم تحديد هويته من الجو و البر.

-إخلاء المستشفى من كل المسلحين ، ويمنع تواجد أي مركبات عسكرية أمام المستشفى.

-إنشاء منطقة أمنة حول المستشفى خالية من السلاح و تحديدها بشارة الصليب الأحمر حتى يتم التعرف على هويتها من البر و البحر، لا يسمح بوجود أي منشئة عسكرية أو سياسية أو عتاد عسكري أو عسكريين في هذه المنطقة[3] .

---

[1] /- بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص 117

[2] /- لا يعد توسط اللجنة الدولية للصليب الأحمر شرطا لعقد الاتفاقيات الخاصة لتوفير الحماية ، بل يمكن لأطراف النزاع المسلح عقد هذه الاتفاقية دون وساطة ، كما حدث في الصراع المسلح في إقليم بيافرا في نيجيرية سنة 1967 أين اتفقا الأطراف على فتح ممرات عاجلة لتقديم المساعدات إلى المدنيين المحاصرين برعاية اللجنة الدولية لصليب الأحمر.

انظر في ذلك : عبد المالك عودة، هزيمة الانفصالية في نيجيريا، السياسة الدولية ، العدد21 افريل 1980 ص، 109

انظر كذلك – مسعد عبد الرحمان قاسم زيدان، مرجع سابق ،ص، 225 و ما يليها

[3] /- بركاني خديجة مرجع سابق،ص ،118

و احتفظت اللجنة الدولية لنفسها حق سحب حمايتها من المستشفى في حالة الانتهاكات و الخروق المتكررة للاتفاق و شروطه بناءا على قرار منفرد منها[1].

و من خلال ما سبق يمكن القول أن مثل هذه الاتفاقيات الخاصة تسمح بتطبيق قواعد الحماية التي قررها القانون الدولي الإنساني لضحايا النزاعات المسلحة في النزاعات المسلحة الداخلية، مما يوسع مجال الحماية المقرر لضحايا النزاع المسلح الداخلي أكثر مما هو مقرر في المادة الثالثة مشتركة التي طالبت بتطبيق حد أدنى من المعاملة الإنسانية.

لقد جاءت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة المشتركة، لتمنح لأطراف النزاعات الحرية في تبني ما يرنه مناسبا من قواعد الحماية وتطبيقه في حالة النزاع المسلح الداخلي، وتشجيعهم إلى الانضمام إلى اتفاقيات قانون الدولي الإنساني.

و خلاصة القول أن المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 تعد بمثابة اتفاقية مصغرة بين هذه الاتفاقيات ، وتعد نقلة حقيقية في مجال قواعد القانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة الداخلية ، بعد أن كانت هذه الأخيرة تعد من اختصاص سلطان القانون الداخلي للدولة المصابة بها ، إذ قررت التزام قانوني على أطراف النزاع المسلح ينطبق بشكل تلقائي و لا يحتاج إلى إرادة الدولة ، ويضمن حد أدنى من مقتضيات الإنسانية، كل ما كان هناك نزاع مسلح ليس له طابع دولي ، غير أن عدم تحديد المادة الثالثة المشتركة لمفهوم النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي و عدم تعينها لهيئات متخصصة لمعاينة الشروط الموضوعية لوجد النزاع من عدمه [2]، جعل تطبيق أحكامها متروك للسلطة التقديرية للدولة القائم في وجهها النزاع المسلح ، و التي دائما ما تتهرب من إعلان أن النزاع المسلح الموجود على أرضيها يشكل مجالا لتطبيق أحكام المادة الثالثة المشتركة [3].

كما يعاب على هذه المادة رغم أهميتها هو طابعها العام و الفضفاض فهي لم تطالب إلا بتوفير حد أدنى من المعاملة الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، فمعاناة ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و خاصة المدنيين تفوق بكثير ما جاءت به هذه المادة ،كما أن ضماناتها الأساسية تحتاج دائما إلى من يفسرها و يكملها .

---

[1] /- المرجع نفسه .ص ، 182

[2]/ - Day TAN Joele Nguyen,Op,Cit,P,852

[3] /- محمود السيد حسن داود، مرجع سابق،ص،211 =

للمزيد انظر: ،د رقية عواشرية ، رجع سابق ،ص، 92 , 93

فالمادة الثالثة المشتركة مثلا لم تحدد قواعد قانونية تحكم سير العمليات العسكرية و ضرورة احترام مبد التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، و لم تنص صراحة على حماية الفئات الهشة من نساء و أطفال ، و لم تنص على حماية الأعيان المدنية و لو على سبيل التلميح ، لهذا احتاجت هذه المادة إلى تكملة و تطوير لمبادئها حتى تحقق غايتها في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و هو ما دفع المجتمع الدولي إلى اعتماد البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 من اجل تغطية هذا النقص.

فما هي الحماية التي أضافها البروتوكول الإضافي الثاني لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.؟

الفرع الثاني: حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

لقد بذلت اللجنة الدولية لصليب الأحمر عديد الجهود من اجل تطوير و إكمال نظم الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، وهو ما تجسد باعتماد المجتمع الدولي للبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 و ضمنه 28 مادة خصصت منها 14 مادة كاملة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

أولا: النطاق الشخصي لتطبيق حماية البروتوكول الإضافي الثاني:

كان مشروع اللجنة الدولية لصليب الأحمر يتوقع أن تنطبق أحكام البروتوكول الإضافي الثاني على كل الفئات المحمية ، سواء كانوا مقاتلين أو غير مقاتلين أو سكان مدنيين، حيث نصت المادة 02 في فقرتها 01 من مشروع اللجنة الدولية للصيب الأحمر على ما يلي:" **البروتوكول الحالي ينطبق بدون تمييز مجحف على جميع الأشخاص عسكريين أو مدنيين مقاتلين أو غير مقاتلين تأثروا بالنزاع المسلح وفق مفهوم المادة الأولى**"[1] *

ألا انه بعد المناقشات التي جرت في المؤتمر الدبلوماسي جاء البروتوكول الإضافي الثاني في صيغته النهائية بنص جديد يختلف اختلافا بسيطا عن نص المادة 02 فقرة 01 من مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، إذ تم استبدال عبارات " الأشخاص المدنيين أو العسكريين المقاتلين أو غير المقاتلين[2] " بعبارة " **الأشخاص الذين يتأثرون بالنزاع المسلح** " غير أن هذه العبارة الجديدة جاءت

---

[1]/ -Rose Mary Abi Saab,Op,Cit,P,153 =

-* و نشير في هذا المجال انه لا يمكن الحديث عن تطبيق البروتوكول الإضافي الثاني إذا لم تكن الدولة التي تشهد نزاعا مسلحا على إقليميها ، طرفا في البروتوكول الإضافي الثاني نفسه - و مثال ذلك انه في النزاع المسلح الداخلي الذي شهده اليمن في عام 1994 ، تم مساعدة الضحايا طبقا لأحكام المادة الثالثة المشتركة و أحكام البروتوكول= =الإضافي الثاني ، و هذا لكون اليمن دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 انظر : د ، عامر الزمالي ،مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص ،38

[2] /- رقية عواشرية ، مرجع سابق ،ص، 103

بنوع من المرونة و العمومية و تحتمل أن يدخل فيها كل من المقاتلين و غير المقاتلين ، لأنهم جميع يتأثرون بالنزاع المسلح و لو بنسبة متفاوتة ، وهو ما يمثل قصورا في هذا البروتوكول مقارنة بالنطاق الشخصي للبروتوكول الإضافي الأول الذي يعترف لبعض الأشخاص بصفة المقاتلين، و يحدد لهم رغم صفتهم حماية دولية خاصة بهم كمقاتلين ، بعكس البروتوكول الإضافي الثاني الذي لا يحتوي أي قواعد لحماية المقاتلين أو أسرى الحرب.[1]

ومنه فان أحكام البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 تسري على كل من تتوفر فيهم الشروط الواردة في المادة الأولى منه و هم:

-كل الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات العدائية.

-السكان المدنيين.

-بعض الأشخاص المحرمون من الحرية لسبب يتعلق بالنزاع .

-الجرحى و المرضى و المنكوبون في البحار.

-أفراد الخدمات الطبية و الهيئات الدينية.[2]

ثانيا: نظم الحماية المقررة بموجب البروتوكول الإضافي الثاني

لقد جاء في ديباجة البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 تأكد على أن المبادئ الإنسانية الواردة في المادة الثالثة المشتركة، تشكل الأساس الذي يقوم عليه احترام شخص الإنسان في حالات النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي ، بالإضافة إلى كل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.[3]

و قد احتوى البروتوكول ، الذي جاء أساسا ليطور المادة الثالثة المشتركة ،على جملة من الأحكام التي تعد تفصل لهذه المادة ، كما نص على حماية خاصة لبعض الفئات من المدنين و نص على بعض الأحكام المتعلقة بسير العمليات العدائية و هو ما يعد إضافة جديدة لقواعد الحماية المتعلقة بالنزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي[4].

1) المعاملة الإنسانية:

---

[1]/ - Rose Mary Abi Saab,Op,Cit,P,154.

[2] / -فريتس كالسهوغن اليزابت تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 158.

-انظر كذلك المواد من 01 إلى 04 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.

[3] /- بركاني خديجة ، مرجع سابق،ص، 121.

[4] /- انظر : فريتس كالسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 158.

لقد جاء البروتوكول الإضافي الثاني لكفل الحماية لكل الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات العدائية ،و الذين يكفون عن الاشتراك فيها، لأنهم فقدوا حريتهم أو قيدت لسبب ما، ولهم الحق في احترام شخصياتهم وشرفهم وكراماتهم و حرية ممارسة معتقداتهم و شعائرهم ، وأكدا على ضرورة معاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز مجحف[1].

و منه فقد تمثلت المعاملة الإنسانية الواردة في البروتوكول الإضافي الثاني في النقاط التالية (وهي مشابهة لأحكام المادة الثالثة المشتركة).

أ–مبدأ التمييز: نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من البروتوكول على مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، و الذي يبنى أساسا على معيار " **المشاركة المباشرة**" فهذا المعيار هو حجر الزاوية لمبدأ التمييز، و الأحكام التي تحكم مبدأ التمييز بمناسبة النزاع المسلح الداخلي هي نفسها الواردة بمناسبة النزاع المسلح الدولي ، هي نفسها منصوص عليها بموجب المادة 75 من البرتوكول الإضافي الأول ، وكذلك المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة [2].

بـــ–حظر الاعتداء على كرامة الأشخاص و صحتهم و سلامتهم البدنية و العقلية، و لا سيما القتل و المعاملة القاسية كالتعذيب و التشويه، وآي صورة من صور العقوبات البدنية : إن هذا الحظر هو نفسه الوارد في المادة الثالثة المشتركة [3]، إلا أن البروتوكول الإضافي الثاني أضاف حظر جديد تمثل في حظر أي صورة من صور العقوبات ، كما حظر البروتوكول الإضافي الثاني الجزاءات الجماعية[4] ، ويعد هذا الحظر من المسلمات في النظم القانونية الدولية، التي تمنع بأي حال من الأحوال معاقبة مجموعة من الأشخاص على جرم فردي.

جـــ–حظر اخذ الرهائن: جاء هذا الحظر في البروتوكول الإضافي الثاني مطابق لما ورد في المادة الثالثة المشتركة و بنفس الأحكام.

---

[1] /- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

[2] /- راجع المادة 04 فقرة 01 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 .

[3] /- جان بيكتيه ، نشأت القانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 40،2004 ،ص 76 و ما يليها من الموقع:

-http://WWW.icrc.org/Web/ara/sitеara0.nsf/html/5ZYG8Q

[4] / -مساعد راشد علقم العنزي، المبادئ العامة الدولية الإنسانية في النزاعات المسلحة ، دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية،رسالة ماجستير في القانون العام ،كلية الدراسات القانونية العليا ، جامعة عمان العربية لدراسات العليا ، الأردن ، 2006، ص 65

د-حظر الأعمال الإرهابية: ويقصد بحظر كل الأعمال الإرهابية هو الامتناع عن القيام بأعمال العنف العشوائي دون تمييز، و الذي يهدف من خلاله نشر الترويع و التخويف و الرهبة بين السكان المدنيين ، وهو سلوك معد خصيصا لأحادث الفزع و إثارة الرعب الجماعي[1].

و-حظر المعاملة المهينة و الحاطة من كرامة الإنسان : و هو نفس ما ورد في أحكام المادة الثالثة المشتركة ، بإضافة أعمال الاغتصاب و الإكراه على الدعارة ،و كل ما من شأنه خدش الحياء، و هي حماية نفسية لضحايا بالإضافة إلى الحماية الجسدية من خلال حماية كرامتهم و شرفهم[2] .

هـ-حظر تجارة الرقيق بجميع أشكالها: يعد هذا الحظر الوارد في المادة 04 من البروتوكول الثاني بمثابة إضافة جديدة لأحكام المادة الثالثة المشتركة، و للحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، و **يعد التصريح الدولي في مؤتمر فيينا سنة 1815** أول صك دولي نص صراحة على حظر تجارة الرقيق في العالم [3]، ثم توالت الصكوك الدولية في هذا الشأن منها اتفاقية إلغاء الرق بتاريخ 1890/07/02 ،و التي أقرتها فيما بعد اتفاقية سان جرمان عام 1919، و صولا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 04 ،و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة 08 [4].

فيحظر الرق و الاتجار بالرقيق بكل أنواعه، و بالأخص النساء كما نصت عليه المادة 06 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979[5].

أما فيما يخص الأشخاص الذين قيدت حريتهم أو سلبت ، هنا يجب الإشارة أن مسالة الحماية المتعلقة بأسرى الحرب في النزاعات المسلحة الداخلية ،سواء كانوا محتزين أو معتقلين فإنها خاضعة للقواعد العامة المتعلقة بأسرى الحرب بصفة العامة الواردة في الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 [6].

فبالرجوع إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني لم ترد أي نصوص تشير صراحة إلى أسرى الحرب، بل ورد ذكر عبارة "**الأشخاص الذين قيدته حريتهم**" في المادة الخامسة منه، ولعل هذا يرجع

---

[1] /- مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب، مفهومه واهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، منشورات قار يونس ، بنغازي ، 2000، ص، 128

انظر كذلك- فريتس كالسهوغن اليزابيت تسيغفلد، مرجع سابق ،ص،159

[2] / انظر المادة 06 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ،1949

[3]/- مساعد راشد علقم العنزي، مرجع سابق ، ص 59

[4]/ -انظر في ذلك المادة 04 من البروتوكول الإضافي الثاني، لعام 1977

[5] / -مساعد راشد علقم العنزي، مرجع سابق ، ص 60

[6] /- عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني و الشريعة الإسلامية، مرجع سابق ،ص، 76

كما سبق الإشارة إليه إلى حرص الدول على ترك هامش لأعمال قواعد قانونيها الوطني في حالة ألقاء القبض على المتمردين ومحاكمتهم[1].

و يتمتع أسرى الحرب في النزاعات المسلحة الداخلية بمجموعة من الحريات و الحقوق لا تختلف كثيرا عن ما هو مقرر للأسرى في النزاعات المسلحة الدولية، فقد نص البروتوكول الإضافي الثاني[2]، على هذه الحقوق و الحريات ،و التي تتلخص في وجوب احترام شخصهم و شرفهم و معتقداتهم و احترام ممارساتهم لشعائرهم الدينية، و يجب في كل الأحوال معاملتهم معاملة إنسانية دون أي تمييز مجحف، ويحظر الأمر بعدم الإبقاء على احد منهم على قيد الحياة[3]، كما يجب حمايتهم و تقديم الرعاية الصحية و معالجة الجرحى و المرضى منهم و توفير الطعام و الشراب لهم ، بقدر ذاته الذي يزود به السكان المدنين، و تقدم لهم كافة الضمانات الصحية و الوقائية، و الحماية من قسوة المناخ و أخطار النزاع المسلح و يسمح للمحتزين و المعتقلين و فق نص المادة السابعة تلقي الغوث الفردي و الجماعي من المنظمات و الهيئات الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر[4] .

كما نجد الفقرة الثانية من المادة الخامسة تنص على سلسلة من الأحكام التي يجب على المسؤولين القائمين على الاحتجاز احترامها في حدود قدرتهم، منها السماح للمحتزين و المعتقلين بإرسال و تلقي الخطابات، وكذا عدم تعريض سلامتهم البدنية و العقلية للخطر [5]، ويحظر تعريضهم لأي إجراء طبي لا تقتضيه حالتهم الصحية ،و لا يتفق مع المعايير الطبية المتعارف عليها و الذي قد يتسبب لهم بمخاطر صحية[6] .

كما أورد البروتوكول حماية خاصة للنساء المحتجزات تمثلت في حجزهم في أماكن منفصلة عن الرجال و توكل مهمة الإشراف المباشر عليهن إلى نساء ، باستثناء نساء و رجال الأسرة الواحدة فهم يحتجزون أو يقيمون معا، ويمكن اعتبار هذه الحماية للنساء بسبب طبيعتهن [7]، و يتعين عدم مجاورة أماكن الاحتجاز أو الاعتقال لمناطق القتال، ويتعين إجلاء المحتزين و المعتقلين أذا تعرضت أماكن

---

[1] /-عبد الغني عبد الحميد محمود ، مرجع سابق ،ص،76

[2] /- انظر نص المادة الخامسة من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[3] /- فريتس كالسهوغن اليزابيت تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص،161

[4] /- فريتس كالسهوغن اليزابيت تسيغفلد ،مرجع سابق ، ص، 162

[5] /- نفس المرجع سابق ،ص،160

[6] /- راجع المادة 05 في فقرتها 02 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[7]/-Jean Pictet , Commentaires des protocoles additionnels du 08 Juin 1977 aux conventions de Genève du 12 Août 1949, Genève, CICR,Martinus-Nijhoff publishers, 1986.P,1410

اعتقالهم أو احتجازهم للأخطار الناجمة عن النزاع المسلح إلى أماكن أكثر أمننا ، كما يجب عند إطلاق سراحهم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامتهم[1].

02): الضمانات القضائية:

لقد نصت المادة السادسة من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 على انه" **أياً كانت الظروف القائمة ، يجب أن يظل حق الشخص في محاكمة عادلا مكفولا** .." و هو ما يعتبر تفصلا للمبدأ الوارد في المادة الثالثة المشتركة بخصوص المبدأ الذي يمنع إصدار الأحكام و تنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، و تكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتحضرة.[2]

فالمعروف أن أهم ما يميز النزاعات المسلحة الداخلية الفوضى و انهيار مؤسسات الدولة ما ينتج عنه تعليق كل الضمانات الدستورية وتعطيل الحريات و الحقوق العامة، و إعلان تطبيق القوانين الخاصة،و إنشاء الهيئات القضائية الاستثنائية [3].

و كان موضوع المادة السادسة من البروتوكول الإضافي الثاني المحاكمة و العقاب على الجرائم الجنائية المرتبطة بالنزاع المسلح، **(لا يجوز إصدار أي حكم أو تنفيذ أي عقوبة حيال أي شخص تثبت إدانته في جريمة دون محاكمة مسبقة من محكمة تتوفر فيها الضمانات الأساسية للاستقلال و الحياد)** .

فالمقصود **بالاستقلال** هنا هو البت في الوقائع بالاستناد على الأدلة و القرائن و حدها و تكييفها حسب القوانين المعمول بها دون أي ضغوطات أو تهديد أو تدخل أو قيد من أي جانب ،أما **الحياد** فهو و جوب تشكيل المحكمة وفق الأسس القانونية و الإجرائية المعمول بها، و أن تتوفر على النزاهة و المصداقية[4] .

---

[1] /- انظر المادة الخامسة من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

-انظر كذلك : عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني و الشريعة الإسلامية مرجع سابق،ص،77

[2] / - انظر نص المادة السادسة من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977=

=انظر كذلك : فريتس كالسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 160

[3]/- Jean Pictet ,Commentaires des protocoles additionnels du 08 Juin 1977 aux conventions de Genève du 12 Août 1949, Genève,Op,Cit,P ,1421

[4] /- دليل المحاكمات العادلة، إصدار منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، جانفي 2000،ص،ص،76-79

كما نصت المادة على ضرورة توفير كافة وسائل و حقوق الدفاع اللازمة، فكل شخص يقبض عليه أو يحتجز يجب أن يبلغ فورا بالمعلومات الكافية عن الوقائع و التهم المنسوب إليه، و الأدلة المقدمة ضده[1] ،و يجب أن يكون هذا التبليغ بلغة المتهم أو بلغة يفهمها و يجب أن لا يدان أي شخص بجريمة إلا على أساس المسؤولية الفردية ،فلا تزر وزارة وزرة أخرى[2]، كما أن العقوبات الجماعية محظورة، و هي جد منتشرة في النزاعات المسلحة الداخلية رغم هذا الحظر، مثل ما حدث في رواندا أين تم تصفية جماعات بسبب هويتهم و انتمائهم الإثني و العرقي.[3]

و تحظر الفقرة الرابعة من المادة السادسة إصدار أحكام بالإعدام على أشخاص كانوا دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجرم، كما تحظر تنفيذ هذا الحكم على النساء الحوامل و أمهات الأطفال الرضع[4].

كما أكدت المادة السادسة على مبدأ هام و متعارف عليه في القضاء سواء الدولي أو الوطني و هو اعتبار **المتهم بريئا حتى تثبت إدانته** ، فيجب أن يظل افتراض البراءة قائما ما لم يصدر حكم يدين المتهم ، و لا يتعلق الأمر هنا بالمتهم فقط ، بل يمتد الآمر إلى المشتبه فيه قبل توجيه اتهام رسمي إليه ، ويستمر حتى يتم تأكيد حكم الإدانة بعد استنفاذ كل طرق الطعن [5]، بالإضافة إلى ضمان الحق للمتهم في حضور محاكمته، و هو مبدأ مكمل لمبدأ ضمان حقوق و وسائل الدفاع للمتهم [6].

لقد نصت المادة السادسة في فقرتها الأخير على مسالة إصدار العفو الشامل ، فكثيرا ما تسعى السلطات الحاكمة بعد انتهاء النزاع المسلح الداخلي، لمنح العفو الشامل على أوسع نطاق ممكن للأشخاص الذين شاركوا في النزاع المسلح، أو للأشخاص الذين قيدت حريتهم لأسباب متعلقة بهذا النزاع ، وهو إجراء تلجا إليه هذه السلطات لإنهاء كل مظاهر النزاع المسلح لتثبيت السلم و الآمن في البلاد [7].

---

[1] /- المرجع نفسه ،ص، 30

[2] /- بركاني خديجة ، مرجع سابق ،ص 129

[3] / - فريتس كالسهوغن اليزابيث تسغفلد،ص،160

[4] / - انظر نص المادة 06 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[5] /- دليل المحكمات العادلة، مرجع سابق،ص،87

[6] /- فريتس كالسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص ،ص 160 و 161

[7] /- فريتس كالسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص 161

لكن تجدر الإشارة هنا على أن هذا العفو لا يكون وسيلة أو ذريعة لإعفاء أشخاص و هيئات كانوا سببا في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ، وهو ما أكد عليه **قرار مجلس الأمن** في قراره رقم 1315 الصادر سنة 2000 ، الذي أكدت ديباجته أن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني من جرائم الإبادة و الجرائم ضد الإنسانية لا يمكن أن تكون محلا للعفو الشامل [1].

03) حماية الجرحى و المرضى و الغرقى:

لقد نصت المادة السابعة (07) من البروتوكول الإضافي الثاني على احترام و حماية فئة الجرحى و المرضى،و الأشخاص المنكوبين في البحار سواء شارك أو لم يشاركوا في النزاع المسلح ، أي جميع الجرحى و المرضى و المنكوبين من المقاتلين و غير المقاتلين [2].

و جاء في الفقرة الثانية من هذه المادة تأكيد على ضرورة معاملة هذه الفئة معاملة إنسانية و ذلك بتقديم العناية الطبية و الصحية لهم دون أي تمييز مجحف ، ثم نصت المادة الثامنة من البروتوكول الإضافي الثاني إلى اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة دون تأخير من اجل إنقاذ اكبر عدد ممكن من الأرواح[3] ، خاصة بعد انتهاء كل مظاهر النزاع المسلح من اشتباك و أعمال عسكرية، من خلال البحث عن الجرحى و المرضى و المنكوبين في البحار، و كذا تجميعهم مع حمايتهم من أعمال السلب و النهب وسوء المعاملة ، و تامين الرعاية الصحية و الطبية لهم بالقدر الكافي .

كما حددت كذلك حماية للموتى من خلال نصها على ضرورة البحث عنهم واحترامهم و الحيلولة دون انتهاك حرمتهم، و العمل على دفنهم وفق طقوسهم، أي حسب معتقد كل ميت على حده[4] .

و حسب نص المادة الثامنة من البروتوكول فإن الجرحى و المرضى: "**هم الأشخاص العسكريون و المدنيون الذين يحتاجون إلى مساعدة صحية و رعاية طبية ،بسبب حالتهم الصحية أو بسبب الصدمة أو المرض أو الجرح ، أو بسبب أي عجز بدني أو عقلي و الذين كفوا عن المشاركة في**

---

[1]/ Nations Unies, S/2000/915, Rapport du secrétaire générale sur l'établissement d'un Tribunal spécial pour la Sierra Léon, [En ligne], 04 octobre 2000, disponible sur :

=<http ://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/Gen/N00/661/78/pdf/ N0066178.pdf>.(Consulté le 16 octobre 2007).

[2] / - الزمالي عامر، الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، ضمن دراسات في القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من المتخصصين و الخبراء، تقديم مفيد شهاب، الطبعة الأولى، إصدار بعثة اللجنة الدولية .للصليب الأحمر بالقاهرة، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 2000 ، 113

[3] /- راجع نص المادة الثامنة من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[4] / - عبد الغني عبد الحميد محمود ، مرجع سابق ،ص، 82

انظر كذلك :فريتس كالسهوغن اليزابيت تسيغفلد ،مرجع سابق ،ص، 161 .

الأعمال العدائية بسبب هذا الظرف الصحي"، و يدخل ضمن هذه الفئة كل شخص يحتاج إلى رعاية صحية أو طبية مثل أصحاب العاهات، و الإعاقات سواء البدنية أو العقلية ، بالإضافة إلى الأطفال الرضع و حديثي الولادة و النساء الحوامل [1].

و يقصد بالمنكوبين في البحار الأشخاص سواء مدنيين أو عسكريين ،و الذين تعرضوا للمخاطر في البحار أو أي مياه أخرى نتيجة لما أصابهم أو أصاب السفينة أو الطائرة التي تقلهم من حوادث وهم بهذا بحاجة إلى تقديم المساعدة و البحث عنهم في البحار، و إنقاذهم و تقديم المساعدة و الرعاية الطبية التي يحتاجون لها مثلهم مثل باقي الجرحى و المرضى ، بشرط عدم استمراره م في المشاركة في العمليات العسكرية، أو كما جاء في البرتوكول الإضافي الثاني الذين يحجمون عن أي عمل عدائي[2].

ثالثا: حماية بعض الفئات الخاصة (الفئات الهشة):

1)الأطفال :

لقد أثبتت النزاعات المسلحة الداخلية أن أكثر ضحاياها كانوا من الأطفال، فالأطفال هم أكثر فئة تضررا من ويلات النزاعات المسلحة الداخلية، لضعفهم و اعتمادهم الكلي على غيرهم في إعالتهم و رعايتهم[3] ، لذا فهذه الفئة الهشة تكون دائما في حاجة ماسة إلى حماية خاصة تجنبهم الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة .

و هو ما اعتمده البروتوكول الإضافي الثاني، بموجب الفقرة 03 من المادة 04 التي نصت على وجوب توفير الرعاية و المعونة للأطفال وذلك بحرص و بالقدر الذي يحتاجون إليه، و تفيد هذه العبارة الأخير ضرورة الإلمام بكل العوامل و الظروف، لتوفير المساعدات الكافية لهذه الفئة ، مع مراعاة كل حالة على حده[4] ، فاحتياجاتهم تختلف عن غيرهم من الضحايا .

---

[1] / - عبد الغني عبد الحميد محمود ، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني و الشريعة الإسلامية ،مرجع سابق ،ص، 83

[2] /- انظر المادة 07 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

انظر كذلك :

-Guisendez Gimez ,(F.J)., Le droit dans la guerre aérienne, c i c r, N, 830, 1999 P , 377

[3] /- أبو الخير احمد عطية ، مرجع سابق ، ص، 110

[4]/-Jean Pictet , Commentaires des protocoles additionnels du 08 Juin 1977 aux conventions de Genève du 12 Août 1949, Genève,Op,Cit,P 1401

– انظر كذلك : نص المادة 04 في فقرتها 03 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

ففئة الأطفال و نظرا لصغر سنهم يحتاجون إلى تلقي التعليم و التربية بما في ذلك التربية الدينية و الأخلاقية تحقيقا لرغبات أبائهم و أولياء أمورهم ، وقد اعتبرت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها لسنة 1948 أن نقل الأطفال من جماعة إلى جماعة أخرى عنوة يعد في حد ذاته جريمة إبادة، و ذلك لاعتبارها عملية تغريب ثقافي و فكري للأطفال [1]، لذا فالتعليم للأطفال في حالة النزاعات المسلحة يجب أن يكون وفق رغبات أهاليهم و أولياء أمورهم، و وفق ما تقتضيه ثقافتهم و معتقداتهم.[2]

كما حرص البروتوكول الإضافي الثاني من خلال مواده على ضرورة اتخاذ كل الخطوات و الوسائل المناسبة لتسهيل جمع شمل الأطفال مع أسرهم، التي تشتت بسبب النزاع المسلح، لان الأسرة هي المكان الطبيعي لتربية و رعاية الأطفال [3]، كما حظر هذا البروتوكول في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة كل أشكال تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في القوات أو الجماعات المسلحة و لا يجوز السماح لهم بالمشاركة في العمليات العسكرية، و تظل هذه الحماية مقررة للأطفال دون سن الخامسة عشرة حتى في حالة مشاركتهم في العمليات العدائية و في حالة إلقاء القبض عليهم فبعض الأطفال يجدون أنفسهم مرغمين على الانضمام إلى احد الأطراف المتصارعة، خاصة في حالة فقدانهم لأسرهم و أهاليهم ، و البعض الأخر يجند رغما عنه ، و هذا ما حدث بكثرة في النزاعات المسلحة الداخلية التي عرفتها البلدان الإفريقية، أين يصبح الأطفال في طلائع القوات المسلحة المتناحرة [4]، وليس الأمر مقصورا على الذكور فقط بل حتى الفتيات لا يسلمن من أثار النزاع المسلح و يصبح مصيرهن في كثير من الأحيان الاغتصاب و الإكراه على ممارسة الدعارة[5].

---

[1] / - سليمان عبد الله سليمان، المقدمة الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992 ،ص،289

[2] /- نفس المرجع نفس الصفة

[3] / - دنيس بلاتنر، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني ،"المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد: 240 ماي - جوان 1984 ص،141

[4] / - حسن أنوار حسن الخطيب، الحماية القانونية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، جامع القدس فلسطين، 2011،ص، 49 وما يليها

[5]/ - Bagnion (F.), Les enfants soldats, le droit international humanitaire et la charte africaine des droits et du bien-être de l'enfant, R.A.D.I.C, La société africaine de droit international et comparé, Tome 12, n° 02, juin 2000 ,P,262

و تضيف المادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الثاني حماية أخرى للأطفال تمثلت في ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجلاء الأطفال، و لو مؤقتا عن مناطق النزاع المسلح و نقلهم إلى مناطق أكثر أمنا على أن يصاحبهم أشخاص مسؤولين عن سلامتهم[1] .

كما نصت المادة 06 في فقرتها 04 من البروتوكول الإضافي الثاني على حظر إصدار حكم الإعدام على الأشخاص الذين هم دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة [2] ، و هنا نلاحظ أن هذه المادة منعت إصدار حكم الإعدام ، هو ما يعد حماية موسعة أكثر مما هو وارد في البروتوكول الإضافي الأول أين تحظر المادة 77 منه تنفيذ عقوبة الإعدام فقط[3].

2) -النساء:

تعد النساء من الفئات الضعيفة و الهشة التي تتأثر بشكل كبير من النزاع المسلح، شأنها في ذلك شأن الأطفال، لهذا حرصت كل المواثيق المهتم بحماية ضحايا النزاعات المسلحة على إدراج نصوص خاصة لحماية هذه الفئة.

غير أن أحكام البروتوكول الإضافي الثاني جاءت متواضعة في هذا الجانب و لم تعطي النساء القدر الكافي من الحماية مقارنة بالبرتوكول الإضافي الأول.

فقد اكتفى البروتوكول الإضافي الثاني في مادته **05** بإلزام المسؤولين على مراكز الاعتقال أو الحجز إلى احتجاز النساء في مناطق خاصة ، و منفصلة عن الرجال و أن يعهد الإشراف على هذه المراكز إلى نساء، و استثنى نساء و رجال الأسرة الواحدة فهم يقيمون معا، و حظر تنفيذ عقوبة الإعدام على النساء الحوامل، و أمهات صغار الأطفال بالإضافة إلى نصه على ضرورة احترام النساء و حمايتهن ضد كل ما من شانه أن يهين كرامتهن أو شخصهن و شرفهن من اغتصاب و إكراه على الدعارة، وضد كل المظاهر الخادشة للحياء[4].

3)-حماية أفراد الخدمات الطبية و الهيئات الدينية:

---

[1] / - حسن أنوار حسن الخطيب، مرجع سابق ، ص،82

[2] / انظر المادة ،06 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[3] / - انظر فريتس كالسهوغن اليزابيت تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص،162 و ما يليها

[4] /- احمد أبو الوفاء، مرجع سابق ص، 161

انظر كذلك ، فريتس كالسهوغن اليزابيت تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 162=

=-انظر كذلك نص المادة 05 من البروتوكول الإضافي الثاني في فقرتها 02

حددت المادة 08 من البروتوكول الإضافي الأول أفراد الخدمات الطبية بأنهم "كل الأشخاص الذين خصصهم احد أطراف النزاع إما للأغراض الطبية دون غيرها، أو لإدارة الوحدات الطبية و إما لتشغيل و إدارة وسائط النقل الطبي بصفة دائمة أو مؤقتة" كما سبق الإشارة إليه سابقا.

و تعرف نفس المادة أفراد الهيئات الدينية بأنهم " الأشخاص عسكريين كانو ا أو مدنيون، كالواعظ، و المكلفون بأداء الشعائر الدينية دون غيرهم[1] ".

و بخصوص حمايتهم، فقد كفل البروتوكول الإضافي الثاني أحكاما خاصة لحماية هذه الفئات حيث نصت المادة 09 منه في فقرتها 01 انه يجب احترام و حماية أفراد الخدمات الطبية ،و أفراد الهيئات الدينية و منحهم كافة المساعدات الممكنة لأداء مهامهم،و حظرت إرغام الأشخاص الذين يمارسون نشاطا ذا صفة طبية على إتيان تصرفات، أو القيام بأعمال تتنافى و شرف المهنة الطبية أو غيرها من القواعد التي تستهدف مصلحة الجرحى و المرضى ، و لا يتعلق الأمر هنا بالأطباء فقط بل تعدهم إلى الممرضين و القابلات و الصيادلة، و حتى طلبة الطب المتربصين الذين يحزون شهادة طبيب[2]،فلا يمكن لأي سلطة كانت أو طرف من أطراف النزاع المسلح أن يرغم أو يجبر الأشخاص العاملين في السلك الطبي على إتيان عمل أو الامتناع عن عمل من شأنه أن يلحق الضرر بالجرحى و المرضى ، و يخالف ما يمليه الضمير المهني و الإنساني لأفراد الخدمات الطبية لهذا تحظر كل التصرفات التالية:

-احترام السر المهني فلا يجوز إرغامهم على الإدلاء بمعلومات حصلوا عليها من الجرحى و المرضى الذين هم تحت رعايتهم.

- لا يجوز بأي حال من الأحوال توقيع العقاب على أي شخص، يمارس نشاطا ذا صفة طبية لرفضه الإدلاء بأي معلومات حول الجرحى و المرضى تحت رعايته[3].

و لا تكتمل هذه الحماية لأفراد الخدمات الطبية دون حماية وحدات و وسائل أداء مهامهم، من وسائط النقل الصحي و كل ما له علاقة بوظيفتهم الطبية ، لهذا حددت المادة 11 من البروتوكول الإضافي الثاني حماية هذه الوحدات و الوسائل من خلال النص على احترامها و حمايتها و عدم تعريضها لمخاطر الهجمات العسكرية و العمليات العدائية ، باعتبارها من الأعيان المدنية ، مع

---

[1] / انظر: المادة 08 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[2]/-Jean Pictet , Commentaires des protocoles additionnels du 08 Juin 1977 aux conventions de Genève du 12 Août 1949, Genève,Op,Cit,P,1447

[3]/ -Jean Pictet ,Commentaires des protocoles additionnels du 08 Juin 1977 aux conventions de Genève du 12 Août 1949, Genève, Op ,Cit ,P,1447

تأكيدها على ضرورة التزامها بعملها الإنساني، و لا تستخدم لأغراض عسكرية أو القيام بعمليات عدائية[1] .

و تلزم المادة 12 من البروتوكول الإضافي الثاني أفراد الخدمات الطبية و أفراد الهيئات الدينية و وحدات ووسائط النقل الطبي ، بضرورة إبراز العلامة المميزة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو الأسد و الشمس الأحمرين، على أرضية بيضاء على وسائط النقل الطبي حتى يمكن تمييزها عن غيرها، ويجب احترام هذه العلامة في جميع الأحوال و عدم إساءة استغلالها.[2]

وبالنسبة لأفراد الخدمات الدينية فلا تقل أهمية حمايتهم عن حماية أفراد الخدمات الطبية، و تنصرف إليهم نفس أحكام حماية أفراد الخدمات الطبية وكيفية إثبات هويتهم .

رابعا:سير العمليات العدائية:

لقد تم إدراج العديد من القواعد الهامة لقانون لاهاي في البروتوكول الإضافي الثاني، بعكس المادة الثالثة المشتركة التي لم تتضمن أي قواعد بخصوص سير العمليات العدائية، فالمادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني منحت حماية للسكان المدنيين من الأخطار الناتجة عن العمليات العسكرية ، فهي تحظر أن يكون السكان المدنيين بوصفهم هذا و الأشخاص المدنيين هدفا للهجوم و تحظر التهديد بأعمال العنف الرامية إلى بث الرعب و الفزع في أوساط المدنيين ، وتبقى هذه الحماية للسكان و الأشخاص المدنيين ما لم يشتركوا بصورة مباشرة في العمليات العدائية [3].

و تعد أحكام سير العمليات العدائية الخاصة بالنزاعات المسلحة الداخلية مشابهة لما هو مقرر في النزاعات المسلحة الدولية ، ولو أن المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول جاءت بأحكام أكثر دقة و تفصل من ما هو وارد في المادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني، غير أن المبادئ العامة التي تحكم مسألة سير العمليات العدائية تبقى قائمة في كلا النزاعين ، مثل حظر الغدر
و حماية الأعيان المدنية ، و كذلك حظر توجيه الهجمات ضد المدنيين، ما لم تقتضيه الضرورة العسكرية .

كما يحظر الأمر بترحيل السكان المدنيين لأسباب متعلقة بالنزاع المسلح ، ما لم يكون في مصلحة السكان المدنيين ، أو لضرورة عسكرية ملحة ، و في حالة اقتضت الظروف ترحيلهم يجب اتخاذ كافة

---

[1] /- انظر المادة 11 من البروتوكول الإضافي الثاني، لعام 1977.

[2] /-انظر: نص المادة ،12 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[3] /- فريتس كاسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص 161

الإجراءات الضرورية لاستقبالهم في ظروف مرضية كتوفير المأوى المناسب، و توفير الأوضاع الصحية و العلاجية ،و الأمن و كذا توفير ما يحتاجونه من طعام وشراب.[1]

كما نصت المادة 17 من البروتوكول على حظر الترحيل القسري لسكان المدنيين، و الذي ينتج عنه نزوحهم إلى البلدان المجاورة أو يصبحوا نازحين داخل بلدهم[2].

فمشكلة اللاجئين من اكبر المشاكل التي تشهدها النزاعات المسلحة الداخلية ، ففي النزاعات المسلحة الداخلية التي شاهدتها إفريقيا نجد مثلا في النزاع المسلح الداخلي الذي عرفته " **ليبيريا**" نزوح أكثر من 80% من السكان[3]، و وصل عدد اللاجئين بسبب النزاع المسلح في سيراليون إلى 400 ألف نازح داخل سيراليون، وتأكد الإحصائيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة و المنظمات الغير حكومية أن سنة 1993 شهد العالم نزوح حوالي 19 مليون شخص بسبب النزاعات المسلحة الداخلية[4].

و من اجل تجنب مثل هذه الكوارث الإنسانية حرص البروتوكول الإضافي الثاني على حظر كل ما من شانه أن يؤدي إلى نزوح السكان المدنيين.

و نصت المادة 18 من البروتوكول على ما تضمنه البروتوكول من أحكام ضئيلة واجبة التطبيق في النزاعات المسلحة الداخلية ،بخصوص جمعيات الغوث و العمل الإنساني فالفقرة الأولى منها تقرر انه يجوز لجمعيات الغوث الواقعة في إقليم الدولة المصابة بالنزاع، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بعرض خدماتها لأداء مهامها المتعارف عليها فيما يتعلق بضحايا النزاع، ويمكن أن نلاحظ هذه الفقرة و بخلاف ما هو وارد في المادة 81 من البروتوكول الإضافي الأول لا تشير صراحة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو الاتحاد الدولي لجمعيات الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر على أنها تسند من ناحية أخرى دورا للسكان المدنيين حيث تذكر الجملة

---

[1] /- عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني و الشريعة الإسلامية، مرجع سابق ،ص 85

[2] / انظر: نص المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 و المادة 13 و المادة 17 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

[3] / - مسعد عبد الرحمن قاسم زيدان ، مرجع سابق ص،129

[4] /- مسعد عبد الرحمن قاسم زيدان ،مرجع سابق ،ص،145

الثانية من الفقرة الثانية على انه يمكن للسكان المدنيين و لو بمبادرة منهم أن يعرضو ا القيام بجمع الجرحى و المرضى و المنكوبين في البحار و رعايتهم [1].

خامسا: حماية الأعيان المدنية:

لقد سبق الإشارة من خلال دراستنا هذه إلى تحديد المقصود بالأعيان المدنية في القانون الدولي الإنساني، و من اجل تجنب التكرر نشير هنا إلى أننا تطرقنا إليها على سبيل تحديدها و تبيانها فقط و ثم التطرق إلى قواعد الحماية الواردة بشأنها في القانون الدولي الإنساني المنطبق على النزاعات المسلحة الداخلية .

حيث ورد في البروتوكول الإضافي الثاني بعكس المادة الثالثة المشتركة، أحكام تتعلق بحماية الأعيان المدنية و تجنيبها أثار النزاع المسلح الداخلي، باعتبارها أعيان لا غنى عنها لحياة السكان المدنيين ، وكذلك باعتبار مهاجمتها يشكل خطرا على حياتهم، و تشمل هذه الأعيان : الأعيان التي لا غنى عنها لحياة السكان ، و الأشغال الهندسية و المنشات المحتوية على مواد وقوى خطيرة والأعيان الثقافية و أماكن العبادة .

1-الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء حياة السكان المدنيين :

لقد تضمن البروتوكول الإضافي الثاني أحكاما و مواد تتعلق بحماية الأعيان المدنية التي لا يمكن للسكان المدنيين الاستغناء عنها لكونها أعيان ترتبط أساسا ببقاء حياتهم، و هو ما تضمنته المادة 14 منه التي نصت على : " **يحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب القتال**" لذلك يمنع **مهاجمة** أو **تدمير** أو **إتلاف** أو **نقل** أو **تعطيل** الأعيان و المواد التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة، و مثلها المواد الغذائية و المناطق الفلاحية و المزروعة التي تنتج محاصيل لتغذية السكان المدنيين و المواشي ،و مرافق مياه الشرب و شبكاتها و أشغال الري[2].

ومن اجل حماية السكان المدنيين وتجنيبهم أثار النزاع المسلح ، يجب توفير الحماية المرتبطة ببقاء حياتهم فيحظر تجويعهم كأسلوب من أساليب القتال سواء من اجل تدميرهم أو كوسيلة لدفعهم إلى

[1] / - انظر نص المادة 18 من البروتوكول الاضافي الثاني لعام 1977
و انظر كذلك: فريتس كالسهوغن ، اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 163
[2] / -انظر: المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

النزوح عن مناطقهم[1] ، أو حتى كوسيلة للضغط على الطرف الأخر من اجل دفعه إلى الرضوخ و الاستسلام [2]، و هو ما حدث في النزاع المسلح الداخلي في انغولا سنة 2001 ،أين لجأت القوات الحكومية إلى أسلوب التجويع من اجل إضعاف المتمردين و دفعهم إلى الاستسلام ، و ذلك من خلال جمع سكان القرى و المداشر في محتشدات ملغمة الحدود، وانتهاج سياسة الأرض المحروقة ما نتج عنه نسبة وفيات وصلت إلى 20 وفاة يوميا بسبب سوء التغذية[3].

إن هذا الحظر الوارد في المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني ، جاء على سبيل المثال لا الحصر، فحتى الامتناع يمكن أن يؤدي إلى التجويع [4]، فعدم اتخاذ ما هو ضروري من إجراءات لتزويد السكان المدنيين بما يحتاجونه من ضروريات العيش هو نوع من الامتناع المحظور أيضا و تندرج تحت هذه الحماية حتى تلك الأعيان التي تمثل في جوهرها أهمية حيوية لحياة السكان المدنيين مثل مصانع الأغذية و المخازن ، مصانع الأدوية، و تبقى تحت هذه الحماية حتى ولو استفد منها الخصم و يمنع مهاجمتها، لكن إذا ما شكلت بعض الأعيان عائقا عسكريا في عمليات الهجوم أو المراقبة ، فيمكن مهاجمته استثناءا، بشرط عدم تأثيرها على حياة السكان و تجويعهم ومثال ذلك المزروعات العالية التي يتخذها الخصم كوسيلة للاختباء[5] .

و منه يمكن القول أن حماية هذه الأعيان تكمن في أهميتها القصوى لحياة السكان المدنيين وحاجتهم إليها ،خاصة في حالة النزاع المسلح.

2-الأشغال الهندسية و المنشات المحتوية على مواد خطيرة:

من اجل توفير اكبر قدر من الحماية للسكان المدنيين أدرج البروتوكول الإضافي الثاني في مادته 15 ،حماية لما يعرف بالأشغال الهندسية و المنشات المحتوية على مواد خطيرة، مثل السدود و الجسور و المصانع الكيماوية ،و محطات توليد الطاقة الكهربائية ،و ذلك بحظر مهاجمتها حتى ولو كانت أهدافا عسكرية ، لان من شأن هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطيرة تؤدي إلى خسائر

---

[1] /- مرزوقي وسيلة ،حماية الأعيان المدنية زمن النزاعات المسلحة ، رسالة ماجستير، في العلوم القانونية تخصص قانون دولي إنساني ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ،2008/ 2009،ص37

[2] / - نص المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

انظر كذلك :سعيد سالم جويلي، مرجع سابق ص، 327

[3]/ -Cristoph (A.), l'arme de la famine en Angola , Libération, Paris,28 Juin 2002.

[4]/ - Jean Pictet , Commentaires des protocoles additionnels du 08 Juin 1977 aux conventions de Genève du 12 Août 1949, Genève ,Op ,Cit ,P 1480

[5]/ -/- Jean Pictet ,Op,Cit,,P ,1481

فادحة في أرواح المدنيين[1]* ، و يقابل هذا الحظر ذلك الحظر الوارد في المادة 56 من البروتوكول الإضافي بتفصيل أكثر [2].

إن مهاجمة هذه المنشات التي وردت على سبيل الحصر حتى في حالة استغلالها عسكريا من طرف احد أطراف الصراع ، ممنوع منعا باتا ، بسبب ما قد ينتج عنها من تسرب لمواد خطير تنعكس سلبا على حياة المدنيين و العسكريين معا ، نظرا لخطورتها الشديدة ،وهو ما يشكل خرقا لمبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين .

3-الأعيان الثقافية و دور العبادة:

إن للأعيان الثقافية و دور العباد قيمة كبير لدى الشعوب لما تمثله من تراث روحي وثقافي ، لهذا حرص البروتوكول الإضافي الثاني على إدراج أحكام وقواعد لحمايتها، و تجنيبها أثار النزاع المسلح و هو ما تقرر بموجب المادة 16 منه التي حظرت ارتكاب أي أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية ،و دور العبادة التي تشكل التراث الثقافي و الروحي للشعوب ، كما حظرت كذلك استغلال هذه الأعيان أو استخدامها لدعم المجهود الحربي ، وتعد **اتفاقية لاهاي لعام 1954**[3] لحماية الأعيان الثقافية بصفة عامة، و حمايتها ضد العمليات العسكرية بصفة خاصة أهم اتفاق دولي شامل لحماية الأعيان الثقافية، كما يحظر توجيه الأعمال العدائية إلى أماكن العبادة التي تستغلها الشعوب لأداء شعائرهم الدينية بشرط عدم استغلالها في المجهود الحربي[4].

و في الأخير نخلص إلى أن البروتوكول الإضافي الثاني، و رغم مجال تطبيقه الضيق جاء بحماية دولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية أكثر تطورا و تفصيلا من ما هو مقرر في المادة الثالثة المشتركة، لكن رغم هذه الايجابية التي تميز هذا البروتوكول إلا إننا نسجل عليه جملة من النقائص تمثلت في النقاط التالية:

---

[1] /- فيتوريو مينيتي آفاق جديدة لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح دخول البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي 1954 حيز التنفيذ"، المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات من أعداد عام 2004 ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2004ص،221.

*-و جاء نص المادة 15 من البروتوكول الإضافي الثاني :**"لا تكون الأشغال الهندسية و المنشات التي تحتوى على قوى خطيرة، ألا وهي السدود و الجسور و المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية محلا للهجوم حتى ولو كانت أهدافا عسكرية، إذا كان من شان هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق مواد خطيرة ،تسبب خسائر فادحة بين السكان المدنيين"**

[2] /- مرزوقي وسيلة ، مرجع سابق ،ص، 41

[3] / مرزوقي وسيلة ، مرجع سابق ،ص.41

[4]/ -Jean Pictet ,Commentaires des protocoles additionnels du 08 Juin 1977 aux conventions de Genève du 12 Août 1949, Genève,Op,Cit,P 1490

-افتقار البروتوكول الإضافي الثاني إلى التعاريف التي تعد ضرورية لتطبيق بعض أحكامه ، فغاب فيه تعريف دقيق لسكان المدنيين ، وتحديد الأهداف العسكرية و الأعيان المدنية ،مما انقص من أهمية مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، لهذا كان لابد من البحث عن هذه التعاريف في أحكام البروتوكول الإضافي الأول و اتفاقيات جنيف الأربعة.

-أهم نقائص هذا البروتوكول هو افتقاره لأحكام تفصيلية تحكم سير العمليات العدائية، وهذا مقارنة بما هو وارد في البروتوكول الإضافي الأول في هذا الشأن.

-إهمال حماية فئات خاصة يمكن أن تتأثر بصورة مباشر بالنزاع المسلح مثل هيئات الدفاع المدني و الصحفيين

-لم يحتوى على أية حماية لبعض الأعيان التي بدونها تزول حماية المدنيين ، مثل حماية البيئة الطبيعية، و حماية المواقع المنزوعة السلاح .

-لم ينص على أية وسيلة أو آلية لقمع انتهاكات و خروقات ممكن أن تقع على المدنيين بعكس ما هو وارد في البروتوكول الإضافي الأول .

و منه نستنتج الفرق الواضح بين نظم الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و لضحايا النزاعات المسلحة الدولية، فالقانون الدولي الإنساني المنطبق في النزاعات المسلحة الداخلية محصور فقط في المادة الثالثة المشتركة و البروتوكول الإضافي الثاني ، رغم أن المنطق يقتضي أن يستفيد كل ضحايا النزاعات المسلحة من نفس الحماية، سواء تعلق الأمر بنزاع داخلي أو دولي، لان في كلا الحالتين توجد حرب و قتل و دمار، و هناك ضحايا على قدر المساواة في النزاعين،إلا أننا نجد هذا التباين و الاختلاف الغير مبرر.

و هو ما يدفعنا للبحث في أحكام و قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، من اجل تخطي هذا التباين، و إيجاد ما يمكن أن يكمل الحماية الناقصة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

المطلب الثاني: حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي الإنساني العرفي:

لقد لعب العرف الدولي دورا كبيرا في تكوين العديد من المبادئ و القيم التي تشكل منها القانون الدولي الإنساني ، ففي سنة 1847 تم اعتماد الإعلان الدولي المتعلق بقوانين الحرب و أعرافها فتسميته تعكس مضمونه و محتواه ، و تعزز مكانة العرف باعتباره مصدرا أساسياً لهذا القانون و

رغم انه لم يحوز على النصيب الكافي من التصديقات ليدخل حيز التنفيذ ، إلا انه كان مصدرا هاما و استند عليه في المؤتمر الدولي للسلام المنعقد في لاهاي سنة 1899، و كان ملهما لكثير من المبادئ و الأحكام التي تشكلت منها اتفاقية لاهاي الثانية المتعلقة بالحرب البرية ، والتي احتوت ديباجتها " **بأنه إلى حين يتيسر إصدار تقنين أكثر اكتمالا لقوانين الحرب و أعرافها، فان الأطراف السامية المتعاقدة ترى من المناسب أن تعلن انه في الحالات التي لا تغطيها اللوائح المعتمد منها يبقى السكان و المحاربون تحت سلطان و مبادئ قانون الشعوب المستمد من العرف المستقر بين الدول المتمدنة و من المبادئ الإنسانية و ما يمليه الضمير العام**[1] "

و جاءت بعد هذه الاتفاقية العديد من الاتفاقيات و الصكوك الدولية التي أكدت على أهمية و دور العرف الدولي في تكوين مبادئ القانون الدولي الإنساني ، ومنها ما جاء في ديباجة اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 ، والبروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، و تأكد كذلك في العديد من أحكام محكمة العدل الدولية مثل حكمها الصادر في 27 جوان 1986 بشان الأنشطة العسكرية في "**نيكاراغوا**".[2]

كما قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1995 القيام بدراسة حول القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني ، و أهميتها في النزاعات المسلحة الداخلية ، من منطلق أن القواعد المتعلقة بحماية الأشخاص في هذه النزاعات لم يتم تقنينها إلا جزئيا من خلال المادة الثالثة المشتركة و البروتوكول الإضافي الثاني ، و تظهر هذه الأهمية بصورة خاصة في سد الفراغ الكبير الموجود في القانون الدولي الإنساني المنطبق على النزاعات المسلحة الداخلية ، مثل البحث و إيجاد القواعد العرفية التي تحكم سير العمليات العدائية و استعمال بعض الأسلحة ،و غيرها من المبادئ العرفية الأخرى التي تلعب دورا في تغطية هذه النقائص ،وتوفير اكبر قدر ممكن من الحماية لضحايا هذه النزاعات[3].

---

[1]/ -Harouel (v),Grand textes de droit humanitair, presses universiters de France coll, « Que sais-je » ? Paris ,2001,P,13

[2] / -جون ماري هنتركس، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، إسهام في فهم و احترام حكم القانون في النزاع المسلح، ترجمة محسن الجمل، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2005،ص 05

[3]/ - Droit international humanitaire : passer du droit à l'action , Rapport sur le suivi de la conférence internationale pour la protection des victimes de la guerre, présenté par le Comité international de la Croix – Rouge, en consultation avec la Fédération Internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et Croissant- Rouge à la 26e Conférence internationale de la Croix -rouge et du Croissant-Rouge, Genève 3-7 décembre 1995, commission I, point 2 de l'ordre du jour,[En ligne] , dans RICR, n° 818, mars-avril 1996,disponible sur: http:// www.CICR.org

لهذا سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم القانون الدولي الإنساني العرفي في الفرع الأول و إلى القواعد العرفية المقررة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في الفرع الثاني.

الفرع الأول:مفهوم القانون الدولي الإنساني العرفي:

من اجل تحديد مفهوم دقيق و محدد للقانون الدولي الإنساني سوف نحاول التطرق إلى تعريفه و أركانه **أولا** ثم نتطرق إلى أهميته **ثانيا**.

أولا : تعريف القانون الدولي الإنساني العرفي و تحديد أركانه :

لقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في مادتها 38 العرف كأحد أهم مصادر القانون الدولي و ذلك بقولها :" **العرف الدولي كدليل على الممارسة العامة المقبولة كقانون** "، ومنه يمكن أن نستنتج أن القاعدة العرفية هي تلك القاعدة القانونية الغير مكتوبة ، التي يتواتر أشخاص القانون الدولي على الانصياع و الأخذ بها اقتناعا منهم بمدى إلزاميتها [1]، فلوجود القاعدة العرفية يجب أن يكون هناك اعتياد من قبل أشخاص المجتمع الدولي على فعل و سلوك ما ، و أن يكون هذا الاعتياد مفروقا بشعور بصفته الإلزامية ، ومنه فان للعرف ركن مادي و أخر معنوي

1-الركن المادي: و يتمثل هذا الركن في تكرار عمل ما ، بصورة ايجابية و القيام به، أو بصورة سلبية بالامتناع عن القيام به، بشرط أن يكون هذا التكرار مستمر و ثابت وغير متقطع [2] ، من طرف أشخاص المجتمع الدولي و بشكل يجعل منه سابقة دولية.

2-الركن المعنوي: يقصد بالركن المعنوي هنا الاعتقاد و الشعور بان تكرار هذا السلوك أصبح واجبا قانونيا[3]، و إلا اعتبر الأمر مجرد عادة، فمن اجل وجود قاعدة عرفية ملزمة في القانون الدولي الإنساني يجب أن يجتمع ركناها المادي و المعنوي معا ، في التصرفات الصادرة عن أشخاص المجتمع الدولي من دول و منظمات دولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية ، وكذلك في الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية، و الاتفاقيات التي يمكن أن تكشف عن ترسخ قاعدة عرفية ما في ضمير الشعوب و هو ما يمكن أن نفصله على النحو التالي :

---

[1] / -محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام ، المقدمة و المصادر،دار وائل للطباعة و النشر ، ط 2، عمان ، 2000،ص، 366

[2] / -احمد سرحال، قانون العلاقات الدولية ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،ط 1، بيروت ، 1990، ص،103

[3] / -احمد سرحال، المرجع السابق،ص،106.

-**ممارسات الدول في النزاعات المسلحة:** و يمكن أن تتجسد هذه الممارسات في تصرفات مادية أو شفوية [1]، وتتمثل التصرفات المادية في تلك السلوكيا ت المتبعة في ساحات المعارك و استعمال بعض وسائل الحرب ، والامتناع و تجنب بعضها، و المعاملات و الحماية الممنوحة لبعض الفئات دون غيرها ، أما التصرفات الشفوية فتشمل التعليمات الممنوحة من القادة العسكريين في زمن الحرب و الاعتراضات الدبلوماسية ، و التعليقات الصادرة عن الحكومات بشأن مشاريع الاتفاقيات، و قرارات الهيئات التنفيذية ، بالإضافة إلى الإعلانات الصادرة في المحافل الدولية من قبل ممثلي الدول [2] ،و كذلك يدخل ضمن هذه التصرفات الشفوية حتى التشريعات الوطنية المرتبطة بمسالة النزاعات المسلحة و استعمال القوة، و أحكام القضاء الوطني.[3]

-**أعمال المنظمات الدولية و من أهمها الأمم المتحدة:** فيمكن لقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ، و رغم عدم الزاميتها يمكن أن يكون لها أهمية تشريعية ،و يمكن الاستدلال بها من اجل تأكيد واثبات و جود قاعدة عرفية .

وكذلك بالنسبة للمنظمات الدولية خاصة المتعلق بالعمل الإنساني مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر و ما تقوم به من اجل تطوير، و إنماء قواعد القانون الدولي الإنساني، من خلال عقد المؤتمرات و الاتفاقيات، وعملها الميداني في جميع النزاعات المسلحة الدولية منها و الغير دولية[4] .

-**الاتفاقيات الدولية:** و هي وثيقة دولية لها صيلة كبيرة بالعرف الدولي، إذ تتأثر به و تؤثر فيه فيمكن من خلالها إثبات وجود قاعدة عرفية ، فالمصادقات و التحفظات و الإعلانات التفسيرية كلها تؤخذ بعين الاعتبار ، وكذلك يجب الاهتمام بمدى مطابقة ممارسات الدول للقواعد التي تحتويها هذه الاتفاقيات ، فكثيرا ما تحتوي هذه الاتفاقيات على عرف دولي، و ذلك من خلال تقنينه ، كما قد تكون كاشفة أو منشئة له[5].

-**المحاكم الدولية و السوابق القضائية:** إن إثبات الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية لقاعدة عرفية ما يعدل دليلا و برهانا قاطعا على أهميتها ومدى تكريسها في ممارسات أشخاص المجتمع الدولي و منه فإنها تسهم مساهمة فعالة في إنشاء و كشف القواعد العرفية .

---

[1]/ - Henckaerts (J.-M.), " Étude sur le droit international humanitaire coutumier", R.I.C.R, Genève, Vol. 87, n 857, Mars 2005.

[2] /- جون ماري هنتركس،مرجع سابق ،ص،06

[3] /-بركاني خديجة ، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة غير دولية ، مذكرة ماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة،2008 ،ص،146

[4] /- المرجع نفسه ،ص، 147

[5] /-بركاني خديجة، مرجع سابق ، ص،145

-**ممارسات الجماعات المسلحة المعارضة** : في كثير من الأحيان يكون لتصرفات و ممارسة الجماعات المسلحة المعارضة دور في كشف أو إنشاء قاعدة عرفية من خلال إعلانها قبول واحترام بعض قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، فترصفها هذا يشكل دليلا قاطعا على مدى قبولها لقاعدة عرفية ما و اقتناعها بوجوب احترامها. [1]

ثانيا: أهمية القانون الإنساني العرفي:

إن الحاجة إلى معرفة قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي و تبيان أهميتها ، يزداد يوما بعد يوم، خاصة في النزاعات المسلحة الداخلية ، التي تشهد الساحة الدولية انتشارا كبيرا لها، في مقابل قلة وضعف قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بها ، لهذا ظهرت مدى الحاجة إلى القواعد العرفية لتكملة هذا النقص ، وترجع هذه الأهمية في رأينا إلى جملة من العوامل و الأسباب أهمها:

- إن العرف يعد مكملا و مفسرا للاتفاقيات الدولية، فمثلا المادة الثالثة المشتركة و البروتوكول الإضافي الثاني لم يحتويا إلا على المبادئ العامة ، ويحتاج تطبيقهما إلى توضيح و تبيان أكبر كما أن مجال تطبيق أحكام البروتوكول الإضافي الثاني مجال ضيق كما سبق الإشارة إليه، مما يجعل المادة الثالثة المشتركة وحدها قابلة لتطبيق في معظم النزاعات المسلحة الداخلية ، و هي بدورها لا تنص إطلاقا على أي تدابير تحكم سير العمليات العدائية ، وحتى الحماية التي تمنحها لا تعد مجرد حد أدنى من المعاملة الإنسانية ، ومنه كان لزاماً البحث عن ما يسد هذا الفراغ في قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.

- من شأن القوة الإلزامية للقاعدة العرفية أن تجعلها سارية على الدول التي لم تصادق على الاتفاقيات أو التي أبدت تحفظا على بعض بنودها [2]، فإذا كانت اتفاقيات جنيف الأربعة قد حظيت بتصديق شبه كامل من طرف دول المجتمع الدولي ، فان الأمر يختلف بالنسبة للبروتوكول الإضافي الثاني، مما يجعل للعرف الدولي أهمية قصوى في النزاعات المسلحة الداخلية مقارنة بالنزاعات المسلحة الدولية لان العرف هو دليل التعامل المشترك الناشئ عن سوابق تكرار تصرفات وسلوكيا ت حاسمة و ملزمة[3].

---

[1] /-كمال زغوم، مصادر القانون الدولي، ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ، 2004 ، ص 172

[2]/ - Marco Sassoli et A. Bouvaier (A.), Un droit dans la guerre ? Volume I, Volume II, Genève, C.I.C.R, 2003,P,141

[3] /-د كمال زغوم ، مرجع سابق ،ص، 172

- كما أن التطور السريع في مجال الأسلحة و الذي سبق بأشواط كبيرة قواعد القانون الدولي الإنساني الاتفاقي لا يمكن التصدي له إلا بإعمال القواعد العرفية .

- وجود كثير من الدول التي تعتبر العرف كمصدر من مصادر قانونها الداخلي، و يمكن تطبيقه مباشرة من طرف محاكمها الوطنية ، فمثلا في القانون الانجليزي قاعد قانونية تنص على أن " **العرف الدولي جزء من القانون الانجليزي** " و منه يمكن تطبيق العرف الدولي من طرف القضاء الوطني الانجليزي دون الحاجة إلى أي أجراء خاص[1].

- كما أن البحث و الكشف عن القواعد العرفية ينعكس بالإيجاب على عمل المحاكم الدولية، فمثلا المحكمة الجنائية ليوغسلافيا أدرجت ضمن نظامها الأساسي متابعة المتهمين بخرق و انتهاكات قوانين وأعراف الحرب[2]، ومنه التأكيد على أن العرف مصدر مباشر لقواعدها.

ومنه يمكن أن نخلص إلى أن للقواعد العرفية مكانة كبيرة و أهمية بالغة في تكوين القواعد القانونية، التي أصبحت في ما بعد ذات احترام وقبول لدى المجتمع الدولي، كما أن لها أهمية في إثراء و تكملة الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، وهو ما سوف نتناوله في الفرع التالي.

الفرع الثاني: القواعد العرفية المقررة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

سوف نحاول تحديد هذه القواعد العرفية المقررة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية بالاعتماد على الدراسة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1995 ،و المتعلقة بالقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني التي نشرت نتائجها سنة 2005 ، حيث تبين أن هناك كمًا هائلا من القواعد العرفية المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية، يمكن أن تطبق كذلك في النزاعات المسلحة الداخلية ، مما يعني أن العرف قد انتصر للمبادئ الإنسانية ، و جعل نفسه فوق كل النصوص و الاتفاقيات المكتوبة، التي لم تمنح لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية إلا مادة واحدة مشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة وهي المادة الثالثة المشتركة ، و قدر قليل من النصوص و الأحكام في البروتوكول الإضافي الثاني ، كما أكدت هذه الدراسة على أن جانبا من هذه القواعد العرفية مستمد من البروتوكول الإضافي الثاني.

أولا : القواعد العرفية المستنبطة من البروتوكول الإضافي الثاني:

---

[1] / - د سالم محمد سليمان الاوجلي: أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية ، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ،1997،ص، 248

[2] / - انظر النظام الأساسي لمحكمة الجنائية ليوغسلافيا.

لم يرقى البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 إلى درجة العالمية من حيث مصادقة الدول عليه ،مقارنة بالقبول و التصديق العالمي على اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، إلا انه لا يمكن إنكار الطابع العرفي للعديد من قواعده و التي أكدتها الممارسات الدولية [1] ،ويمكن حصر هذه القواعد في النقاط التالية:

- حظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب حرب.
- ضرورة احترام الضمانات الأساسية لسكان المدنيين و كل الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات القتالية ، ويجب معاملتهم معاملة إنسانية دون تمييز مجحف ،و يحظر قتلهم أو تعذيبهم أو معاملتهم معاملة قاسية وغير إنسانية، أو المساس بكرامتهم أو إهانتهم ، وتحظر كذلك كل أشكال العقوبات الجسدية و المعنوية وكذا التشويه، ويحظر تعريضهم للتجارب الطبية والعلمية، وكل تصرف طبي غير مبرر و لا تقتضيه حالتهم الصحية .
- حظر الاغتصاب وكل أشكال العنف الجنسي، والرق و العبودية، والعمل الشاق و غير المأجور ويحظر اخذ الرهائن، و الحجز و الحرمان من الحرية.
- ضرورة توفير المحاكمات العادلة التي تتوفر على كل الضمانات القضائية المتعارف عليها، و أن تكون العقوبات على أساس المسؤولية الجنائية الفردية .
- يجب احترام المعتقدات و الشعائر الدينية ، وكذلك احترام الحياة الأسرية.
- يحظر مهاجمة الأعيان الضرورية لعيش السكان المدنيين، أو مهاجمة أو تخريب أو انتزاع أو تعطيل أعيان لا يمكن الاستغناء عنها لحياة المدنيين.
- حظر مهاجمة السكان المدنيين، يجب على أطراف النزاع المسلح في كل وقت التمييز بين المدنيين و المقاتلين، فلا توجه هجماتهم إلا ضد المقاتلين.
- العمل على حماية أفراد الخدمات الصحية و الدينية ووحدات ووسائط النقل الطبية المعدة لإسعاف المرضى و الجرحى، فالأطقم الصحية المخصصة للمهام الصحية والطبية يجب أن تحترم و تحمى في كل الظروف ، إلا في حالة خروجهم عن مهامهم الإنسانية بتصرفات مضرة بالعدو فتسقط عنه هذه الحماية، ونفس الأمر بالنسبة إلى أفراد الخدمات الدينية ووسائل النقل الطبية[2] .

---

[1]/ - Henckaerts (J.-M.), " Étude sur le droit international humanitaire coutumier",Op, Cit,

[2] /- انظر مواد البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

– أحكام ومواد البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

- و يحظر معاقبة شخص على قيامه بمهامه الطبية التي تتوافق و أخلاق مهنته و يحظر إكراه شخص يمارس نشاطا ذو صفة طبية على القيام بتصرفات مخالفة لأخلاقيات المهنة.
- الالتزام بالبحث و احترام و حماية الجرحى و المرضى و المنكوبين في البحار، وتجميعهم دون تمييز مجحف، في كل مرة تكون الظروف فيها متاحة ،كما يجب أن يتلقوا العلاج الطبي الذي تقتضيه حالتهم الصحية ، و يجب توفير الحماية لهم ضد كل معاملة سيئة و ضد كل نهب لممتلكاتهم[1].
- حماية الأشخاص المحرومين من حرياتهم، و يجب تزويدهم بالغذاء و الماء و توفير المأوى لهم و اللباس و العلاج ، مع واجب احترام النساء المحتجزات و وضعهن في أماكن معزولة عن الرجال و تحت اشرف نساء مثلهن ، إلا في حالة الأسرة الواحدة ، مع العمل على وضع أماكن الاحتجاز أو الأسر في مناطق أمنة و بعيدة عن ساحات القتال.[2]
- حظر الترحيل القسري لسكان المدنيين ، إلا إذا اقتضت سلامتهم ذلك أو لضرورة عسكرية ملحة مع واجب توفير ظروف مناسبة في حالة الترحيل، ومراعاة لم شمل الأسرة الواحدة.[3]
- إحترام النساء و الأطفال، وحظر تجنيد الأطفال.

إن هذه القواعد العرفية المستنبطة من إحكام و قواعد البروتوكول الإضافي الثاني، تأكدت في ضمير الشعوب و أصبحت قواعد عرفية آمرة و ملزمة حتى بالنسبة للدول التي لم تنظم أو تصادق على هذا البروتوكول[4].

ثانيا : قواعد عرفية أخرى لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

لم يتضمن البروتوكول الإضافي الثاني من نصوص تحكم وتنظم سير العمليات العدائية إلا ما نصت عليه المادة 13 التي حظرت مهاجمة السكان المدنيين كمبدأ عام ، وهو ما يعد ثغرة كبيرة في هذا البروتوكول، و هو ما تم سده بفضل الممارسات الدولية التي أنتجت قواعد عرفية موازية لتلك التي أوردها البروتوكول الأول، القابلة للتطبيق في النزاعات المسلحة الداخلية، وهي قواعد عرفية من شانها تقوية الحماية الممنوحة لضحايا النزاع المسلح الداخلي، على غرار ما هو مقرر لضحايا النزاع المسلح الدولي .

---

[1] /- جون ماري هنتركس، مرجع سابق،ص 05 .

[2] / - مبادئ إنسانية مستنبطة من مواد البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 الملحقين باتفاقيات جنيف لعام 1949

[3] /- فريتس كاسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 161 وما يليها

[4] / انظر في ذلك :

- CICR., « Déclaration du Conseil de l'institut international de droit humanitaire du 7 avril 1990 en faveur de l'application aux conflits non internationaux de plusieurs dispositions du droit de La Haye », RICR, 1990, pp: 415-442

و من أهم هذه القواعد ما تعلق منها بمبدأي التمييز و التناسب، فيجب التمييز بين الأعيان المدنية و الأهداف العسكرية ، فلا توجه الهجمات إلا للأهداف العسكرية ، و يمنع توجهها إلى الأعيان المدنية ، و تتمثل الأعيان العسكرية في الأعيان التي بطبيعتها أو موضوعها أو استعمالها تمنح مساهمة فعالة في العمل الحربي أو العسكري ، و التي يحقق مهاجمتها أو تدميرها جزئيا أو كليا أو مصادرتها أو تعطيلها ميزة عسكرية ، وما عاد هذه الأهداف يعتبر مدنيا [1]، ومن اجل تدعيم هذه الحماية ، تحظر الهجمات العشوائية و يقصد بعبارة عشوائية ، الهجمات التي لا توجه إلى الأهداف العسكرية ، و الهجمات التي يتم خلالها استعمال أساليب، و وسائل قتال لا يمكن توجهها ضد أهداف عسكرية محددة ، و الهجمات التي يستعمل فيها أسلحة و أساليب قتال لها أثار لا يمكن حصرها[2].

كما تحظر الهجمات أياً كان الأسلوب و الوسائل المستعملة فيها، و التي تعتمد على قنبلة مجموعة من الأهداف العسكرية المتباعدة بصورة غير واضحة ومميزة و الواقعة في وسط المدن أو القرى أو في أي منطقة أخرى تضم تجمعات سكانية ،أو تجمعا مماثلا لأشخاص مدنيين أو أعيان مدنية ، بحيث يتم قنبلة أو قصف هذه الأهداف العسكرية على أنها هدف واحد[3].

كما يجب و دائما التأكد من شرط التناسب في الهجوم، فتحظر الهجمات التي قد تنتج عنها خسائر بشرية و جرحى بين السكان المدنيين، أو أضرار تمس الأعيان المدنية، تفوق الميزة العسكرية المنتظرة أو تفوق النصر العسكري المحقق[4].

ويمكن في هذا المجال التذكير بالمبدأ العرفي الشهير وهو مبدأ " **مارتينز**" باعتباره مبدأ من المبادئ العرفية العامة في القانون الدولي للنزاعات المسلحة الذي يقضي بان المتحاربين يخضعون للقانون العرفي و المبادئ الإنسانية، و مقتضيات الضمير العام في حالة ما إذا صادفو ا أوضاع لا تتضمنها الاتفاقيات الدولية التي تربط الأطراف المتنازعة [5]، فمبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية

---

[1] / -عباس هاشم السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، 2002 ،لإسكندرية، مصر.ص، 114

–يقصد بهذه الوسائل تلك الأسلحة الغير مميزة أو عدم تميز الأسلحة المستخلص من أحكام المادة 51 فقرة 04 من البروتوكول الإضافي الأول التي تحدد الوسائل و المناهج القتالية غير المميزة بأنها تلك الوسائل التي يمكن توجهها إلى هدف عسكري محدد أو التي لها أثار لا يمكن حصرها و بالتالي يمكنها التدمير دون تمييز الهدف العسكري من غير عسكري .

[2] / انظر في ذلك : -بولوح رضا ، مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية على ضوء الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 08 جويلية 1996 .رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر، 2002 ، ص117

[3]/ - Biad Abdelwahab : L'apport au droit international humanitaire -in- Paul Tavernier : Un siècle du droit international humanitaire,Bruylant, Bruxelles, 2001,P,66

[4] / د عباس هاشم السعدي ، مرجع سابق ، ص، 115
انظر كذلك :

-Eric David ,op cit ,p 236.

[5]/- Repert Ticehurt , La clause de Martens et le droit des conflits armées ،RICR , n° 824 ,Mars 1997 ,p 133

و الغير عسكرية يخضع دائما للقاعدة العرفية العامة المتمثلة في مدى مساهمة الهدف المراد مهاجمته في النشاط العسكري بشكل فعال، ولو لم يتم النص عليه في النصوص الدولية[1].

ويجب دائما اخذ الاحتياطات اللازمة لتجنيب السكان المدنيين و الأعيان المدنية مخاطر الهجمات، فلا تباشر العمليات العسكرية إلا بعد اتخاذ الاحتياطات الممكنة عمليا من اجل تجنيب أو على الأقل التقليل إلى اقل حد ممكن من الخسائر في الأرواح و الجرحى في صفوف المدنيين و الأضرار اللاحقة بالأعيان المدنية، والتي يمكن أن تنتج عرضا عن هجوم عسكري ما [2].

و يقع على عاتق كل طرف في النزاع إنذار السكان المدنيين في الوقت الملائم بوسائل ناجعة من اجل تحذيرهم من إخطار هجوم هو مقدم عليه ، بل يجب أيضا في حدود ما هو ممكن عمليا تجنب وضع الأهداف العسكرية داخل أو بمحاذاة مناطق آهلة بالسكان.

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الدراسة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القواعد العرفية المطبقة في النزاعات المسلحة الداخلية ، أظهرت مدى أهمية العرف الدولي في منح قواعد حماية لضحايا هذه النزاعات أكثر خصوبة و شمولية من القواعد الممنوحة في القانون الاتفاقي توازي في أهميتها و شموليتها ما هو ممنوح في النظام الاتفاقي للنزاعات المسلحة الدولية[3].

و في الأخير يمكن إن نخلص في ختام دراستنا لهذا الباب ،إلى أن النزاعات المسلحة الداخلية التي كانت قبل ظهور اتفاقيات جنيف الأربعة و اعتماد البروتوكول الإضافي الثاني ، مجرد مسالة داخلية لا يجوز التطرق إليها أو مناقشتها لاعتبارها شان داخلي للدولة المصابة بها ، و على الرغم من أثارها المدمرة كانت خارج مجال تطبيق كل قواعد القانون الدولي الإنساني المقررة لحماية ضحايا الحروب و النزاعات الدولية، الأمر الذي دفع بكثير من الفقهاء إلى المطالبة بتطبيق ولو قدر قليل من قواعد الحماية على ضحاياها ، بالإضافة إلى الجهود الجبارة و المتكررة للجنة الدولية لصليب الأحمر التي سعت و منذ ظهورها إلى تضمين القانون الدولي الإنساني لقواعد قانونية تخص هذه الطائفة من النزاعات ، وهو الأمر الذي تحقق من خلال المادة الثالثة المشتركة التي تعد أول

-انظر كذلك سعيد سالم جويلي، مرجع سابق ، ص، 156.

[1] /- انظر في ذلك المادة 52 فقرة 02 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977
انظر كذلك : احمد رداف، حدود استخدام الأسلحة في النزاعات المسلحة الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس، 2005 ،ص،21

[2] /- عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص، 78

[3] /-اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " القانون الدولي الإنساني و تحديات النزاعات المسلحة المعاصرة ،مقتطف من التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمؤتمر الدولي الثامن و العشرين للصليب و الهلال الأحمر جنيف، كانون الأول /ديسمبر" 2003 ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من الأعداد 2004 ،اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، جنيف، 2005،ص ص، 74 و 75

تنظيم قانوني مخصص للنزاعات المسلحة الداخلية يطالب بتطبيق القواعد الإنسانية في حالة النزاعات المسلحة الغير دولية ، هذه المادة التي تطورت و اكتملت باعتماد البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977،كما قمنا من خلال دراستنا هذه إلى التطرق إلى الأساس القانوني المعتمد لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و المتمثل أساسا في مبدأ التميز هذا المبدأ الذي يعد حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني في كل النزاعات المسلحة الدولية و الغير الدولية ، كما حددنا من هم ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية المشمولين بحماية القانون الدولي الإنساني فئة بفئة ، مع تفصيل لقواعد الحماية المقررة في كل من المادة الثالثة المشتركة و البروتوكول الإضافي الثاني، و دراسة أهم القواعد العرفية المكملة لهذه الحماية .

لكن هذه الحماية تظل بدون فعالية، دون تطبيقها و تفعليها من خلال إيجاد الآليات الضرورية لتطبيقها، وهو ما سوف نتناوله من خلال الباب الثاني.

الباب الثاني

الباب الثاني

آليات و أساليب فرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية

إن قواعد الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في المادة الثالثة المشتركة و البروتوكول الإضافي الثاني و القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني، لا يمكن أن تكون ذات فائدة و أهمية إن لم تطبيق و تنفذ على ارض الواقع و يستفيد منها هؤلاء الضحايا استفادة ملموسة فالتجربة الدولية تؤكد أن من أكثر النزاعات التي يعرفها العالم المعاصر حاليا هي نزاعات مسلحة داخلية تمتاز بالوحشية و القسوة ،و فيها تنهار مؤسسات الدولة و تنتشر الفوضى ، حيث يستحيل معها الحديث عن القيم الإنسانية و الأخلاقية للقانون الدولي الإنساني ، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه العمل الإنساني و تقديم المساعدات لهؤلاء الضحايا الذين تأثروا بهذا النزاع المسلح ، وتبقى الحماية التي وجدت لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية مجرد قانون.

و هنا كان لابد من استحداث قوة فعلية تقوم على آليات تجبر أطراف النزاع على تطبيق و فرض هذه الحماية بكل الطرق و الوسائل.

و لأن النزاعات المسلحة الداخلية كما لا يخفى على احد من أهم المخاطر التي تهدد السلم و الأمن الدوليين ، كان لابد للأمم المتحدة باعتبارها الراعي الأول و الأهم للسلم و الأمن العالمي أن تتدخل في هذه النزاعات من اجل التصدي لمخاطرها و حماية ضحاياها ، فكان ما يعرف بالتدخل الإنساني، كإلية دولية للتدخل من اجل حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية .

و منه سوف نتناول هذا الباب من خلال :

الفصل الأول: الآليات الوطنية و الدولية لفرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية

الفصل الثاني:دور التدخل الإنساني في فرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و إشكالاته.

الفصل الأول

الفصل الأول:

الآليات الوطنية و الدولية لفرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

بالرجوع إلى قواعد القانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة الداخلية و المتمثل في المادة الثالثة المشتركة و البروتوكول الإضافي الثاني ، نجد بأنها أشارت بصورة واضحة إلى جملة من التدابير و الإجراءات التي يتم من خلالها تنفيذ أحكام هذا القانون ، مع العلم أن مسالة تطبيق القانون الدولي الإنساني ليس بالأمر الهين نظرا لمجال تطبيقه، لأنه وجد ليحكم أوضاع يصعب التكلم فيها عن قيم الإنسانية ، لان لغة الرصاص و القتل هي سائدة في مثل هذه الأوضاع.

لكن الإنسان مخلوق يحمل في ذاته العديد من التناقضات فهو من اوجد الحرب، و هو من اوجد أحكاما و قواعد لتنظيمها و تهذيبها إن صح القول ، ومن اجل تحقيق ذلك اوجد جملة من الآليات و التدابير و الضمانات التي تهدف إلى إعمال هذا القانون و تطبيقه و منه حماية كل شخص يمكن أن يتأثر بهذه الحروب، كما حدد آليات للنظر في مخالفاته و انتهاكاته.

و تتمثل هذه الآليات في آليات وطنية أي على المستوى الداخلي للدولة، و أخرى دولية ، لهذا سوف نتناول في هذا الفصل : دور الآليات الوطنية في فرض حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في المبحث الأول، و الآليات الدولية لفرض الحماية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في المبحث الثاني

المبحث الأول:

دور الآليات الوطنية في فرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية

لا يمكن أن تكون لاتفاقيات القانون الدولي الإنساني أية قيمة إلا إذا تم الالتزام بها و احترامها وتطبيقها في الواقع العملي، وعلى الصعيد الداخلي يجب أن تلتزم بها الدول على مستوى أجهزتها الداخلية، لاسيما المعنية بصورة مباشرة بتنفيذ قواعد هذا القانون، من رجال القوات المسلحة ،أو السلطة التشريعية التي ينبغي عليها أن تصدر التشريعات الضرورية التي تجرم انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتعاقب عليها.

إذ لا يكفي النص عليها في الاتفاقية الدولية ، وتجريمها بموجب نصوصها، و إنما ينبغي تجريم ذلك في التشريعات الوطنية كقانون العقوبات و القانون العسكري، حتى لا يحتج أي شخص بمبدأ الشرعية الجنائية، و قبل ذلك لابد من نشر و تعليم القانون الدولي الإنساني من أجل التعريف بأحكامه و قواعده لكافة الناس.

المطلب الأول: إصدار التشريعات اللازمة لتطبيق القانون الدولي الإنساني.

ترتب الاتفاقيات الدولية التزامات على عاتق الدول ينبغي عليها احترامها والعمل بها ، و إلا ترتب في حقها المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تترتب بسبب عدم الوفاء بهذه الالتزامات، خاصة أن الاتفاقيات الدولية تلزم أجهزة الدولة و سلطاتها التنفيذية و التشريعية و القضائية كل منها في نطاق اختصاصها، لهذا يجب على السلطة التشريعية سن ما يلزم من تشريعات ضرورية لتنفيذ الالتزامات الدولية، وتخليص التشريعات الداخلية من أي قانون مخالف لالتزاماتها الدولية، و الامتناع عن إصدار أي قانون يتعارض مع هذه الالتزامات.

الفرع الأول: المقصود بتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني:

يقصد بتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني أن تتخذ الدولة كافة التدابير والإجراءات اللازمة لضمان احترام وتطبيق القانون الدولي الإنساني، في حالة نشوب نزاع مسلح ما على أرضيها في صورة حرب أهلية، و كذا نفاذه في نظامها القانوني الداخلي [1] .

[1]/ –حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة ،1972، ص365.

و تعد مسألة تطبيق القانون الدولي الإنساني ونفاذه على الصعيد الوطني بمثابة امتداد لمشكلة قديمة تتمثل في تحديد العلاقة بين القانون الدولي العام و القانون الداخلي، و التي تنافس في تحديدها مذهبان هما: مذهب **ثنائية القانونين** و مذهب **وحدة القانونين**.

أولا – مذهب ثنائية القانونين:

يعني مذهب ثنائية القانونين أو ما يسمى بازدواج القانونين، أن لكل من القانون الدولي العام والقانون الداخلي نظاما مستقلا عن الأخر، وان هذا الاستقلال يستند إلى عدة اعتبارات، أهمهما اختلاف المصادر التي يرجعان إليها و اختلاف المصادر نابع من اختلاف السلطة المختصة بالتشريع على الصعيد الداخلي و على الصعيد الدولي، حيث توجد في النظام القانوني الداخلي في الغالب سلطة مختصة بالتشريع و التي قد تكون السلطة التشريعية التي تصدر التشريعات و القوانين أو السلطة التنفيذية التي تصدر المراسيم واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بينما على الصعيد الدولي لا توجد سلطة مركزية تختص بتشريع القانون الدولي، وإنما الأمر متروك للإرادة المشتركة للجماعة الدولية و التي يمكن بلورتها في صورة عقد اتفاقيات و معاهدات دولية أو صورة العرف ال دولي الذي يتمثل في الاعتياد على سلوك معين في العلاقات الدولية ثم الاعتقاد بإلزاميته [1]

ويختلف القانونان من حيث العلاقة التي ينظمها كل قانون، حيث ينظم القانون الداخلي العلاقة بين الأفراد، بينما ينظم القانون الدولي العلاقات بين أشخاص القانون الدولي العام من دول ومنظمات دولية، وهناك اختلاف بينهما من حيث صفة الجزاء الذي يمكن توقيعه، حيث يرتب القانون الداخلي المسؤولية المدنية و يوقع المسؤولية الجنائية على من يخالفه[2].

بينما تظل القاعدة في القانون الدولي في أن المسؤولية الدولية المدنية وما يترتب عليها من تعويضات هو الجزاء الذي يمكن تطبيقه على أشخاص القانون الدولي، وأنه حتى بعد إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تفرض عقوبات جنائية على من يرتكب إحدى الجرائم الدولية المنصوص عليها في المادة الخامسة منها ، فان مجال تطبيق هذه العقوبات يظل قاصرا على الأشخاص والأفراد الذين تقع عليهم المسؤولية الجنائية بسبب ارتكاب هذه الجرائم. [3]

ثانيا – مذهب وحدة القانونيين:

---

[1]/ - عبد العزيز سرحان ، مبادئ القانون الدولي العام ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة1980 ،ص215.

[2] / -علي إبراهيم يوسف، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة ،1997، ص117

[3]/ -المرجع نفسه.

ينطلق أنصار هذا المذهب من انتقاد حجج المذهب السابق، ويؤكد أنصاره على أن قواعد كلا القانونين تعد كتلة واحدة، حيث إن القواعد تترابط فيما بينها في بنيان قانوني متماسك يكمل بعضه البعض، فمصدر جميع القوانين الداخلية والدولية واحد ، وهو الإرادة المشرعة للدول، فهذه الإرادة هي التي تصدر القوانين الداخلية والدولية .

كما أن كلا القانونين يخاطب في نهاية المطاف الأفراد والدول على حد سواء حيث تنصرف القواعد القانونية إليهما حتى في نطاق القانون الدولي عندما تسأل الدولة التعويض الذي تتحمله و يعاني منه شعبها، كذلك إذا خاضت حروبا أو دخلت في علاقات دولية فأن الذي يمثلها يعبر عن إرادتها [1] .

ولكن اختلف أنصار هذا الاتجاه في من تكون له الأولوية و السمو في التطبيق خاصة في حالة التعارض بينهما، حيث ذهب اتجاه إلى سمو القانون الداخلي على القانون الدولي و ذلك لإيمانهم بأن الدولة هي السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة أخرى ، و أن القانون الداخلي هو القانون المختص ببيان الشروط و الواجبات التي يجب على الدول إستفاؤها عند الدخول في علاقات دولية، خاصة عند إبرام اتفاقية دولية وبيان صفة الجهة المختصة بأمرها والتصديق عليها وبالتالي فالصدارة للقانون الدستوري ثم تأتي باقي فروع القانون الأخرى والتي منها القانون الدولي العام [2] .

ويذهب اتجاه أخر إلى أن قواعد القانون الدولي العام تسمو على قواعد القانون الداخلي أيا كانت طبيعتها، سواء كانت تنتمي للقانون الدستوري أو غيره ، وذلك لأن القانون الدولي هو الذي يبين الدول التي يحق لها الانضمام للجماعة الدولية ،و هو الذي يعترف بها ضمن الأمم المتمدنة، و أن القانون الدولي هو الذي يبين اختصاصات الدول وحدود سيادتها و هو الذي يقرر عليها التزامات دولية وبالتالي ينتهي أنصار هذا المذهب إلى القول بأولوية القانون الدولي على القانون الداخلي، بحيث إذا تعارضت إحدى قواعد القانون الداخلي مع قاعدة دولية كان على القاضي الداخلي أن يطبق القانون الدولي العام [3] .

و الرأي الراجح هو مذهب وحدة القانونين ، حيث أنهما يستهدفان في نهاية المطاف تنظيم العلاقات القانونية بين أشخاص القانون الداخلي و الدولي ، خاصة أن الدولة و الفرد أصبحا يلتزمان مباشرة باحترام القانونين ، فالفرد أصبح مسؤولا بعد ارتكابه للجرائم دولية ، أو انتهاكا للقانون الدولي

---

[1] /-حامد سلطان، مرجع سابق، ص31.

[2] /- على صادق أبو هيف، القانون الدولي العام ،منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1995، ص77

[3] / - ابراهيم العناني ، القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، القاهرة ،2005 ،ص،132

الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان ،و أن يكون خاضعا للقضاء الجنائي، كما أن الدولة تلتزم بأن تجعل نصوص قانونها متوافقة مع قواعد القانون الدولي و التزاماتها الدولية[1].

وقد أكد القضاء الدولي على سمو القانون الدولي و احترام الدول لالتزاماتها الدولية ، حيث قررت محكمة العدل الدولية الدائمة، في حكمها الصادر في 21 شباط من عام 1925 في النزاع الخاص بين اليونان وتركيا على تبادل السكان الذين ينتمون إلى كل منهما و وقعوا في إقليم خارج سيادة دولهم ،" **أنه من المبادئ المسلم بها أن الدولة التي تقيدت بالتزام دولي، عليها أن تدخل في تشريعها الداخلي التعديلات التي تكفل تنفيذ هذا الالتزام.**"[2] كما أكدت المحكمة على ذلك في حكمها الصادر في 31 تموز 1930 في النزاع بين اليونان وبلغاريا من " **المبادئ المعترف بها عموما في القانون الدولي أن أحكام القانون الداخلي للدولة المرتبطة بمعاهدة ما لا يمكن أن تفضل في علاقتها المترتبة على هذه المعاهدة أحكام تلك المعاهدة ذاتها**[3] ".

وكذلك حكمها في7 تموز 1932 في النزاع بين فرنسا وسويسرا والذي أكدت فيه على انه" **ليس لفرنسا أن تحتج بتشريعها الداخلي لتحد من نطاق التزاماتها الدولية** "[4].

ومنه فإن الدولة تتحمل المسؤولية الدولية اتجاه كل إخلال بقواعد القانون الدولي و التزاماتها الدولية، وهو ما أكد عليه القضاء الدولي في العديد من القضايا الدولية ولعل قضية السفينة **الألاباما** بين إنجلترا والولايات المتحدة والتي صدر الحكم فيها في 14 سبتمبر 1872 خير دليل على ذلك.

وتتلخص وقائعها في أن انجلترا سمحت لولايات الجنوب أثناء حروبها مع ولايات الشمال في الحرب الأهلية الأمريكية، بأن تبني وتمول في الموانئ الانجليزية السفن التي كانت تستخدمها في الاعتداء على السفن الحربية لولايات الشمال ، وكانت **الألاباما** إحدى هذه السفن التي تم بنائها في الموانئ الانجليزية ، ولعبت دورا كبيرا في هذه الحرب ترتب عنه أضرار لولايات الشمال[5].

وبعد أن وضعت الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها طالبت الولايات الأمريكية المتحدة انجلترا بتعويضها عن هذه الأضرار، باعتبار أنها بسلوكها هذا قد خالفت قواعد الحياد، وعرضت القضية على محكمة التحكيم ، حيث دفعت انجلترا أمامها بأن تشريعاتها لم تكن لتسمح لها بمنع بناء سفن

---

[1] /- احمد ابو الوفاء ، الوسيط في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006 ،ص 225

[2] /- نفس المرجع السابق ،ص 117

[3] / - احمد أبو الوفاء ، مرجع سابق ،ص،117

[4] /- إبراهيم علي، الحقوق و الواجبات الدولية في عالم متغير ، دار النهضة العربية القاهرة، 1997، ص، 215

[5] / - إبراهيم العناني ، القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص، 191

لدولة محاربة في موانئها، ولكن محكمة التحكيم لم تأخذ بهذا الدفع وقضت بموجب حكمها السابق على إنجلترا بدفع مبلغ كبير على سبيل التعويض ، و دفع هذا النزاع بإنجلترا إلى تكملة تشريعاتها لكي تتلاءم والتزاماتها الدولية ،حيث أصدرت قانونا خاصا سنة 1870، ضمنته الأحكام الواجب إتباعها في حالة الحياد[1] .

ويتضح لنا مما سبق أن علاقة القانون الدولي بالقانون الداخلي هي علاقة مرتبطة ، و متكاملة حيث أن كلا منها يحيل للأخر تنظيم بعض المسائل، كأن يحيل القانون الداخلي إلى القانون الدولي العام مسألة تنظيم المبعوثين الدبلوماسيين و حصانتهم ،أو أن يحيل القانون الدولي إلى القانون الداخلي مسألة تنظيم اختصاصات مسؤولي الدولة في علاقاتهم الدولية وإبرام المعاهدات ،أو يحيل القانون الدولي الإنساني للقانون الداخلي مسألة إصدار تشريعات داخلية من أجل سير العمليات الحربية في نزاع مسلح داخلي ما ، أو كيفية معاملة أسرى الحرب في الحروب الأهلية، وغيرها من التشريعات التي تكفل احترام وتطبيق هذا القانون في حالة نشوب نزاع مسلح داخلي.

الفرع الثاني: كيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني في القانون الداخلي.

تنطبق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني انطباقا مباشرا في القانون الداخلي بمجرد التوقيع والتصديق عليها من طرف السلطات الدستورية المختصة في الدولة كالرئيس ،أو البرلمان، أو الأمير، أو بإصدار التشريع اللازم لنفاذها حيث تأخذ ذات قوة القانون الداخلي على الأقل، إن لم تكن تسمو عليه حتى لا تترتب المسؤولية الدولية للدولة في حالة مخالفتها، ولكن هل يختلف الأمر بالنسبة لقواعد القانون الدولي الإنساني الإتفاقي عن العرفية ؟.

أولا: تطبيق اتفاقيات القانون الدولي الإنساني في القانون الداخلي :

يتم تطبيق اتفاقيات القانون الدولي الإنساني كغيرها من الاتفاقيات ودخولها حيز النفاذ في القانون الداخلي للدولة بوسيلتين هما:

أ)- (الموافقة على الاتفاقية)

بـــ)-(الانضمام إلى الاتفاقية)

أ - الموافقة على الاتفاقية .

[1] /- على صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ،مرجع سابق ،ص،80

تتميز اتفاقيات القانون الدولي الإنساني بأنها اتفاقيات دولية جماعية أو متعددة الأطراف، بمعنى أنها تشترك فيها الجماعة الدولية التي تدعوا إلى صياغة وإعداد نصوصها والتوقيع عليها في مؤتمر دولي يتم الدعوة إليه وتحضره جميع الدول التي تلبي الدعوة، لوضع قواعد قانونية دولية شارعه، أي تشرع قواعد القانون الدولي لذلك هي تسمى أيضا بالاتفاقيات الدولية الشارعة[1].

ويتم الموافقة والمصادقة عليها من قبل السلطات الدستورية المختصة بالتصديق والموافقة على المعاهدات، وهي سلطات يتكفل القانون الداخلي بتحديدها، و قد تكون بتوقيع و موافقة ممثل السلطة التنفيذية في الدولة **(كرئيس الدولة** أو **رئيس الوزراء** أو **وزير الخارجية)**، وقد تكون بموافقة السلطة التشريعية أي موافقة البرلمان عليها ،وقد تكون الموافقة بموافقة كلتا السلطتين أي التوقيع عليها من ممثل السلطة التنفيذية ثم عرضها على البرلمان للموافقة عليها ثم إصدارها من طرف رئيس الدولة[2].

وقد انعقدت اتفاقيات جنيف الأربعة في 12 أب / أغسطس من عام 1949 بموجب دعوة من الحكومة السويسرية التي تبنت جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي كافحت من أجل تعديل اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى و المرضى في الميدان المبرمة في 1929 ، بالإضافة إلى جهودها الجبارة من أجل جعل القانون الدولي الإنساني ينطبق ويشمل النزاعات المسلحة الداخلية وتضمين هذه الاتفاقيات لنصوص قانونية لحماية ضحايا هذه النزاعات[3].

و قد اشترك في هذا المؤتمر معظم دول الجماعة الدولية في ذلك الوقت حيث وقعت عليها أكثر من 45 دولة في مؤتمر جنيف، وصادقت عليها تلك الدول، ودخلت حيز النفاذ في عام 1950[*].

بـــ – الانضمام للاتفاقية .

قد لا يشترك عدد من الدول في المؤتمر العام الذي يقرر للتوقيع عليها ولكنها تنضم لاحقا لنفاذها وسريانها حيث تتخذ الإجراءات اللازمة للانضمام إليها، وحينئذ تكون ملزمة بها وتتعهد باحترامها

---

[1]/ - صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص135.

[2] /- محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول ،منشاة المعارف، الإسكندرية، ص،74.

*- تنص المادة 58 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة عام 1949 على انه يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ستة أشهر من تاريخ إيداع صكين لتصديق على الأقل، وبعد ذلك يبدأ نفاذها إزاء أي طرف سامي متعاقد بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صك تصديقه.

-انظر نص المادة، 58 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949: 12 /آب/ أغسطس من عام 1949

[3] /-عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولي الإنساني مصادره، مبادئه و أهم قواعده، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008، ص، 216

وتنفيذها كباقي الدول حيث تسري بشأنها ذات الحقوق والالتزامات، حيث لا فرق في ذلك بين الدول المؤسسة للمعاهدة أو المنضمة إليها[1].

و في الحالتين تلتزم الدولة بالمعاهدة حيث تصبح جزءا من قانونها الداخلي ، و تتقيد بها كافة الجهات المعنية و الأفراد في حالة النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية على حد السواء.

ثانيا: إدراج قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي في القوانين الداخلية :

يتميز القانون الدولي الإنساني بان غالبية قواعده ذات أصل عرفي ، بمعنى أنها نشأت عبر عادات و أعراف الحرب ، التي تعارفت عليها المجتمعات و الدول المتحاربة عبر قرون ، لان الحرب قديمة قدم الإنسان ذاته ، ولذلك يمكن القول أن بزوغ حركة إبرام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني ، جاءت لتقنين القواعد العرفية التي اعتادت الدول على إتباعها و احترامها خلال حروبها، و من ابرز الأمثلة في هذا المجال اتفاقية "**لاهاي**" المبرمة في عام 1907 المتعلقة باحترام قوانين و أعراف الحرب البرية [2].

كما أن اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و غيرها من اتفاقيات القانون الدولي الإنساني و البروتوكولات المعروفة في هذا القانون اشتملت و احتوت على العديد من القواعد العرفية المكونة للقانون الدولي الإنساني المعروفة في صيغتها الحالية [3].

وتتميز القواعد العرفية بكونها قواعد قانونية ملزمة ، وتنطبق بصورة مباشرة في القوانين الداخلية بحيث تلتزم بها الدول بمجرد اكتمال عناصرها و أركانها ، و المتمثلة في الركن المادي الذي يعني الاعتياد و الاستمرار على سلوك معين ، و الركن المعنوي الذي يعني الاعتقاد بالإلزامية و الاحترام لهذه القاعدة العرفية و إتباعها.

و تعتبر القواعد العرفية الدولية جزءا لا يتجزأ من القانون الداخلي للدولة، حيث أنها نابعة من سلوكها الذي اعتادت عليه بمحض إرادتها و اقتنعت بإلزامه و بواجب إتباعه و احترامه ، و اعتقادها أن مخالفته يرتب الجزاء ، كما أنها ذات اثر مطلق بمعنى أنها تلزم جميع الدول سواء التي اشتركت في تكوين هذه القاعدة العرفية أو لم تشارك في تكوينها ، بل يمتد هذا الالتزام حتى إلى الدول حديثة النشأة و التي ظهرت بعد تكون هذه القاعدة العرفية، و القاعدة العرفية و واجبة الاحترام في جميع

---

[1] / - محمد المجذوب، القانون الدولي الإنساني ، وشرعية المقاومة ضد الاحتلال ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005،ص، 320.

[2] /- صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة، في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ،170

[3] /- عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق ،ص، 55

أشكال النزاعات المسلحة الدولية منها و الغير دولية، بعكس القاعدة الاتفاقية التي تعد أثارها نسبية و تلزم إلا الدول التي وافقت عليها أو انضمت لها [1] ، أما المعاهدات الشارعة أو العامة فهي التي تبرم بين مجموعة كبيرة من الدول تتوافق إرادتها على إنشاء قواعد قانونية ملزمة لتنظيم أمر أو حالة قانونية عامة لها صلة بمصالح المجتمع الدولي [2].

و منه تلتزم الدول بواجب احترام القواعد العرفية المكونة للقانون الدولي الإنساني ، بغض النظر عن انضمامها أو عدم انضمامها للمعاهدات و الاتفاقيات المكونة لهذا القانون، ولذلك فهي تلتزم بإتباع قواعد و أعراف الحرب مثل الالتزام بمبدأ عدم الاعتداء على الجرحى و المرضى و أسرى الحرب، كما تلتزم بحماية المدنيين و عدم استهدافهم بهجمات عشوائية دون تمييز ، حيث أن هذه الالتزامات وردت في قواعد عرفية ملزمة حتى قبل تقنينها و تضمينها في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و البرتوكولين الأول و الثاني لعام 1977 [3]، وظهرت حتى قبل ظهور النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 ، لذلك أقام المجتمع الدولي المحاكم الدولية لمعاقبة مجرمي الحرب على أساس انتهاكهم للقواعد العرفية ، كما حدث في محكمة يوغسلافيا و رواندا في بداية تسعينيات القرن الماضي [4]

المطلب الثاني: الالتزامات التي يتطلبها إدراج القانون الدولي الإنساني في النظم القانونية الداخلية:

أن إلزامية قواعد القانون الدولي الإنساني تفرض على الدول وجوب احترامها و تنفيذها سواء تعلق الأمر بنزاع مسلح داخلي أو دولي ، خاصة بعد تأكيد الجانب الجنائي من خلال التوقيع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة لعام 1998 ،و التي تختص بمعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية التي تعد انتهاكات للقانون الدولي الإنساني [5].

---

[1] /- محمد سامي عبد الحميد، مرجع سابق،ص،112

[2] /- رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، دار زائل للنشر، الأردن، 2001،ص،60

[3] /- عامر الزمالي : مرجع سابق ،ص، 216

[4] /-حمد الحميدي ، القانون الدولي الإنساني و المحكمة الجنائية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2005،ص،46

[5] / - محمود سريف بسيوني ، المحكمة الجنائية الدولية، نادي القضاة، مصر ، 2001 ، ص، 67

أن الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني يفرض واجب اتخاذ إجراءات محددة لجعل هذه القواعد تنطبق انطباقا مباشرا في القانون الداخلي للدول، ومن هذه الإجراءات الالتزام بإصدار التشريعات الضرورية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني.[1]

و هذا ما سوف نتطرق إليه في الفرع الأول، كما نتطرق إلى الالتزام بنشر قواعد القانون الدولي الإنساني في الفرع الثاني، و إلى الالتزام بإدراج قواعد القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية في الفرع الثالث.

الفرع الأول:الالتزام بإصدار التشريعات الضرورية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني:

أوردت اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 نصا عاما مشتركا بينها جميعا هو نص المادة الأولى و الذي جاء فيه :" **أن تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بان تحترم هذه الاتفاقية و تكفل احترامها في جميع الأحوال**"[2] كما أن هناك العديد من النصوص الأخرى المشتركة التي تلزم الدول باتخاذ كل التدابير و الإجراءات اللازمة لنفاذ اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، و قمع كل الانتهاكات الجسيمة لها ، و من أهم هذه النصوص نص المادة 45 من اتفاقية جنيف الأولى التي تنص " **على كل أطراف من أطراف النزاع أن يعمل من خلال قادته العظام على ضمان تنفيذ المواد المتقدمة بدقة، و أن الحالات التي تنص عنها تنظم وفقا للمبادئ العامة لهذه الاتفاقية**"[3].

وكذلك نصت المادة 49 من نفس الاتفاقية على انه " **تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بان تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية المبينة في المادة التالية :**

- يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة، أو الأمر باقترافها و بتقديمهم إلى المحاكمة أيا كانت جنسيتهم.
- و له أيضا و طبقا لأحكام تشريعية أن يسلمهم إلى طرف معني أخر لمحاكمتهم، مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص.

---

[1] / -محمود نجيب حسني ، القانون الجنائي الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1989، ص،34

[2] / -انظر المادة الأول من الاتفاقية الأولى و الثانية و الثالثة و الرابعة من اتفاقيات جنيف الأربعة الصادرة في 12 / آب/ أغسطس 1949

[3] / -انظر نص المادة 45 من الاتفاقية الأولى من اتفاقيات جنيف الأربعة الصادرة في 12/ آب /أغسطس 1949 انظر كذلك:د، محمد المجذوب، القانون الدولي الإنساني و شرعية المقاومة ضد الاحتلال ، مرجع سابق ، ص، 320

- على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة[1].

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الالتزامات واجبة الاحترام و التطبيق في كل أشكال النزاع المسلح و هي التزامات منصوص عنها بصورة مشتركة بين جميع اتفاقيات جنيف الأربعة ،لذا هي واجبة الاحترام و التطبيق في النزاعات المسلحة الداخلية ، فالدول التي تصادق أو تنظم لهذه الاتفاقيات المكونة و المشكلة للقانون الدولي الإنساني ، تصبح ملزمة بها و ملزمة بتطبيق أحكامها و مبادئها في حالة نشوب نزاع مسلح داخلي على أرضيها، و لا يمكنها في أي حال من الأحول التنصل من هذه الالتزامات [2]، كما يتبين لنا من هذه النصوص أن الدول تلتزم باتخاذ الإجراءات التشريعية و الإدارية اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات ، خاصة أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة جعل من اختصاص هذه المحكمة مكملا لاختصاص القضاء الوطني ، الذي هو صاحب الاختصاص الأصيل بالمحاكمة عن جرائم و انتهاكات القانون الدولي الإنساني ، مما يقضي أن تقوم الدول بتضمين تشريعاتها الداخلية بنصوص تحدد الجرائم الدولية ، و تجرم كل انتهاكات اتفاقيات جنيف الأربعة ، حتى تكفل كل الاحترام و الالتزام الواجب لتطبيقها و احترامها.[3]

و من اجل تطبيق هذا الالتزام يجب على الدول اتخاذ جملة من الأساليب و الطرق التشريعية لتحقيق هذا الغرض.

أولا :الأساليب التشريعية لتطبيق القانون الدولي الإنساني في القانون الداخلي:

و تتمثل هذه الأساليب في :

1-أسلوب إدراج قواعد القانون الدولي الإنساني في القانون الداخلي:

إن تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، و خاصة القواعد التي تنطوي على تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ، والتي تتمثل في انتهاكات جسيمة لها يتطلب ضرورة قيام الدول المعاقدة بإجراءات تشريعية لدمج هذه القواعد في نظمها القانونية ، ويتم إدراج هذه القواعد في القانون العسكري أو قانون العقوبات .

أ -إدراج قواعد القانون الدولي الإنساني في القوانين العسكرية للدول:

---

[1] /- انظر نص المادة 49 من الاتفاقية الأولى من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949

[2]/- Ray Murphy ;International humanitarian Law Training for multinational peace support, P,03

[3] /- اوميش بالفانكر، التدابير التي يجوز للدول أن تتخذها للوفاء بالتزاماتها بضمان باحترام القانون الدولي الإنساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 35،فيفري، 1994، ص، 10

قد يقرر المشرع الداخلي تنفيذ التزاماته الدولية المتعلقة بالانضمام و المصادقة على اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 عن طريق النص على الالتزامات الواردة فيها في قانون المحاكمات العسكرية ، من منطلق إن هذه القواعد هي قواعد حرب تخاطب القوات المسلحة مباشرة، وهي التي يقع على عاتقها تنفيذ هذه الالتزامات ، وبالتالي الالتزام بقوانين و أعراف الحرب ، بغض النظر عن نوع و شكل النزاع المسلح ، ويقع على عاتقهم ضرورة حماية السكان المدنيين، و عدم الاعتداء عليهم و حماية و احترام النساء و الأطفال ، وكذا أفراد الخدمات الطبية و الصحفية و الإعلامية ، و هم المطالبون باحترام أسرى الحرب ومعاملتهم معاملة إنسانية ، ونفس الأمر بالنسبة للجرحى و المرضى و عدم استهدافهم بعدوان أو التعرض لهم بخطر [1].

و لا شك أن هذه الالتزامات و غيرها وردت كلها في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني و البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 ، وهي تنطبق بصورة مباشرة في القانون الداخلي بمجرد الانضمام إلى الاتفاقية أو التصديق عليها ، وتصبح الدولة ملزمة بمراعاة أحكامها و تطبيقها في الحروب و النزاعات التي تكون طرفا فيها، غير أن قيام المشرع الوطني بإدراج هذه القواعد و ما لها وما بها من التزامات في القوانين العسكرية يأتي لحرصه على قيام القوات المسلحة بتنفيذها ، وهذا من منطلق أن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني من رجال القوات المسلحة.[2]

و إدراج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية لا بد أن يحتوى على عناصر التجريم و العقاب.

بـــ- تجريم انتهاكات القانون الدولي الإنساني في قانون العقوبات:

قد يفضل المشرع الوطني تضمين التزامات القانون الدولي الإنساني و انتهاكاتها في صلب القانون الجزائي عن طريق تجريم و عقاب هذه الانتهاكات، وذلك بهدف توسيع نطاق التجريم و العقاب و اشتماله لكل أطراف المجتمع ، سواء عسكريين أو غيرهم ، حيث أن قانون المحاكمات العسكرية قاصر على مخاطبة العسكريين فقط.

كما أن هذا يحقق ميزة أخرى و هي تحقيق مبدأ الشرعية الجنائية الذي يقرر بأنه لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص، وهناك ميزة أخرى و هي أن هذا الأدراج لقواعد القانون الدولي الإنساني في

---

[1] /- احمد أبو الوفاء، الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2006، ص، 161

[2] / انظر كذلك: عامر الزمالي: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مقال منشور في مؤلفات نخبة من الخبراء و المتخصصين: القانون الدولي الإنساني ، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، طبعة 03 ، دار الكتب المصرية القاهرة ، 2006،ص،258

القوانين الوطنية يعطي الفرصة للقضاء الوطني و السلطات الوطنية في مكافحة هذه الجرائم، و كل من يرتكبها و معاقبته ، مما يؤدي إلى تجنيب رعايا دولهم و خاصة القادة العسكريين و المسؤولين ملاحقات المحاكم الدولية ، و نهوض الاختصاص الجنائي لتلك المحاكم الدولية ، التي ينعقد لها الاختصاص عند قصور أو عجز القضاء الوطني عن محاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات[1].

2- منح الاختصاص للقضاء الوطني لمعاقبة انتهاكات القانون الدولي الإنساني:

من أهم الأساليب الفعالة لتطبيق القانون الدولي الإنساني في القانون الوطني أن يقرر المشرع الوطني و يمنح الاختصاص لمحاكمه الوطنية بمحاكمة و معاقبة كل من ينتهك قواعد القانون الدولي الإنساني ،بغض النظر عن شخص المنتهك أو مكان وقوع الانتهاك أو نوع النزاع المسلح الذي انتهكت قواعد القانون الدولي الإنساني بمناسبته، سواء كان نزاعا مسلحا داخليا أو دوليا[2].

و يتم منح الاختصاص العالمي للقضاء الوطني عن طريق النص عليه في التشريعات و القوانين الداخلية ، كما يمكن أن يتقرر هذا الاختصاص عن طريق عقد اتفاقيات دولية ، مثل ما هو في ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 حيث ورد في ديباجته : "**من واجب كل دولة أن تمارس و ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية**[3] "

أ-حكم إخلال الدولة بالتزاماتها و تقاعسها عن إصدار هذه التشريعات:

يتبين من خلال صياغة نص المادة 49 من اتفاقية جنيف الأول و المادة 50 من الاتفاقية الثانية و المادة 129 من الاتفاقية الثالثة و المادة 146 من الاتفاقية الرابعة ، والتي بدأت كلها بعبارة:" **تتعهد**

---

[1] /- محمد شريف بسيوني ، المحكمة الجنائية الدولية ، نشأتها نظامها الأساسي مع دراسة لنشات اللجنة الدولية لتقصي الحقائق ، والمحاكم الجنائية السابقة، مطبعة روز اليوسف الجديدة ، ط03 2002 ، ص،211

[2] /- عامر الزمالي، اليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق ،ص، 258 .
انظر كذلك : اوسكار سوليرا الاختصاص القضائي التكميلي و القضاء الجنائي الدولي"، المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات من أعداد عام 2002 ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، جنيف، 2002 ،ص167 .
انظر: ندوات تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني ، من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، أكتوبر 2003 على الموقع:

www.cicr.org/web/eng/siteengo.nef/htmaill/5tam64/file/improving compliance with ihl-oct2003.pdf.Aviable sit web (30/08/2010)

[3] / - محمود شريف بسيوني ، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص،211
-انظر كذلك :كمال دحماني :القانون الدولي الإنساني و تحديات النزاعات المعاصرة،رسالة ماجستير، في القانون العام ،تخصص قانون دولي إنساني ،كلية العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ، الجزائر، 2011،ص،160 وما يليها.

الأطراف السامية المتعاقدة بان تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقيات"[1]

من خلال هذا النص يمكن أن نستنتج أن هناك التزاما جوهريا مفروض على الدول الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقيات يتمثل أساسا في أن تلتزم بإصدار كل التشريعات اللازمة و الضرورية لتجريم كل انتهاك لأحكام وقواعد اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 .

و منه فان أي دولة تخل بالتزامها هذا ولم تتخذ الإجراءات التشريعية لتجريم ومعاقبة هذه الانتهاكات، تعد مخلة بالتزام دولي مفروض عليها، وأنها مخالفة لقاعدة دولية آمرة ، و تتحقق عليها المسؤولية الدولية ، عن أعمال السلطة التشريعية باعتبارها السلطة المكلفة بإصدار هذه التشريعات[2].

و لا يمكن للدول أن تحتج بعدم وجود تشريع في منظومتها القانونية الداخلية يلزمها بقواعد القانون الدولي الإنساني ، أو يجرم انتهاكات اتفاقيات جنيف ، لان هذا الدفع يتعارض أصلا مع التزاماتها المشار إليها أنفا بوجوب اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتنفيذ تلك المبادئ و القواعد[3].

بـــ: الالتزام بعدم إصدار قوانين داخلية تتعارض و مبادئ القانون الدولي الإنساني:

يترتب على التزام الدول بالمبدأ المشار إليه في المادة 49 و المادة 50 و المادة 129 و المادة 146 من اتفاقيات جنيف الأربعة على التوالي ، بان تصدر التشريعات الضرورية لتنفيذها بالإضافة على التزامها بان لا تصدر أي تشريعات قانونية تتعارض مع مبادئ هذه الاتفاقيات ، أو تتعارض و مبادئ القانون الدولي الإنساني بصفة عامة ، لان اصدر مثل هذه التشريعات يرتب المسؤولية الدولية على الدولة المصدرة ، فعلى سبيل المثار لو قامت دولة ما بإصدار قانون داخلي يمنح لقواتها المسلحة مهاجمة المدنيين أو قتل الأسرى ، أو يعفي من يرتكب انتهاكا جسيما لمبادئ القانون الدولي الإنساني من المسؤولية الجنائية ، أو يمنحهم الحصانة ضد المحاكم الوطنية أو العالمية ، إذا مارسوا مثل هذه الأفعال على المدنيين أو الأسرى أو ضد غيرهم من الفئات المحمية ، فان المسؤولية الدولية تتقرر ضد هذه الدولة لمخالفتها مبادئ و قواعد دولية آمرة[4] .

---

[1]/ - انظر المواد 49 من اتفاقية جنيف الأولى و 50 من اتفاقية جنيف الثانية و 129 من اتفاقية جنيف الثالثة و 146 من اتفاقية جنيف الرابعة، المنعقدة في 12/ آب/ أغسطس ،1949

[2]/ - محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1967 ،ص،365

[3] / - احمد ، أبو الوفاء ، الوسيط في القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص، 16

[4] / - احمد ، أبو الوفاء ، الوسيط في القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص،16

جـــ:الالتزام بإلغاء كل التشريعات المخالفة مبادئ القانون الدولي الإنساني:

ينتج عن التزام الدولة باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتنفيذ وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، التزام أخر ورد ذكره في المادة 49 من اتفاقية جنيف الأولى وما يماثلها من مواد الاتفاقيات الأخرى التي سبق ذكرها، وهو ضرورة إلغاء أي تشريع أو مرسوم أو قرار يخالف الالتزامات الدولية للدولة وخاصة تلك الالتزامات الواردة في اتفاقيات جنيف، وغيرها من اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، حيث تشكل تلك المخالفات في حد ذاتها جرائم دولية يخضع مرتكبها للعقاب والمسؤولية الجنائية، ولا يدفع هذه المسؤولية القول بأن الفعل قد جاء مطابقا لتشريع داخلي[1].

و على ذلك تلتزم الدول بتنقية تشريعاتها الداخلية من أي قانون يخالف التزاماتها الدولية المترتب عليها بموجب تصديقها على اتفاقيات جنيف أو انضمامها إليها.

ثانيا: مدى ترتيب المسؤولية الدولية الجنائية عن التشريعات المخالفة للقانون الدولي الإنساني.

و بناءا على ما سبق تثور التساؤلات التالية: ماذا لو أصدرت دولة ما تشريعات مخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ؟ وماذا لو امتنعت عن إصدار تشريعات تعد ضرورية لتطبيق القانون الدولي الإنساني ؟ و ماذا لو امتنعت عن إلغاء تشريع يتعارض مع التزاماتها الدولية المستمدة من قواعد القانون الدولي الإنساني ؟.

أنه لا جدال في ترتيب المسؤولية الدولية المدنية على الدولة التي تقع في إحدى المخالفات الثلاث السابقة استنادا لمبدأ مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية، وهذا أمر مستقر عليه فقه ا و قضاءا منذ وقت بعيد، وحكم قضية السفينة **الألاباما** الصادر عام 1867 بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خير دليل على ذلك، حيث قضت محكمة التحكيم بإدانة بريطانيا وتحميلها المسؤولية الدولية لعدم حيادها أبان الحرب الأهلية الأمريكية ورفضت الدفع بعدم وجود تشريع لديها ينظم مسألة الحياد[2].

ولكن من المعلوم أن الأثر القانوني المترتب على المسؤولية الدولية المدنية يقتصر على التعويض أي دفع مبالغ مالية لإصلاح الضرر المترتب عليها، لكن هل يمكن مساءلة الدولة مسؤولية جنائية عن عدم اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني ؟.

---

[1] / -حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، مرجع سابق ، ص،365

[2] /- احمد الحميدي ، القانون الدولي الإنساني، و المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق ، ص، 04

الواقع أنه لا يوجد حلول أو تجارب سابقة لهذه المسألة، خاصة أن مسألة المسؤولية الجنائية ثابتة للأشخاص من أفراد عاديين و طبيعيين، و أن الأشخاص المعنوية كالدولة لا يتصور خضوعها للعقوبات الجنائية العادية، وخاصة أن المادة 25 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد حسمت الأمر بالنص في فقرتها الأولى على:

– يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملا بهذا النظام.

– الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولا عنها بصفته الفردية و يتعرض للعقاب وفقا لهذا النظام الأساسي [1].

وقد قررت الفقرة الرابعة من هذه المادة انه " **لا يؤثر أي حكم في هذا النظام الأساسي يتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية في مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي**".

وعلى ذلك يمكن القول بأن النصوص السابقة قد حسمت أمر المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية كالدولة أو الشركات أو البرلمان أو الهيئات ، ومع ذلك فهذا لا يمنع من القول بثبوت المسؤولية الجنائية على ممثلي الأشخاص المعنوية من أشخاص طبيعية عن ارتكاب جريمة دولية وقد قررت المادة 27 من ذات النظام الأساسي عدم الاحتجاج بالصفة الرسمية سواء كان رئيسا للدولة أو حكومة أو عضوا في حكومة أو برلمان للإفلات أو الإعفاء من العقاب[2].

وبالتالي يمكن مساءلة أعضاء السلطة التشريعية إذا ارتكبوا بصورة مباشرة جريمة دولية أو ساهموا أو اشتركوا فيها بإحدى وسائل الاشتراك الثلاث وهي التحريض أو المساعدة أو الاتفاق[3].

ويتصور أن ينطوي سلوك البرلمان على التحريض أو المساعدة على ارتكاب جريمة دولية ، إذا قام البرلمان بإصدار قانون يخول للقوات المسلحة الاعتداء على الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني ،أو يمنحها الحصانة أو الإعفاء من العقاب أو إصدار قانون عنصري يقرر إبادة طائفة من السكان أو عرق معين، فهنا يمكن مسائلة أعضاء البرلمان كأعضاء الحكومة التي أصدرت القرار للقوات المسلحة بارتكاب الإبـــادة كما يمكن مساءلة أفراد القوات المسلحة المسؤولين مباشرة عن ارتكاب جرائم الإبادة ،لكن هل يسأل كل أعضاء البرلمان و كل أعضاء الحكومة عن إصدار قانون الإبادة؟ أم يسأل فقط من وافق عليه ؟

---

[1] / - انظر نص المادة، 25 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة

– انظر كذلك : احمد الحميدي، مرجع سابق ،ص، 04 .

[2] / -محمود شريف بسيوني ، المحكمة الجنائية الدولية ، مرجع سابق ،ص، 211

[3] / - سعيد عبد اللطيف حسن ، المحكمة الجنائية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة ،2004،ص،176

تتميز المسؤولية الجنائية بأنها مسؤولية شخصية، بمعنى انه يخضع لها فقط من ارتكب الفعل دون غيره من الأشخاص، وبتالي يسأل فقط من وافق على قرار الإبادة دون من سجل موقفه بالاعتراض عليه، صحيح أن القانون أو قرار الحكومة ينسب للحكومة أو البرلمان ككل، طالما حاز أغلبية الأصوات المطلوبة وبغض النظر عن من وافق عليه ومن اعترض عليه، إلا أن المسؤولية الجنائية لها تأسيس مختلف حيث أنها مسؤولية شخصية تقتصر على من اشترك مباشرة في ارتكاب الجريمة دون غيره[1] .

الفرع الثاني :الالتزام بنشر قواعد القانون الدولي الإنساني على أوسع نطاق :

لا شك أن معرفة القواعد القانونية الواجبة التطبيق تعتبر من أهم عوامل تحقيق فعالية هذه القواعد ومن هنا تأتي أهمية نشر قواعد القانون الدولي الإنساني ، وذلك حتى يتمكن كل فرد من معرفة ما يتوجب عليه القيام به و احترامه في حالة مواجهة نزاع مسلح ما ، بل أكثر من ذلك فان نشر القانون الدولي الإنساني هو احد أهم و ابرز الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق الدول التي قبلت بالمعاهدات الدولية المشكلة للقانون الدولي الإنساني[2].

كما أن أهمية النشر و ضرورته من اجل التعريف بأحكام القانون الدولي الإنساني ليس بالأمر الجديد أو المستحدث بموجب اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ، بل يرجع إلى سنة 1907 عندما تم اعتماد اتفاقية لاهاي الرابعة ، أين نصت المادة الأولى منها انه:" **على الدول المتعاقدة أن تصدر تعليمات إلى قواتها المسلحة البرية تعليمات تكون مطابقة للائحة الملحقة بهذه الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية**" [3]

ولعل أهمية نشر قواعد القانون الدولي الإنساني لتصبح معروفة لدى السكان المدنيين هي من دفعت الفقيه **جان بيكته** للقول :" **لاحظت أن المعرفة بالقانون شرط ضروري لتطبيقه الفعال، و أحد أسوء اتفاقيات جنيف هو الجهل** " [4]

---

[1] /-فتحي سرور، شرح قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1996،ص،185

[2] / تظهر أهمية نشر القانون الدولي الإنساني في المواد: 74 من اتفاقية جنيف الأولى و المادة 48 من اتفاقية جنيف الثانية، و المادة 127 من اتفاقية جنيف الثالثة و المادة 144 من اتفاقية جنيف الرابعة و المادتين 83 و 87 من البروتوكول الإضافي الأول، و المادة 19 من البروتوكول الإضافي الثاني.

[3] /- انظر : جاسم زور الحماية الدولية للنساء أثناء النزاعات المسلحة الدولية ،رسالة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة حلب ، سوريا ،225،2009.

[4] /- احمد أبو الوفاء، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني ، في القانون الدولي و في الشريعة الإسلامية ، ، دار النهضة العربية ، مصر،130،2006

حيث أن الالتزام بنشر قواعد القانون الدولي الإنساني يندرج تحت المبدأ الذي تقوم عليه جميع الأنظمة القانونية في العالم و هو " **لا يعذر احد بجهله القانون** " و تلعب اللوائح و القوانين و القرارات الوطنية دور بارزا في استقبال القانون الدولي الإنساني و نشره[1].

أولا: أهمية نشر قواعد القانون الدولي الإنساني:

وترجع أهمية هذا الالتزام الذي حرصت على النص عليه اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، إلى أن هذا النشر من شأنه تحقيق علم الكافة به وخاصة العسكريين من رجال القوات المسلحة سواء من جيش أو شرطة وبالخصوص المليشيات المسلحة والمتمردين في الحروب الأهلية ، حيث تعد تلك الفئات مخاطبة بصورة مباشرة بقواعد القانون الدولي الإنساني، حيث يلتزمون باحترام وتطبيق قوانين و أعراف الحرب وقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء نشوب نزاع مسلح أو حرب أهلية و يشتركون في القتال فيها، ولا يمكن ضمان احترامهم وتطبيقهم لهذه الأحكام والقواعد، إلا إذا تم نشرها و إعلامهم بها مسبقا وقبل نشوب النزاع المسلح.

كما أن الالتزام بنشر القانون الدولي الإنساني ضروري أيضا للقادة العسكريين والحكام و المسؤولين حتى لا يقعوا تحت طائلة المحاكمة عن ارتكاب الجرائم الدولية، حيث لا تعفيهم رتبهم أو صفتهم الرسمية أو ما قد يتمتعون به من حصانات، لذلك فالعلم بقواعد القانون الدولي الإنساني من شأنه وقايتهم وحمايتهم من الانزلاق في مخالفات القانون الدولي الإنساني[2].

إن العلم بالقانون الدولي الإنساني أمر جوهري للأفراد والمدنيين العاديين شأنهم في ذلك شأن المقاتلين، حيث أنهم يعتبرون الفئات المحمية بقواعد القانون الدولي الإنساني ،وأنهم الفئات الذين يستهدفهم بالمخاطبة للنأي بهم عما يفعله المقاتلون فيما بينهم، خاصة في النزاعات المسلحة الداخلية التي يصعب فيها التميز بين المقاتلين و المدنيين، حيث يختلطوا العسكريين وغير العسكريين في جبهات القتال، لذا فالعلم بقواعد القانون الدولي الإنساني من شأنه تحقيق الدراية الكافة بحقوقهم و التزاماتهم، فيعرفون مالهم وما عليهم من التزامات و واجبات[3].

---

[1] / - عامر الزمالي ، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني ،مرجع سابق ،ص258

[2] / - سعيد عبد اللطيف حسين، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق،ص، 176

[3] / - محمد يوسف علوان – نشر القانون الدولي الإنساني – ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي الذي انعقد في القاهرة في 16 نوفمبر 1999 ،ص ،485

تنص المادة 83 /01 من البرتوكول الإضافي الثاني :" " تتعهد الأطراف المتعاقدة بالقيام في زمن السلم وكذا أثناء النزاع المسلح بنشر نصوص الاتفاقيات نص هذا البروتوكول على أوسع نطاق ممكن في بلادها وبإدراج دراستها بصفة خاصة ضمن برامج التعليم العسكري، وتشجيع المدنيين على دراستها حتى تصبح هذه المواثيق معروفة للقوات المسلحة و للسكان المدنيين.

و لأجل كل ما سبق أوردت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 مادة مشتركة جاءت بنفس الصياغة، وتؤكد جميعها على الالتزام وتعهد الدول بنشر أحكامها على أوسع نطاق ممكن، وضرورة التزام كافة أجهزة الدولة بأحكامها [1] .

و تنص المادة 47 من اتفاقية جنيف الأولى على أن : "**تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلدانها في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتتعهد بصفة خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برامج التعليم العسكري والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لجميع السكان ،وعلى الأخص القوات المقاتلة المسلحة وأفراد الخدمات الطبية والدينية** " و تنص المادة 19 من البروتوكول الإضافي الثاني على أن:" **ينشر هذا البروتوكول على أوسع نطاق ممكن**"، حتى يمكن لكافة الأشخاص العلم بأحكامه ومبادئه في حالة نشوب نزاع مسلح غير دولي. [2]

كما أكد المؤتمر الدبلوماسي لعام 1977 على نشر القانون الدولي الإنساني و ذلك بموجب قراره رقم 21[3].

وقد أكدت على واجب نشر القانون الدولي الإنساني لاسيما في أوساط العسكريين من رجال الجيش والشرطة، المادة 83 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 و التي تنص على أن:" **تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بالقيام في زمن السلم وكذا أثناء النزاع المسلح، بنشر نصوص الاتفاقيات ونص البروتوكولات على أن يتم ذلك على أوسع نطاق ممكن في بلدانهم، و بإدراج دراستهم بصفة خاصة ضمن برامج التعليم العسكري وتشجيع السكان المدنيين على دراسته ا، حتى تصبح هذه المواثيق معروفة للقوات المسلحة وللسكان المدنيين**[4]"، و هو نفس ما طالب به المؤتمر البرلماني الدولي التسعون الدول بان تذكر القادة العسكريين بواجبهم بتعريف العسكريين بقواعد القانون الدولي الإنساني[5].

---

[1] /- محمد فهد الشلالدة ،القانون الدولي الإنساني ، مكتبة دار الفكر، القدس ، فلسطين ، 2005 ، ص310.
انظر أيضا : احمد الحميدي ، القانون الدولي الإنساني ، والمحكمة الجنائية الدولية ، مرجع سابق ،ص،54.
[2] / - راجع المادة 47 من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949 و المادة 19 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.
[3] / انظر في ذلك: عبد الكريم الداحول ،حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة ، دراسة مقارنة بين قواعد القانون الدولي و الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، في القانون العام ، جامعة القاهرة، 1998،ص،117.
[4] / -حازم عتلم ،قانون النزاعات المسلحة غير الدولية و القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص،209
انظر أيضا :قصي مصطفى عبد الكريم تيم ، مدى فعالية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية و الغير دولية ، رسالة ماجستير في القانون في القانون العام ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين،2010،ص،ص92-93
[5] /- انعقد المؤتمر البرلماني الدولي في استراليا في الفترة ما بين 13 و 18 ايلول عام 1993 .

و الواقع انه في الفترة الأخير بدأ اهتمام واسع بنشر قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني و التدريب عليه في أوساط المدنيين و العسكريين على حد السواء، و هو ما أكده الإعلان الصادر عن المؤتمر الثامن و العشرين للصليب الأحمر، و الهلال الأحمر لعام 2003 ، حيث طالب الدول بالعمل على دعم تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني و كفالة احترامه [1].

كما ركزت خطة العمل الإقليمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي لعام 2007، على مواصلة النشر في الأوساط الحكومية المعنية بتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيدين الوطني و الإقليمي ، وبصفة خاصة في أوساط القضاة و النواب العامون و القضاء العسكري ، والأوساط الدبلوماسية و البرلمانيين ، كما دعت إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إدراج القانون الدولي الإنساني في برامج التدريب العسكري[2].

ثانيا : أساليب و طرق نشر قواعد القانون الدولي الإنساني :

يمكن الاستعانة بأساليب وطرق عديد من اجل تحقيق نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني على أوسع نطاق ممكن وتعريف اكبر قدر من الأشخاص بأحكامه.

أ: نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني في الجرائد الرسمية للدول :

وهذا النشر إجراء ضروري يتم بعد الانتهاء من مراحل إبرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني أو غيرها من الاتفاقيات الدولية، حيث يتم النشر في الجريدة الرسمية التي تنشر فيها القوانين بعد التوقيع عليها والتصديق عليها من البرلمان وإصدارها من رئيس الدولة، ثم تنشر حتى يتحقق علم الكافة بها وحتى تصبح نافذة في القانون الداخلي للدولة [3].

بـــ: النشر عبر وسائل الإعلام بأنواعها:

يحقق هذا الأسلوب علم كافة الأفراد ،حيث أن تلك الوسائل أوسع انتشارا وأكثرها رغبة في تقبل الأفراد لها، أما الاطلاع في الجريدة الرسمية فهو أجراء قانوني واجب أكثر منه لكوسيلة للعلم والنشر والذي يتحقق أكثر عبر وسائل الأعلام، وفي كلتا الحالتين يحقق النشر الغاية من ورائه وهو " **علم**

- انظر في ذلك : المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ، 39 ، 1994،ص، 421.

[1] / - جاسم زور ، الحماية الدولية للنساء أثناء النزاعات المسلحة الدولية ، مرجع سابق ،ص،225

2 /- شريف عتلم و محمد رضوان بن خضراء ، التقرير السنوي الرابع عن تطبيق القانون الدولي الإنساني، على الصعيد العربي ، 2006 ن منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،ص،17

[3] / - احمد أبو الوفاء ، الوسيط في القانون الدولي الإنساني،مرجع سابق ،ص،16

الكافة باتفاقيات القانون الدولي الإنساني ،وهو ما يحقق مبدأ أساسي من مبادئ القانون المتعارف عليها بين الأمم المتمدنة، وهو مبدأ لا يعذر أحد لجهله بالقانون أو الجهل بالقانون لا يغتفر[1].

الفرع الثالث:الالتزام بإدراج القانون الدولي الإنساني في مناهج التربية و التعليم:

ينبثق هذا الالتزام عن الالتزام السابق الخاص بضرورة نشر قواعد القانون الدولي الإنساني وتحقيق العلم بها، وقد أوضحت النصوص السابق مدى اقتران الالتزام بنشر قواعد هذا القانون مع الالتزام بإدراج قواعد القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية خاصة للكليات العسكرية ،سواء كانت مؤهلة لرجال الجيش أو الشرطة، والإدراج في المناهج الدراسية ينبغي أن يمتد للكليات والمناهج الدراسية العادية لتحقيق علم الناس والسكان المدنيين.[2]

ولا ينبغي أن يقتصر الأمر على مجرد الإدراج بل يجب أن يشمل ذلك ضرورة تدريسها بالفعل، وضرورة تخصيص ساعات تدريبية لها، وجعل علوم القانون الدولي الإنساني مادة أساسية في العلوم العسكرية ،لكي تصبح قواعد القانون الدولي الإنساني جزءا من عقيدة الفرد المقاتل، الذي عليه أن يدرك أن مهمته الأساسية ليس فقط تنفيذ الأوامر العسكرية وطاعة أوامر قادته ورؤسائه وأداء واجبه القتالي، بل تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في سلوكه القتالي [3]، حيث أن سلوكه القتالي سيقيم ويخضع للمسؤولية الجنائية الوطنية أو الدولية إذا تجاوز القواعد الإنسانية .

أولا: أساليب و طرق إدراج قواعد القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية و الدراسية:

إن تدريس قواعد القانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة تجعل الفرد فيها واعيا تماما ومقتنعا بأنه لا يجوز له الاشتباك سوى مع الأهداف العسكرية، سواء تمثلت في المقاتلين أو الأعيان **(مبدأ التميز)** أي ضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والهدف المدني ، حيث يجب ألا يستهدف بأي حال من الأحوال الهدف المدني الذي يحتمي فيه السكان المدنيون، بل يجب عدم استهدف الأهداف المدنية ولو احتمى فيها ولجأ إليها المقاتلون مادامت لم يستخدموها لتمويه عملياتهم العسكرية وانطلاق عملياتهم الهجومية.[4]

---

[1] /- احمد صبحي العطار، نظرية الخطأ في القانون الجنائي ،دار النهضة العربية،ط2 ،القاهرة ،2003، ص، 116

[2] / - سيرج بوجوا ، تدريس قانون النزاعات المسلحة للقوات المسلحة ، وتدريبها على تطبيقه و تنظيمها على أساسه ، القانون الدولي الإنساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاهرة ، 2006، ص، 429

[3] /- انظر شريف عتلم و محمد رضوان بن خضراء ، مرجع سابق ، ص، 17

[4] / - عامر الزمالي ، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني ، القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص،260 حيث تحقيق مبدأ التناسب لا يتحقق إلا بتدريب و تعليم القوات المسلحة من جنود و قادة على قواعد القانون الدولي الإنساني، وتوفير مستشارين قانونيين مرافقين لهذه القوات لتقديم المشورة و الرأي في مثل هذه الحالات وعلى المستوى المناسب و المطلوب وهو ما أكدت عليه أحكام المادة 82 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

كذلك يحقق تدريس القانون الدولي الإنساني للفرد المقاتل الإدراك التام بمبدأ عدم الإفراط في استخدام القوة المسلحة في تنفذ مهامه القتالية، وهو ما يعرف أيضا بمبدأ التناسب[1].

حيث أن الممارسة السياسية القتالية المسماة بالأرض المحروقة بمعنى تدمير كل ما هو حي على منطقة العمليات القتالية وهدم ما بها من مبان ومنازل وحقول زراعية وأشجار ومنشأة يتنافى مع مبدأ التناسب و الإفراط الزائد في استخدام القوة الذي يتجاوز هدف تنفيذ المهمة [2].

ولا شك إن المقاتل يحتاج إلى الإدراك الكامل بقواعد اتفاقيات جنيف وغيرها من قواعد القانون الدولي الإنساني، وتعزيز قيمتها الأخلاقية والجنائية لديه، وأن هذا الإدراك والتدريس ينبغي أن يشمل القائد والفرد المقاتل على حد السواء حيث ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني عند إصدار الأوامر، و إدارة المعارك، و قيادة المقاتلين في عملياتهم ، وتوجيههم إلى ضرورة احترام القانون وتطبيق مبادئه الأساسية المتمثلة في مبدأ التمييز والتناسب في إطار الضرورة العسكرية [3].

وتدريس القانون الدولي الإنساني لا ينبغي أن يقتصر على الكليات والمدارس العسكرية بل ينبغي أن يمتد ذلك إلى القادة والضباط الكبار، وذلك في صورة دورات الترقية التي يتقدمون لها مثل دورة أركان الحرب والقادة التي يتم تنظيمها في غالبية الدول العربية أو على مستوى مماثل لها[4] .

ولأن تدريس ونشر القانون الدولي الإنساني مهمة لا يمكن تحقيقها إلا في وقت السلم ،حيث نجد أن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وكذا البروتوكولين الإضافيين لعام ،1977 ينصون على أن تكون مهمة النشر جزءا من استعداد كل فرد لمواجهة نشوب أي حرب سواء كانت حربا دولية أو أهلية، إذ لا ينبغي الانتظار إلى أن يشتعل نزاع مسلح ما للشروع في نشر وتدريس القانون الدولي الإنساني وتوعية العامة بمبادئه وأحكامهما[5].

كما يجب على كل فرد أن يكون مدربا على العمل بما يتفق وأحكام هذا القانون في الحالات التي تواجهه وتتطلب تطبيقه، ولا يحتاج كل من المقاتلين والأفراد العاديين أكثر من معرفة الأحكام

---

[1] /-سيرج بورجوا، مرجع سابق ،ص،429

[2] /- احمد الأنوار مرجع سابق ،ص ،319

[3] / عامر الزمالي ، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني مرجع نفسه ، ص،260

[4] / شريف عتلم ، محمد رضوان بن خضراء التقرير السنوي الرابع عن تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي ، مرجع سابق ، ص، 17 .
-انظر أيضا : د ، عامر الزمالي ،آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني ، القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص، ص، 206 و207

[5] / احمد فتحي سرور، القانون الدولي الإنساني ، دار المستقبل العربي ،ط1 ،2003،ص،382

والقواعد المتعلقة بهم وتعنيهم بصورة مباشرة، لا أن يلموا بجميع الأحكام والقواعد التي يتألف منها القانون الدولي الإنساني.[1]

كما أن مهمة التوعية بالقانون الدولي الإنساني ونشره و تدريسه، تفرض على الأطراف السامية المتعاقدة الالتزام بـــ:

1-تكوين عاملين مؤهلين :

تنص المادة (06) من البروتوكول الإضافي الأول على أن " **تسعى الأطراف السامية المتعاقدة في زمن السلم أيضا ، بمساعدة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر و الأسد و الشمس الأحمرين، لإعداد عاملين مؤهلين بغية تسهيل تطبيق الاتفاقيات وهذا اللحق البروتوكول وخاصة فيما يتعلق بنشاط الدولة الحامية** [2]"

و قد جاء ذلك استجابة لقرار المؤتمر الدولي للصليب الأحمر العشرين لعام 1965 الذي طالب بضرورة العمل على تكوين مجموعة من الأفراد قادرين على العمل في مجال تنفيذ القانون الدولي الإنساني، و عبر عن الرغبة في أن تساهم اللجنة في تدريب هؤلاء الأفراد [3].

حيث يمكن لدول أن تستعين بالجمعيات الوطنية للصليب الأحمر، و الهلال الأحمر و جمعيات الأسد و الشمس الأحمرين، لمساعدتها في إعداد هؤلاء الأشخاص المؤهلين و القادرين على إعطاء المشورة للسلطات في بلدانهم و إفادتها بخبراتهم في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني و تضع اللجنة الدولية للصليب الأحمر رهن تصرف الأطراف السامية المتعاقدة قائمة بأسماء الأشخاص الذين اعدوا على نحو سابق، و التي تكون قد وضعتها الأطراف السامية المتعاقدة و أبلغتها إلى اللجنة لهذا الغرض، ويكون استخدام هؤلاء العاملين خارج النطاق الوطني في كل حالة على حده محل اتفاق خاص بين الدول الأطراف[4].

كما أن اختيار وإعداد هؤلاء الأشخاص المؤهلين في زمن السلم، يتيح لهم أن يقوموا بدور فعال في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، وذلك في إسهامهم في أنشطة نشر القانون الدولي ومتابعة كل ما

---

[1] / -انظر في ذلك :قصي مصطفى عبد الكريم تيم مرجع سابق ،ص، ص، 95-96

[2]/- انظر المادة 06 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949

[3] / - العميد حسن مال الله ، مسؤولية القادة و الرؤساء و الدفع الأوامر العليا ، بحث منشور في كتاب : القانون الدولي الإنساني ، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2006، ص،403
انظر كذلك : - محمد يوسف علوان ، نشر القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ، ص، 499

[4] /- محمد يوسف علوان، نشر القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ،ص، 500

هو جديد في ميدان القانون الدولي الإنساني في الدول الأخرى، و إبلاغ السلطات المختصة في الدولة نفسها ، ومن أهم المهام المتعلقة بهؤلاء العمال المؤهلين نذكر على سبيل المثال:

- المساهمة في إعداد القوانين و التشريعات الوطنية التي تهدف إلى تطبيق القانون الدولي الإنساني أو تعديل القائم منها.

- ترجمة و تفسير الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

- متابعة كل المستجدات على الساحة الدولية فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، و إبلاغ السلطات المحلية به، كما يضطلعون بمهام أخرى أثناء قيام النزاع المسلح كتقديم الرعاية الطبية و الصحية و تقديم المساعدات الإنسانية للضحايا[1].

كما يمكنهم مساعدة السلطات الحكومية في ترجمة الاتفاقات الدولية، التي تندرج في إطار القانون الإنساني ،و ترجمة أية قوانين وطنية تتعلق بهذا الموضوع[2].

2- المستشارون القانونيون في القوات المسلحة:

نظرا لتشعب قواعد القانون الدولي الإنساني وتطورها المستمر ، حيث يستوجب الكثير من الخبرة والتخصص لدى فئات معينة ،الشيء الذي يفرض على القوات المسلحة اللجوء إلى استشارة الخبراء وطلب المعونة منهم[3].

حيث نصت المادة(82) من البروتوكول الإضافي الأول على: "**أن تعمل الأطراف السامية المتعاقدة دوما ، وتعمل أطراف النزاع أثناء النزاع المسلح، على تأمين و توفير المستشارين القانونيين عند الاقتضاء لتقديم المشورة للقادة العسكريين على المستوى المناسب، بشأن تطبيق الاتفاقيات والبروتوكول وبشأن التعليمات المناسبة التي تعطي للقوات المسلحة فيما يتعلق بهذا الموضوع** "[4]. من أجل عرض أي خطة عسكرية تتطلب الهجوم على مواقع العدو على المستشارين وبيان الهدف من الهجوم والمواقع المراد مهاجمتها ، أو قصفها ونوع السلاح المستعمل بهدف معرفة مدى عدم مخالفتها للقانون، ومن أجل منع أي انتهاك جسيم لأحكام القانون الدولي الإنساني[5].

---

[1] /- محمد حمد العسبلي ، دور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر في إعداد عاملين مؤهلين لتسهيل تطبيق القانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ، 35 فبراير 1994 ،ص،26

[2] / - محمد يوسف علوان، مرجع سابق ،ص، 500.=

[3] /- العميد حسن مال الله ، مسؤولية القادة والرؤساء والدفع بطاعة الأوامر العليا ،مرجع سابق ، ص260.

[4] /- نص المادة 82 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1977

[5] / -عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، مرجع سابق ، ص، 81

و يتم تعين هؤلاء المستشارين إما بتدريب ضباط من الجيش و القوات المسلحة تدريبا قانونيا مناسبا، و تعينهم مستشارين قانونيين ، أو عن طريق تعين قانونين بإمكانهم أداء هذه المهام و تدريبهم تدريب عسكري، وقد تكون الطريقة الأولى هي الأنسب نظرا لأنه من السهل على القادة العسكريين عموما قبول النصح و الإرشاد من أشخاص ينتمون إلى نفس مؤسستهم العسكرية [1].

3-وجبات القادة:

القادة العسكريين ملزمون بالتعريف بالقانون الدولي الإنساني ونشر قواعده بين أفراد القوات المسلحة ، لذلك يجب عدم تجاوز أية حدود لا يقرها القانون الدولي الإنساني وعلى كل قائد عسكري سواء تعلق الأمر بنزاع مسلح دولي أو غير دولي ، العمل على كفالة احترام هذا القانون لأن مسألة احترام القانون الدولي الإنساني واجبة في أي شكل من أشكال النزاعات المسلحة.

فالقادة العسكريين ملزمون ببذل العناية والرعاية اللازمة من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص والأعيان المدنية في حالة أي هجوم عسكري، و حسب المعلومات المتوفرة لديهم ويجب عليهم الامتناع عن ارتكاب أية انتهاكات جسيمة[2].

و عليهم القيام بالواجبات التاليـــــة وفق نص (المادة 87) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977:

1 – منع الانتهاكات الواردة في اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الإضافي.

2 – قمع هذه الانتهاكات وإبلاغها إلى الجهات المختصة وهي الشرطة العسكرية والقضاء العسكري فيما يتعلق بالقوات المسلحة الذين يعملون تحت إمرتهم.

3 – التأكيد من أن أفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت إمرتهم على بينة من التزاماتهم كما تنص عليه الاتفاقيات والبروتوكول.

4 – أن يكونوا على بينة أن بعض مرؤوسيه أو أي أشخاص آخرين خاضعين لسلطتهم على وشك أن يقترفوا انتهاكات جسمية للاتفاقيات المشكلة للقانون الدولي الإنساني .

---

[1] / -عبد الكريم الداحول ، مرجع سابق ، ص،ص، 185-186

[2] / -العميد حسن مال الله، مرجع سابق ،ص،402

-راجع نص المادة 87 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949

-انظر كذلك: قصي مصطفى عبد الكريم تيم، مرجع سابق,ص،101

5 – أن يتخذوا عندما يكون ذلك مناسبا إجراءات تأديبية أو جنائية ضد هذه الانتهاكات و أن يتخذوا الاحتياطات اللازمة أثناء الهجوم.

6 – أن تعمل كل الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع على قمع الانتهاكات الجسيمة واتخاذ الإجراءات اللازمة، لمنع كافة الانتهاكات الأخرى للاتفاقيات و البروتوكول.

– لا يعفي أي مرؤوس بانتهاك الاتفاقيات وهذا البروتوكول رؤسائه من المسؤولية الجنائية والتأديبية حسب الأحوال ،إذا علموا وكانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أو يخلصوا إلى أنه يرتكب أو أنه في سبيل ارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات لمنع أو قمع هذا الانتهاك.[1]

ثانيا:مدى فعالية هذه الوسائل لإنفاذ و تطبيق القانون الدولي الإنساني

أهم ما يميز الوسائل المتبعة من اجل نشر و إنفاذ القانون الدولي الإنساني، هو تركيزها الكبير على نشر قواعد القانون الدولي الإنساني الواردة في اتفاقياته ، إذ أن النص كان صريحاً بإلزام الأطراف المتعاقدة على نشر اتفاقيات جنيف و البروتوكولين ، و هذا يعكس مدى أهمية النشر في القانون الدولي الإنساني بصفة عامة ، سواء كان هذا النشر في زمن السلم أو في زمن الحرب وخاصة الالتزام بنشر البروتوكولين الإضافيين ، وعلى الخصوص **البروتوكول الإضافي الثاني** المتعلق بالنزاعات المسلحة الداخلية .

كما تلزم النصوص السابقة من اتفاقيات جنيف الأربعة في موادها 74 و 48 و 127 و 144 على التوالي و المادتين 83 و 87 من البروتوكول الإضافي الأول، و المادة 19 من البروتوكول الإضافي الثاني القيام بعملية النشر لكل من القوات المسلحة و السكان المدنيين على حد السواء.

أما بالنسبة لتوفير المستشارين القانونيين فلم يرد التزام كبير للعمل على توفيرها ، فقد اكتفى النص بالإشارة إلى مجرد العمل على توفير المستشارين وقت الحاجة ، و بالتالي فان رأيهم غير ملزم بمعنى أخر فان رأي المستشارين يمكن الأخذ به و قد لا يؤخذ به[2].

أما البروتوكول الثاني فلم يتضمن أي نص بخصوص نظام المستشارين القانونيين، كما أن انتهاكات المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف و انتهاكات البروتوكول الثاني لا يمكن تصنيفها كمخالفات جسيمة بالمعنى الحرفي للكلمة وفق أحكام الاتفاقيات والبروتوكول، لذلك لا يوجد سوى

[1] / -انظر:نص المادة ،87 من البروتوكول الإضافي الثاني المعتمد سنة 1977
[2] / - محمد يوسف علوان ، مرجع سابق ،ص،498

التزام بوضع حد لهذه الانتهاكات، و لا ليس ثمة التزام بمعاقبة مقترفيها ، فالمادة الثالثة المشتركة والبروتوكول الإضافي الثاني لم يتضمنا أي نص يلزم الأطراف، بأن تنص في تشريعاتها الوطنية على ملاحقة الأشخاص الذين ينتهكون الصكوك، أو على اعتماد تدابير تأديبية ضدهم، و ذلك على خلاف الوضع بالنسبة لاتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الأول[1] .

إن تطبيق القانون الدولي الإنساني تعترضه الإجراءات المتصلبة، وإن أكبر نجاحاته تبدو وقد تحققت بأقل الإجراءات تعقيدًا وهو ما يتضح في التأثير المتنامي للجنة الدولية للصليب الأحمر وخاصة في النزاعات المسلحة غير الدولية ، مثلما يتضح أن الأنشطة التي تنزع إلى الاعتدال والتي يتولاها طرف ثالث غير مرتبط بأهداف الصراع ومقتضيات القتال لا تزال أنشطة أساسية[2].

أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فهي بدورها لا تقف فوق الأطراف، وهي لن تضطلع بسلطة قانونية لم يتم إسباغها عليها، إن " العمل على التطبيق الدقيق " للقانون الدولي الإنساني يفرض على اللجنة الدولية أن تحاول تلافي الانتهاكات وتصحيحها، من خلال التعاون الوثيق مع أطراف النزاع بهدف حماية و مساعدة الضحايا أثناء النزاعات .ومن ثم فإن دورها كوسيط إنساني محايد ومستقل بين الأطراف المتحاربة ، وهو قبل كل شيء دور ذو طابع عملي، تسعى اللجنة من خلاله لإغاثة الضحايا، وتحسين حالتهم على نحو ملموس، والتدخل من أجل معاملتهم بطريقة إنسانية، و بهذا المعنى فإن الشغل الشاغل للجنة الدولية ليس إصدار الأحكام، وإنما التوصل لتطبيق القانون على نحو أفضل، ولا يدخل في إطار مهمتها أن تمارس أية اختصاصات قمعية أو قضائية من أجل إقرارها حقوق الضحايا[3].

إن التزام الدول بتطبيق و نشر القانون الدولي الإنساني، و إدراجه في منظومتها التعليمية و الدراسية تواجهه العديد من الصعوبات و العراقيل تتمثل أساسا في عراقيل مادية و قانونية نوردها في ما يلي:

1 -العراقيل المادية:

إن عملية تنفيذ وتطبيق القانون الدولي الإنساني في القوانين على المستوى الوطني عملية تحتاج إلى مجهود كبير، فمن اجل نشر قواعده و أحكامه و إيصالها إلى كافلة السكان المدنيين و كذا تعليمها

[1] /-رقية عواشرية ،مرجع سابق ،ص،325

[2] /- القانون الدولي الإنساني القابل لتطبيق على النزاعات المسلحة الدولية، مشكلة الرقابة و الإشراف، حوليات الدراسة الدولية، جنيف، المجلد 8، 1977،ص،57

[3] / - دافيد ديلابرا ،اللجنة الدولية لصليب الأحمر و القانون الدولي الإنساني، محاضرات في القانون الدولي الإنساني ،ط04 ،دار المستقبل القاهرة ، 2004،ص،ص،167- 168

لأفراد القوات المسلحة و الجيش، تتطلب ميزانية كبيرة قصد تكوين مكونين و مشرفين و مدرسين متخصصين في القانون الدولي الإنساني، سواء على مستوى الجامعات و المعاهد أو على مستولى قوات الجيش، أو حتى على مستوى فئات خاصة مثل القضاة ورجال الدين أو غيرهم من فئات المجتمع ،و هو الأمر الذي لا تستطيع بعض الدول محدودة الدخل و الفقيرة القيام به.

كما أن عملية مطابقة التشريعات الوطنية و ملائمتها للالتزامات الدولية للدولة تتطلب تخصيص أموال و إطارات متخصصة، خاصة إذا علمنا أن تصديق الدول على معاهدات إنسانية يستدعي التزامات دورية و متواصلة ، وهو ما يرهق الدول الضعيفة و الفقيرة وبالتالي يؤثر على تفعيل القانون الدولي الإنساني[1].

2-عراقيل قانونية:

إن أهم ما يواجه الدول للوفاء بالتزاماتها في تنفيذ القانون الدولي و كفالة احترامه على المستوى الوطني، هي عملية الملائمة الوطنية للالتزامات الدولية، خاصة فيما يتعلق بطيعة الطريقة التي تختارها هذه الدول في مجال الملائمة البعدية التي تطرح الكثير من الجدل على المستوى الوطني مما يؤدي إلى تعارض كبير بين التشريعات الوطنية للدولة ،و التزاماتها الدولية الجديدة و ما ينتج عنه من عديد الصعوبات، منها صعوبة تعديلها لقوانينها لتتطابق مع هذه الالتزامات الجديدة، وهو ما يخلق إشكال قانوني عويص خاصة بالنسبة للدول التي تتخذ مبدأ سمو قوانينها الداخلية على الاتفاقيات الدولية، الأمر الذي ينقص من فعالية اثر الالتزامات الدولية على المستوى الوطني[2].

و تظهر هذه الصعوبة بصورة واضحة عند البحث عن ملائمة هذه الالتزامات الدولية في المجال الجنائي أين تختلف الدول في الأخذ بهذه الملائمة باختلاف منظومتها الجنائية و العقابية حيث تتأثر بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الوطنية ، كما أن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني غير محدد بعقوبات ، وهو ما يجعل القاضي الوطني في صعوبة من أمره عندما يتعامل مع هذه النصوص، خاصة إذا علمنا أن القضاء الوطني هو صاحب الاختصاص الأصيل في معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات ،و أن القضاء الدولي له اختصاص تكميلي فقط[3].

---

[1] /- كمال دحماني ،مرجع سابق ،ص،149

[2] /- العقون ساعد ، مرجع سابق ،ص، 205

[3] /- المرجع نفسه.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج أن هذه الآليات التي يجب توافرها على المستوى الوطني، تعد من أهم الآليات الوقائية التي تلعب دورا هاما في وقت السلم ،من اجل نشر و تدريس القانون الدولي الإنساني و توعية كل الفئات بأهدافه الإنسانية دون تميز بين عسكريين و مدنيين .

كما أن التزام الدول بقواعد هذا القانون و تضمينها في قوانينها الداخلية و إصدار التشريعات و القوانين التي تعمل على كفالة احترامه ، فهي بذلك تأكد على الطابع الإلزامي له، و ضرورة احترامه في حالة نشوب نزاع مسلح دولي كان أو داخلي ، كما أن تدريس أحكامه في الأوساط العسكرية و المدنية يمكنهم من معرفة واجباتهم و حقوقيهم كل حسب حالته ، لأنه في حالة خرق و انتهاك هذه الواجبات سوف يتعرضون للمسائلة و العقاب.

لكن هل هذه الآليات و الأساليب كافية لفرض احترام القانون الدولي الإنساني؟ و هل هي كفيلة بفرض الحماية لضحايا النزاعات المسلحة و بالخصوص الداخلية منها؟.

المبحث الثاني:

دور الآليات الدولية و القضائية في فرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية

تعد المنظمات الدولية الحكومية منها و الغير حكومية من أهم الآليات و الوسائل التي أثبتت التجربة الميدانية مدى فعاليتها في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، فلا يكاد يكون هناك نزاع مسلح داخلي إلا وسارعت هذه المنظمات بمختلف أشكالها لتقديم المساعدات الإنسانية للضحايا، و تنبيه المجتمع الدولي بمخاطره ،و مطالبته بتحمل التزاماته الدولية في هذا المجال .

كما لها الفضل الكبير في إنشاء العديد من اتفاقيات القانون الدولي الإنساني من خلال جهودها في عقد المؤتمرات، و التجمعات الدولية للمطالبة بإدراج قواعد جديدة ،و نزاعات جديدة إلى مجال تطبيق هذا القانون ، فالنزاعات المسلحة الداخلية لم تكن لتكون من اهتمامات القانون الدولي الإنساني لولا الجهود الجبارة للجنة الدولية للصليب الأحمر ،و لان القانون مهم كان اهتمامه و مجال تطبيقه لا يمكن احترامه و تطبيقه إلا إذا كانت له أجهزة تتابع وتعاقب كل من يخالفه وينتهك أحكامه ، كان لابد من إيجاد أجهزة قضائية دولية لتطبيق القانون الدولي الإنساني، و فرض حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و توقع الجزاء على كل من أرتك الجرائم بمناسبتها ،و ينتهك قواعد الحماية المقررة فيها ، خاصة إذا علمنا أن أبشع جرائم الحرب و انتهاكا ت القانون الدولي الإنساني التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية حدثت بمناسبة نزاعات مسلحة داخلية .

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

تلعب المنظمات الدولية الحكومية و الغير حكومة دورا هاما في النزاعات المسلحة الداخلية و توفير الحماية الدولية لضحاياها بكل فئاتهم، فالمجتمع الدولي يزخر بعديد المنظمات الدولية المهتمة بالعمل الإنساني، و تقديم المساعدات الإنسانية لكل من يحتاجها دون أي تمييز بينهم.

و في حالة النزاعات المسلحة الداخلية تكون لهذه المنظمات الفعالية القصوى في تحقيق مبادئ القانون الدولي الإنساني، و هو ما أكدته العديد من الحقائق التاريخية ، مثل تدخل هذه المنظمات في النزاعات المسلحة الداخلية في إفريقيا كالنزاع المسلح في الصومال و رواندا و سيراليون، و مدي أهمية الدور الإنساني الذي لعبته.

الفرع الأول: دور هيئة الأمم المتحدة في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية .

تسعى الأمم المتحدة منذ تأسيسها إلى تطبيق القانون الدولي الإنساني عبر وقف ومنع انتهاكاته ، وذلك عن طريق عدة وسائل استهلتها بتجريم الحرب واستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية (المادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة)[1]، أو عن طريق تعقب النزاعات المسلحة والعمل على تسويتها وإنهائها، عن طريق أجهزتها الرئيسة المتمثلة في الجمعية العامة ،ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل ووساطة الأمين العام للأمم المتحدة[2].

لكن في حالة نشوب نزاعات مسلحة داخلية كانت هيئة الأمم المتحدة تتمسك بضرورة موافقة الدول المعنية أو المصابة بالنزاع المسلح حتى يمكنها المشاركة بعمليات إنسانية [3]، خاصة خلال الفترة من سنة 1945 إلى 1990 ، ذلك احتراما منها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدو ل الذي نص عليه ميثاقها ، وحرصا منها على عدم استغلال مسائل و قضايا حقوق الإنسان و المبادئ الإنسانية للقانون الدولي الإنساني كمطية لممارسة الضغوطات على الدول خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي سابقا [4]. واقتصر دورها خلال هذه الفترة على مجرد مناشدات و توصيات لأطراف النزاع بضرورة احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني ، و وضع حد لنزاع المسلح ، كما صرح بذلك الأمين العام للأمم المتحدة السابق ، **(كورت فالدهيم)** سنة 1975 بمناسبة الحرب الأهلية في لبنان ، أين طالب الفصائل المتحاربة باحترام و إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ، وتجنب الأشخاص المدنيين ، وناشدهم بالعمل على وقف النزاع في اقرب وقت[5] .

لكن بعد سنة 1990 ومع تزايد النزاعات المسلحة الداخلية بصورة رهيبة حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن العالم خلال الفترة من 1989 إلى 1990 شهد العالم أكثر من 82 نزاعا مسلحا

---

[1] / راجع نص المادة 04 فقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة على الموقع:www.un.org

– حيث ذكر في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الصيغة التالية:" أن شعوب الأمم المتحدة آلت على نفسها أن تنقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب التي جلبت على البشرية في مرتين خلال جيل واحد آلاما يعجز عنها الوصف "

– انظر في ذلك : حسام على عبد الخالق الشيخة ، مرجع سابق، 399

[2] /-محمد المجذوب ، القانون الدولي الإنساني و شرعية المقاومة ضد الاحتلال ، مرجع سابق ،ص، 320

[3] / - مسعد عبد الرحمان قاسم زيدان ، مرجع سابق ، ص، 432

[4] /- ياسين العيوطي ، الأمم المتحدة و الحرب الأهلية في لبنان ، السياسة الدولية ، العدد ، 43 ، سنة 1976 ، ص ،ص ، 60-61.

[5] /- ياسين العيوطي ، مرجع سابق ،ص،61

كان من بينها 79 نزاعا مسلحا داخليا [1]، وكان لهذه النزاعات المسلحة الداخلية أثار إنسانية خطيرة جدا سواء في صورة تزايد عدد اللاجئين أو المتشردين أو في عدد ضحاياه ا من القتلى و الجرحى [2]، الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة إلى التدخل في العديد من هذه النزاعات المسلحة الداخلية ، و كذا المطالبة باحترام القواعد الإنسانية و تطبيق القانون الدولي الإنساني .

و هو ما تعكسه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ،و مجلس الأمن المتعلقة بحث أطراف النزاع المسلح الداخلي على احترام القانون الدولي الإنساني ، المنطبقة على حالة النزاعات المسلحة الداخلية ، والمتمثل أساسا في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و البروتوكول الإضافي الثاني المعتمد في عام 1977 .

فقد اصدر مجلس الأمن قراره رقم 688 في 05 أفريل سنة 1991 المتعلق بالصراع بين الأكراد و الحكومة العراقية ، لإدانة الجرائم المرتكبة و التذكير بضرورة إعمال قواعد المادة الثالثة المشتركة و البروتوكول الإضافي الثاني ، و نظرا لأهمية هذا القرار وصفه العديد من الفقهاء بأنه جلب قواعد جديدة في مجال إعمال أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلق بالنزاعات المسلحة الداخلية[3].

و كذا القرار رقم 814 الصادر سنة 1993 بشان النزاع المسلح في الصومال ، الذي أكد فيه مجلس الآمن على خطورة الأوضاع الإنسانية الناتجة عن تزايد عدد اللاجئين ، وضرورة الإسراع بتقديم المساعدات الإنسانية للضحايا ،و مطالبته لأطراف النزاع باحترام قانون الحرب و عدم استهداف المدنيين العزل ، بالإضافة إلى تأكيده على العمل بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من اجل استخدام القوة لمواجهة أعمال العنف في الصومال [4] .و القرار رقم 794 سنة 1991 الذي يعد منعطفا تاريخيا في تطور القانون الدولي الإنساني المنطبق على النزاعات المسلحة الداخلية ،

---

[1] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص، 432

-انظر كذلك : إبراهيم احمد نصر الدين ، اللاجئون في النزاعات المسلحة الداخلية في إفريقيا ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ،1997 ،ص 165 .

[2] -Lavoyer,Jean philippe ,La protection des déplaces interns en droit international humanitaire, Symposium ,Genève 23-25 octobre 1995, comite international de la Croix Rouge, 28

[3] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص،434

[4] - وكان قرار مجلس الأمن رقم 814 ينص باللغة الانجليزية على:

-« On 26 March, in its résolution 814 (1993) , the Security Council , acting Under chapter VII of the charter, set out the arangements for the transition from the Unified Task Force to a new United Nations Operation (UNOSOM II) under a changed man date .Instead of a retun to peace- keeping, as envisaged in its resolution 794 …..

انظر في ذلك :

−Ghali Boutros , the 50 the anniversary annual report on the work of the organization ,United Nation, new York ,1996,P,429

حيث جاء هذا القرار للتأكيد على التوجه الجديد للمنظمة الدولية في مجال التدخل في النزاعات المسلحة الداخلية من اجل حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية [1].(**سوف نتناوله في الفصل الثاني من هذا الباب)**

كما تدخلت الأمم المتحدة بمناسبة النزاع المسلح في رواندا سنة 1994 إزاء الأوضاع الإنسانية الخطيرة و أعمال التطهير العرقي التي عرفها هذا النزاع، وأدانت الجمعية العامة بشدة في قراراها الصادر بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1995 أعمال العنف و الإبادة التي تتعرض لها رواندا ،و التي وصل عدد ضحاياها إلى مليون شخص [2].

كما اصدر مجلس الأمن العديد من القرارات للمطالبة باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني .منها القرار رقم 918 سنة 1994[3]، الذي استنكر فيه بشدة أعمال العنف التي تحدث في رواندا و طالب بضرورة العمل على توفير الحماية للنازحين و اللاجئين، و إقامة مناطق أمنة لهم وضرورة احترام القانون الدولي الإنساني لاسيما المادة الثالثة مشتركة [4]، و العمل على زيادة أفراد البعثة الأممية في رواندا و حظر توريد الأسلحة إلى أي طرف من أطراف النزاع ، وطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة تقديم تقرير لتحديد الإجراءات اللازمة لبحث السبل الممكنة لوقف الانتهاكات الإنسانية و مخالفات القانون الدولي الإنساني في النزاع المسلح في رواندا [5]، بالإضافة إلى القرار رقم 929 الصادر سنة 1994 الذي أكد فيه أن أعمال العنف، و الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، مما يحتم تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة الأوضاع في رواندا [6].

لكن الشيء الملاحظ في الصراع المسلح الرواندي ،أن مجلس الأمن الدولي اصدر في الفترة من 03/12/ 1993 إلى 28 /1994/04 (16) قرار كلها طالبت باحترام القانون الدولي الإنساني و طالبت بوقف أعمال العنف، إلا أنها لم تستطع وقف النزاع المسلح أو حتى الحد من مخاطره

---

[1] /- انظر قرار مجلس الأمن رقم 794 الصادر بتاريخ 1992/12/03
انظر كذلك:
-Ghali Boutros,Op,Cit,P,149

[2] / انظر القرار الاممي الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ : 22 ديسمبر 1995منشور ضمن وثائق الامم المتحدة على الموقع : www.un.org

[3] /- راجع القرار رقم 918 الصادر عن مجلس الأمن سنة 1994، مرجع سابق

[4] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ،ص،262

[5] / - المرجع نفسه.
-انظر كذلك:
-OxmanBernard (H),International criminal tribunal for rwanda, June 18 1997,American Journal of international law,Vol,92 No,1,Junaruy1998,P,67

[6] /- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ،ص، 267

الأمر الذي دفع بالأمين العام للأمم المتحدة حينها " **كوفي عنان** " للاعتراف بعجز الأمم المتحدة عن لعب دور مهم في النزاع المسلح في رواندا ، و اكتفت بإصدار القرارات دون إمكانية تنفيذها [1] بالاستثناء القرار رقم 955 الصادر عن مجلس الأمن الخاص بإنشاء محكمة دولية لمعاقبة الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا مخالفة للقانون الدولي الإنساني في روانداا تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [2].

كما تصدت الأمم المتحدة لنزاع المسلح الداخلي في البوسنة والهرسك سنة 1991، و اعتبرت الجرائم المرتكبة في حق المدنيين جرائم ضد الإنسانية و مخالفة لكل أحكام القانون الدولي الإنساني ففي 08 أكتوبر 1991 قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعين مبعوثين دوليين لدراسة الأوضاع في البوسنة و الهرسك ،و إيجاد الحلول لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين [3]، مع تأكيد الجمعية العامة على ضرورة وصول الإمدادات الإنسانية إلى الضحايا من المسلمين [4] .

و على ضوء الماسي الإنسانية التي نتجت على النزاع المسلح في البوسنة و الهرسك اصدر مجلس الأمن جملة من القرارات لمواجهة هذه الكوارث الإنسانية وصلت إلى (55) قرارا خلال الفترة من 1991/09/25 إلى 1994/03/15 بالإضافة إلى العديد من البيانات الرئاسية التي ألقاها رئيس مجلس الأمن ، كلها أكدت على أن ما يحدث في المنطقة ،هو انتهاك خطير لقواعد القانون الدولي الإنساني و لأحكامه المطبقة على طائفة النزاعات المسلحة الداخلية، و طالب من خلالها أيضا ضرورة و قف أعمال العنف، و حماية السكان المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية لهم ، إلا أن أعمال العنف و عمليات القتل ضد المسلمين من قبل الصرب كانت على أشدها[5].

و تجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الأمن يمكنه التدخل بإصدار قرارات ملزمة بموجب الفصل السابع من الميثاق، تقضي بوقف الحرب والتدخل بتدبير عسكرية أو غير عسكرية من شأنها حفظ السلم والأمن الدوليين والقضاء على أي خرق لهما.

كما يمكنه التدخل لتعقب انتهاكات القانون الدولي الإنساني بإحالة مرتكبي هذه الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد افلح المجلس حتى قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في إحالة العديد

---

[1] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص، 263

[2] /- نفس المرجع ، نفس الصفحة,

[3] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص، 272

[4] /- عبد العزيز سرحان ، النظام الدولي الجديد و الشرعية الدولية و أثره على العالم العربي دراسة في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1993 ،ص، ص، 47-48

[5] /- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص،273

من مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني إلى القضاء الدولي الجنائي،عن طريق إصدار قرارات ملزمة تقضي بإنشاء محاكم دولية جنائية خاصة للمحاكمة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وهو ذلك الحال في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والتي تأسست بموجب قرار مجلس الأمن رقم 827 في 25 أيار(ماي) من عام 1993[1]، والتي تقوم بمحاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني في البوسنة والهرسك وكوسوفو، والتي خضع لها الرئيس الصربي **سلوبدان ميلوسوفيتش** والذي مات في سجنه أثناء المحاكمة وقد لعب مجلس الأمن دورا أساسيا في جعل قواعد القانون الدولي الإنساني تطبق وتحترم في النزاعات المسلحة غير الدولية والعمل على معاقبة مرتكبي جرائم القانون الدولي الإنساني، حيث قام بتهديد جمهورية الصرب والجبل الأسود بفرض عقوبات عليها إذا لم تستجب لقراراته ولم تسلم المتهمين بارتكاب جرائم انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وعلى رئسهم الرئيس "**سلوبدان ميلوسوفيتش**"[2]

كما قام مجلس الأمن بإحالة النزاع في قضية إقليم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية و التي عهد إليها الاختصاص بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية ، وهي محكمة جنائية مدولة مثلها مثل محكمة سيراليون و كمبوديا و لبنان[3].

و لكن على الرغم من صدور العديد من القرارات سواء من الجمعية العامة أو مجلس الأمن التي تهتم بمسألة تطبيق و احترام القانون الدولي الإنساني في حالة النزاعات المسلحة الغير دولية والتصدي لأي انتهاك من انتهاكات هذا القانون،إلا أنها كانت تتميز بالطابع النظري.

فدور الجمعية العامة يضل ذا أثر ضعيف بسبب سلطتها المقتصرة على إصدار توصيات غير ملزمة وعدم امتلاكها الآليات والأدوات التي تمكنها بذاتها من تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات حيث

---

[1] /-قرار مجلس الأمن رقم 827 الصادر بتاريخ : 25 ماي 1993 منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة على الموقع : www.un.org

[2] /- محمد شريف بسيوني ، المحكمة الجنائية الدولية ، مرجع سابق ،ص، 55

–انظر كذلك: ناتالي فاغنر، تطور نظام المخالفات الجسيمة و المسؤولية الجنائية الفردية لدى المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة ، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر ، مقال منشور على الموقع:

– www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/html/6LECLX

انظر كذلك في محكمة دارفور:

-Soudan , Darfour ,les civils sont toujours menacés, programme pour la protection des droits humains, [En.ligne]Amnesty internationale,Londre,13octobre2004,disponible.sur..http://web.amnesty.org/library/Index/FRAAFR541312004/open&of/FRASDN,Consulté.le.16.octobre 2007

[3] /- انظر في ذلك : داود خير الله ، المحاكم الجنائية المدولة، وتجاوزات مجلس الأمن الدولي، اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، مركز الحوار العربي، ماي 2009 ،ص،ص، 2-3

يلزم دائما تدخل مجلس الأمن بما يملكه من سلطة اصدرا قرارات ملزمة واتخاذ تدابير عسكرية ،أو غير عسكرية استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

كما يتوقف نجاح مجلس الأمن في هذه المهام على اتسام أعماله بالحيادية والمصداقية وعدم الازدواجية، وهي أمور يصعب على مجلس الأمن الالتزام بها في ضل سيطرة الدول الكبرى عليه وتمتعها بحق الفيتو الذي تستعمله من أجل تحقيق مصالحها خاصة في حالات النزاعات المسلحة الداخلية التي تعد مجالا خصبا لتدخل هذه القوى[2]، و هو ما حال بين الأمم المتحدة و دورها في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، بالإضافة إلى الضغوطات السياسية التي تتعرض لها المنظمة الدولية من الدول الكبرى ، فعلى سبيل المثال لم تستطع الأمم المتحدة أن تتدخل في النزاع المسلح بين إقليم ايرلندا الشمالية و الحكومة البريطانية ، رغم استمراره لفترة زمنية طويلة و نتج عنه عدد كبير من القتلى و الجرحى[3] .

ولعل هذا القصور و الازدواجية في عمل الأمم المتحدة هو ما دفع بالفقيه "**شارل فيشر**" للقول " **أن حق الاعتراض (الفيتو) على مشروعات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، لا تعطي ميزة سياسية للدول الكبرى فحسب، و إنما توفر حماية للدول التي تدور في فلكها ، لأنه يمنع تطبيق أحكام القانون الدولي عليها وهذا الأمر غير مقبول** " و أضاف الفقيه "**ونشل**" في نفس السياق " **أن حق الاعتراض يمثل إخلالا بمبدأ المساواة بين الدول** " وطالب الدول بضرورة إعادة النظر في مشكلة حق الفيتو[4] .

---

[1] /- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص،661

[2] / - احمد أبو الوفاء، الأمم المتحدة و النظام العالمي الجديد السياسة الدولية، العدد، 122، أكتوبر، 1995،ص،ص، 82-83.

[3] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ،مرجع سابق ،ص،643

[4] / - صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مرجع سابق،ص، ص، 508-511

الفرع الثاني: دور المنظمات الإقليمية في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

قد يكون للمنظمات الإقليمية دور أكثر أهمية و فعالية في مجال حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، نظرا لقربها من مناطق الصراع و كذا علمها بخبايا و تعقيدات المشاكل السياسية و الاجتماعية في المنطقة المنتمية إليها.

و تعد منظمة الاتحاد الإفريقي، ومنظمة الأمن و التعاون الأوروبية، و منظمة الدول الأمريكية من أهم هذه المنظمات من الناحية الجغرافيا.

أولا: دور منظمة الاتحاد الإفريقي في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

تعد منظمة الاتحاد الإفريقي من أكثر المنظمات الإقليمية تعاملا مع النزاعات المسلحة الداخلية لكون القارة الأفريقية من أكثر المناطق التي عانت من المشاكل الإنسانية بسبب هذه الحروب، التي انتشرت بشكل كبير في العديد من دولها ، مما نتج عنه تزايد كبير لعدد اللاجئين و المشردين و سقوط أعداد رهيبة من القتلى و الجرحى[1]، الشيء الذي دفع بالمنظمة إلى العمل بكل الطرق للحد من هذه الظاهرة، و ضمان تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني عليها للتخفيف من مآسيها و نتائجها الإنسانية.

لذا سعت إلى وضع بروتوكول إفريقي للحماية الإنسانية و كذالك وضع آليات قضائية إقليمية لمعاقبة مرتكبي الجرائم الإنسانية، و انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

كما أن الممارسة العملية تظهر الدور الكبير الذي لعبته في العمل على فرض احترام و تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الداخلية، ففي النزاع المسلح الداخلي في نيجيريا سنة 1967 *، أصدرت المنظمة العديد من القرارات من أجل حل الصراع بالطرق السلمية و كذا فرض احترام القانون الدولي الإنساني، أهمها القرار رقم 5/54 الصادر في 16 سبتمبر 1968 ، الذي أكدت فيه على ضرورة تعاون أطراف الصراع المسلح من متمردين و حكومة مركزية من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية ، وتقديم المساعدات الإنسانية بأسرع وقت ممكن للضحايا، و دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات الإنسانية للضحايا[2].

---

[1] /- إبراهيم احمد نصر الدين ،مرجع سابق ،ص، 158

[2] / مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ،مرجع سابق ،ص، 235

* - النزاع المسلح في إقليم بيافرا بدأ في 6 يوليو 1967 بين الحكومة الفيدرالية النيجيرية و الحكومة الانفصالية في إقليم بيافرا الشرقي المشكل من أغلبية مسيحية ، وبدأ هذا النزاع الدموي بعد قيام إنقلاب عسكري بزعامة أحد جنرالات إقليم

كما طلبت بموجب اللجنة الاستشارية المنعقدة في نيامي عاصمة النيجر خلال الفترة من 15 إلى 19 جوان من عام 1968 من الحكومة النيجيرية العمل على احترام القانون الدولي الإنساني و أنشاء ما يطلق عليه **بعثات الرحمة** بهدف تقديم المساعدات الإنسانية للضحايا، و تسهيل عمل البعثات الإنسانية من أجل إسعاف السكان في الأماكن المنكوبة [1].

و كذلك بالنسبة للنزاع المسلح في رواندا سنة 1991، لم تتوقف الجهود الإقليمية في صورة مساعي فردية للدول الإفريقية أو من خلال الجهود ثنائية أو متعدد الأطراف في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي عن العمل لإيجاد حل للمشكلة الرواندية ووقف أعمال التطهير العرقي و جرائم الإبادة التي عرفها هذا النزاع ، مثل اجتماع "**اروشا**" الذي استضافته دولة تنزانيا في 04 أوت سنة 1993 و الذي تم فيه التوقيع على اتفاق بين الحكومة الرواندية و الجبهة الوطنية الرواندية للعمل على وقف القتال و عودة اللاجئين و اشتراك كل من **هوتو** و **توتسي*** في الحكم [2].

كما عقد اجتماع في "**نيروبي**" في 1996/11/05 من اجل بحث المشاكل الخاصة بالنزاعات المسلحة الداخلية، و التي أصابت منطقة البحيرات العظمى من بينها رواندا، و ما نتج عنها مآسي إنسانية و تزايد أعداد اللاجئين و العمل على وضع حد لأعمال العنف ،و العمل على حفظ السلم والأمن في المنطقة، و هو الأمر الذي أيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة و جميع الاتفاقيات و الاجتماعات الإقليمية التي تسعى إلى وضع حد للماسي الإنسانية في منطقة البحيرات العظمى بصفة خاصة و إفريقيا بصفة عامة ، وكذا كل المساعي الهادفة إلى الحد من النزاعات المسلحة الداخلية .[3]

بيافرا و قتل الحاكم المسلم في 1966، و كردت فعل قام "يعقوب جوون" احد زعماء الشمال بانقلاب مضاد و استولى على الحكم في 29 جويلية 1966، وقسم البلاد إلى 12 إقليم على أساس جغرافي لتفادي الانقلابات ، لكن إقليم بيافرا الشرقي بقيادة الجنرال "اجوكو" إعلان استقلال الإقليم تحتي مسمى جمهورية بيافا . مما أدى إلى صدام بين الطرف نتج عنه مجازر وحشية بسبب الأعمال الانتقامية بين المسلمين و المسحيين.

- انظر في ذلك: محمد الحسيني مصلحي ، منظمة الوحدة الإفريقية ، رسالة دكتورة ، 1986 ، جامعة عين شمس ، مصر، ص، 563

[1] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ،ص،227.

[2] / - Ferstman Caral J,Domestic Trails for Génocide and crimes against humanity ,the exampel of Rwanda ,African Journal of international and comparative law ,Vol, 9 December 1997 ,P,858 .

* - من المعلوم أن التركيبة السكانية لدولة رواندا تتميز بالاختلاف العرقي حيث تتكون من قبائل "الهوتو" التي تشكل نسبة 84% من مجموع السكان ، وقبائل "التوتسي" التي تشكل بنسبة 15 % من مجموع السكان ، بالإضافة إلى قبائل" التو" التي تشكل نسبة 01 %من مجموع السكان ، لذا عمل الاستعمار البلجيكي على زرع بذور الفتنة و الصراع بين الجماعات العرقية خلال فترة الاستعمار. حيث كانت رواندا عبارة عن برميل بارود مهدد بالانفجار في أي وقت .
انظر: مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص،265

[3] / -مطبوعات الأمم المتحدة في 1996/07/17، قرارات الجمعية العامة في دورتها الحادية و الخمسين،ص،47.

كما شجع مجلس الأمن الجهود الإقليمية من خلال منظمة الاتحاد الإفريقي على مساعيها لحل النزاعات المسلحة و الداخلية في إفريقيا و مساعدة الضحايا، و طلب من الدول المجاورة لرواند ا في العديد من قراراته للتعاون مع منظمة الاتحاد الإفريقي، و العمل معها في مساعدة اللاجئين الروانديين.

كما اعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بأهمية الدور الذي تلعبه منظمة الاتحاد الإفريقي في حل المشاكل الإفريقية ، وأكدا على تقسيم الاختصاصات بين كل من المنظمات الإقليمية، و الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة الداخلية ، مع إعطاء الأولوية للمنظمات الإقليمية للقيام بالإجراءات الوقائية في مثل هذه الظروف[1].

أن منظمة الاتحاد الإفريقي، و على الرغم من إمكانيتها المتواضعة إلا أنها تدخلت في الكثير من النزاعات المسلحة الداخلية التي عرفتها القارة ، خاصة في النواحي الإنسانية أين عقدت العديد من اللقاءات الثنائية و الجماعية ، التي حققت بعض النتائج و إن كانت متواضعة إلا أنها كانت فعالة و ملموسة أكثر مقارنة بدور الأمم المتحدة ، و يرجع هذا الضعف في عمل المنظمة الإفريقية لعديد الأسباب، التي يمكن أن نقول عنها أنها خارج عن إرادة المنظمة ، تمثلت أساسا في تدخل بعض القوى الاستعمارية القديمة ،التي تعمل على إضعاف الدور الإقليمي للمنظمة من اجل تحقيق مصالحها ، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المتاحة للمنظمة، نظرا لكون معظم الدول الإفريقية تعاني من مشاكل سياسية و اقتصادية[2] .

كما تحاول هذه المنظمة إنشاء آلية افريقية لمنع و تسوية هذه النزاعات، وهو ما أكدت عليه القمة الإفريقية 28 المنعقدة في "**داكار**" عاصمة السينغال سنة 1992 ، حيث تقرر أنشاء هذه الآليات كوسيلة لمنع نشوب مزيد من النزاعات المسلحة الداخلية في إفريقيا ،و حل كل النزاعات الإفريقية بأيدي افريقية [3]، بمعنى إعادة ترتيب البيت الإفريقي ليتكيف مع المتغيرات ، خاصة في ضوء الانتشار الرهيب للنزاعات المسلحة الداخلية في القارة ، و ما نتج عنه من أثار إنسانية مدمرة لم تسلم منها كل البلدان الإفريقية بسبب النزوح الكبير للاجئين[4] .

---

[1] - كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة : شراكة من اجل مجتمع عالمي ، التقرير السنوي عن عمل المنظمة ، 1998 ، منشورات الأمم المتحدة ،إدارة شؤون الإعلام ، نيويورك ، أكتوبر ،1998

[2] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ،ص،268

[3] / -نفس المرجع السابق ،ص، 269

[4] / - أن من أهم اثأر و نتائج النزاعات المسلحة الداخلية التي شهدتها القارة الإفريقية مشكل اللاجئين حيث عرفت كل النزاعات المسلحة الداخلية في القارة هروب و نزوح ملايين الضحايا بحثا عن مأوى امن لهم في الدول المجاورة ، فعلى سبيل المثل ، بلغ عدد اللاجئين بسبب النزاع المسلح في رواندا 2,5 مليون لاجئ في كل من تنزانيا و زائير ، وهرب

ثانيا: منظمة الأمن و العمل الأوروبية:

لقد حققت الدول الأوروبية تقدما كبيرا في مجال تطبيق و حماية حقوق الإنسان، أما بخصوص القانون الدولي الإنساني فلم تكن بنفس التقدم خاصة في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية، حيث نجد من يعتبر أن القانون الدولي الإنساني يدخل في إطار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، على منوال المعاهدات المماثلة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان و تطبق على الأفعال التي تنسب إلى أي طرف متعاقد مشارك في نزاع مسلح ما أيا كان ذلك الطرف، و يتحمل المسؤولية في حالة الإهمال أو الأفعال التي تنتهك هذا القانون بمناسبة نزاع داخلي مسلح ، و كذالك تتحمل الدولة المسؤولية عن الأفعال التي تباشرها قواتها المسلحة ، سواء تعلق الأمر بعمليات داخل الوطن أو خارجه، و هو ما نصت عليه الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في المادة(02) المتعلقة بالحق في الحياة و المادة (03) التي تحظر التعذيب و المادة(04) الخاصة بحظر الاسترقاق و العبودية و المادة(07) التي حظرت فرض أي عقوبة بدون محاكمة عادلة مسبقة.[1]

كما دعا الاتحاد الأوروبي في شهر ماي من سنة 1998 إلى ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني سواء في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية

و أكدت الدول الأوروبية في اجتماع القمة الأوروبية في "**بودابست**" سنة 1994 بالإعلان عن المعايير الدنيا المطبقة في كل الحالات ، و كذالك احترام القانون الدولي إنساني الذي يضمن احترام أفضل للإنسان في حالة النزاعات المسلحة الدولي وغير الدولية.

ولكن بالرجوع إلى دور هذه المنظمة الأوروبي في النزاع المسلح الداخلي الذي عرفته دولة يوغسلافيا سابقا ، نجد بان جهودها كانت محل شك من قبل البعض و اتهمت بانحيازها الواضح ضد المسلمين ، بل و تصدت لكل المحاولات التي كانت تهدف لحل النزاع بحجة أن النزاع المسلح في المنطقة صراع داخلي لا يجوز التدخل فيه[2]، و لم تتحرك إلا بعد سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، و الاستنكار العالمي لهذه المجازر، فقامت بعض الدول الأوروبية بعدة مبادرات إقليمية لوقف النزاع ومن هذه المبادرات **اتفاق لندن** المتضمن عدد من التوصيات منها وضع حد للنزاع المسلح في

أكثر من 80 % من سكان ليبيريا بسبب الحرب الأهلية . وهو ما يشكل تحدي إنساني للدول المستقبلة لهم و للمنظمة الإفريقية في توفير المساعدات الإنسانية.

-انظر في ذلك : إبراهيم احمد نصر الدين ، مرجع سابق ،ص، 173

[1]/- المواد 02 و 03 و 04 و 07 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[2] /- منى محمود مصطفى، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام ، بين الحظر و الإباحة ، دار النهضة العربية ، 1989 ،ص،384.

البوسنة و الهرسك، و العمل على محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني ، وكان هذا الدور الإقليمي محل تأييد من قبل الأمم المتحدة ، لأنه يصب في إطار العمل على حفظ السلم و الأمن الدوليين[1] .

ويمكن القول أن عمل المنظمة الأوروبية في هذا المجال يكاد ينعدم نظرا لقلة هذه النزاعات المسلحة على الساحة الأوروبية ، مقارنة بدور المنظمة الإفريقية التي تعاملت مع عدد كبير من النزاعات المسلحة الداخلية ، دون أن ننقص من دورها في إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاع المسلح الداخلي في يوغسلافيا سابقا وهو ما سوف نتناوله في قادم دراستنا.

ثالثا:منظمة الدول الأمريكية :

الجدير بالذكر أن ميثاق منظمة الدول الأمريكية نص في المادة(13) على أن لكل دولة حرية اختيار نظامها السياسي و الاقتصادي و الثقافي، و على هذه الدول أن تعمل على احترام حقوق الإنسان وفقا للمبادئ العالمية ، كما أضاف الميثاق أن الدول الأمريكية تتمسك بالحقوق الأساسية دون أي تميز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة.[2]

إلا أن هذا الميثاق لم يتعرض بصورة مباشرة للقانون الدولي الإنساني، و إن كانت هناك بعض الوقائع التي أدت باللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان للنظر في مسائل تدخل في إطار القانون الدولي الإنساني، و منها قضية " **تابلاندا**" بالأرجنتين ، حيث تلقت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان شكوى من المتمردين، أدعو فيها أن رجال الدولة قد انتهكوا الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، و بعض أحكام القانون الدولي الإنساني[3]* .

---

[1] / - مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق، ص، 278.

[2] / انظر المادة 13 من ميثاق منظمة الدول الأمريكية

[3] - و تتلخص وقائع قضية تابلاندا ، انه في سنة 1989 شنت مجموعة مسلحة مكونة من 42 فردا هجوما على ثكنة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الوطنية في تابلاندا بالأرجنتين ظن واستمر الاشتباك المسلح أكثر من 30 ساعة ، قتل خلاله عدد كبيرة من القوات الحكومية كما قتل فيه 29 مسلحا و القي القبض على البقية .

- انظر في ذلك :اليزابيث تسيغفلد ، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، تعليق على قضية تابلاندا ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد 61 ، 1998 ،ص، 489.

و بحثت اللجنة الأمريكية الشكوى وأقرت باختصاصها لنظرها، و كان ذلك القرار مثار جدل بين فقهاء القانون الدولي، لأنه كيف يمكن لهيئة اتفاقية حكومية إقليمية تختص بحقوق الإنسان أن تنظر في أمور تخضع في الأساس إلى القانون الدولي الإنساني.[1]

وقد بررت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان قبولها النظر في هذه الشكوى التي تتعلق بالقانون الدولي الإنساني بأنها ترى أن من واجبها تطبيق القانون الدولي الإنساني ،لأن من شأن ذلك أن يعزز قدرتها على العمل لمواجهة النزاعات المسلحة الداخلية في المنطقة ، بالإضافة إلى أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وإن كانت لم تضع تنظيما للعمليات العسكرية ،غير أنها قابلة للتطبيق رسميا في حال قام نزاع مسلح، وأضافت بأن المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وكذلك المادة (04) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان نصت على الحق قي الحياة، وتحظر حالات التعذيب وحالات الإعدام بلا محاكمة في جميع الأحوال[2].

أيضا تمسكت اللجنة باختصاصها في نظر الشكوى محل العرض بالمادة 1/28 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، التي تنص على أن التدابير المخلفة للقانون و التي اتخذتها الدول في حالة الطوارئ لا ينبغي أن تكون مخالفة للالتزامات الأخرى[3] .

---

[1] /- المرجع نفسه ،ص، 490

[2] /- المادة 04 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

-انظر كذلك : اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص،494

[3] / -المرجع نفسه نفس الصفحة

الفرع الثالث: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

إن أهمية اللجنة الدولية للصليب الأحمر و دورها الكبير في مجال القانون الدولي الإنساني يحتم علينا التطرق إليها بنوع من التفصيل، من خلال الإشارة إلى نشأتها، و أهدافها، ومبادئها، ومن ثم نتطرق إلى أهمية دورها في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

أولا:نشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

كان لمعركة "**سولفيرينو**" بتاريخ 06/24/ 1859 التي كانت بين الجيشين النمساوي و الفرنسي في شمال ايطاليا ،و التي خلفت أكثر من 40 ألف قتيل الأثر الكبير في نفس **هنري دونان** ، الذي دفعه إلى كتابة مؤلف تحت عنوان "**تذكار من سولفيرينو**" دعا من خلاله إلى ضرورة إنشاء جمعيات إغاثة تعمل على مساعدة الجرحى في زمن الحرب، و هو ما تم من خلال إنشاء **جمعية جنيف للمنفعة العامة** كتكريس لمطالب **هنري دونان** و بمشاركة كل من **غوستاف موانيه**، و **غيوم هنري دوفور** ، **ولوي أبيا، وتيودور مونوار**، ثم ظهرت جمعية أخرى تحت مسمى **جمعية جنيف للمنفعة العامة اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى** كانت النواة الأولى لتكوين اللجنة الدولية للصليب الأحمر[1].

و كان لهذه اللجنة دعم كبير من طرف الحكومة السويسرية ، من خلال دعوتها إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في جنيف عام 1864 [2]، وكذلك بهدف إضفاء الطابع الرسمي لعمل اللجنة في ميدان القتال و الحصول على اكبر اعتراف دولي ممكن لهذه المبادئ السامية، التي تنادي بها هذه اللجنة .

فما هي هذه المبادئ التي قامت بها و من اجلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر؟

ثانيا:مبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

إن الهدف الرئيسي لقيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هو تنفيذ و تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني ، و فق ما نصت عليه اتفاقياته و بروتوكولاته ،التي أعطت اللجنة الدولية حيز كبير من التصرف لتطبيق هذه المبادئ و اعترفت لها بحق المبادرة في هذا المجال[3]، بالإضافة إلى عملها و سعيها الدائم إلى تنظيم النزاعات المسلحة ، و التقليل قدر الإمكان من الماسي و الآلام التي لا مبرر لها ، و التقيد من حرية الدول في التصرف المطلق في النزاعات المسلحة، ولتحقيق هذه الغاية تعمل

---

[1] / - انظر ، مناد احمد ، جرائم النزاعات المسلحة في حق المدنيين و آليات الحماية ، رسالة ماجستير ، في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر- 1- بن يوسف بن خدة 2012 ، ص، 96

[2] / - احمد مناد ، مرجع سابق ،ص،96

[3] /- انظر شريف عتلم ، محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،ط 05 ، القاهرة ،ص،151

اللجنة الدولية و فق سبعة مبادئ أساسية أعلن عنها في المؤتمر الدولي العشرين للصليب الأحمر و الهلال الأحمر ، المنعقد في فيينا سنة 1965 و هي كالتالي:

1 -أول مبدأ قامت عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر هو **مبدأ الإنسانية** : فهذه المنظمة تولدت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ساحات المعارك دون تمييز بينهم ، و العمل على تجنيب البشرية المعاناة من اجل حماية الحياة و الصحة و كذلك كفالة احترام الإنسان ، و تسعى دائما إلى تكريس السلام ،و التعاون ،و الصداقة بين كافة شعوب العالم .

2 -**مبدأ عدم الانحياز:** إن عمل اللجنة قائم على مبدأ عدم التمييز لأي سبب كان في تقديمها للمساعدات الإنسانية سواء على أساس الجنسية، أو العنصر، أو اللون، أو المعتقد، أو الحالة الاجتماعية، أو لسبب الآراء السياسية و الفكرية.

3 -**مبدأ الحياد:** تمنع اللجنة على نفسها و بهدف كسب ثقة كافة الأطراف اتخاذ أي موقف اتجاه أطراف النزاع، و تمنع عن نفسها الدخول أو التدخل في أي مجال من مجالات السياسة أو العنصرية أو الإيديولوجية أو الدينية[1].

4 -**مبدأ الاستقلال:** إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لجنة غير حكومية مستقلة عن الحكومات و الدول في تسيرها و عملها و في إدارتها لنفقاتها.

5 -**مبدأ التطوع** : إن الخدمة التطوعية هو شعار اللجنة الدولية للصيب الأحمر، فكل نشاطاتها لا تسعى إلى الربح بأي شكل من الأشكال .

6 -**مبدأ الوحدة:** بمعنى انه لا يمكن أن تتواجد في بلد من البلدان سوى لجنة واحدة للصليب الأحمر و الهلال الأحمر، وذلك توحيدا للجهود، كما يجب أن تكون مفتوحة أمام الجميع للعمل و الانخراط

7 -**مبدأ العالمية:** أن حركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر، حركة ذات طابع عالمي، و تتمتع فيها الجمعيات كافة بحقوق متساوية، كما تلتزم كل منها بواجب مؤازرة الجمعيات الأخرى[2].

ثالثا : دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية و مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

---

[1] / -انظر في ذلك: تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،مطبوع من إصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، جنيف، ط03 ، افريل 2005،ص،07 .

[2] / احمد مناد، مرجع سابق ،ص، 98 =

=انظر كذلك : فرونسواز بوشيه سولينيه ، القاموس العملي للقانون الدولي الإنساني ، ترجمة محمد مسعود، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ،ط 1 ، 2005،ص،342

لقد حازت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تفويض خاص، من طرف الدول الموقعة على اتفاقيات القانون الدولي الإنساني خاصة في النزاعات المسلحة الداخلية محور دراستنا، ويحدد هذا التفويض المحورين الأساسيين لأي عمل تقوم به اللجنة الدولية و هما:

1 – تقديم الحماية و المساعدة الإنسانية إلى ضحايا النزاعات المسلحة .

واللذان يستندان إلى المبادئ الأساسية للجنة الدولية: مثل الحياد وعدم التحيز و الاستقلالية [1] المشار إليهما سابقا.

و منه فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تملك الأساس القانوني الذي يمكنها من تطبيق القانون الدولي الإنساني على حالة النزاع المسلح غير الدولي، والسعي لاحترامه وكفالة احترامه وهذا بموجب المادة الثالثة المشتركة التي جاء فيها: " **في حال قيام نزاع مسلح ليس به طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة ،يلتزم كل طرف في النزاع بتطبيق حد أدنى من المعاملة الإنسانية للأشخاص المتضررين في الصراع .**

يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع "[2].

وأيضا (المادة 18) من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977 التي تنص على: " **يجوز لهيئات الغوث الكائنة في إقليم الطرف المتعاقد مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تعرض خدماتها لأداء مهامها المتعارف عليها فيما يتعلق بالنزاع المسلح على أن تكون عمليات الغوث الإنساني بموافقة السلطات المعنية"[3]**

و من أجل القيام بتطبيق القانون الدولي الإنساني، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحث أطراف النزاع المسلح على ضرورة تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني واحترامها، وضرورة التمييز بين المدنيين والعسكريين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.[4]

---

[1] /- مقتطف من تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر: الحماية والمساعد، على الموقع: www.cicr.org

[2] /- نص المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة المؤرخة في 12/آب/ أغسطس 1949

[3] / - انظر نص المادة 18 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف 1949 المعتمد سنة 1977

انظر كذلك: ديفيد ديلابرا، اللجنة الولية للصليب الأحمر ، مقال منشور في كتاب محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، تحرير شريف عتلم ،ط05 2005 ،ص،156 .

[4] /- ديفيد ديلابرا، اللجنة الولية للصليب الأحمر مرجع سابق ، ص 156

انظر كذلك : اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق،ص،498

ففي الصراع في نيجيريا سنة 1967 تعاملت اللجنة معه على أساس حرب أهلية ستوجب مراعاة المادة الثالثة المشتركة ، و سعت جاهدة لمطالبة الأطراف وحثهم على احترام هذه الأحكام.[1]، و عملت على إيجاد اتفاق بين الأطراف المتنازعة من اجل فك الحصار على المناطق المنكوبة ،و إيصال المساعدات الإنسانية إلى الضحايا عن طريق ما يسمى **بممرات الرحمة** المعد خصيصا لمرور المساعدات الإنسانية و الإغاثة إلى السكان المدنيين[2].

كما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتذكير أطراف النزاع المسلح في "**أنغولا** " سنة 1994 سواء القوات الحكومية أو قوات الإتحاد الوطني لاستقلال **أنغولا** بأهمية احترام القواعد القانونية الواردة في المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ،والقواعد العرفية المتعلقة بالحرب الأهلية ، وذلك من خلال المذكرة التي أرستها اللجنة إلى أطراف النزاع في 08 يونيو سنة 1994.

كما تعد جمهورية **الكونغو** من بين أهم المناطق التي عملت فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر من اجل مساعدة ضحايا النزاع المسلح الذي خلف العديد من القتل و الجرحى، و كذا إعداد كبيرة من النازحين و المشردين، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية و تمويل المستشفيات و مراكز الإيواء بالأدوية الضرورية ، بالإضافة إلى عملها في إقليم دارفور بالسودان، الذي يعد أيضا اكبر مسرح لعملياتها في العالم ، من خلال تلبية حاجيات السكان المستضعفين من أغذية وأدوية وإيواء و كذلك تعمل على ضمان حماية السكان المدنيين من أخطار النزاع المسلح وفق ما تمليه مبادئ القانون الدولي الإنساني ،و تامين حصولهم على الغذاء و الدواء بالتعاون مع الهلال الأحمر السوداني[3].

و لعبت اللجنة دورا كبيرا في التخفيف من فضاعت النزاع المسلح في رواندا من خلال تدخلها لحماية المدنيين، و مطالبة المجتمع الدول لتدخل لوقف النزاع المسلح و حماية السكان المدنيين.

كما يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر في حالة وقوع انتهاكات لأحكام القانون الدولي الإنساني و طبقا لأحكام المادة الرابعة الفقرة (03) من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر ، التي تنص على دور اللجنة والاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقيات جنيف و العمل على التطبيق الدقيق للقانون الدولي الإنساني وتسلم الشكوى بشأن أي إخلال مزعوم لهذا القانون تقوم اللجنة

---

[1] / مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق،ص، 234 .

[2] /- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع سابق،ص، 234.

[3] /- اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان، مقال منشور على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتاريخ www. icrc.org.2009/05/12

الدولية بالتدخل بغية وقف الانتهاكات وتجنب تكرارها واتخاذ التدابير الضرورية لردع مرتكبيها، و رغم اتسام عملها بالسرية، إلا أنه يمكن لها أن تطلق نداءات علنية إذا تكررت الانتهاكات[1].

و نظرا للتزايد الكبير في عدد النزاعات المسلحة الداخلية في العالم، والصعوبات التي أصبحت تواجه عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دعت سويسرا إلى عقد اجتماع دوري في جنيف في الفترة الممتدة من 19 إلى 23 يناير من عام 1998 للبحث في:

- أهمية احترام سلامة و أمن موظفي المنظمات الإنسانية.

- النزاعات المسلحة غير الدولية و الآثار الإنسانية الناتجة عنها.

لأنه في مثل هذه النزاعات يصعب التمييز بوضوح بين الأشخاص المشاركين في النزاع المسلح و المدنيين، و يختلط الأمر فيما يتعلق بإعمال أحكام القانون الدولي الإنساني.

كما أن بعض المنظمات قد لا تسعى إلى التنسيق فيما بينها، و بعضها الأخر يفتقر إلى الحياد و احترام العادات المحلية لكل منطقة في حالة تعاملها مع نزاع مسلح ما، و هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة التنسيق بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر و الجمعيات الوطنية لـلصليب الأحمر و الهلال الأحمر، و كذا الهيئات الإنسانية المحلية مثل ما كان عليه الأمر في نيجيريا أثناء الحرب الأهلية في عام 1967 ،عندما كان هناك تنسيق بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر و الصليب الأحمر النيجيري بمناسبة تقديم المساعدات الإنسانية، عن طريق **ممرات الرحمة** التي أنشأت بفضل منظمة الوحدة الأفريقية ، و اللجنة الدولية للصليب الأحمر لفك الحصار على إقليم " **بيافـــرا**" المحاصر .[2]

لكن رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمات الدولية و الإقليمية و اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل احترام، و كفالة احترام القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الداخلية ،أو كما يسميها القانون الدولي الإنساني النزاعات المسلحة غير دوليـــة ، إلا أنها لم تستطع وقف المجازر و الجرائم البشعة التي حدثت في العديد من مناطق الصراع في العالم، و خير دليل على ذلك ما أسفرت عنه الحرب الأهلية في كل من لبنان و رواندا و الصومال و يوغسلافيا سابقا، الأمر الذي أظهر الحاجة الملحة لوجود جهاز قضائي يعمل على النظر في انتهاكات و مخالفات القانون الدولي الإنساني و معاقبة مرتكبيها. وهو ما سوف نتناوله في المطلب الثاني.

---

[1] /- عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني،مرجع سابق،ص، 81

[2] /- أوفو نوبودو ، التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر النيجيري ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، ملف خاص عن التعاون بين الجمعيات الوطنية و اللجنة الدولية ، سنة 11 ، العدد 60 ، يونيه 1998 ، ص 221.

المطلب الثاني: دور الأجهزة القضائية الدولية في فرض حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:

لقد اتسم الربع الأخير من القرن العشرين ، بارتفاع في معدل حدوث النزاعات المسلحة و اشتداد ضراوة العنف ، حيث انتهكت كل قيم ومبادئ الإنسانية التي يحملها القانون الدولي الإنساني و ارتكبت أبشع المجازر التي تنوعت بين جرائم الإبادة الجماعية، و جرائم التطهير العرقي و الديني، لكن من المفارقات أن تسفر هذه الانتهاكات و المجازر المرتكبة في حق الإنسانية عن أثر إيجابي، تمثل في تحريك الضمير العالمي، و بصورة كانت أقوى من ما كان مألوفا، على امتداد فترات طويلة سابقة، حيث انتقل المجتمع الدولي من موقف الإعراب عن القلق إلى موقف الإدانة ،ثم انطلق بعد ذلك ليتخذ أهم الخطوات جميعا بإنشاء المحكمتين المختصتين ليوغسلافيا (1993) و رواندا (1994).

كما شهدت تلك الفترة مواقف أكثر فعالية على المستوى الدولي و الوطني ، من أجل فرض احترام القانون الدولي الإنساني، و ذلك من خلال إنشاء عدالة دولية دائمة تنظر في انتهاكات القانون الدولي الإنساني سواء في حالة النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية[1].

الفرع الأول: دور المحاكم الجنائية المؤقتة لتأكيد مبادئ القانون الدولي الإنساني المطبقة على النزاعات المسلحة الداخلية.

كشف إنشاء المحاكم الجنائية المؤقتة منذ محاكمة **نورنبورغ و طوكيو** عام 1945 الطابع الجنائي للقانون الدولي الإنساني، ورد بذلك كل من يشكك في إلزامية قواعده والادعاء بأنها تفتقر لعنصر الجزاء، وبالتالي لخصائص القاعدة القانونية مع أن قواعده ترتب جزاءات أخرى إضافة للجزاءات الجنائية ،وهي ترتيب جزاءات مدنية تحمل التعويض والمسؤولية الدولية المدنية[2].

وهو نفس الدور الذي لعبته المحاكم الجنائية المؤقتة ليوغسلافيا و رواندا في أواخر القرن العشرين بتأكيدها على ضرورة احترام و تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في حالات النزاعات المسلحة الداخلية ، وترتيب المسؤولية الدولية و الجنائية على كل من ينتهك هذه القواعد والمبادئ الإنسانية .

---

[1] /- فريتس كالسهوغن ، اليزبيث تسيغفلد ، مرجع سابق ، ص، 217.

[2] / - محمود شريف بسيوني ، المحكمة الجنائية الدولية ، نشأتها و نظامها الأساسي مع دراسة لنشات اللجنة الدولية لتقصي الحقائق ، والمحاكم السابقة ، مرجع سابق ، ص، 162.

أولا : محكمة يوغسلافيا:

تعد المحكمة الجنائية الخاصة بمعاقبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني بمناسبة النزاع المسلح الداخلي في يوغسلافيا سابقا، محكمة فريدة من نوعها ، حيث أنها أول محكمة جنائية دولية تنشئها الأمم المتحدة ، لهذا تحمل صفة الدولية لمشاركة كل دول العالم المنطوي تحت مضلة الأمم المتحدة في إنشائها و تعين قضاتها.[1]

ففي عام 1991 بدأت يوغسلافيا في التفكك وأدت النزاعات المسلحة التي اندلعت في أعقاب ذلك إلى تواتر أنباء مثيرة للقلق في وسائل الإعلام عن وقوع فضائع تركزت في الغالب على ممارسة التطهير العرقي ضد المسلمين في جمهوريات يوغسلافيا سابقا، مما حرك مشاعر الإنسانية في المنطقة الأوروبية، وسعت من أجل وضع حد للمآسي الإنسانية وحرك بالمقابل مجلس الأمن، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر من عام 1992 بإنشاء لجنة خبراء * لجمع وتحليل المعلومات المتاحة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، وتم إنشاء هذه اللجنة بموجب القرار رقم (780) بتاريخ 06 أكتوبر 1992، وكانت مهمتها تتمثل في الأساس في التحقيق وجمع الأدلة عن المخالفات الجسيمة لمعاهدات جنيف والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني[2].

فبالرجوع إلى القانون الدولي الإنساني نجد أن المادة (90) من البروتوكول الإضافي الأول قد نصت على إنشاء لجنة تقصي الحقائق في حالة وجود خرق وانتهاكات خطيرة لأحكام القانون الدولي الإنساني*.

و في 1992/10/25 قام السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين خمسة أعضاء للجنة بموجب القرار (780) وهم:

- البروفيسور فريتس كاسهوغن من هولندا في منصب رئيس للجنة.

---

[1] /-Raport of The International Tribunal For the prosecution of persons responsible for serious violations of international Huminitarian Law committed in the territory of the former Yugoslovia since 1991 THE FIRST Annual ,p11.

[2] / - محمود شريف بسيوني ، مرجع سابق ،ص، 53=

*-لقد تم النص عن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المادة 90 من البروتوكول الأول لعام 1977 وذلك قصد تامين ضمانات لتكفل اكبر حماية ممكنة لضحايا النزاعات المسلحة وتم أنشاء أول لجنة رسمية سنة 1991 ن وهي هيئة دائمة مهمتها تتمثل في التحقيق في أي واقع يزعم أنها تشكل مخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني، أو انتهاكا جسيما، و تتكون من 15 عضوا منتخبا من قبل الدول التي تعترف باختصاص هذه اللجنة ، يعملون بصفتهم الشخصية و لا يمثلون الدول التي يحملون جنسيتها.

- انظر في ذلك :كمال حمادي ، مرجع سابق ،ص، 153

- والبروفيسور محـــمود شريف بسيوني من مصر.
- والقائد وليام فـــنريك من كندا.
- والقاضي كيـــباسي من السنغال.
- والبروفيسور تـــروكل أوسيال من النرويج.

وبعد أن استقال البروفيسور **كاســـهوغن** لأسباب صحية و وفاة البروفيسور **أوسيال** الذي كان يتولى الرئاسة بالنيابة، عين الأمين العام للأمم المتحدة البروفيسور "**شريف بسيوني**" ليشغل منصب رئاسة اللجنة، وقد أسفرت جهود اللجنة بعد دراسة وتحليل المعلومات الواردة إليها والتحقيقات التي قامت بها عن 65000 صفحة من المستندات، وقاعدة معلومات لتصنيف تلك المعلومات الواردة وما يزيد عن 300 ساعة من أشرطة الفيديو،و ناقشت اللجنة في نهاية تقريرها ، فكرة إنشائها محكمة دولية مختصة للنظر في هذه الجرائم، و رأت آن الأمر متروك لمجلس الأمن الدولي أو هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة لإنشاء هذه المحكمة[1].

وفي 22 فبراير 1993 أصدر مجلس الأمن القرار رقم (808) تعقيبا على أول تقرير مؤقت للجنة الخبراء الذي نص على ما يلي:

" قرر مجلس الأمن إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، و التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة منذ عام1991[2]"

و قد تضمن نظامها الأساسي اختصاص المحكمة من حيث الموضوع و من حيث الزمان و المكان، حيث تشير المادة الثانية منه إلى قائمة الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، و تتمثل هذه الانتهاكات في:

- القتل العمدي.
- التعذيب والمعاملة الغير الإنسانية بما في ذلك إجراء التجارب البيولوجية.
- التسبب عمدا في إحداث آلام شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو الصحة أو تدمير ومصادرة الممتلكات على نطاق واسع دون مبرر تقتضيه الظروف العسكرية والقيام بهذه الأفعال على نحو غير مشروع.

---

[1] / - محمود شريف بسيوني ، مرجع سابق ،ص، 53

[2] / - فريتس كالسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 219

- إجبار أسير الحرب أو أي شخص مدني على الخدمة في القوات المسلحة المعادية.
- تعمد حرمان أسير الحرب أو أي شخص مدني أخر من حقه في محاكمة عادلة.
- نفي أو قتل شخص مدني على نحو غير مشروع أو حبسه دون مبرر قانوني.
- أخذ الرهائن .[1]

أما اختصاصها الشخصي فقد جاء في النظام الأساسي للمحكمة أنها تختص بمحاكمة الأشخا ص الطبيعيين المادة(06) فأطراف النزاع شأنهم شأن أي كيانات جماعية أخرى سواء كانت دولا أو منظمات أو جماعات مسلحة لا تدخل في اختصاص المحكمة[2].

و فيما يخص المسؤولية الجنائية الفردية، المادة(07) فأي شخص يشترك في التخطيط أو التحريض أو الأمر أو ارتكب أو شجع ، بأي سبيل أخر لارتكاب هذه الجرائم، يصبح مسؤولا عن هذه الانتهاكات مسؤولية فردية ،ولا يمكن الدفع بحصانة رئيس الجمهورية ،أو بأي منصب لتهرب من المسؤولية .

كما لا يوجد قيد زماني يحد من اختصاص محكمة يوغسلافيا من حيث الزمان فالمادة الأولى من نظامها الأساسي تكتفي بالإشارة إلى الانتهاكات الجسيمة المرتكبة منذ 1991، و حتى تاريخ يحدده مجلس الأمن عند استتباب الأمن و السلم[3].

تكمن أهمية محكمة يوغسلافيا في سعيها إلى معاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، المنطبق في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية ، و تأكيد أهمية هذه القواعد في حماية ضحايا هذه النزاعات، رغم أنها لم تشر بصورة مباشرة إلى انتهاكات المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية ، و هذا راجع في رأينا إلى طبيعة النزاع المسلح في يوغسلافيا سابقا الذي اتخذ عدة أشكال من نزاعات مسلحة غير دولية و نزاعات مسلحة دولية، و في الكثير من الأحيان كان نزاعا مسلحا مختلطا، وقد مثل أمام هذه المحكمة العديد من مجرمي الحرب الصرب الذين أشعلوا

---

[1] /- انظر نص المادة 09 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا في فقرتها الثانية

[2] / - انظر :نص المادة 06 من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغسلافيا
انظر أيضا: عمر حسين ،حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ، رسالة ماجستير ، فرع القانون الدولي العام ، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،2009 ،ص، 120

[3] /- فريتس كالسهوغن ، اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ، ص، 220

الحرب في البوسنة والهرسك، أبرزهم الرئيس اليوغسلافي **سلوبودان ميلوفيتش**[1] و الذي انقضت دعواه الجنائية الفردية بوفاته في 2006 ، ومثل أمامها زعيم الصرب البوسنة المجرم **رادوفان كاراجيتش** لمحاكمته عن الجرائم ضد الإنسانية والإبادة والتطهير العرقي لمسلمي البوسنة [2].

ثانيا: محكمة رواندا:

قبل أن يقضي عام واحد على إنشاء محكمة يوغسلافيا، نشب في وسط أفريقيا نزاع مسلح عرقي واسع النطاق، قامت خلاله جماعة **"الـــهوتو"** بقتل ما يقارب المليون شخص من جماعة **" التوتسي "** في رواندا في واحدة من أبشع النزاعات المسلحة الداخلية التي عرفتها القارة الإفريقية.

وإزاء هذا الوضع الخطير قام مجلس الأمن بعد تعرضه لانتقادات واسع بسبب تقاعسه في اتخاذ تدابير فعالة لوقف المجازر الوحشية في رواندا، فأصدر جملة من القرارات بلغت في مجملها (16) قرار في الفترة الممتدة من 12 مارس 1994 إلى 27 فيفري 1995 [3]،كان أهمها القرار رقم (935) الخاص بإنشاء لجنة خبراء للتحقيق في مجازر رواندا ،و القرار رقم(955) الخاص بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة برواندا، و تختص هذه المحكمة بالفصل في جرائم الإبادة الجماعية و غير ذلك من الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني ،التي أرتكب في رواندا في عام 1994 [4] حيث نص نظامها الأساسي بعكس النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا على انتهاكات المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، و كذا انتهاكات البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 ، و هو ما يشكل اختلافا عن محكمة يوغسلافيا، لكون النزاع في رواندا يشكل نزاعا مسلحا داخليا بعكس النزاع المسلح في يوغسلافيا الذي اختلط بين نزاع مسلح دولي و نزاع مسلح غير دولي في بعض مراحله[5].

كما يقتصر اختصاص محكمة رواندا و على غرار محكمة يوغسلافيا من حيث الأشخاص على الأشخاص الطبيعيين، و هو ما أكدته المادة الثالثة من نظامها الأساسي.

---

[1] / ناتالي ،فاغنر، مرجع سابق .

[2]/- نفس المرجع السابق.
انظر أيضا- فريتس كالسهوغن ، مرجع سابق ، ص، 221 .

[3] / - مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، مرجع سابق، ص،267

[4] /- عمر محمود المخزومي ، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص 175

[5] /-انظر" النظام الأساسي لمحكمة رواندا المواد من 01 إلى 04
للمزيد انظر كذلك: عمر محمود المخزومي ، مرجع سابق ، ص 175

كما تناولت المادة السادسة(06) مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، و تشمل هذه المادة جميع الأشخاص الذين ساهموا في ارتكاب جريمة من الجرائم الدولية، و على هذا النحو نجد الفقرة الأولى من المادة السادسة(06) من النظام الأساسي لمحكمة رواندا تضع في هذا النطاق كل شخص خطط أو حرض، أو أمر، أو ارتكب، أو ساعد، أو شجع، بأي سبيل أخر على التخطيط ،أو الإعداد، أو التنفيذ لجريمة من الجرائم المشار إليها في النظام الأساسي للمحكمة، كذلك يكفل المبادئ المتعلقة بالمنصب الرسمي و مسؤولية القادة و الأوامر الصادرة من الرئيس، كما تشير هذه الفقرة إلى المسؤولية الجنائية الفردية لجميع الأشخاص، سواء كانوا رؤساء الدول أو مسؤولين حكوميين أو غيرهم ممن لهم السلطة على مرؤوسيهم و لا يعتد بمناصبهم و مراكزهم.

كما تتناول الفقرة الثالثة(03) من المادة السادسة(06) مبدأ مسؤولية القادة حيث نصت على:

" ارتكاب المرؤوس لأي فعل من الأفعال المشار إليها في المواد من 02 إلى 05 من هذا النظام لا يعفي الرئيس من المسؤولية الجنائية إن كان يعلم أو كان لديه من الأسباب ما يحمله على استنتاج أن ذلك المرؤوس كان على وشك ارتكاب هذه الأفعال".[1].

و يمكن اختصار الجرائم المعاقب عليها بمقتضى قانون محكمة رواندا الجنائية الدولية و حسب النظام الأساسي للمحكمة، بأنّه ملاحقة الأشخاص المسؤولين عن جريمة " **إبادة الجنس البشري**"[2] ،وقد عرفت جريمة إبادة الجنس حسب تعريفها في اتفاقية 1948 لإبادة الجنس البشري[3].

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو كيفية تحديد المعيار الذي يمكن من خلاله تعريف جماعة التوتسي لكي يتماشى مع معيار المادة 02 ن النظام الأساسي للمحكمة؟ **فالهوتو** و التوتسي يعتنقون نفس الديانة و يتحدثون اللغة نفسها، و يصعب التمييز الثقافي بسبب الاختلاط بينهما.

لهذا أقترح تطبيق معيار ذاتي يتحدد بمقتضاه جماعة التوتسي بأنها تتألف من كل من يعتبرون أنفسهم من التوتسي أو المعروفين بأنهم توتسي ، و هو ليس مناقضا لإتفاقية إبادة الجنس أو صياغة المادة 02 من النظام الأساسي للمحكمة،إضافة إلى الجرائم ضد الإنسانية[4]

---

[1] / - فريتس كالسهوغن ، اليزابيث تسيغفلد، مرجع سابق ،ص، 221

[2] /- انظر نص المادة 02 من النظام الأساسي لمحكمة رواندا

[3] / تشمل عدد من الجرائم التي ترتكب بغرض تدمير مجموعة وطنية أو أثنية أو عرقية أو وطنية بصفتها هذه كليا أو جزئيا إضافة إلى التواطؤ لارتكاب هذه الأفعال.
انظر كذلك: عمر محمد المخزومي ن مرجع سابق ،ص، 179 =

= [4] /- لقد ذكرنا سابقا الجرائم ضد الإنسانية حسب المادة 5 من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا الدولية الجنائية، إلا أن هذه الجرائم في محكمة رواندا لا تتعلق بنزاع مسلح دولي أو داخلي بل تذكر الهجوم المسلح ضد مدنيين.

و تجدر الإشارة بالنسبة للنظام الأساسي لمحكمة رواندا إن المادة 04 من النظام الأساسي لمحكمة رواندا الجنائية الدولية تجرم دائرة واسعة من الانتهاكات الخطيرة للمادة 03 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 ،و بروتوكولها الإضافي الثاني.

وعلى عكس ما كان مشترطا بمقتضى الأحكام السابقة للنظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا الجنائية الدولية، فإن المادة 04 تفترض مسبقا وجود نزاع مسلح، فمن المفترض عموما أن اتفاقيات جنيف لا تنطبق إلا في حالات النزاعات المسلحة الدولية، لكن المادة 03 المشتركة من اتفاقيات جنيف تتصدى للنزاعات المسلحة الداخلية.

و في الأخير يمكن أن نستنتج بأن كل من محكمة يوغسلافيا و رواندا يعتبران سابقة في مجال قمع مخالفات و انتهاكات القانون الدولي الإنساني في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية أو الحروب الأهلية، و من خلالهما تم التأكيد على أهمية تطبيق القانون الدولي الإنساني على هذا النوع من النزاعات،كما أنها تظهر مدى الحاجة إلى وجود عدالة جنائية دولية دائمة تنظر في انتهاكات القانون الدولي الإنساني في كل زمان ومكان، وهو ما ظهر بالفعل من خلال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

- انظر عمر محمود المخزومي مرجع سابق ،ص ، 179
- انظر كذلك فريتس كالسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق،ص، 220-221

الفرع الثاني: المحكمة الجنائية الدائمة.

نظرا لأهمية وجود جهاز قضائي دولي دائم من أجل معاقبة ومحاسبة كل من يرتكب جريمة من جرائم الاعتداء على القانون الدولي الإنساني سواء تعلق الأمر بالحروب الدولية أو الحروب الأهلية، ونظرا للصعوبات التي يمكن أن تواجه المحاكم الوطنية، وذلك لأي سبب كان، والتي منها أن لا يعترف طرف ما بالجرائم المنسوب إلى جنوده أو جيوشه[1] .

كما أن المحاكم التي يجريها العدو لعدوه أو المنتصر للمنهزم في الحروب الدولية ، أو الأهلية عادة ما تكون لها خلفيات سياسية وغير قانونية، وتمثل في باطنها روح الانتقام و الإهانة [2]، نظرا لهذه الأسباب بالإضافة إلى التطورات الحاصلة في القانون الدولي العام، وبالخصوص القانون الدولي الجنائي، حيث أصبح بالإمكان مسائلة الأشخاص الطبيعيين على أفعالهم وجرائمهم على المستوى الدولي ، قرر المجتمع الدولي إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة يكون من اختصاصها النظر في جرائم الحرب وفي مخالفات و انتهاكات القانون الدولي الإنساني، سوء تعلق الأمر بانتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية أو الغير الدولية، حيث يظهر من خلال ديباجة النظام الأساسي للمحكمة أن الهدف الأساسي من إنشاءها هو وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم الدولية.

وتبدأ المادة 05 من نظامها الأساسي بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الدولية، وهي أشد الجرائم خطورة والتي تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره وهي جرائم الحرب ، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان، ولما لم يكن هناك تعريف متفق عليه (العدوان)، فإن المادة الخامسة أشارة إلى أن المحكمة لن تمارس الاختصاص على هذه الجريمة، إلا بعد التوصل إلى تعريف موحد لجريمة العدوان ولشروط ممارسة هذا الاختصاص فيما يتعلق بهذه الجريمة[3].

إن الشيء المهم في هذه المحكمة هو ما جاء في المادة 08 من نظامها الأساسي التي تحدد اختصاصات المحكمة فيما يتعلق بجرائم الحرب، حيث نجد أن الفقرة الثانية منها قد حددت أربعة فئات مختلفة من جرائم الحرب وهي:

---

[1] /- اعتمدت المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بموجب المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في روما سنة 1998/07/17 ودخل حيز النفاذ بعد استفاء النصاب القانوني وذلك بعد مصادقة 60 دولة على نظامها الأساسي بتاريخ ، 10 /2002/04 ودخل نظامها الأساسي حيز التطبيق الرسمي بتاريخ ،2002/07/01

– انظر في ذلك: المادة 126 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدائمة

[2] /- علي عواد ، العنف المفرط ، قانون النزاعات المسلحة و حقوق الإنسان ، دار المؤلف ، بيروت ،ط 01، 2001،ص، 45.

[3] / - فريتس كالسهوغن ، اليزابيث تسيغفلد ، المرجع السابق ص، 223

الفئة الأولى والثانية تتعلق بجرائم الحرب في النزاعات المسلحة الدولية، و تتعلق الفئتان الثالثة والرابعة بجرائم الحرب في النزاعات المسلحة غير الدولية، فالفقرة 2 (ج) تشير بصورة واضحة إلى انتهاكات المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ، كما تجرم الفقرة 02 الانتهاكات الخطيرة الأخرى لقوانين وأعراف الحرب السارية على النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، وتورد تحت هذا العنوان مجموعة من الأفعال المستمدة من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 ،وكذلك من أحكام القانون العرفي والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 [1].

وتشمل الأحكام المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية:

– حماية موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وممتلكاتها

– القتل بجميع أشكاله ،التعذيب والمعاملة المهينة ،الجرائم الجنسية و الاغتصاب والعبودية والاسترقاق تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب القتال ، تجنيد الأطفال دون سن 15 سنة إلزاميا أو طوعيا[2].

و فيما يتعلق بشروط سريان الحكم الذي يجرم الانتهاكات الجسيمة للمادة الثالثة المشتركة نجد أن المادة 08 في الفقرة 02 (د) تقرر أنه لا يسرى هذا الحكم على حالات الاضطرابات و التوترات الداخلية مثل أعمال الشغب و أعمال العنف المنفردة أو المتقطعة و غيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة ، و تكرر الفقرة 02 (و) العبارة نفسها فيما يتعلق بالحكم الوارد في الفقرة 02 (هـــ) مضيفة أنه لا ينطبق إلا على النزاعات المسلحة التي تقع في إقليم دولة عندما يوجد صراع مسلح متطاول الأجل بين السلطات الحكومية و جماعات مسلحة منظمة ،أو فيما بين جماعات من هذا القبيل[3].

و الملاحظ على هذه العبارة أنها مستمدة من حيث المبدأ من المادة 01 الفقرة 01 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، إلا أنها تختلف عنها في بعض الوجوه ، فهي تتضمن النزاعات المسلحة التي تذكرها المادة الثالثة المشتركة والمتمثلة في النزاعات المسلحة بين القوات المسلحة الحكومية و قوات مسلحة منشقة أو النزاعات مسلحة التي تكون بين جماعات مسلحة فيما

---

[1] /- أبو الخير احمد عطية، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، دراسة للنظام الأساسي و الجرائم التي تختص بالنظر إليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999،ص،ص،75-76.

[2] /- فريتس كالسهوغن ، اليزيبث تسيغفلد، مرجع سابق ،ص، 224

[3] - انظر: نص المادة 08 في فقرتها 02 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدائمة.

- انظر كذلك ، أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة السادسة، 1996 ، ص ، 141

بينها ، بعكس البروتوكول الثاني الذي تطرق للنزاعات المسلحة التي تكون القات المسلحة التابعة للحكومة طرفا فيها فقط [1].

كما أنها أسقطت شرط السيطرة على جزء من إقليم الدولة المصابة بالنزاع المسلح ما يمكن الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة من القيام بعمليات مسلحة متواصلة و منسقة.

و نلاحظ أن الفقرة 03 من المادة 08 مأخوذة من المادة الثالثة من البروتوكول الإضافي الثاني ، حيث تذكر" **أنه ليس في الأحكام التي تتناول النزاعات المسلحة الغير دولية ما يؤثر على مسؤولية و حق الحكومة المصابة بهذه النزاعات عن حفظ و إقرار القانون و النظام في الدولة و عن الدفاع عن وحدة الدولة و سلامتها الإقليمية بجميع الوسائل المشروعة**"[2]

و في الأخير نقول أنه من خلال المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ، و بالخصوص المادة (08) من نظامها الأساسي أصبحت انتهاكات المادة الـــثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 المتعلقة بالنزاعات المسلحة غير الدولية، محل تجريم و عقاب بموجب معاهدة دولية ، و هذا دليل على مدى أهمية و ضرورة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، لكن إلى إي مدى يمكن لهذه العدالة الجنائية الدولية تحقيق الحماية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ؟

---

[1] / - فريتس كالسهوغن اليزابيث تسيغفلد ، مرجع سابق ، ص، 224

-انظر : للمزيد نص المادة 01 في فقرتها 01 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.

[2] /- فريتس كالسهوغن اليزلبيث تسيغفلد ، مرجع سابق ،ص، 224

الفرع الثالث: مدى فعالية العدالة الجنائية الدولية في تكريس الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

إن إقرار المسؤولية الجنائية الدولية للفرد جعل من الواجب إنشاء قضاء دولي جنائي لمحاكمته عن الجرائم الدولية التي يرتكبها، مع التأكيد على أن فعالية أي نظام قضائي دولي جنائي يتوقف على مدى التعاون، الذي تبديه الدول وما تقدمه من مساعدات للمحكمة ، ومما لا شك فيه أن الدول أعضاء الجماعة الدولية من مصلحتها ومصلحة رعايـــــــاها، ملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية وردع كل من تسول له نفسه بارتكابها ، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الإقلال من حجم هذه الجرائم وبالتالي الإقلال من المعاناة البشرية التي تحدث بسببها.[1]

إن الهدف الأساسي من المحاكمة والمعاقبة على ارتكاب الجرائم الدولية يكمن في الحرص على صون حقوق الإنسان، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ولما كان الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني يفرض على الدول محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، كان لا بد من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة المستقلة المحايدة للتأكيد على أن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة لن يفلتوا من العقاب إذا وجد التعاون القضائي الدولي اللازم ، و منه إثراء و دعم قانون النزاعات المسلحة بصفة عامة [2].

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدائمة سد ثغرة جسيمة للتنظيم الدولي للنزاعات المسلحة غير الدولية، والمتمثل في افتقاره لآلية الرقابة على المستوى الدولي، كما أنها بادرة تفاؤل وأمل بأن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم لن يفلتوا من العقاب.

لكن اختصاص المحكمة مستقبلي وليس من الوارد إعماله بأثر رجعي حيث أكدت المادة (25) من النظام الأساسي على عدم رجعية الأثر على الأشخاص ، بحيث لا تجوز مساءلة الشخص جنائيا بموجب هذا النظام عن سلوك سابق ، و اختصاص المحكمـــــة متعلق بأشد الجرائم خطورة و التي تكون موضع إهتمام المجتمع الدولي بأسره[3].

---

[1] / - هورتنسيا دي-تي- جوتيرس بوسي ، العلاقة بين القانون الدولي الإنساني و المحاكم الدولية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 88 ، العدد 861 ، مارس 2006 ،ص،07

[2] /-احمد الحميدي ، مرجع سابق ،ص، ص، 46-47

[3] / - زياد عيتاني ، المحكمة الجنائية الدولية ، و تطور القانون الدولي الجنائي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2009 ،ص،10.

كما أن هناك بعض المعوقات التي تحد من ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها تتمثل في مبدأ السيادة الوطنية، إذ يصعب على بعض الدول أن تقتنع وتسلم بالخضوع لقضاء دولي تمثل أمامه لكي تتم مساءلتها عما ارتكبته من انتهاكات لالتزاماتها الدولية ،إذ أن بعض الدول تعتبر تقرير مسؤوليتها عن بعض الأفعال الدولية ،هو نوع من التدخل في شؤونها الداخلية، وهو المبدأ المحظور في كافة المواثيق والأعراف الدولية ،و الأمر الآخر هو البعد السياسي المتمثل في سعي كل دولة من خلال تصرفاتها إلى تحقيق أكبر قدر من مصالحها، ولو كان ذلك على حساب الدول الأخرى.

إن دور المحاكم الجنائية الدولية في تطبيق القانون الدولي الإنساني هو من حيث المبدأ اختصاص احتياطي، حيث أن القضاء الوطني هو صاحب الاختصاص الأصيل لاعتبارات عملية تتعلق بموضوع العدالة والإمكانات الوطنية التي تعتبر أكثر فعالية من السلطات الدولية.

لذا فإن المحاكم الجنائية الدولية تتمتع باختصاص النظر في انتهاكات القانون الدولي الإنساني جنبا إلى جنب مع المحاكم الوطنية، ذلك أنه يصعب على المحاكم الدولية أن تنظر بمفردها في هذه الانتهاكات، ولكن يمكن للنظام الأساسي المنشئ لهذه المحاكم أن يمنحها أولوية أو اختصاصا تكميليا، أو أن يجعل اختصاصها حتميا من أجل المصلحة العليا للمجتمع الدولي وتحقيق العدالة الدولية.

كما أن المحاكم الجنائية الدولية تختص بالنظر في انتهاكات القانون الدولي الإنساني سواء أكان ذلك يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، وقد تبين أن اختصاص القضاء الدولي بالنظر في الانتهاكات التي تحدث في النزاعات الداخلية ،يعد تطورا كبيرا يعود الفضل فيه إلى المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، التي كان من أهم إسهاماتها إزالة التفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية، حيث عدت و لأول مرة المخالفات الجسيمة المرتكبة في مثل هذه النزاعات كجرائم حرب، كما أكدت على ذلك محكمة العدل الدولية بخصوص قضية تطبيق اتفاقية منع و قمع جريمة إبادة الجنس البشري[1]، أن الالتزامات تقع على عاتق الدول وفقا للاتفاقية و لا تختلف حسب ما كان النزاع دوليا أو داخليا [2]، و في ما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانيـــة فقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة في تعليقه على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن هذه الجرائم يمكن أن تحدث في نزاع غير دولي أو دولي، حيث أن المحكمة انتهت إلى أن المادة (05) من النظام الأساسي للمحكمة، والخاصة بالجرائم ضد الإنسانية من الممكن أن يستند إليها

[1] / - سعيد سالم جويلي ، تنفيذ القانون الدولي الإنساني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 ،ط01 ،ص، 226

[2]/- توماس جرابزكي، المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاع المسلح غير الدولي ، المجلة .الدولية للصليب الأحمر، العدد 59 مارس1985

كأساس للاختصاص بالجرائم التي ترتكب في زمـــن النزاعات غير الدولية أو الدولية على حد سواء[1].

إن إمكانية تعزيز المحكمة للقانون الدولي الإنساني تتوقف بدرجة أساسية على تفصيل الآليات القائمة في مجال التصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني عن طريق الشروط التالية:

1 – السعي لتكريس مبادئ القانون الدولي الإنساني كقيم تتجاوز الحسابات السياسية و المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية للدول.

2– ضرورة تشجيع الدول على إصلاح أنظمتها القضائية الجنائية بشكل يناسب مقتضيات القانون الدولي الإنساني، وما يتطلبه النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على اعتبار أن احترام قواعد القانون الدولي عموما من الناحية الواقعية يتوقف على مدى كفالة النظم الوطنية لهذه المهام.

3– الإقرار بفكرة الدعوى الشعبية على المستوى الدولي ، والتي بموجبها يحق لكل دولة أن تقوم بمتابعة المسؤولين عن انتهاك مبادئ الإنسانية عموما ، ذلك أنه توجد دعوى في ذمة كل دولة لإثبات خرق قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي الإنساني ، حتى ولو لم يلحق هذه الدولة أي ضرر مباشرة[2] .

وفي الأخير يمكن القول أن مسالة حماية ضحايا النزاعات المسلحة قد عرفت مزيدا من التطور و أصبح هناك آليات على المستوى الداخلي للدول و على المستوى الدولي ، تهتم بنشر و تطبيق القانون الدولي الإنساني ، وتعززت هذه الفكرة أكثر بتجريم انتهاكات القانون الدولي الإنساني خاصة المنطق على طائفة النزاعات المسلحة الداخلية ، وتلاشت تلك التفرقة التي ميزت بين النزاع الدولي و الغير الدولي بظهور عدالة جنائية دولية ممثلة في المحكمة الجنائية الدائمة.

أن الدارس للقانون الدولي العام بصفة عامة يدرك مدى كثرت انتشار النزاعات المسلحة الداخلية وتهديدها للسلم و الأمن الدوليين، فاغلب النزاعات التي شهدها العالمة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة هي نزاعات مسلحة داخلية ،مثل النزاع المسلح في يوغسلافيا و رواندا وصولا إلى النزاع المسلح الداخلي في سوريا و اليمن و غيرها ، الأمر الذي يحتم علينا البحث في آليات حماية لضحايا هذه النزاعات تكون ذات فعالية آنية و سريعة ، وتتدخل بصورة فورية لحل النزاعات المسلحة

[1] / - عادل ماجد ، نحو إزالة التفرقة بين الحماية القانونية المقررة لكل من النزاعات المسلحة الدولية و الداخلية ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة القانون الدولي الإنساني ، في 22 افريل 2000، جامعة القاهرة

[2] /- محمد سعيد الدقاق ، القانون الدولي العام ، الجزء الأول ، المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 ،ص،44

الداخلية لصيانة السلم و الأمن الدوليين ، وتجنيب السكان المدنيين نتائجها و أثارها المدمرة ، و لعل الأمم المتحدة باعتبارها حامي السلم و الأمن الدوليين كان عليها اتخاذ كل التدابير اللازمة و الضرورة لتدخل في هذه النزاعات و توفير الحماية الدولية لسكان المدنيين، من منطلق حماية حقوق الإنسان التي تنتهك و بصورة فاضحة في هذه النزاعات و تطبيق القانون الدولي الإنساني المتعلق بهذه النزاعات، فكان التدخل الإنساني الذي لجأت إليه الأمم المتحدة للتدخل في هذه النزاعات لحماية حقوق الإنسان ووقف الانتهاكات الجسيمة لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني في كل من النزاع المسلح في يوغسلافيا و الصومال،كما سعت الأمم المتحدة ومن منطلق وعيها بمدى خطورة النزاعات المسلحة الداخلية على السلم العالمي بالإضافة إلى انحراف التدخل الإنساني المسلح عن هدفه الإنساني بسبب تغليب الدول المتدخلة لمصالحها و أهدافها عن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، إلى إيجاد صيغة جديدة و أكثر فعالية من التدخل الإنساني لحماية هؤلاء الضحايا حيث تبنت فكرة مسؤولية الحماية كآلية جديدة تحمل كل أطراف المجتمع الدولي مسؤولية حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

دور التدخل الإنساني في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و إشكالاته

يعتبر التدخل الإنساني الوسيلة و الآليات التي لجأت إليها الأمم المتحدة في بداية تسعينيات القرن الماضي لتدخل في النزاعات المسلحة الداخلية لوقف خطورتها على السلم و الأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني ، وهذا عملا بالفصل السابع من ميثاقها الذي يخول لها استعمال القوة المسلحة لحماية السلم و الأمن الدوليين و حماية حقوق الإنسان.

ويعد التدخل الإنساني من أكثر المفاهيم تعقيدا وإثارة للجدل في القانون الدولي والعلاقات الدولية ومن بين أهم الإشكالات التي طرحها هذا المفهوم كونه يتعارض مبدئيا مع مبادئ وأسس يقوم عليها القانون الدولي المعاصر، من أهمها حظر استعمال القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإذا كان التدخل الإنساني في شقه النظري مرتبطا بما يمليه الضمير الإنساني للمجتمع الدولي من اجل فرض احترام حقوق الإنسان والعمل على الحد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فإن الواقع العملي أثبت قصوره في معالجة عدة قضايا دولية، بل وفي كثير من الأحيان زاد من تعقيدها، بسبب خروج القائمون به عن مقاصده المنشودة.

المبحث الأول:

التدخل الإنساني ومبدأ حظر استخدام القوة

يعتبر مفهوم التدخل الإنساني من بين أهم المواضيع التي تناولها الفقهاء والسياسيين والمهتمين بشؤون العلاقات الدولية، والتي أسالت الكثير من الحبر في مؤلفاتهم وأبحاثهم متناولين أصوله ونشأته كمفهوم وتطوره في العلاقات الدولية، كما ينقسمون في أرائهم حول اتساع مضمونه وضيق مدلوله وينقسمون كذلك في حكمهم حول مشروعيته إلى مؤيدين ومعارضين، بالإضافة إلى مدى فعاليته في حماية حقوق الإنسان و وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني، و منه توفير حماية دولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

المطلب الأول :مفهوم التدخل الإنساني وتطوره التاريخي.

إن محاولة البحث في تحديد وضبط مفهوم التدخل الإنساني بصفة عامة و التدخل العسكري لأغراض إنسانية بصفة خاصة في واقع العلاقات الدولية، يفرض علينا الرجوع إلى أصوله التاريخية وأساسه القانوني على نحو يمكننا معه من تقدير مدى شرعيته القانونية والدولية في ظل الاختلاف الفقهي حول تداخله وتعارضه مع المبادئ العامة للقانون الدولي، وما يفرضه الواقع العملي من الممارسة الدولية له، بغية حماية المصالح الإنسانية العليا وتخفيف المعاناة والآلام التي تخلفها النزاعات المسلحة بشتى أنواعها، يضاف إليها مدى التزام القوات المسلحة المتدخلة، بالقواعد والأحكام التي يفرضها القانون الدولي أثناء استخدام القوة المسلحة، و يأتي هذا التفصيل من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول :لمحة عن واقع التدخل الإنساني في العلاقات الدولية

يمكن إبراز فكرة التدخل الإنساني من خلال استعراض أهم المحطات التاريخية التي شهدها المجتمع الدولي قبل أن تلقى تلك الفكرة اهتماما وجدلا واسعا في ظل الفقه الدولي المعاصر، ويمكن إيجازها في مرحلتين مختلفتين كالآتي:

أولا :قبل ميثاق الأمم المتحدة

إن المبادئ التي تؤيد التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية لها أصول في نظريات القرن الخامس عشر الدينية، ونظرية الحرب العادلة، مع أن المصطلح نفسه لم يستخدم[1]، ويعزو بعض الكتاب إلى أن ظهور هذه الفكرة يرجع إلى فترة سبقت إبرام معاهدة و **استفاليا سنة 1648**، إذ تمت الإشارة إليها في كتابات بعض الفقهاء التقليديين الذين تناولوا موضوع التدخل الإنساني[2].

حيث أعرب" **فيتوريا**" عن اعتقاده بأنه من واجب الدول" المتحضرة "**أن تتدخل في الدول "المتخلفة**" لوضع حد للممارسات اللاإنسانية من قبيل أكل لحوم البشر وتقديم القرابين البشرية، وأن تقوم بنشر تعاليم المسيحية، وأضاف "**غروسيوس**" لهذه المعايير القضاء على الوثنية والإلحاد والفجور الجنسي.

ويمكن تتبع أداء أكثر عمومية من هذا النوع بالعودة حتى إلى أعمال **أرسطو**، وعلم السياسة الذي (يفترض أن الحرب كانت وسيلة للدفاع عن" الحياة الطيبة")، و لمساعدة الآخرين على" المشاركة في الحياة الطيبة "وبالمثل، فإن مبدأ عدم التدخل الذي يدعم نظامنا الحالي الخاص بالنظام الدولي متجذر في التاريخ ، ومع ذلك كان هناك طرح لفكرة التدخل الإنساني[3].

كما تجد نظرية التدخل الإنساني أساسا لها في فكرة الجهاد في الإسلام، أين يكون ابتغاء إخراج الناس من الظلمات إلى النور، ومن جور الحكام إلى عدالة الله لا تعدو أن تكون تعبيرا واضحا وصريحا عن تدخل لصالح الإنسانية.[4]

ولقد كان لظهور فكرة الدولة القومية وحرمة إقليمها منذ صلح معاهدة" و استفاليا "عام 1648 الذي أنهى ثلاثين عاما من الحروب الوحشية في أوروبا، والفرضية الأساسية هي أن الحفاظ على النظام الدولي يتم بأفضل ما يكون باحترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و وصف بعض المؤلفين المفهومين، أي مفهوم احترام المبادئ الأساسية الإنسانية ومفهوم السيادة، بأنهما متعارضتان مع إشارتهم إلى أن مراعاة المبادئ الإنسانية" مدمرة" و تهيئ لتعزيز التوتر والنزاع بين الدول، في حين أن العديد من المنظرين يقرون بأن السيادة واحترام الإنسانية وجهان لعملة واحدة، إلا

---

[1]/ - ايف ماسينغهام ، التدخل العسكري لأغراض إنسانية : هل تعزز عقيدة مسؤولية لحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية ؟ مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 91 ، العدد 876 ،ديسمبر 2009، ص،164

[2]/ - عثمان على الرواندوزي، مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي لعام، دار الكتب القانونية، مصر. 2010 ،ص، 389

[3]/ - ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص، 164

[4]/ - د، محمد خليل موسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار زائل للنشر ، عمان ، ط 01، الأردن ،2004،ص، 30

إن التضارب بينهما واضح في أعمال المنظرين وممارسات الدول منذ القرن الخامس العشر ويبين "**مورفي** " هذا الأمر جيدا، حين يقول" : " إن الكتاب الأوائل في القانون الدولي لاحظوا كيف كانت ردود أفعال الدول على الفوضى السياسية ببناء نظام دولي، حيث تم التشديد على ضرورة طاعة الأشخاص لملكهم ، ولكن أيضا على حق الملك في التدخل لحماية رعايا ملك آخر من المعاملة القاسية .[1]

وقد ساعد على انتشار ظاهرة حماية الأقليات خلال القرن التاسع عشر، بروز فكرة القوميات وتطورها في أوروبا، فسارعت الدول لإشهار هذا المبدأ مع تفاقم مظاهر الظلم والاضطهاد التي وصل إليها مصير هذه الأقليات، واتخذ هذا التدخل صورا عديدة، منها ما يستدعي استخدام القوة ومنها ما لا يستدعي ذلك، الأمر الذي دفع إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل بحث سبل حماية الأقليات، ليتسع نطاق هذه الحماية ليشمل إلى جانب حماية الأقليات الدينية حماية الأقليات العرقية واللغوية وكذلك حماية الحقوق المدنية والسياسية[2].

ومن هذا المنطلق ذهب البعض إلى القول بوجود الارتباط الوثيق بين فكرة التدخل الإنساني ومبدأ حماية الأقليات، وأن الاعتراف بمشروعية هذا التدخل كان في بداية الأمر لحماية الأقليات[3].

لهذا يذهب البعض إلى أن المقصود بحماية الأقليات لم يكن يعني في الأساس حماية مواطني الدولة نفسها المتدخل في شؤونها على الرغم من وجود الارتباط بين التدخل لإنساني ومبدأ حماية الأقليات، وإنما كان القصد الحقيقي منه في الماضي و حتى العهد القريب هو حماية رعايا الدولة أو الدول القائمة بالتدخل عند فشل الوسائل الأخرى المتبعة في ذلك الوقت لحماية هؤلاء الرعايا.

وهو ما يؤيده الدكتور "**بطرس غالي**" في كون طبيعة التدخل الإنساني بمثابة تفعيل لمبدأ حماية الأقليات الذي كان من المبادئ الإنسانية الأولى التي عرفها المجتمع الدولي، ومن ثم تفعيلا لمبدأ

---

[1]/ ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص، 165

-من أهم هذه الاتفاقيات : اتفاقية فيينا بين المجر و ترنسيلفانيا عام 1606 ، اتفاقية اوليفيا بين السويد و بولندا ، واتفاقية باريس لعا 1763 بين كل من فرنسا و اسبانيا و بريطانيا ، وهي كلها اتفاقيات أقرت فيها الدول المتعاقدة حرية الأقليات الدينية في ممارسة شعائرهم في الدولة الأخرى .

-انظر في ذلك : بوراس عبد القادر ، التدخل الدولي الإنساني وت ا رجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة،مصر 2009، ص، 165 و 166

[2]/ - بوا رس عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني مرجع سابق ،ص، 164

[3]/ - عثمان الرواندي ، مرجع سابق ،ص، 396

حقوق الإنسان الأساسية بشكل عام، ويرى بأن نظرية التدخل الإنساني قد ساهمت في بلورة نظرية حماية الأقليات وحقوق الإنسان بشكل عام[1].

كما لم يكن اقتصار حماية الأقليات على استخدام الوسائل السلمية، فإلى جانب الاتفاقيات الدولية كانت هناك صور أخرى تمثلت في استخدام القوة المسلحة من أجل حماية هذه الأقليات التي تمارس ضدها شتى صور القهر والاضطهاد وخاصة الأقليات المسيحية، ولعل مرد اقتصار استخدام القوة فقط من أجل حماية الأقليات المسيحية يعود إلى سيادة روح الاستعلاء لدى الدول الأوروبية اتجاه غيرها من البلدان غير المسيحية.[2]

وهذا الأمر دفع بالكثير من الفقهاء إلى رفض فكرة التدخل الإنساني رغم موافقتهم على وجود حق في التدخل الإنساني، وهو ما يؤكده البروفيسور "**براون لي** " بقوله: " إن العقيدة كانت غامضة بطبيعتها "وعرضه لإساءة الاستخدام من قبل الدول القوية، وهناك أمثلة متعددة على التدخلات التي تشير إلى أن اعتقاد الدول الأوروبية كان على هذا النحو[3] .

لقد ظل التدخل الإنساني بعد الحرب العالمية الأولى محصورا في نطاق التدخل لحماية الأقليات الوطنية، فلم يكن الفكر القانوني أو الرأي العام الدولي مهيئا لتقبل فكرة حماية حقوق الإنسان بصفة عامة، ولكن ذلك لم يحل من دون ملاحظة بعض التطورات التي حدثت في مجال حماية الأقليات خلال هذه الفترة الزمنية، فعلى خلاف الفترة الزمنية السابقة التي ألقي فيها عبئ حماية الأقليات على عاتق بعض القوى الأوروبية الرئيسية، فإن حماية هذه الفئة قد أسندت بعد الحرب العالمية الأولى إلى عصبة الأمم كأول منظمة عالمية ذات طبيعة سياسية، وهكذا لم تعد حماية الأقليات شأنا يخص القوى الأوروبية، وإنما أصبح من أهم المواضيع التي تهم المجتمع الدولي الممثل في عصبة الأمم[4].

وقد تميزت هذه الفترة بإبرام جملة من المعاهدات بغرض حماية الأقليات والتي كان تطبيقها مقتصرا على بعض الدول، في حين وفر هذا النظام منظومة معيارية بمعنى توافر قواعد قانونية ومجموعة مبادئ عالمية لحماية الأقليات السكانية المستضعفة، غير أن هذه التطورات لم تكن في شكل

---

[1]/ - عثمان الرواندي ، مرجع سابق ،ص، 396

[2]/- بوراس عبد القادر ، المرجع السابق ،ص، 167

[3]/ - مثال ذلك تدخل روسيا ضد تركيا عامي 1877 و 1878 لحماية المسيحيين في إقليم لوسينيا و بلغاريا
- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في مولدافيا لحماية اليهود بسربيا
-تدخل النمسا و روسيا وبريطانيا و فرنسا في تركيا لحماية سكان مقدونيا خلال الفترة الممتدة من 1903 إلى 1908
- انظر في ذلك : بوراس عبد القادر ، مرجع سابق ،ص، 168 و 167

[4] /- Thomas Buergenthal,The Evolving international human rights system ,A,J,I,L , Octobre ,Vol,100 N, 4,PP, 782-783

قانوني شامل من شأنه أن يكون قانونا متكاملا لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من حالات التدخل التي ذكرناها والتي لم نذكرها على كثرتها، ومحاولة الفقه إيجاد المبررات والمسوغات القانونية والأسس الفنية لإضفاء الشرعية عليها، أدينت من قبل المجتمع الدولي بشكل عام، واعتبرت كاستثناء على المبدأ العام الذي هو عدم التدخل، وأخذت تطبيقاتها بالتضاؤل التدريجي خلال العقود السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك فترة قيام عصبة الأمم وما بعدها، لرفض المجتمع الدولي الترويج لها ولحماية حقوق الإنسان عن طريق استخدام القوة.

فلم تكتسب تلك الممارسات الصفة الشرعية، حيث لا يوجد في عهد عصبة الأمم أية إشارة صريحة إلى مبدأ التدخل الإنساني، فضلا عن خلوه من النصوص المباشرة والصريحة إلى حقوق الإنسان، على أن مبدأ حماية الأقليات الذي ساد هو الآخر لم يشهد التطبيق الفعلي خلال فترة عصبة الأمم ، ما عدا حالة واحدة تمثلت في تدخل ألمانيا النازية عسكريا واحتلت **بوهيميا** و **مورانيا** في 15 مارس 1935 ، بذريعة اتخذها **هتلر** تمثلت في وقف الهجمات والاعتداء على حقوق الأقليات وحرياتها، ولنزع سلاح القوات التشيكية والعصابات الإرهابية التي تهدد حياة الأقليات على حد زعمه [1].

وعلى الرغم من تقديم خليط من الحجج الأخلاقية والقانونية على وجود هذا الحق، وسعي كتاب أوائل القرن العشرين إلى القول بأن التدخل يمكن تبريره بوصفه" إجراء عسكري محدود شبه قضائي " تم دحضه كمبدأ" ، ويؤكد ذلك " **شسترمان** "بتذكيره أن الأمثلة المستخدمة من قبل أولئك الذين يسعون إلى تأكيد وجود الحق في التدخل الإنساني لا تستند في الواقع إلا القليل جدا من ممارسة الدول[2].

ثانيا :في فترة الأمم المتحدة و الحرب الباردة

إن فترة الحرب العالمية الثانية تميزت كحقبة زمنية عن غيرها في مجال العلاقات الدولية، ذلك أنها جاءت مليئة بالمستجدات القانونية والإنسانية والفكرية، أين اجتهد الفقهاء القانونيين على إيجاد نظام دولي جديد، وهو ما تجسد في ميثاق الأمم المتحدة[3].

حيث كرس الميثاق عقيدة عدم التدخل كقاعدة قانونية عالمية، و تنص المادة 02 فقرة 01 منه على أن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، وتحظر المادة 02 فقرة

---

[1]/- عثمان علي الرواندوزي ، المرجع السابق ،ص، 397

[2]/ - ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، ص، 165 و 166

[3]/ - محمد سعيد الدقاق ، مصطفى سلامة حسن ، المنظمات الدولية المعاصرة ، منشاة المعاريف ، الإسكندرية ، مصر، 2000، ص، 164

04 التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وتذكر المادة 07 / 02" **أنه ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.**[1]

أما المادة 42 من الميثاق فأسست وقننت إجراءات الأمن الجماعي المرخص به من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واعترفت المادة 51 بالحق الطبيعي للدفاع عن النفس، باعتبارهما الاستثناءين الوحيدين للحظر على استخدام القوة المنصوص عليه في المادة المذكورة أعلاه، إلا أن الميثاق يؤكد أيضا في ديباجته " **الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان.**"

وفي هذا الصدد، فقد كفل الميثاق أن المعضلة التي تطرحها المناقشات والتضارب بين السيادة ومساعدة المظلومين، تبقى مستمرة بعد تطبيقه، مع ذلك وعلى الرغم من بعض الحجج المقدمة التي تفيد العكس، فمن الإنصاف القول إن الرأي السائد كان مفاده دائما أن الميثاق لم يقصد السماح باستخدام القوة لحماية السكان من الأزمات الإنسانية من قبل دول تتصرف وفقا لما تراه مناسبا، وعلاوة على ذلك لم يحظ استخدام القوة لحماية السكان من الأزمات الإنسانية من قبل المجتمع الدولي بأي سابقة قانونية مقبولة على نطاق واسع خلال هذه الفترة، وبخاصة محكمة العدل الدولية التي رفضت إمكانية أن يكون الحق في التدخل بالقوة متسقا مع القانون الدولي، وذكرت المحكمة أنه ": **مهما كانت العيوب الحالية في التنظيم الدولي فلا يمكن أن يجد الحق في التدخل بالقوة مكانا في القانون الدولي**[2]" .

إذا يمكن القول أن حال ميثاق الأمم المتحدة لم يكن بأحسن حال من عصبة الأمم رغم حصول بعض حالات التدخل بدعوى حماية حقوق الإنسان، كالتدخل البلجيكي الأمريكي في الكونغو سنوات (1960 و 1964 , 1978) ،و تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأمريكية سنوات (1965 و 1983 و 1989) ، والتدخل الهندي في شرق باكستان (بنغلادش) عام 1971 و تدخل تنزانيا في أوغندا عامي (1978 ، 1979) ، وتدخل فرنسا في جمهورية إفريقيا الوسطى عام 1979[3]، وهي كلها تدخلات بمناسبة نزاعات مسلحة داخلية و بهدف حماية أقليات.

---

[1]/ - ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص، 166

[2]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص، 166.

[3]/ - عماد الدين عطا الله المحمد ، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ و أحكام القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007،ص،51

في الواقع وفي ظل هذه التدخلات، لم يذكر من قبل مجلس الأمن لأي مسألة تبعث على القلق الإنساني، ذلك أنه خلال فترة الحرب الباردة كان التدخل يوصف بأنه " **يضطلع به دون خجل من أجل تعزيز أهداف إستراتيجية** "على عكس الأهداف الإنسانية [1] ، كما أنه لم تكن هناك توجهات لتدخل الأمم المتحدة كمنظمة دولية بعكس عقد التسعينيات من القرن العشرين، إذ اتجهت الأوساط الرسمية والدولية الممثلة في الأمم المتحدة لدعوة هذه الأخيرة للقيام بالتدخل بنفسها أو عن طريق تفويض منها[2].

وما تجدر الإشارة إليه أن التدخلات الإنسانية أصبحت بدافع حماية حقوق الإنسان كحجة بشكل عام دون الاقتصار على حماية فئات معينة كالأقليات، إذ تم التأكيد على حماية حقوق الإنسان في الميثاق بتعهد الدول بالحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه جميعا بلا تمييز[3].

ولكن اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة * خلصت في تحليل أجراه باحثون تابعون لها حول هذه الفترة " أن عشرة تدخلات بارزة في الفترة بين عامي 1945 ، 1990 كانت التبريرات الإنسانية قوية للغاية في حالات كانت الدوافع الإنسانية البحتة هي الأضعف "[4] ، وهذا ما يفيد أن حقوق الإنسان المكفولة بموجب الميثاق كانت تنتهك في حين أن التدخلات لم تكن بغرض صيانتها وإنما لأغراض غيرها.

ومن ثم فإن فترة الحرب الباردة لم تفعل سوى القليل لتعزيز شرعية التدخل الإنساني، ولم يلق مفهوم التدخل الإنساني سوى القليل من الاهتمام، ومع أن بعض التدخلات العسكرية حدثت في دول مفككة، إلا أن هذه التدخلات كانت نتيجة توسيع الحرب الباردة وليست ذات طابع إنساني، وتحول التدخل الإنساني من كونه الحق الغامض بطبيعته، الذي كان موجودا في سنوات ما قبل الحرب، إلى شيء غير شأن في سنوات ما بعد الحرب[5].

---

[1]/ - ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 167

[2]/- عثمان الرواندي ، المرجع السابق ،ص، 398

[3]/- بوراس عبد القادر ، مرجع سابق ،ص،172

*- استحدثت هذه اللجنة بطلب الأمين العام للأمم المتحدة ، كوفي عنان من الدول الأعضاء لبلورة تصور مشترك ، بين كافة الدول حول التدخل الإنساني، وذلك في سياق التوفيق بين سيادة الدول و سيادة الشعوب ، حيث قام وزير خارجية كندا بتشكيل لجنة دولية للتدخل وسيادة الدول ، تضم في عضويتها رؤساء وزراء سابقين و ممثلين عن الأمم المتحدة ، و أصدرت هذه اللجنة تقريرها سنة 2001 .
انظر في ذلك : وثائق الأمم المتحدة المنشور على الموقع ، www . un.org

[4]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 167

[5]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 167

وخلاصة القول، أنه يمكن النظر إلى التدخل الدولي الإنساني الذي ساد في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كتعبير حقيقي عن العلاقات غير المتكافئة وغير المتوازنة بين الدول الأوروبية الكبرى وغيرها من الدول، فقد اعتبر اللجوء إلى القوة العسكرية لغايات إنسانية " **كحق بوليسي ورقابي تمارسه الدول المتمدنة في مواجهة أساليب وممارسات" الدول البربرية "أو شبه المتمدنة، أما الممارسات المعاصرة لهذا النوع من التدخلات، فقد جرت عموما بهدف حماية مصالح الدول المتدخلة، ولم تكن دفاعا عن قوانين الإنسانية**" ، في معاملة الدول لشعوبها وسكانها[1] .

الفرع الثاني :محاولات ضبط مفهوم التدخل الإنساني

من الواضح جدا أن وضع تعريف قانوني وسياسي للتدخل الدولي الإنساني ليس بالأمر اليسير ومرد ذلك أن هذا المفهوم من أكثر المفاهيم إثارة للجدل بسبب تباين أراء الفقهاء بشأنه، أما سياسيا فهو يمثل انعكاسا لعلاقات القوة في التنظيم الدولي، فالدولة القوية توظف قدراتها حال تعرضت مصالحها السياسية والاقتصادية للخطر بسب نزاع مسلح داخلي ما من أجل القضاء على مصادره و فما لم توجد مصالح حيوية ستحجم الدول عن اتخاذ القرار بالتدخل أو حتى التفكير في القيام به[2].

كما أن استقراء مجموع ما كتب عن مفهوم التدخل الإنساني يظهر للعيان وجود عدد وافر من التعريفات لهذا المفهوم، والتي غالبا ما تكون متضاربة، فبعض هذه التعريفات ذات طابع وصفي يقتصر على وصف التدخل الإنساني، كما يتجسد في الممارسة الدولية في حين أن التعريفات الأخرى تعد ذات طابع معياري بمعنى أنها تعد مقياسا يحتكم إليه لتحديد شرعية أو عدم شرعية هذا التدخل*[3] وعليه يمكن أن نقسم هذه التعاريف إلى قسمين، أو لهما نحدد المعنى الضيق لمفهوم التدخل الإنساني والثاني نقدم فيه المعنى الواسع لهذا المفهوم كالآتي:

---

[1]/ - محمد خليل الموسى، التدخل الإنساني و مشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة ، دراسة في أحكام القانون الدولي المعاصر ، مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، المجلد 7 ، العدد 3 سنة 2001، ص،134

[2]/ - معمر فيصل خولي ، الأمم المتحدة و التدخل الإنساني ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2013 ،ص ، 13

[3]/ - عماد الدين عطا الله ، مرجع سابق ، ص،299

*- هناك من يعتمد في تحديده لمفهوم التدخل الإنساني على التقييم التاريخي للتطورات الدولية المتعلقة بالأحداث التي جرت قبل قيام الأمم المتحدة ،و بعد قيامها مركزا على الفترة التالية على انتهاء الحرب الباردة عام 1990 أين اشتد الجدل حول تحديد هذا المفهوم ، سواء فيما يتعلق بتدخل الدول المنظمات الدولية في النزاعات المسلحة الداخلية لدوافع إنسانية .

-انظر في ذلك :غييث مسعود مفتاح ، التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية ، مجلس الثقافة العام، الجماهرية العربية الليبية (سابقا) ط01 2004 ص 52

أولا :المفهوم الضيق للتدخل الإنساني.

يتجه فريق محدود من الفقهاء نحو حصر التدخل الدولي الإنساني في ذلك التدخل الذي يقتصر تنفيذه على استخدام القوة العسكرية، فاستخدام هذه القوات يمثل الأساس الذي يستند إليه هذا النوع من أنواع التدخلات الدولية، وهو ما يشير إليه "**باكستر** " في وصفه للتدخل الإنساني على أنه " كل استخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت."[1]

وذهب كثير من الفقهاء مزهم " **جيمس كروث** " و **إيريك هاينز**" و " **كيرت ميلس** " و غيرهم إلى أن هذا الاتجاه، باعتبار أن التدخل الإنساني **هو**" **قيام دولة أو مجموعة الدول باستخدام القوة العسكرية لحماية حقوق الإنسان بهدف وقف الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان**[2].

أما" **براون لي**" فيعرفه بأنه " :**التهديد باستخدام القوة المسلحة أو استخدامها من قبل دولة ما أو من قبل مجتمع محارب بهدف حماية حقوق الإنسان**[3] " ، ويذهب "**ستوال** " إلى تعريف التدخل الإنساني **بأنه** " **استخدام القوة العسكرية لهدف مبرر يتمثل في حماية رعايا دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية والتعسفية المتواصلة، والتي تجاوز حدود السلطة التي يفترض أن تتصرف ضمن حدودها حكومة الدولة المعنية على أساس من العدالة والحكمة**"[4].

وينظر الدكتور **محمد طلعت الغنيمي** وغيره من المؤيدين إلى التدخل الدولي الإنساني أنه " **قيام دولة ما بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة لإنقاذ رعاياها فوق أرض دولة ثانية لقيام خطر مؤكد ومباشر تتسبب فيه سلطات الدولة الثانية**".[5]

إذا يؤكد غالبية الفقهاء أن الهدف من التدخل يكمن في حماية الرعايا وحرياتهم متى كانت دولهم عاجزة عن حمايتهم أو ليست لها الرغبة في ذلك، ويتضح أن المفهوم الضيق للتدخل الإنساني يرتبط

---

[1]/ - حسام احمد هنداوي ، التدخل الإنساني ،دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي ، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر ، 1997 ص، 43

[2]/- معمر فيصل خولي ، مرجع سابق ،ص،14

[3] /-Brownlie ,Humanitarian Intervation ,in J,N,Moore (ed) Law and civil war in the modern World,the johns Hopkins université press (JHUP) ,1974 ,P,221

[4]/- عماد الدين عطا الله ، مرجع سابق ،ص، 302

[5]/ - معمر فيصل خولي ، ص، 14

بالقوة المسلحة، وهو ما سبق أن عبر عنه الفقيه " **ليليتش** " الذي وظف التدخل لحماية رعايا الدولة المتدخلة أو رعايا الدول الأخرى متى كانوا في أوضاع معرضين فيها للخطر.[1]

وعليه فحسب هذا الاتجاه فإن التدخل الدولي الإنساني لا يحدث إلا من خلال استخدام القوة المسلحة، بلستناده على أن الوسائل غير العسكرية، كالضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي هي وسائل لا تؤتي بثمارها إلا بعد وقت طويل جدا، وهذا الأمر قد لا يتماشى وظروف الحال في الكثير من المواقف الدقيقة والحساسة، خاصة عندما تكون هناك مخاطر جدية تنذر بحدوث انتهاكات واسعة للقانون الدولي الإنساني كالإبادة الجماعية وسياسات التطهير العرقي أو قرب حدوثها.

ففرض مقاطعة أو عقوبة اقتصادية على الطرف المتسبب لهذه الجرائم ضد الإنسانية أو القيام بضغوطات سياسية ودبلوماسية عليه، ما هي إلا وسائل بطيئة تحتاج إلى فترات زمنية قد تكون طويلة نوعا ما، بينما الموضع المتفجر يتطلب التحرك بشكل فوري وسريع يتم فيه اللجوء إلى القوة العسكرية التي هي بلا شك أكثر فاعلية من غيرها[2].

غير أن المحكمة الدائمة للعدل الدولي رفضت هذا النوع من التدخل في قضية **Penevezys saldustiskis** " عندما أكدت أن قواعد القانون الدولي تمنح الدولة حق الحماية الدبلوماسية لمواطنيها في الدول الأخرى، وأنه لا يحق لها إعمال هذا الحق لرفع الضرر عن غيرهم، وهو ما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية في قضية **Barcelona Traction** ، حيث أقرت بضرورة احترام الحماية الدبلوماسية للرعايا على المستوى العالمي، واعتبرت أن وسائل حماية حقوق الإنسان لا تخول للدول صلاحية حماية المتضررين من انتهاك هذه الحقوق بصرف النظر عن جنسيتهم، ومن ثم لا يمكن أن يكون التدخل العسكري الذي تقوم به دولة ما لحماية مواطنيها في دولة أخرى تدخلا إنسانيا مشروعا، لأنه يمثل حالة غير مشروعة لاستخدام القوة وفقا لقواعد القانون الدولي[3].

ثانيا :المفهوم الواسع للتدخل الإنساني.

إن الاتجاه المدافع عن المفهوم الواسع للتدخل الإنساني لا يربط بين التدخل الذي يتم لأغراض إنسانية وبين استخدام القوة المسلحة، فهذا النوع من التدخل يمكن أن يتم بوسائل أخرى غير اللجوء

---

[1]/ - محمد ناصر بوغزالة ، التدخل الإنساني ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، العدد 03 سنة 2011 ،ص،213

[2]/-شاهين علي شاهين ، التدخل الإنساني من اجل الإنسانية و إشكالاته ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، العدد 04 السنة 28 ، ديسمبر 2004 ، ص، 261

[3]/- حساني خالد ، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 425 ،جويلية 2014 ص، 44

إلى هذه القوة، كاستخدام وسائل الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي ، فكلما كان الهدف من هذه الوسائل حمل إحدى الدول على الكف عن انتهاك حقوق الإنسان و منه انتهاكات القانون الدولي الإنساني ، أمكن اعتباره تدخلا دوليا إنسانيا.

ويعد **(ماريو باتاتي)** من أكبر المدافعين عن المفهوم الواسع للتدخل الإنساني، حيث يرى أن التدخل الإنساني هو ذلك الذي يتحقق من خلال تدخل دولة أو منظمة دولية حكومية في الشؤون التي تعد من صميم الاختصاص الداخلي لدولة معينة، ويرى أن التدخلات التي تحدث من قبل أشخاص عاديين أو من قبل مؤسسات أو شركات خاصة و من قبل منظمات دولية غير حكومية لا ترقى إلى كونها تدخلا دوليا وإنما تعد مخالفات داخلية يتصدى لها القانون الداخلي للدولة[1] .

وذهب الأستاذ "**ابوي**" في تعريفه الموسع للتدخل الإنساني**: في كونه استخدام الوسائل القسرية من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو من قبل منظمة دولية عالمية أو إقليمية أو الوكالات الإنسانية على أن يكون هدفها، أو على الأقل أحد أهدافها الرئيسية وقف انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة التي ترتكبها السلطات الحاكمة أو منع أو تخفيف وطأة المعاناة الإنسانية في حالات النزاعات الداخلية.**"[2]

هذا ويؤكد" **أوليفيه كورتن وبيار كلين** "المفهوم الموسع للتدخل الإنساني من خلال إدراجهما تحت الوسائل التي يمكن أن يتم بها هذا النوع من التدخل، أبرزها في تنظيم الحملات الصحفية، وتوقيع الجزاءات الاقتصادية، وفرض القيود على بيع الأسلحة، ومنع إرسال مواد الإغاثة للسكان، والتدخل المسلح من طرف واحد، واللجوء إلى تدابير القمع التي يتخذها مجلس الأمن طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما أشار البعض الآخر إلى إمكانية للجوء إلى الوسائل الدبلوماسية، بشرط أن تؤدي لوقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق لإنسان[3].

في حين يتفق البعض أن التفسير الضيق لحق التدخل قد يتفق مع المرحلة السابعة لميثاق الأمم المتحدة، أين كانت الحرب مشروعة من الناحية القانونية، وذلك بوصفها وسيلة من وسائل فض

---

[1]/ - شاهين علي شاهين مرجع سابق ،ص، 262

– ويمكن الإشارة هنا إلى انه يوجد نوعان من التدخل الإنساني المسلح و التدخل الإنساني الغير مسلح فهذا الأخير يتمثل في تدخل المنظمات الغير حكومية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر فهي تستطيع التدخل و تقديم المساعدات الإنسانية و الحماية لضحايا نزاع مسلح ما بموافقة الدولة المستهدفة بالتدخل و على مسؤوليتها الخاصة ، أما بالنسبة للتدخل الإنساني المسلح فان استخدام القوة المسلحة هي صفته الأساسية .

– للمزيد انظر: عماد الدين عطا الله، مرجع سابق، ص، 306

[2]/ - عماد الدين عطا الله، مرجع سابق،ص، ص ، 306 -307

[3]/ - حسام احمد هنداوي ، مرجع سابق ،ص، 48

النزاعات الدولية، أما الآن وفي ظل ميثاق الأمم المتحدة، فإن اللجوء إلى الحرب محرم إلا في حالتين ذكرتا في الميثاق على سبيل الحصر، وهما حالة الدفاع الشرعي الوارد في المادة 51 وحالة تدابير القمع الجماعي الواردة في المادة 42 .

وعليه فإن عدم إدراج التدخل الدولي من أجل الإنسانية ضمن الحالتين المذكورتين أعلاه يعني بمفهوم المخالفة أن استخدام القوة لأغراض إنسانية تم القضاء عليه، وهو أمر لا يتفق والانتهاكات الجسيمة و الخطيرة لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني في كثير من الدول، خاصة عندما يكون الإنسان مهددا في حياته ووجوده بسبب انتمائه اللغوي أو الديني أو جنسه أو لونه.[1]

بالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات الهائلة في وسائل الاتصال والانتقال وما تبعها من زيادة الترابط بين الدول وتشابك مصالحها، أصبح الأخذ بالمفهوم الواسع وحده الذي يستجيب وهذا الواقع، بل وتقوي من شأن الآثار التي يمكن أن تنتج عن تنفيذ وسائل الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى وضع نهاية لهذه الانتهاكات الجسيمة لكل القوانين الإنسانية .

كما أن مبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية الوارد بالمادة (02 فقرة 07) من الميثاق، يزكي الأخذ بهذا المفهوم الواسع، فالإتيان على ذكر هذه المادة في معرض الحديث عن مقاصد الهيئة ومبادئها يعني أنها تخاطب سائر أجهزة الأمم المتحدة، ولما كانت هذه الأجهزة لا تستطيع أن تتخذ من إجراءات التدخل إلا ما كان ذا طبيعة غير عسكرية وباستثناء مجلس الأمن، فإن هذا يعني أن الإجراءات التي تستطيع الأمم المتحدة أن تتخذها عند انتهاك إحدى الدول الأعضاء لحقوق الإنسان لا تقتصر فقط على الإجراءات العسكرية ،و إلا فإن بمفهوم المخالفة كان يقتضي إجراء هذا النص في الأجزاء الخاصة بمجلس الأمن.

ويؤكد ذلك أيضا ما تصدره الأمم المتحدة من القرارات التي تتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي لا تقصر هذا الحق على استخدام القوة المسلحة بل عند نطاق تطبيقه ليشمل غيرها من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي.[2]

---

[1]/ - شاهين على شاهين، مرجع سابق، ص، 263

[2]/- أحمد محمد عبد الله أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004 ،ص ص ، 133-134

الفرع الثالث: مدى مشروعية التدخل الإنساني:

يضع التدخل الدولي الإنساني الجماعة الدولية القائمة على أسس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة، أمام أقسى الاختبارات، وهذا ناتج عن التزام الجماعة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بثقافة حقوق الإنسان، التي تحرم الإبادة الجماعية للشعوب، كما تحرم التعذيب والانتهاك الفاضح والجسيم لحقوق الإنسان، إلا أن هذه المبادئ الإنسانية تصطدم في واقع الأمر بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1]، وهو ما أفرز تضارب وأوجه اختلاف في الفقه الدولي، والذي بدوره أثار عدة إشكالات في الممارسات الدولية نتيجة عدم وضوح المفهوم عامة وعدم وجود معايير قانونية ثابتة لممارسة التدخل الإنساني، فإما أن يكون مشروعا وهو بطبيعة الحال تغييرا لمفهوم الشرعية الدولية، وإما غير مشروع ويعد بذلك خروجا عن الشرعية الدولية، وسنحاول إبراز هذا الاختلاف وآثاره من خلال الفقرات الآتية:

أولا :موقف الفقه المؤيد للتدخل الإنساني

يزعم " **لاليش**" أن استقراء ميثاق الأمم المتحدة، يؤدي لاستخلاص نتيجة مفادها أن للأمم المتحدة هدفين رئيسيين تعمل على تحقيقهما وهما :حفظ السلم، وحماية حقوق الإنسان، ويضيف أن المادة 2 فقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة على صلة وثيقة بكل من هذين الهدفين، فهي تحظر التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها فعليا ضد السلامة الإقليمية، أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ورغباتها، وأن التدخلات الإنسانية التي تقوم بها الدول بعيدة كل البعد أن تكون متناقضة أو متعارضة مع مقاصد الأمم المتحدة، بل هي على خلاف ذلك إنما تؤدي فعليا لتعزيز وتدعيم أحد هدفي الأمم المتحدة الرئيسيين ألا وهو حماية حقوق الإنسان[2] ويدعي أن هذا التدخل لا يتناقض مع تلك الفقرة، مادام لا يؤدي إلى انتهاك التكامل الإقليمي والاستقلال السياسي لدولة ما، إذا فهو لا يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة[3].

ويضيف بأنه في ظل غياب تحرك دولي فاعل من قبل الأمم المتحدة لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، فإنه يتعين على الدول أن تقف موقف المتفرج حيال الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان، فقط لأن واضعي نص المادة 02 فقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة أرادوا حظر التدخلات الإنسانية أحادية الجانب، ويرى أن هذا الموقف غير صائب على اعتبار أن معظم الكتابات الفقهية

---

[1]/- محمد فيصل خولي، مرجع سابق ، ص، 33

[2]/- عماد الدين عطا الله ، مرجع سابق ،ص، ص، 425 -426

[3]/-معمر فيصل خولي، مرجع سابق ،ص، 34

بخصوص تفسير نص المادة 02 فقرة 04 بنيت على مواقف أو توقعات سادت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، غالبا ما أهملت الإشارة إلى السبب الذي يقف وراء تخلي الدول عن حق المساعدة الغذائية العسكرية وقيامها بحماية حقوقها بنفسها والاعتماد على قوتها العسكرية، فهذه الدول إنما تخلت عن هذا الحق لافتراضها بأن نظام الأمن الجماعي الذي بني على أساسه ميثاق الأمم المتحدة، والتدابير المنصوص عليها في الفصل السابع منه، ستكون متاحة وقابلة للتنفيذ بمجرد قيام الحاجة إليها، دون تصور إمكانية وجود عقبات أو صعوبات تقف في وجه تطبيقها[1].

ويؤكد كل العديد من الفقهاء أمثال " **ميشال روسيماي**" أن التدخل إنما هو استثناء شرعي لمبدأ عدم جواز استخدام القوة المنصوص عليه في المادة 02 / 04 المذكورة سابقا[2]، و تتجلى مشروعيته عندما تشكل انتهاكات حقوق الإنسان التي تعطي المبرر للقيام بتدخل إنساني تهديدا للسلم وانتهاكا له أو عدوانا، فإن على مجلس الأمن وبموجب أحكام الفصل السابع أن يمارس الاختصاصات المنوطة به، وفي حالة عدم قدرة المجلس على القيام بوظائفه، فإن الجمعية العامة، بمقدورها أن تمارس اختصاصات مجلس الأمن وذلك عملا بقرار" الإتحاد من أجل السلام " بشرط أن يتفق تصرفها هذا مع المبادئ والأهداف الرئيسية للمنظمة، لكن الميثاق أوجد أيضا صيغة منفصلة للعمل على مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، فالمادة 55 من الميثاق تكرر تأكيد التزام منظمة الأمم المتحدة بالعمل على أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز، وأن المادة 56 تحول هذا التعهد إلى التزام فعلي بالعمل المنفرد أو المشترك للدفاع عن حقوق الإنسان[3].

ومن ثم فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن ميثاق الأمم المتحدة قد عزز من أهمية مفهوم التدخل الإنساني، وساعد في تنسيق وتنظيم الجهود الدولية الرامية لضمان حماية فاعلة لحقوق الإنسان فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنها أن تعمل إما بالاشتراك مع المنظمة فيما يمكن تسميته "**بتدخل إنساني جديد، منظم ومتفق عليه** " أو أن تعمل بصورة منفردة أو بالاشتراك مع دول أخرى في إطار التدخل الإنساني العرفي[4].

ويستند أصحاب هذا الرأي على ما ورد في اتفاقية حظر الإبادة الجماعية كتوضيح للطابع الجديد للتدخل الإنساني المنسق في إطار الأمم المتحدة، حيث تقضي المادة الثامنة من الاتفاقية بأن كل دولة

---

[1]/ - عماد الدين عطا الله المحمد ، مرجع سابق ،ص، ص، 426 -427

[2]/ - معمر فيصل خولي ، مرجع سابق ،ص، 34

[3]/- عماد الدين عطا لله المحمد ، مرجع سابق ، ص ص ، 427-428

[4]/- عماد الدين الدين عطا الله ، مرجع سابق ،ص، 428

منظمة لهذه الاتفاقية أن تناشد أجهزة الأمم المتحدة المختصة للقيام بمثل هذا العمل في ظل ميثاق الأمم المتحدة، إذا ما ارتأته ملائما لوقف ومنع أعمال الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة[1].

ويؤكد" **تيسون**" أن فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة يعطي للدول الحق الشرعي الفردي للتدخل لرفع المعاناة الإنسانية[2] ، كما أن الممارسات الدولية قبل إبرام ميثاق الأمم المتحدة تؤكد مشروعية التدخل الإنساني المنفرد، لأنه يستند إلى تكافل شعوب العالم للتوصل إلى حد أدنى من الإنسانية.

ويضاف إلى ذلك أن الميثاق لم يتضمن نصا صريحا بمنع الدول من حق التدخل الإنساني المنفرد أو الجماعي أو يخولها ذلك، زيادة على هذا أن التدخل الإنساني يندرج ضمن صور التدخل المشروع المستثنى من مبدأ حظر استخدام القوة وفق ما تنص عليه المادة 51 من الميثاق، ومن ثم فإن الدول حافظت على قاعدة عرفية تسمح لها بالتذرع بنظرية الدفاع الشرعي لحماية حقوق الإنسان المتعلقة خصوصا بمواطنيها[3].

ويستند أصحاب هذا الرأي في نفس السياق، أن التأكيد المتكرر على المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، إنما يشير إلى أن استخدام القوة العسكرية من قبل دولة أو عدة دول لتوفير حماية عاجلة في حال انتهاك هذه الحقوق بصورة سافرة وخطيرة، إنما هو عمل مشروع، شأنه شأن أية صورة أخرى من صور المساعدة الذاتية، كتدخل دول ما عسكريا لحماية رعاياها في الخارج.[4]

كما يزعم هذا الفقه المؤيد بأن قراءة دقيقة ومحكمة للمادة 02/ 04 من الميثاق تشير إلى أن الحظر الوارد فيها ليس موجها ضد استخدام القوة بحد ذاته، بل هو يستهدف منع استخدام القوة لتحقيق أهداف غير مشروعة محددة في النيل من السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المعنية، وحيث أن التدخل الإنساني في نظر هذا الفقه لا يستهدف إحداث تغيير في حدود إقليم الدولة المستهدفة من

---

[1]/- نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة
[2]/- معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص، 34
[3]/- حساني خالد ، مرجع سابق ،ص، 47
[4]/ - عماد الدين عطا الله ، مرجع سابق ،ص، 429

التدخل، أو النيل من استقلالها السياسي، فإن هذا التدخل ذا الغاية الإنسانية ليس فقط غير متعارض ومقاصد وغايات الأمم المتحدة، بل هو يتفق مع القواعد الأساسية الآمرة في الميثاق[1].

و يعتبر" **ليليتش**" أن التدخل الإنساني قد لاقى قبولا دوليا في عهد الأمم المتحدة لأنها لم تقم بشجب التدخل الذي حدث في الكونغو لإنقاذ الرهائن، ولم تعتبر أي تدخل إنساني آخر انتهاكا للمادة 02/ 04 من الميثاق، بمعنى أن الأمم المتحدة تستحسن التدخل الإنساني وتقبل به في حالات مناسبة.[2]

وتبنى الفقيه " **روجيه** "نفس الاتجاه حيث يقول : " حتى ولو لم توجد قاعدة قانونية تبرر التدخل الإنساني دفاعا عن حقوق الأقليات في دولة من الدول، واتضح أن هذه الدولة تتعامل مع الأقليات المتواجدة على أراضيها معاملة قاسية وغير إنسانية، فإن من واجب المجتمع الدولي والحال كهذا أن يتدخل لحماية هذه الأقليات المضطهدة[3]."

وحسب رأي **جيرارد فان غلان** المدعم للرأي المؤيد للتدخل الإنساني، أنه يكون بوجه حق إذا اضطهدت دولة ما سكانها وتنكرت لحقوقهم الأساسية، لأن العناصر والعوامل الإنسانية تسمو على مبدأ عدم التدخل، وتسوغ قرارا بالتدخل العسكري من جانب دولة منفردة أو عدة دول على أساس جماعي لوقف الأعمال الممقوتة التي تحصل في هذه الدولة التي هزت ضمير البشرية متعسفة في استعمال الحق في السيادة، فإذا أوجد إجماع أدبي لدى الجماعة الدولية فسوف يكون التدخل الإنساني مشروعا، شرط إثبات عدم وجود دوافع أنانية للقائمين به[4].

أما الفقيه" **أوبنهايم** " فيذهب إلى أنه عندما ترتكب دولة ما فضائع وأعمال وحشية بحق رعاياها وتعمل على اضطهادهم بحيث تنكر عليهم حقوق الإنسان الأساسية وتصيب ضمير الإنسانية بالهلع والصدمة، فإن المسألة عندئذ تخرج من إطار الاختصاص الداخلي للدول، وبالتالي فإن قيام دولة ما بالتدخل إنسانيا لوقف هذه الانتهاكات يعد مشروعا في القانون الدولي، ولكنه يعترف في الوقت ذاته

---

[1]/ - المرجع نفسه، ص، 430

[2]/- نذير بو معالي ، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام و نظرية الاستنقاذ في الإسلام ، دراسات إسلامية ، مجلد دراسات إسلامية ، مركز البصرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات العلمية ، العدد 05 ،2009 ، ص، 53

[3]/- فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النازعات الداخلية وتسويتها، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان. 2013 ،ص،178

[4]/ - فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النازعات الداخلية وتسويتها مرجع السابق ،ص، ص، 178 -179

بأن التدخل الإنساني من قبل دولة بمفردها غالبا ما أسيء أو يساء توظيفه لتحقيق مصالح أنانية للدولة المتدخلة، الأمر الذي ينقص من شرعية التدخل الإنساني على صعيد الممارسة الدولية[1] .

ويدعي" **فيسشر**" أن التدخلات الإنسانية الفردية أو الجماعية التي تقوم بها الدول الكبرى لوضع حد للاضطهاد الذي يلقاه رعاياها من قبل دول أخرى، وبالرغم من وجود دوافع سياسية ومصالح ذاتية تقف وراءها، إلا أنها أي– التدخلات– ، رسخت في الأذهان فكرة وجود قيود على مفهوم سيادة الدولة تفرضها اعتبارات احترام حقوق الإنسان ويرى" **والدوك** " أنه إذا كانت الأمم المتحدة عاجزة بصورة واضحة عن التحرك السريع لاتخاذ التدابير المناسبة لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان، فإن قيام دولة ما أو عدة دول بالتدخل العسكري لوقف هذه الانتهاكات إنما يعد عملا مشروعا بلا جدل[2].

ويزعم" **ناندا**" ، أن شرعية التدخل الإنساني تعتمد على غرض مؤداه أن على كل دولة التزام بضمان احترام الحد الأدنى من حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المقيمين على أراضيها والخاضعين لاختصاصها الإقليمي، سواء كانوا مواطنيها أو من الرعايا الأجانب فإذا ما فرطت في حقوقهم أو أنكرتها عليهم، فإن لأي دولة أخرى الحق في التدخل عسكريا لمعالجة هذا الوضع وإعادة حقوق الإنسان إلى نصابها[3].

ويعتقد" **هال**" ، أن التدخل الإنساني لا يمكن ممارسته إلا ضد دولة ضعيفة و بالتالي إذا كانت الدولة المستهدفة من التدخل قوية عسكريا، فإن هذا التدخل لن يقع بتاتا، وهذا ما يبدو واضحا في صمت الدول الأوروبية وتراخيها حيال الفضائح التي ارتكبتها ألمانيا النازية ذات القوة العسكرية الجبارة، ولكن **هال** مع إقراره بشرعية التدخل الإنساني سواء مارسته الدول بصفة منفردة أو قامت به هيئة الأمم المتحدة، يرى بأن هذا التدخل ينبغي أن يمارس من قبل الدول في حالات الانتهاكات السافرة للقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان فقط، وذلك لتجنب إساءة استخدامه لتحقيق مآرب أخرى لمصلحة الدولة أو الدول المتدخلة، وأما التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة فإنه يجب أن يمارس إلى الحد الذي لا يشكل تهديدا أو انتهاكا للسلم، وبحيث لا يبلغ مرتبة التدخل الاستبدادي أو إملاء المطالب على الدولة المستهدفة من هذا التدخل الأممي[4].

---

[1]/ - عماد الدين عطا الله المحمد ، مرجع سابق ،ص، 432

[2]/ - المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

[3]/- عماد الدين العطا الله المحمد ، مرجع سابق ، ص، 433

[4]/- عماد الدين العطا الله المحمد ، مرجع سابق ، ص، 435

ثانيا :موقف الفقه المعارض في التدخل الإنساني.

يعتمد أنصار هذا الفقه في تسويغ موقفه على نفس مواد الميثاق التي اعتمد عليها أنصار الاتجاه المعارض بصيغة تدعم موقفهم[1] ، ومن الفقهاء الأشد معارضة للتدخل الإنساني هو الفقيه " **براون ليه**"، حيث انطلق من معارضة التدخل الإنساني على أساس أنه مفهوم يمكن إساءة استخدامه وتوظيفه في نطاق واسع لتحقيق أهداف إستراتيجية للدولة المتدخلة، بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانية المزعومة، والتي تستخدم كذرائع للقيام بهذا التدخل العسكري، بالاعتماد على القوة المتاحة لها[2].

ويضيف نفس الفقيه أن القانون الدولي لا يعترف بشرعية التدخل الإنساني، وأن احتمالات أن تكون مثل هذه التدخلات أداة فاعلة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة وتصب في مصلحة البشرية إنما هي فرض لا وجود له.

ويتضح ذلك من إحجام الدول وامتناعها عن قبول الالتزامات القانونية التي يرتبها القانون الدولي فيما يتعلق بحماية واحترام أحكام القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان فالولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم لاتفاقية حظر الإبادة الجماعية لعام 1948 ، كذلك فإنها وكثير من الدول الكبرى تتمسك بمغالاة بمسألة اختصاصها الداخلي، وترفض أي تدخل في شؤونها، كما أن هذه الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة تمنح قروضا ومساعدات عسكرية للدول المعروفة بانتهاك حقوق الإنسان ويكون الالتزام بتطبيق الحظر الاقتصادي على الدول المتهمة بارتكاب فضائح وانتهاكات لحقوق الإنسان فاعلا فقط إذا كان نتيجة لقرار صادر عن مجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق، كما أن سياسات الهجرة واللجوء إنما تخضع لأهواء الدول ورغباتها[3].

ويخلص "**براون ليه**" إلى أن مفهوم التدخل الإنساني يتعارض صراحة ومتطلبات واحتياجات العلاقات بين الدول وفقا للقانون الدولي المعاصر، ويرى بأن السعي لإقرار قاعدة قانونية تجيز التدخل

---

[1]/- معمر فيصل خولي ، مرجع سابق ،ص، 36

[2]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص، 165

[3]/- عماد الدين عطا الله المحمد ، مرجع سابق ،ص، 450

الإنساني كمقابل لتدخل أو تحرك تقوم به الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختصة، إنما هو بمثابة منح شيك على بياض، أو رخصة مفتوحة لدول بعينها لتقوم بدور شرطي العالم رغم عدم تخويل المجتمع الدولي لها هذا الحق، وكذلك دعوة الدول والنظم الانتهازية لتجديد عهد التدخلات الاستعمارية باسم حماية حقوق الإنسان[1].

ويرى جانب أخر من الفقه، أن استخدام القوة لتحقيق أهداف إنسانية من غير موافقة الأمم المتحدة يعد تجاوزا على استقلال الدولة وانتهاكا لاستقلالها ولتكاملها الإقليمي فمقاصد الميثاق واضحة المعالم في حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع استخدام القوة خارج إطار الأمم المتحدة[2] ، و يؤكدون أن قاعدة تحريم استخدام القوة تعد من القواعد الآمرة لذا فإن من الصعوبة بمكان تسويغ التدخل الإنساني أحادي الجانب[3].

وقد ذهب الفقيه "**جونثان ترونيه**" إلى أن استخدام القوة دون تفويض الأمم المتحدة بغض النظر عن البواعث الأخلاقية تشكل سابقة خطيرة، وتفتح الباب على مصراعيه أمام إساءة استخدام القوة، بما يؤدي إلى تصعيد العنف والفوضى الدوليين، ويضعف حماية حقوق الإنسان، وأن هذا التدخل دون موافقة الأمم المتحدة يتناقض تماما مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك لا يمكن وصف التدخل الدولي الإنساني أحادي الجانب بأنه استثناء من حظر استخدام القوة الوارد في الميثاق، كما أنه لا يمكن القبول بأن هذا التدخل يستند إلى قاعدة عرفية أو أنه تطوير لقانون جديد يغير القانون الحالي، لأن قاعدة حظر استخدام القوة تنبثق من ميثاق الأمم المتحدة الذي تسمو مواده على سائر الاتفاقيات والممارسات المتعارضة معه، بغض النظر عن دخولها حيز التنفيذ فضلا على أن حظر استخدام القوة يمثل قاعدة قانونية آمرة يتطلب تغييرها صدور قاعدة جديدة وهو ما يتطلب تعديل الميثاق على أساس قاعدة الأوضاع المتساوية بين القواعد الآمرة[4].

وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية "**نيكاراغوا**" ضد الولايات المتحدة عام 1986، بأن المادة 04/02 من الميثاق قاعدة قانونية آمرة تمنع استخدام القوة في العلاقات بين الدول، وأن أي سلوك يتعارض مع أحكام هذه القاعدة التي اكتسبت الصفة العرفية، لا يمكن أن يستمد أية شرعية من اعتبارات أخرى مثل حماية حقوق الإنسان.[5]

---

[1]/- عماد الدين عطا الله المحمد ، مرجع سابق ،ص، 450

[2]/- معمر فيصل خولي، مرجع سابق ،ص، 37

[3]/ - المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

[4]/- معمر فيصل خولي، ص، 37

[5]/- سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر2008 ،ص، 328

إضافة إلى ما تقدم، يؤسس الفقه المعارض للتدخل الإنساني موقفهم على ما ورد في المادة 07/02 ومن بينهم الفقيه " **رايان غودمان**"[1]، حيث أنه وتطبيقا لمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يعتبر ميثاق الأمم المتحدة أن العلاقة بين السلطة السياسية العليا في الدولة وشعبها من صميم الاختصاص الداخلي للدولة، ومن ثم لا يحق للدول الأخرى التدخل فيها بأي حال من الأحوال[2] ، وهذا ما أكدته الإعلانات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحظر تدخل الدول في شؤون الدول الأخرى، ومنها الإعلان رقم (2131) الصادر عام 1965 و الإعلان رقم (2625) لعام 1970 و الإعلان رقم (103/36) لعام 1981 ،و القرار رقم (119/52) لعام 1997 والقرار رقم (85/55) لعام 2000.[3]

كل هذه القرارات تشير إلى أن تدخل الدولة أو مجموعة من الدول في شؤون دول أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر يمثل انتهاكا لنصوص ميثاق الأمم ولروحه، وهو أمر من شأنه أن يخلف وضعا يهدد السلم والأمن الدوليين[4].

ثالثا :موقف القانون الدولي من التدخل الإنساني .

رغم ما يوجد من تباين فقهي حول مشروعية التدخل الإنساني لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية أو بعبارة أخرى التدخل باستعمال القوة المسلحة لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني في حالة نزاع مسلح داخلي ما ، إلا أن هناك من يحكم القانون الدولي بكل موضوعية حول مشروعيته مستندا إلى أحكامه العامة ويفصل بدقة ما ورد فيها من استثناءات وما أفردته الممارسات الدولية المتكررة لمجلس الأمن بناءً على سلطته التقديرية في التكييف بما يتماشى مع المواثيق الدولية، ونورد فيما يلي أهم الاستنتاجات التي توصل إليها بعض المؤلفين في القانون الدولي حول الإجابة عن السؤال التالي :**هل يشكل التدخل الإنساني الانفرادي استثناء على مبدأ حظر اللجوء إلى القوة؟.**

---

[1]/- معمر فيصل خولي ، مرجع سابق ، ص، 38

[2]/ - سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق،ص،328

[3]/ - معمر فيصل خولي، المرجع السابق ،ص، 38

[4] / سمعان بطرس فرج الله ، المرجع السابق ، ص، 328

- و يرى جانب من الفقه في هذا الشأن ، أن إنزال القوات المسلحة التابعة لدولة ما على إقليم دولة أخرى أيا كان السبب الذي يقف ورآه ، إنما يشكل انتهاكا للسلم و الأمن الدوليين أو على الأقل تهديد له ، وان التدخل هو عبارة عن مساعدة ذاتية أجازه القانون التقليدي بسبب عدم وجود تنظيم دولي فاعل و مؤهل للتصرف في حالات الضرورة ، وهذا الخلل التنظيمي تم معالجته على الأقل جزئيا من طرف الأمم المتحدة و تبنى ميثاقها ، وعليه فان القانون الدولي المعاصر يشدد و يؤكد على أن التدبير الجماعية المشار إليها في المادة الأولى من الميثاق يجب أن تحل محل التدابير الضرورية التي تعد من ذكريات القانون الدولي التقليدي.

انظر في ذلك : عماد الدين عطا الله المحمد ، مرجع سابق ، ص، 455 .

يستند بعض الكتاب من مؤيدي التدخل العسكري الإنساني إلى الحالات الاستثنائية التي أجاز فيها الميثاق اللجوء المنفرد إلى القوة من أجل تبرير نظريتهم في التدخل، فيرتكزون على حالتي الدفاع الشرعي وحالة حفظ السلم والأمن الدوليين للقول بأن التدخل الإنساني يجد له أصولا قانونية تسنده في إطار القانون الدولي الوضعي، ذلك أن تحليل هاتين الحالتين لا تسمح مطلقا بالقول بأن القانون الدولي يجيز مثل هذا التدخل من خلال الاستثناءين السابقين على مبدأ حظر اللجوء إلى القوة [1] ويمكن إيجاز ما ورد من حجج قانونية قدمها مجموعة من فقهاء القانون الدولي لدحض ذلك كالآتي:

أ- عدم مطابقة الدفاع الشرعي مع التدخل الإنساني.

يعتبر عدد من الفقهاء المؤيدين لنظرية التدخل الإنساني بأن مثل هذا التدخل يعد صورة من صور الدفاع الشرعي التي تنص عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، غير أن هناك من يرى بأن هذه الحجة لا تستقيم مطلقا مع مفهوم فكرة التدخل الإنساني، فاستخدام القوة في حالة التدخل الإنساني يكون لحماية حقوق الأفراد الأساسية، وليس ردا على عدوان صادر من دولة معينة ضد دولة أخرى وليس أداة لوقف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية[2].

وبالتالي لا يعد دفاعا شرعيا باعتبار أن إساءة دولة ما معاملة رعاياها لا يشكل هجوم مسلحا على أية دولة أخرى، بل إن قيام هذه الدولة أو الدول بالتدخل العسكري ولو لأسباب إنسانية هو عدوان مسلح على الدولة المستهدفة من التدخل حتى ولو كانت تمارس انتهاكات للقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنساني، وبالتالي فإنه يجوز لهذه الأخيرة ممارسة حق الدفاع الشرعي لصد العدوان (التدخل الإنساني) الواقع عليها دون أن يرتب ذلك مسؤوليتها القانونية اتجاه الدولة أو الدول المتدخلة.[3]

وهناك من يثير جانبا آخرا من مسألة مؤداها أن التدخل العسكري الذي تمارسه دولة ما من أجل حماية مواطنيها المقيمين خارج إقليمها، يمكن تبريره استنادا إلى حالة الدفاع الشرعي، ولقد لجأت الولايات المتحدة لهذه الحجة بهدف تبرير تدخلها في **لبنان** عام 1958 وفي جمهورية **الدومينكان** عام 1965 وفي **غرينادا**، في حين لم يكن العامل الإنساني هو العامل الوحيد في التدخل الأمريكي في لبنان، فقد كانت هناك أسباب أخرى له، منها نظرية **إيزنهاور** والتدخل بناء على طلب من الرئيس اللبناني آنذاك.

---

[1]/- محمد خليل موسى التدخل الإنساني و مشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة، مرجع سابق ،ص، 147

[2]/ - محمد خليل موسى ،مرجع سابق ،ص 147

[3]/- عماد الدين عطا الله ، مرجع سابق ،ص، 634

في حقيقة الأمر يصعب قبول الصلة بين الدفاع الشرعي وحماية الدولة لمواطنيها المقيمين خارج إقليمها من خلال اللجوء المنفرد للقوة العسكرية، فالتعريف الوارد للعدوان في قرار الجمعية العامة رقم (3314) لعام 1974 لم يشر البتة إلى انتهاك حقوق الأجانب من مواطني الدولة الأخرى الموجودين في الخارج كأحد الأفعال المكونة لعمل عدواني[1].

إنه ومن الضروري التعامل مع نص المادة 51 من الميثاق بشكل ضيق دون التوسع في تفسيرها أو تطبيقها، فهذه المادة تتضمن حكما استثنائيا على مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة في القانون الدولي [2] وما الدفاع الشرعي إلا تدبير استثنائي[3] ، و وفقا لما استقر بشأن القواعد العامة للتفسير، فإن الاستثناء يجب تفسيره بصورة ضيقة للحفاظ على الحكم الأصلي وعدم إهدار القاعدة العامة، لذلك فإنه يجب تفسير المادة 51 من الميثاق بصورة لا تفرغ مبدأ اللجوء إلى استخدام القوة من مضمونه الحقيقي والشامل[4].

بـ- الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كأساس للتدخل العسكري الإنساني الجماعي.

توسع نشاط الأمم المتحدة في اللجوء إلى التدخل الإنساني ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة ليشمل حالات كثيرة، مثل التدخل لقمع ومنع جريمة الإبادة الجماعية، وتقديم المساعدة الإنسانية والسعي من أجل حماية ضحايا النزاعات المسلحة وضمان احترام حقوق الإنسان في زمن ومكان معينين ووقف الانتهاكات الإنسانية ضد قواعد القانون الدولي الإنساني، عند اندلاع هذه النزاعات خاصة النزاعات المسلحة الداخلية[5].

في حين ضمن ميثاق الأمم المتحدة الباب السابع من فكرة مرنة وذات مضمون متغير ومتنوع مثل فكرة " تهديد السلم والأمن الدوليين"، وكان قصد واضعي الميثاق إعطاء مجلس الأمن هامشا واسعا من الحركة، كي يتمكن من التعامل مع أي وضع جديد قد يكون من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين، مهما كانت طبيعته وصورته، فإذا ما اعتبر مجلس الأمن موقفا ما يهدد " الأمن والسلم الدوليين " أو يشكل " عدوانا " فإنه ليس ملزما بالضرورة باتخاذ تدابير قسرية في هذا الميثاق، كما أنه ليس ملزما باعتماد التدابير نفسها في مواجهة مواقف و أوضاع قد تبدو متشابهة[6].

---

[1]/- محمد خليل موسى ، مرجع سابق ،ص، ص، 148- 149

[2] / - محمد خليل موسى مرجع سابق ،ص، 148

[3]/- عماد عطا الله المحمد ، مرجع سابق ،ص، 637

[4]/- محمد خليل موسى ، مرجع سابق ،ص، 148

[5]/- عبد الصمد ناجي ، الأمم المتحدة و التدخل الإنساني ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد 23 ، 2010 ،ص، 299

[6]/- محمد خليل موسى، مرجع سابق،ص، 148

و الواقع أن مجلس الأمن عمد إلى إدخال الانتهاكات الإنسانية ضمن الأعمال المخلة بالسلم الأمن الدوليين، باعتبار أن حماية حقوق الإنسان تدخل ضمن مقاصد الأمم المتحدة بموجب المادة الأولى من الميثاق[1] ، لذلك أجاز مجلس الأمن اللجوء إلى القوة في عدد من قراراته ذات الطابع الإنساني المتخذة استنادا لأحكام الفصل السابع من الميثاق[2].

استنادا إلى ما سبق، فإن مجلس الأمن يمكن له أن يعتبر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني بالإضافة إلى حقوق الإنسان، بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، فمجلس الأمن استطاع في عدد من قراراته ذات الطابع الإنساني أن يتخلص من حرفية الفصل السابع، فلم يعد يستند إلى شرعية تصرفه بل أنه أصبح يؤسس سلوكه على فكرة واسعة، أساسها مشروعية مبادراته وأعماله التي يتخذها دفاعا عن الالتزامات الملقاة على عاتق الكافة في مواجهة المجتمع الدولي[3] .

ويظهر " **نينسون** "أن مجلس الأمن أصدر عدة قرارات في السنوات التي تلت حرب الخليج، تدل على أن المجلس يرى أن القصور في حماية حقوق الإنسان أو منع التعسف، يدخل ضمن التفويض بخصوص " تهديد السلام والأمن[4] " **و عندما نقول حماية حقوق الإنسان فالأمر هنا لا يختلف عن حماية حقوق الإنسان في حالة النزاعات المسلحة الداخلية ، فانتهاكات القانون الدولي الإنساني تدخل أيضا ضمن اهتمامات مجلس الأمن بمناسبة لجوئه إلى التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان.**[5]

إن فكرة الربط بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية وبين تهديد السلم والأمن الدوليين في قرارات مجلس الأمن، تجد جذورا لها قبل القرار رقم (688) لعام 1991 ففي القرارين رقم(217) لعام 1965 و القرار رقم (221) لعام 1061 ،أشار مجلس الأمن إلى انتهاكات حقوق الإنسان في روديسيا يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كما ربط مجلس الأمن في قراره رقم (418) لعام 1977 بين سياسة الفصل العنصري التي كانت مطبقة في جنوب إفريقيا وبين "تهديد السلم والأمن الدوليين[6]. "

وما يدعم أيضا وجهة النظر التي تسمح باعتبار مجلس الأمن مختصا بتصنيف حالات الانتهاك الجسيم للقانون الإنساني و حقوق الإنسان، كحالات تهدد السلم والأمن الدوليين، نص المادة 8 من

---

[1]/- عبد الصمد ناجي، المرجع السابق،ص، 229
[2]/ - عثمان على الرواندوزي ، مرجع سابق ، ص ، 433
[3]/- محمد خليل موسى ، مرجع سابق ، ص، 150
[4]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص 167
[5]/-ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص 167
[6]/ محمد خليل موسى ، مرجع سابق ، ص، 150

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها عام 1948 ، فهذه المادة تسمح باللجوء إلى الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة للقيام باتخاذ الإجراءات والتدابير التي تراها ملائمة ومتفقة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة للقضاء على هذه الجريمة والمعاقبة عليها.[1]

يظهر جليا مما تقدم، بأن مجلس الأمن يتمتع بممارسة حقه في التدخل الإنساني "من خلال الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق، إلا أن هذا الحق لا يمكن ممارسته إلا في إطار جماعي، فلا يمكن تصور قيام تدخل عسكري منفرد لمصلحة دولة أو دول معينة، فأحكام الميثاق التي قد تفتح الآفاق أمام مجلس الأمن لممارسة مثل هذا الحق، لا تجيز في الأصل للدول أن تمارس تدخلا إنسانيا عسكريا بصورة منفردة.

ونحن بدورنا نميل إلى هذا الاستنتاج الذي يجعل التدخل الإنساني المنفرد أو الجماعي خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة انحرافا عن الشرعية الدولية، فلا يجوز بأي حال من الأحوال أن يكون انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني أو انتهاك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة بمناسبة نزاع مسلح داخلي ما مبررا للتدخل المنفرد، كونه يتعارض مع العديد من المبادئ الأساسية للقانون الدولي و لاسيما منها مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة.

و لكن على الرغم من ما سبق إلا إن هذا التدخل لأغراض إنسانية و حماية ضحايا النزاعات المسلحة ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني و حماية حقوق الإنسان ، لا يمكن أن يخلو من الأطماع السياسية و الأيديولوجية للدول الكبرى خاصة صاحبت حق الفيتو في مجلس الأمن بالإضافة إلى الازدواجية في الأخذ بالمعايير ، و تغليب المصالح لصالح دولة على حساب دولة أخرى، لهذه الأسباب كان لابد من البحث عن صيغة جديدة في العلاقات الدولية ، تكون أكثر فعالية و بعيدة عن الحسابات السياسية ، و لعل هذا ما عجل بظهور فكرة مسؤولية الحماية على حساب التدخل الإنساني في العلاقات الدولية . فما هو المقصود بمسؤولية الحماية و ما مدى فعاليتها في حماية ضحايا النزاعات المسلحة وقمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان ؟

[1]/- نفس المرجع ،ص ،151

المطلب الثاني :من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية

إن الجدل الواسع الذي أحاط بمفهوم وعمليات التدخل الإنساني في حالات النزاعات المسلحة ولاسيما منها **الداخلية**، نتيجة تعارضه مع مبادئ أساسية في القانون الدولي، وأمام كثرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، كان من الضروري إعادة النظر في تلك المفاهيم الجديدة التي طرأت على قواعد الشرعية الدولية في ظل الأحادية القطبية، وما تلقته من انتقادات واسعة خاصة من طرف الدول النامية، لعدم وضوحها تارة وتغليب المصالح السياسية على الإنسانية تارة أخرى، وغيرها من الإشكالات التي أحاطت بمبدأ التدخل الإنساني، متى يكون حقا ومتى يكون واجبا، وما هي حدود وضوابط ممارسته.

وهي كلها إشكالات كشف عنها الواقع العملي الذي عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة السابق "**كوفي عنان** " في اجتماع الألفية للأمم المتحدة بقوله " : **إذا كان التدخل الإنساني هو في الحقيقة اعتداء غير مقبول على السيادة فكيف ينبغي أن نستجيب لرواندا، لسبرنتشا، للانتهاكات الجسيمة و الممنهجة لحقوق الإنسان التي تؤثر على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة.**[1] "

وأمام ذلك التعارض وطرح الأمين العام بضرورة تغليب المصالح الإنسانية على باقي المبادئ الأخرى دون القضاء عليها، وجد مفهوم مسؤولية الحماية كمصطلح جديد في معجم القانون الدولي والعلاقات الدولية، وهو نهج بديل للتدخل الإنساني يحمل في ثناياه مستويات محددة تهدف إلى إرساء القيم الإنسانية في المجتمع الدولي دون الخروج عن الشرعية الدولية أو الانحراف عن قواعدها ونتناول تفصيل هذا الطرح في الفروع الآتية كما يلي:

الفرع الأول :مسؤولية الحماية كبديل للتدخل الإنساني.

لقد كان لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 صدى واسع لإعادة النظر في المتغيرات الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، حيث مهد المؤتمر لإجماع شبه عام على آلية جديدة لحماية حقوق الإنسان وتفعيل قواعد القانون الدولي الإنساني، وإعادة تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلام العالمي وقيادة المجتمع الدولي.

[1]/-ايف ماسينغهام ، مرجع سابق، ص، 158

ولأهمية هذا المؤتمر تبنت الجمعية العامة نتائجه واعتمدتها على شكل قرار صيغت فيه القيم والمبادئ الضرورية لضمان التعاون الدولي في مجالات تحقق الرفاهية والأمن والاستقرار للمجتمع الدولي[1].

وكانت المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية(**خاصة في حالة النزاعات المسلحة الداخلية التي تعرف انتشارا واسعا في مقابل انحصار النزاعات المسلحة الدولية**)، من المفاهيم الجديدة التي تبناها قرار الجمعية العامة رقم 60/01 المؤرخ في 24/ 10/ 2005[2] ، بل وصفت بأنها نهج جديد لحماية السكان من الفضائع الجماعية[3] ، وهي صيغة جديدة لخلق نوع من التوازن بين مبادئ القانون الدولي الأساسية (السيادة ومبدأ عدم التدخل) ،وما تقتضيه المبادئ الإنسانية من احترام حقوق الإنسان وصيانتها في جميع المجالات.

ولقد بين تقرير الأمين العام كيفية تنفيذ مسؤولية الحماية الواردة في الفقرتان **138** و **139** من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 ، اللتان أو ضحتا كيفية حل معادلة التعارض بين التدخل الإنساني ومبدأ عدم التدخل كالآتي:

أولا :إسناد مسؤولية الحماية إلى الدولة المعنية

لقد ذكرت الفقرة **138** من الوثيقة الختامية المذكورة أعلاه، أن " **المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، تقع على عاتق كل دولة على حده، وتستلزم هذه المسؤولية منع وقوع تلك الجرائم، بما في ذلك التحريض على ارتكابها عن طريق الوسائل الملائمة والضرورية، ونحن نوافق على تلك المسؤولية وسنعمل بمقتضاها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، حسب الاقتضاء، بتشجيع ومساعدة الدول على الاضطلاع بهذه المسؤولية ودعم الأمم المتحدة من إنشاء قدرة على الإنذار المبكر**[4] "

تفيد هذه الفقرة بداية أن مسؤولية الحماية تكون نافذة في أربع جرائم غالبها ناتج عن النزاعات **المسلحة الداخلية**، والتي تبدي الدولة المعنية بالموافقة على تحمل المسؤولية في درء كل ما يسببه

---

[1]/ - انظر في ذلك : قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/01 المؤرخ في 2005/10/24 ، المتعلق باعتماد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 ، منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة الوثيقة رقم 60/01 متاح على الموقع الإلكتروني: www.un.org

[2]/ - قرار منشور على الموقع :www.un.org

[3]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 158

[4]/ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/01 مرجع سابق في صفحته رقم 41 فقرة 138

في حدود الوسائل الملائمة والضرورية كضمان لعدم التوسع في انتهاك حقوق الإنسان من خلال جزء المنع من حدوثها.

وهذا فيه مظهر من مظاهر احترام السيادة ومبدأ عدم التدخل، حيث نجد في هذه الفقرة كذلك أن الدولة و بمحض إرادتها توافق على العمل باتخاذ الإجراءات المناسبة، ذلك أن مسؤولية الحماية تقوم على إدراك من المجتمع الدولي، أن الحفاظ على النظام الدولي يتم بصورة أفضل من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومع ذلك فمسؤولية الحماية تشكك بهذا المبدأ بقدر ما تقر بأن "احترام السيادة دائما ينطوي على مجازفة المشاركة أحيانا في المآسي الإنسانية[1]. "

وهذا ما يتجلى لنا من خلال ما ورد في آخر الفقرة 138 التي تستدعي إبقاء المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة المطلعة على تنفيذ تلك المسؤولية * ، غير أن الفقيه" **فايس** "يرى غير ذلك حيث يصف مسؤولية الحماية بأنها تضيف ميزة رابعة للدولة ذات السيادة، فبعد الإقليم والسلطة والسكان يأتي" **احترام حقوق الإنسان** " [2] .

ثانيا :تحميل المجتمع الدولي لمسؤولية الحماية .

تجد مسؤولية الحماية الموكلة إلى المجتمع الدولي(**كمسؤولية جماعية**) سندها في الفقرة **139**من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 ، المعتمد من طرف الجمعية العامة بموجب القرار 60/01 المشار إليه مسابقا.

حيث تنص الفقرة **139** على ما يلي" **ويقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا من خلال الأمم المتحدة، الالتزام باستخدام ما هو ملائم من الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية، وفقا للفصلين السادس والثامن من الميثاق، للمساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية و جرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وفي هذا نعرب عن استعدادنا لاتخاذ إجراء جماعي، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، عن طريق مجلس الأمن**

---

[1]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 156

*- تمثل هذه الفقرة الركيزة الأولى لمسؤولية الحماية حسب ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ مسؤولية الحماية المشار إليها سابقا ، حيث أكد أن الدولة مسؤولة عن حماية سكانها سواء كانوا من رعاياها أم لا ، من تلك الجرائم المذكورة في الفقرة 138 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 ، و يبين أن مبدأ المسؤولية يستند إلى أساس صلب يتمثل في إعلان رؤساء الدول و الحكومات الواردة في الفقرة 138 ، حيث جاء فيها ، نحن نوافق على تحمل تلك المسؤولية و سنعمل بمقتضاها .

- انظر في ذلك : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول، تنفيذ المسؤولية عن الحماية المؤرخ في 12 جانفي 2009 ، منشور ضمن وثائق الجمعية العامة تحت رقم A / 63 / 677 ، هيئة الأمم المتحدة2009 ، ص ،11

[2]/ - ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 156.

و وفقا للميثاق، بما في ذلك الفصل السابع منه، على أساس كل حالة على حدة ، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة حسب الاقتضاء في حال قصور الوسائل السلمية وعجز السلطات الوطنية البّين عن حماية سكانها مع مراعاة مبادئ الميثاق والقانون الدولي[1]".

هنا إشارة واضحة إلى أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يخضع لمسؤولية الحماية الدولية، عند ما تكون دولة غير راغبة في حماية مواطنيها، أو غير قادرة على حمايتهم من خسائر في الأرواح فعلية أو مرتقبة على نطاق واسع (مع نية إبادة جماعية أو بدونها) أو " تطهير عرقي" واسع النطاق[2].

وهنا تأتي الركيزة الثالثة التي عبر عنها الأمين العام في تقريره المتعلق بتنفيذ مسؤولية الحماية والتي تشمل مسؤولية الدول الأعضاء عن التحرك في الوقت المناسب في إطار استجابة جماعية حاسمة.[3]

فقد بات الالتزام قائما على عاتق المجتمع الدولي ممثلا في أجهزة الأمم المتحدة والتي تراعي حسب الفقرة 139 تدرجا منطقيا وقانونيا، حيث تستخدم الوسائل السلمية وفقا للفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبصورة جدية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة و المناسبة لتحقيق الحماية للسكان المدنيين، ويكون ذلك من خلال مجلس الأمن بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة بما فيها إعمال الفصل السابع وما ينطوي تحته من استخدام القوة المسلحة في حالة إخفاق السبل السلمية.

ولقد أشارت الفقرة 139 من مؤتمر القمة العالمي إلى اتخاذ الإجراءات القسرية في حالة العجز البين والإخفاق الواضح من الدولة المعنية في تحقيق الحماية، وهذا ما نستنتج منه أن حالة التدخل مرهونة باستنفاذ الوسائل السلمية المتاحة في الميثاق والعجز البين للدولة، ومرهونة كذلك باحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا ضمانة دولية لمبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

الفرع الثاني :مستويات مسؤولية الحماية:

تسعى مسؤولية الحماية إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان معا ، وتقترح" اتخاذ إجراء ضد دولة ما، أو ضد قادة تلك الدولة، بدون موافقتها أو

---

[1]/ - قرار الجمعية العامة 60/01 المرجع السابق،ص، 41 فقرة 139

[2]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 156

[3]/- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ مسؤولية الحماية مرجع سابق ،ص، 11

بموافقة قادتها من أجل الأغراض التي يدعى بأنها إنسانية أو حمائية " وتشمل مسؤولية الحماية ثلاث[1] مستويات من العمل وفقا للظروف وواقع الحال وتتمثل فيما يلي:

أولا :مسؤولية المنع

و يقال أنه البعد الوحيد الأكثر أهمية لمسؤولية الحماية [2] ، ذلك أن اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة تعتقد اعتقادا جازما بأن مسؤولية الحماية تنطوي على مسؤولية مصاحبة لها، تتمثل في مسؤولية الوقاية، وأن الحاجة إلى الفعل الوقائي واستنفاذ خيارات الوقاية قبل الاندفاع إلى خيارات التدخل يمثل أنجح الأساليب وأقلها تكلفة[3] ، ويتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال كل دولة على حدة وعن طريق تكثيف الجهود الدولية لمساعدة السلطات الوطنية.

أ- مسؤولية الدولة عن الحماية:

بات من الواضح الآن أن إنفاذ عقيدة مسؤولية الحماية هو واجب الدولة الوطنية قبل كل شيء حيث أن منع وقوع صراع فتاك وغيره من أشكال الكوارث هي من صنع الإنسان، شأنه في ذلك شأن كل جوانب مسؤولية الحماية هو أولا و أخيرا مسؤولية الدول ذات السيادة والمؤسسات الوطنية الموجودة فيها[4] ، وأن الدولة بحكم هذه المسؤولية تلتزم بتوفير تلك الحماية ضد أي من الجرائم الأربعة المبينة من خلال المواثيق الأممية التي تناولتها حصرا وهي واردة في مقررات مؤتمر القمة العالمي 2005وحتى ضد التحريض منه[5].

ب- المسؤولية الدولية عن الحماية في مساعدة الدولة الوطنية

إن تنفيذ مسؤولية الحماية، كما يقع بالدرجة الأولى على عاتق الدولة الوطنية، فإن المجتمع الدولي ممثل بالدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ،عليها واجب دعم الدولة بكل أشكال المساعدة التقنية والقانونية والاقتصادية وغيرها، ما يمكنها من القيام بمسؤولياتها في الحماية ،وهو ما يضفي على تلك المساعدات المصداقية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، خاصة وأن لهذه المصداقية

---

[1]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص، 161

[2]/- نفس المرجع نفس الصفحة.

[3]/- قرزان مصطفى، مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاته في ظل مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة- أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية. 2015 / 2014 ص101

[4]/- قرزان مصطفى ، مرجع سابق ، ص، 101

[5]/ - عقيد مسؤولية الحماية آلية جديدة للامتثال للقانون الدولي الإنساني، مقال علمي متاح على الموقع :
http://law.asu.edu.jo/2016/images/qadiosama.pdf

أهمية خاصة عندما يتجاوز العمل الدولي أبعاد الوقاية ويصل إلى مسؤولية الرد الذي يحتوي بالضرورة على تدابير قسرية لاسيما استخدام القوة المسلحة.

في حين أن المقصد الأساسي لمسؤولية الحماية هو التقليل أو إزالة الحاجة إلى التدخل كليا وعليه يمكن أن ترقى تدابير مسؤولية الوقاية إلى شرط مسبق لكي تكون الاستجابة الدولية لتنفيذ عناصر مسؤولية الحماية الباقية فعالة ومقبولة، وينبغي التذكير أنه من الأرجح أن تكون هذه التدابير السلمية و الوقائية ذات نجاعة إذا ما اتخذت في مرحلة مبكرة وكانت مدروسة بعناية، وهذا يتطلب بدوره تقييما مبكرا ومميزا لظروف كل حالة على حدة.[1]

وهو ما عبرت عنه اللجنة المعنية بالتدخل والسيادة بأن المنع الفعلي للنزاع يتطلب معرفة بهشاشة الوضع و المخاطر المرتبطة به و فهم إجراءات السياسة المتاحة القادرة على إحداث تغيير و الرغبة في تطبيق هذه الإجراءات[2].

وبإيجاز أكثر، فاللجنة تصنف هذه المعايير الثلاثة بأنها " **إنذار مبكر** "و" **أدوات مانعة** " و"**إرادة سياسية** [3]" ، و في نفس السياق أعرب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون "**الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية** "، عن تأييد الدول الأعضاء ودعمها لمهمة المستشار الخاص له المعني بمنع جرائم الإبادة الجماعية، وحدد كيفية تطبيق تلك المعايير الثلاثة، وقال إن مهمة المستشار الخاص تتركز حول ما يلي:

– جمع المعلومات الخاصة بشأن الانتهاكات الخطيرة والجسمية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذات الأصول العرقية و الإثنية خاصة، والتي قد تؤدي إلى جرائم الإبادة الجماعية.

– العمل كآلية للإنذار المبكر للأمين العالم للأمم المتحدة، ومن خلاله لمجلس الأمن لتوجيه انتباهه إلى الحالات التي قد تؤدي إلى وقوع جرائم الإبادة الجماعية.

– تقديم التوصيات إلى مجلس الأمن عبر الأمين العام بشأن الإجراءات التي تكفل منع وقوع جرائم الإبادة الجماعية.

– العمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل المعلومات المتعلقة بوقوع جرائم الإبادة الجماعية[4] .

---

[1]/- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، تحول الإنذار المبكر والتقييم و المسؤولية عن الحماية ، بتاريخ 2010/07/14 تقرير منشور على الموقع : www.un.org

[2]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 161

[3]/- المرجع نفسه ، نفس الصفحة

[4]/-عقيدة مسؤولية الحماية ، مرجع سابق، 26

أما توفر الإرادة السياسية، فهناك من يرى أنه من المنطقي أن يجمع أنصار مبدأ مسؤولية الحماية على أن قلة الإنذار المبكر مسألة بالغة الأهمية لدى الحكومات والمنظمات الدولية، لكن الأولوية تبقى دائما في مدى توفر الإرادة لدى هذه الحكومات وكذلك الإرادة الذاتية للمنظمات في تحليل وتحويل المعلومات المبكرة المتوفرة إلى قرارات سياسية وإلى فعل فوري وبحسن نية[1].

ثانيا–مسؤولية الاستجابة بوقت مناسب وبطرق حاسمة (مسؤولية الرد)

إن قيام الدولة بمسؤولياتها في توفير الحماية للسكان المدنيين، وفي منع وقوع الفضائع الجماعية أو في قدرتها على وقف تلك الفضائع المتمثلة بالجرائم الدولية، سواء تم ذلك بقدرات الدولة الذاتية أو بالاستعانة بقدرات دولية، يعني تنفيذ مسؤولية الحماية على وجهها الأكمل، وبالتالي لا تعود هناك حاجة للتدخل الدولي للغاية ذاتها ، وفي هذا التزام الدولة اتجاه سكانها واتجاه المجتمع الدولي.

في حين أن مسؤولية الرد أو مسؤولية الاستجابة بوقت مناسب وبطرق حاسمة من قبل المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة تنفيذا لعقيدة مسؤولية الحماية، لا يكون إلا في حالة ثبوت عدم قدرة الدولة أو عدم رغبة حكومتها في توفير الحماية المناسبة، ثم في حالة عدم نجاح الوسائل السلمية اللازمة لحل النزاع أو السيطرة على الصراع[2] ، وإذا لم تفلح هذه الوسائل الأخيرة يتم اللجوء إلى التدخل العسكري كتنفيذ للمستوى الثاني لمسؤولية الحماية.

ومع أن تقرير اللجنة المعنية بالتدخل و السيادة يشدد على أن المنع هو الأولوية الأكثر أهمية إلا أن ما يثير الجدل في مبدأ مسؤولية الحماية هو رد الفعل، لذلك أولى التقرير اهتماما كبيرا لتحديد المعايير من أجل التدخل العسكري، وترى اللجنة أنه لا يمكن أن يكون هناك، أو ينبغي أن يكون هناك، قائمة مقبولة عالميا بمعايير من أجل التدخل العسكري، وبدلا من ذلك ترى أن المعايير الستة المقترحة من طرفها يمكن أن تكون وسيلة لسد الفجوة بين "" البلاغة والواقع" عندما يتعلق الأمر بمسؤولية رد الفعل[3] ،وتتلخص هذه المعايير فيما يلي:

المعيار الأول :القضية العادلة

يشار إلى أول المعايير التي يمكن على أساسها استخدام القوة أن تكون هناك " **قضية عادلة** " وتملي مسؤولية الحماية أن التدخل العسكري يجب أن يقتصر على الحالات التالية:

---

[1]/- قرزان ، مصطفى، مرجع سابق ،ص، 109

[2]/- عقيدة مسؤولية الحماية، المرجع السابق، ص،27

[3]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص، 161

1-خسائر في الأرواح على نطاق واسع، فعليه أو مرتقبة، مع نية إبادة جماعية أو بدونها، وهي نتيجة إما عمل معتمد من الدولة، وإما إهمال منها أو عدم قدرة على العمل، أو حالة دولة مفككة.

2-" تطهر عرقي "واسع النطاق، فعلي أو مرتقب، سواء نفذ عن طريق القتل أو الإبعاد القسري أو أعمال الترهيب أو الاغتصاب[1] .

و عليه فإن توفر أحد هذين الشرطين أو كلاهما، فذلك يعني أن معيار" **القضية العادلة** " من عناصر قرار التدخل يكون قد استوفي، وترى اللجنة أنهما في كثير من الأحيان يشملان التصرفات والأعمال المتمثلة في الأوضاع التالية:

- الأعمال المعروفة في اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948 التي تنطوي على وقوع أو خشية وقوع خسارة كبيرة في الأرواح.

- التهديد بوقوع خسارة كبيرة في الأرواح أو وقوعها فعلا، سواء كان ذلك نتيجة لنية حرب أم لا وسواء أكان ذلك أم لم يكن ينطوي على عمل قامت به الدولة، وجود مظاهر مختلفة " للتطهير العرقي " بما فيها القتل المنهجي لأفراد مجموعة معينة بغية تقليل أو إزالة وجودها في منطقة معينة ،إبعاد أفراد مجموعة معينة ماديا وبصورة منهجية من منطقة جغرافية معينة، أعمال إرهاب تهدف إلى إرغام الناس على الفرار، اغتصاب مجموعة معينة من الناس بصورة منهجية لأغراض سياسية، إما كشكل من أشكال الإرهاب أو كوسيلة لتغيير التكوين الإثني لتلك المجموعة.

- ارتكاب جرائم بحق الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب المعرفة في اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين التي تنطوي على قتل أعداد كبيرة من الناس، أو التطهير العرقي، أو حالات انهيار الدولة وما يترتب عليه من تعرض السكان لمجاعة كبيرة أو حرب أهلية.

- حالات كوارث طبيعية أو بيئية تكون الدولة غير راغبة أو غير قادرة على مواجهتها، وتكون قد وقعت أو يخشى أن تقع فيها خسائر كبيرة في الأرواح[2].

و تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من يرى أن مفهوم مسؤولية الحماية يقتصر على اربع جرائم فقط و هي : **الإبادة الجماعية ، جرائم الحرب ، التطهير العرقي ، الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية** في حين أن حماية المدنيين تشمل احترام مجموع حقوق المدنيين زمن الحروب و النزاعات المسلحة [3].

---

[1]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ، ص، 161

[2]/ -قرزان مصطفى، مرجع سابق ،ص، 305

[3]/- انظر في ذلك : الهاشمي حمودة ، نحو سيادة مسؤولة ، حوليات جامعة الجزائر ، العدد ،24 ، أكتوبر 2013 الجزء الثاني ،ص 15

لكن الجرائم الأربعة هي عادة ما تحدث أثناء وجود نزاعات مسلحة دائرة في دولة معينة، وينظم القانون الدولي الإنساني الالتزامات التي تقع على أطراف النزاع المسلح وإجبارهم على احترام حقوق الإنسان بما فيها حماية المدنيين.

عليه يمكن القول أن حماية المدنيين أثناء الحروب والنزاعات المسلحة هي جزء من مسؤولية الحماية المشار إليها في الوثيقة الختامية و لا يمكن فصل مبدأ مسؤولية الحماية عن مبدأ حماية المدنيين، فالجرائم الأربعة المذكورة، كلها انتهاكات جسيمة لقانون النزاعات المسلحة، وحتى أن القوات المتدخلة بناءا على مسؤولية الحماية يجب أن تقف عن حدود القواعد التي تلجمها من إحداث تلك الجرائم، فهي كذلك ملتزمة بقواعد القانون الدولي الإنساني.

ويؤكد هذا، قرار مجلس الأمن رقم 1674 المؤرخ في 28 أفريل عام 2006 بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ويتضمن القرار إشارة واضحة و رسمية من قبل المجلس إلى مسؤولية الحماية، ويؤكد من جديد أحكام الفقرتين 138 و 139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ويشير إلى استعداد مجلس الأمن النظر في الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان[1].

و يمكن القول في هذا المجال **أن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان تمثل جزءا من القانون الدولي العرفي، و هو نفس الشيء بالنسبة للمبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني المدونة في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949**[2]

كما نلاحظ أن اللجنة ركزت على الانتهاكات المعروفة بأنها انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، وفي هذا محاولة للحصول على الإجماع الدولي في تبرير التدخل الإنساني المسلح تنفيذا لما تقتضيه مصالح المجتمع الدولي السامية، ولهذا يتصف عمل التدخل في إطار الأمن الجماعي بالشرعية الدولية لانعدام الاختلاف حول فظاعة الوضع المتدخل فيه.

المعيار الثاني :"السلطة المناسبة"

وهذا المعيار يشير إلى مسألة الهيئة أو السلطة التي ينبغي أن تأذن بالقيام بأي تدخل من هذا القبيل، وتخصص اللجنة فصلا كاملا لهذا المعيار الهام والمثير للجدل[3] ، لأن رأيها اتجه إلى أن مجلس الأمن هو المسؤول بصفة أساسية عن تنفيذ مسؤولية الحماية، خاصة على مستوى رد الفعل في

---

[1]/- انظر في ذلك :تقرير اللجنة المعنية بالتدخل و السيادة المؤرخ في ديسمبر 2001 الفقرة 19/4 و 20/4

[2]/-حساني خالد، مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، - المجلة الأكاديمية، للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلد5 ، العدد 01 ، السنة الثالثة، 2012 ، ص18 =

= [3]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 162

شقه الخاص بالتدخل العسكري لأغرض الحماية البشرية[1] ، وباعتباره أنه "**نقطة الاتصال الأولى** "التي يجب على مجلس الأمن أن يتصف بها [2].

حيث يستخدم مجلس الأمن صلاحياته للمشروع في عمليات إبلاغ عالمية و عامة عن جرائم و انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، و التي توصف بأنها جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية ، سواء ضد الأطفال أو النساء أو التجنيد القسري للأطفال دون سن 15[3] ، وهي جرائم كثيرة الحدوث في النزاعات المسلحة الداخلية ومنه يمكن القول أن مسؤولية الحماية معنية بالتدخل في هذا النوع من النزاعات .

المعيار الثالث : "النية السليمة"

وهذا يعني أن الغرض الأساسي من التدخل يجب أن يكون وقف المعاناة الإنسانية أو منع أسبابها من الوقوع، ويجب ألا يكون إسقاط النظام سببا مشروعا لوضع عقيدة مسؤولية الحماية موضع التنفيذ[4].

المعيار الرابع :استخدام القوة كحل أخير

ويعني أنه ينبغي عدم اللجوء إلى القوة إلا عندما يكون قد تم بحث كل وسيلة من الوسائل الدبلوماسية وغير العسكرية للحيلولة دون حدوث الأزمة الإنسانية أو من أجل حلها بالطرق السلمية ويحدد هذا الأمر أيضا بالتأكيد على أنه لا يعني أن على المجتمع الدولي أن يكون قد جرب أو لا كل خيار من الخيارات الممكنة، ولكن بالأحرى، يجب أن تكون هناك أسباب معقولة تدعو للاعتقاد في كل الظروف، أنه لو جرت محاولة القيام بالإجراء لما كان من الممكن له النجاح.[5]

المعيار الخامس :" مبدأ التناسب"

والتناسب كما سبق الإشارة إليه، هو من ضوابط استخدام القوة ومبادئ القانون الدولي الإنساني وهو مبدأ أساسي من مبادئ اللجوء إلى القوة وإدراجه كمعيار هو أمر مسلم به[6] ، وذلك حتى لا تكون

---

[1]/ - قرزان مصطفى ، مرجع سابق ،ص، 219

[2]/ - ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص، 163

[3]- انظر في ذلك : تقرير الأمين العام، حول مسؤولية الحماية" الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة"= = منشور ضمن وثائق الجمعية العامة، تحت رقم:A/66/874-S/578/2012 ، هيئة الأمم المتحدة2012 ص، 12، الفقرة 30، على الموقع: www. un.org

[4]/- ايف ماسينغهام ، المرجع السابق ،ص، 162

[5]/- نفس المرجع نفس الصفحة.

[6]/-ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص ، 162

هناك نتائج كارثية و لا يمكن تداركها، ويصبح العمل العسكري المشروع يشوبه الانحراف عن الشرعية نتيجة الآثار الذي يخلفها، والتي تصل إلى الانتهاكات المماثلة للعمل المراد القضاء عليه وإزالة آثاره. **المعيار السادس :"احتمالات نجاح العمل العسكري"**

وهذا يفيد أن العمل العسكري لا يجب أن يكون اعتباطيا أو قائما على معلومات مغلوطة، فيجب توخي الحذر والحيطة في التنفيذ كما " لا يمكن تبريره إلا إذا كانت حظوظ نجاحه معقولة "وتذكر اللجنة أن "التدخل العسكري لا يكون مبررا إذا كانت الحماية الفعلية لا يمكن تحقيقها، أو إذا كان من المحتمل أن تكون عواقب الشروع بالتدخل أسوأ من عدم القيام بأي عمل على الإطلاق[1]".

ثالثا : المساهمة في إعادة البناء

لا تنطوي مسؤولية الحماية على مجرد الوقاية أو الرد، وإنما أيضا على المتابعة وإعادة البناء وهذا يعني أنه إذا اتخذ إجراء تدخل عسكري بسبب انهيار الدولة أو تخليها عن سلطاتها ومسؤولياتها فينبغي أن يكون هناك التزام حقيقي بالمساعدة على بناء سلام دائم، والعمل على إيجاد حسن الإدارة وتنمية مستدامة، وينبغي إعادة تهيئة الأوضاع المواتية لبناء السلام واستقرار النظام العام، وذلك من قبل موظفين يعملون في شراكة دائمة مع السلطات المحلية بهدف تحويل سلطة إعادة البناء والمسؤولية عنها إلى هذه السلطات[2] .

إن الالتزام بمسؤولية الحماية يفرض متابعة التدخل حتى نهايته، فالجانب المتدخل يجب أن يكون مستعدا لأداء مسؤولية إعادة البناء لتحقيق الاستقرار المنشود[3] ، لذلك تعتبر إستراتيجية ما بعد التدخل بأنها بالغة الأهمية[4] ، ومن ثم ينبغي أن ينطلق التخطيط للقيام بتدخل عسكري من أهمية وضع إستراتيجية محددة لما بعد التدخل وهذا يهدف أساسا إلى منع وقوع نزاعات وحالات طوارئ إنسانية أو زيادة حدتها أو انتشارها أو بقائها أو تكرارها.

وعليه ينبغي أن يكون هدف هذه الإستراتيجية، المساعدة على ضمان عدم تكرار الأسباب التي أدت إلى التدخل العسكري[5].

---

[1]/- تقرير الأمين العام ، مسؤولية الحماية ، الاستجابة في الوقت المناسب ، مرجع سابق ، ص ،07 الفقرة 19
[2]/- قرزان مصطفى، مرجع سابق ،ص، 122
[3]/- المرجع السابق ،ص 113
[4]/- ايف ماسينغهام ، مرجع سابق ،ص 162
[5]/- حساني خالد ، بعض إشكاليات النظرية لمفهوم التدخل ، المرجع السابق ،ص، 58

كما أنه من بين الوظائف الأساسية التي تكون على قوات التدخل القيام بها، توفير الأمن الأساسي و الحماية اللازمة لجميع السكان وتكون هذه الحماية فعلية، لأن السوابق الدولية تشير إلى أن التدخل المسلح يحدث أحيانا عمليات تطهير عرقي وإبادة جماعية للسكان، كالحالة العراقية بعد غزو الكويت عام 1994[1].

و وصف الأمين العام "**كوفي عنان**" بكل وضوح طبيعة بناء السلام بعد انتهاء الصراع و أسبابه المنطقية بقوله : "**ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لمنع عودة العنف وتقرير السلام[2]**. "

و يؤكد الأمين العام(كوفي عنان) بنوع من التفصيل في تحديد ما يلزم بعد التدخل العسكري وذلك بوضع أسس متينة للتنمية تفاديا للعودة إلى الصراع، ويؤكد على جوانب حاسمة مثل المصالحة وإظهار احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الشمولية السياسية، وغيرها من الإجراءات التي تقلص من النزاعات[3].

كما نشير في مجال التدخل المسلح في إطار مسؤولية الحماية وفي مستوى إعادة البناء، أنه ضمن المفهوم الواسع لتهديد السلم والأمن الدوليين وتطبيق الفصل السابع لأغراض إنسانية، بدأ مجلس الأمن يشرف على نشاطات ذات طابع داخلي، تتمثل في العمل على إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية من خلال مساعدة البلدان في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهذا ما يشير إلى تطور مجلس الأمن كما كان عليه أثناء الحرب الباردة ليصب اهتمامه على الاتجاهات السياسية للدول عن طريق إعادة السلم أو بنائه بدولة ما وليس المحافظة عليه فقط، وهو الوضع الذي عرف تطبيقه في كل من الصومال وكمبوديا بعد انتهاء النزاع المسلح الداخلي في كليهما[4].

وما يثير التساؤل في هذا المجال أنه في حالة استخدام القوة المسلحة لأغراض إنسانية وإعادة البناء ،هو أن القوة المتدخلة تسعى إلى حماية حقوق الإنسان ومنع وقوع انتهاكات جسمية للقانون الدولي الإنساني، وليس إنشاء المحاكم الجنائية المختلطة، لأن ذلك على الأرجح يخرج عن ولايتها و أن عدم محاكمة مرتكبي الجرائم لا يبرر إنشاء تلك السلطات القضائية طالما هناك قضاء جنائي

---

[1]/- نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة

[2]/- تقرير لجنة التدخل و السيادة مرجع سابق، الفقرة 6/5

[3]/- تقرير لجنة التدخل و السيادة مرجع سابق، الفقرة 6/5

[4]/ - حساني خالد، بعض إشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مرجع سابق ،ص، ص 58 -59

دولي، لكن الممارسات الدولية تثبت هذا الانحراف عن الشرعية الدولية خاصة وأنه يشكك في آثار تحريك مسؤولية الحماية ذات الطابع العسكري، ويصبح كغطاء لاستخدام القوة لتنفيذ أجندات سياسية.

و في الأخير يمكن القول أن التدخل الإنساني قد اعمل في العديد من النزاعات المسلحة الداخلية بهدف وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني و حماية ضحاياها، رغم تعارضه مع مبادئ الأمم المتحدة و عدم تقبله من طرف العديد من الفقهاء ، و هو ما سوف نستعرضه من خلال المبحث الثاني من دراستنا هذه .

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية لتدخل الإنساني المسلح باعتباره آلية لفرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية

في هذا المبحث سنلقى الضوء على بعض الممارسات الدولية التي يتجلى فيها دور التدخل الإنساني خاصة بعد الحرب البارد وفي ظل متغيرات دولية هامة، في لإرساء السلم والأمن الدوليين أثناء النزاعات المسلحة الداخلية و وقف المجازر والجرائم الدولية، التي انتهكت كل قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبق على هذه الطائفة من النزاعات المسلحة ، و كذا باعتبار التدخل الإنساني كآلية دولية من اختصاص الأمم المتحدة لفرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، في كل من يوغسلافيا السابقة والصومال عن طريق التدخل الإنساني المسلح.

و كذا إعمال مبدأ مسؤولية الحماية ، كبديل لتدخل الإنساني لتدخل في النزاعات المسلحة الداخلية في الحالة الليبية

المطلب الأول :التدخل الإنساني لحماية ضحايا النزاع المسلح الداخلي في يوغسلافيا و الصومال.

لقد شهد العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي حالات خطيرة من النزاعات المسلحة الدائرة في البلد الواحد نتيجة للمتغيرات السياسية والإقليمية، وشهدت الإنسانية جراء ذلك حالات من الانتهاكات الجسيمة لكل مبادئ القانون الإنساني،بالإضافة إلى ارتكاب كل أنواع الجرائم الدولية من إبادة جماعية و جرائم ضد الإنسانية ، عكست مدى بشاعة هذه النزاعات المسلحة و خطورتها ليس على الدولة المصابة بها فقط بل على كل المنظومة الدولية نظرا لما تشكله من تهديد للسلم و الأمن الدوليين ولعل النزاع المسلح في البوسنة و الهرسك خير دليل على ذلك .

الفرع الأول :التدخل الإنساني في يوغسلافيا سابقا.

سوف نحاول من خلال هذا المطلب إلى التطرق إلى دور الأمم المتحدة و مجلس الأمن في التصدي لهذا النزاع المسلح الخطير، وكيف تم إعمال التدخل الإنساني من اجل وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني و حماية الضحايا من السكان المدنيين بالقوة المسلحة.

أولا: الجوانب التاريخية لازمة البوسنة و الهرسك:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 عمل **جوزيف بروز تيتو** على استقلال يوغسلافيا و اتحادها وأصبح منذ ذلك التاريخ إقليم البوسنة الهرسك ضمن أقاليمها ويشكل أحد الجمهوريات اليوغسلافية[1] ، وظلت يوغسلافيا خلال الحرب الباردة تعمل في إطار دول عدم الانحياز بعيدا عن سياسة الاستقطاب التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك، واستطاع **جوزيف تيتو** المحافظة على الاستقرار اليوغسلافي و في لعب دور هام في العلاقات الدولية.

لكن مع انتهاء الحرب الباردة وظهور موجة من حركات الانفصال عن الدولة الأم خاصة في أوروبا الشرقية، مما ساعد بعض جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي إلى التطلع إلى الاستقلال، وكانت البوسنة والهرسك لهما ذات التطلعات وذهبت إلى إعلان استقلالها عن يوغسلافيا في 29 فيفري 1991، واعترفت معظم الدول بها وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بموجب القرار 237/47 لسنة 1991[2] .

وفي أعقاب إعلان صرب البوسنة استقلالهم عن البوسنة في أفريل 1991 [3] ، اشتعلت المنطقة بدخولها في نزاع مسلح وتأجج الصراع نتيجة الموجة الصربية المندفعة باتجاه البوسنة، وأخذت تنادي باستعادتها مدعية بأن خسارتها للبوسنة كان بسبب الاعتراف بمسلمي البوسنة وسياسة" **تيتو** " التي أدخلت خطر(الأصولية الإسلامية إلى يوغسلافيا) وصلاته مع العالم العربي و الإسلامي[4].

و رغم أن حكومة البوسنة هي أكثر جمهوريات يوغسلافيا السابقة حرصا على الاحتفاظ بصفة الاتحاد الفدرالي أو أية صيغة أخرى تحول دون تفتت يوغسلافيا تفتتا كاملا، لكنها بدأت تخشى جمهورية الصرب بعد أن حصلت سلوفينيا وكرواتيا على استقلالها ورفضت أن تدخل في اتحاد مع ما تبقى من جمهوريات يوغسلافيا السابقة.

---

[1]/- يعد الزعيم اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو من أهم المؤسسين الأوائل لحركة عدم الانحياز إلى جانب كل من احمد سوكارنو و الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر ، و زعيم الهندي جواهر لال نهرو ، و هو المؤسس الروحي لاتحاد يوفسلافيا ، الذي يتكون من ستة جمهوريات هي صربيا كرواتيا ، مقدونيا ، سلوفينيا ، الجبل الأسود ، البوسنة ، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي انهارت يوغسلافيا ، إلا أن صربيا و جبل الأسود أبقت على نوع من الاتحاد إلى غاية 2006 أين استقل الجبل الأسود عن صربيا بعد ممارسته لحق تقرير المصير .
انظر في ذلك : فرست سوفي المرجع السابق ، ص ، 210

[2]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ، ص ص، 273 -274

[3]/- نفس المرجع ،ص، 274

[4]/- عبد الشاطر عبد الرحمن ، تفكك يوغسلافيا و انهيار مشروع صربيا الكبرى، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ، 14، سنة 2014

وفي سياق تزايد النزعة الشوفينية والقومية الصربية الرامية إلى إقامة**" دولة صربيا الكبرى "** أعلنت الأقلية الصربية في جمهورية البوسنة استقلالها وإقامة جمهورية خاصة بها وطالبت بالانضمام إلى ما تبقى من اتحاد يوغسلافي،في حين رفضت جمهورية البوسنة والهرسك مطالب الأقلية الصربية.

وبعد إجراء استفتاء صوت 68% – أي كل القوميات غير الصربية تقريبا لصالح الاستقلال مما دفع الصرب إلى رفض نتائج هذا الاستفتاء[1] ، وأعلنت القوات الصربية الحرب على البوسنيين و الكروات و عقدت عدة اتفاقيات لكنها لم تفلح في وقف القتال[2].

ويمكن الإشارة في هذه الأزمة إلى أن الصراع في البوسنة والهرسك ليس صراعا دينيا، وإنما هو صراع عرقي، كما انه صراع أوسع من حدود جمهورية البوسنة والهرسك، حيث شمل دول البلقان كلها، ومع ذلك فان البعد الديني هو أحد مكونات هذا الصراع[3] .

الأمر الذي جعله نزاع طائفي بين الصرب والمسلمين البوسنيين، و ارتكبت خلال هذه الحرب كل انتهاكات القانون الدولي الإنساني شملت كل من جرائم الحرب، و الجرائم ضد الإنسانية، و جرائم إبادة جماعية لا يمكن وصفها[4] ،استمرت خلال الفترة من سنة 1992 إلى 1995 وتمثلت في مأساة كبيرة للسكان للمسلمين في جمهورية البوسنة خاصة في النصف الأول منها مع حصار" **سراييفو** "الذي استمر ثلاث سنوات، حيث تمت ممارسة جميع أشكال التطهير العرقي فيها من قتل على شكل مجازر جماعية، وتهجير قصري، واغتصاب للنساء، مارسها الصرب والكروات ضد المسلمين .

والواقع أن أي تقييم موضوعي و أمين لدور الأمم المتحدة في معالجة المشكلات المتعلقة بانهيار الدولة اليوغسلافية وعلى الأخص ما يتعلق منها بالبوسنة والهرسك، لابد أن ينطلق من حقيقة أن البعد الدولي أو الخارجي فيها شديد الوضوح، على الرغم من أن جوهرها قد يكون صراعا داخليا، وبالتالي فان دور الأمم المتحدة يجب أن ينظر إليه في جانبه الرئيسي على الأقل من منظور مدى توافقه مع ضمانات الأمن الجماعي المنصوص عليها في الميثاق[5] ، ومن هذا المنطلق يمكن أن نعطي أهم

---

[1]/ - حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 ، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، أكتوبر 1995 ،ص ، 361

[2]/- فرست سوفي ، المرجع السابق ،ص ، 210

[3]/- حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، مرجع سابق ،ص ، 361

[4]/- عبد الشاطر عبد الرحمن ، مرجع سابق

[5]/- حسن نافعة ، مرجع سابق ،ص، 362

و اخطر مظاهر التدخل الإنساني و دوره في وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني، و عن طريق تفعيل نظام الأمن الجماعي في هذه الأزمة من خلال ما يلي:

ثانيا :موقف مجلس الأمن من أزمة البوسنة والهرسك.

بداية نشير إلى أن مجلس الأمن في غالبية النزاعات التي تدخل فيها في تلك الفترة لم يتردد أبدا في الرجوع إلى الفصل السابع في نشاطاته واختصاصاته المتعلقة بعمليات حفظ السلام ، ومن السمات المميزة كذلك لسلوك مجلس الأمن و لنشاطه في فترة ما بعد الحرب الباردة اعتماده الكبير على عمليات حفظ السلام وهو تطور ملحوظ ونوعي في مهامه وأدواره في تلك العمليات[1] ، ويظهر ذلك جليا في أزمة البوسنة والهرسك.

لقد اتخذ مجلس الأمن إجراءات قسرية كثيرة وفقا للفصل السابع من الميثاق في هذه الأزمة حيث أصدر كبداية للتدخل القرار 713 بتاريخ 25 /09/ 1991 يتعلق بحظر الأسلحة، أين فرض على جميع الدول عدم إرسال أية أسلحة أو معدات عسكرية إلى أي من جمهوريات يوغسلافيا السابقة، غير أن هذا الإجراء لم يكن عقوبة وإنما كان إجراءًا تحفظيا يهدف إلى الحيلولة دون توسيع نطاق الصراع على الرغم من انه أصاب المسلمين تحديدا وهم الضحية بالأذى الأكبر[2].

ثم أتبعه بالقرار رقم 721 بتاريخ 1991/12/25 المتعلق بإرسال وحدة عسكرية كانت نواة لقوة عسكرية تم استكمالها بموجب القرار 743 بتاريخ 1992[3]/02/21، والملاحظ أن تلك القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة بدأت عملها كقوة لحفظ السلام ثم قام مجلس الأمن بعد ذلك بالسماح للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي باستخدام القوة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق.

ولما اشتد الصراع وبلغ ذروته في البوسنة أصدر المجلس القرار رقم 770 سنة 1992 خول فيه للأعضاء في التنظيمات والوكالات الإقليمية اتخاذ التدابير الضرورية كافة لضمان وصول المعونات الإنسانية إلى محتاجيها داخل البوسنة والهرسك وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة بعد أن سلم بوجود حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين.

وفي قراره رقم 816 سنة 1993 فوض المجلس الدول باتخاذ التدابير اللازمة في أجواء البوسنة و الهرسك لضمان احترام مناطق الحظر الجوي التي فرضها المجلس ضمانا لأمن وسلامة العمليات

---

[1]/- محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ،مرجع سابق، ص، 207

[2]/- حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص، ص 368- 369

[3]/- محمد خليل الموسى استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ص 213- 214

الإنسانية، وذلك تحت سلطة المجلس وإشرافه وبالتنسيق الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة وقوات الأمم المتحدة للحماية.

وفي قراره رقم 836 من نفس السنة أعلن مجلس الأمن مناطق آمنة في ستة قرى داخل البوسنة والهرسك ولكن تعذر عليه تجريد معظمها من السلاح، ولم تتمكن الأمم المتحدة من توفير العدد الكافي من قوات حفظ السلام لحماية وتأمين هذه القرى لذلك قام المجلس بإسناد حماية هذه المناطق الآمنة إلى حلف شمال الأطلسي، وخول الدول الأعضاء استخدام القوة الجوية داخل هذه المناطق وحولها في البوسنة والهرسك[1].

إن معظم قرارات مجلس الأمن التي اتخذت في هذه الأزمة كانت وفقا للفصل السابع وموجهة إما ضد جمهوريتي صربيا و الجبل الأسود اللتين فرضت عليهما عقوبات شاملة خاصة بموجب القرارات 760 – 757 – 752 و غيرها ، و أيضا ضد صرب البوسنة الذين صدرت ضدهم إدانات كثيرة بسبب ما ارتكبوه من جرائم ضد المسلمين والكروات ،أو ضد قوات الأمم المتحدة التي تعرضت في غالب الأحيان إلى اعتداءات لعرقلة مهامها واحتجازها[2].

إضافة إلى هذا، يعتبر استخدام القوة من طرف حلف شمال الأطلسي في أكثر من مناسبة ما هو إلا تطبيق لقرارات مجلس الأمن المشار إليها سابقا[3] ، لكن أيا من هذه القرارات لم تكن لها فاعلية تذكر على سير الأحداث، حتى قرار مجلس الأمن رقم 808 المؤرخ في 22/ 02/ 1993 الذي اعتبر في حينه جريئا لما قضى بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، انتهى بإنشاء محكمة محددة الإجراءات والاختصاصات ومقيدة بطريقة تجعلها غير قادرة على تحقيق الهدف الذي كان يرجى منها. [4]

من الملاحظات التي يمكن إبداؤها حول موقف مجلس الأمن الدولي في تعامله مع الأزمة اليوغسلافية هو عدم وضوح معالم خطة معالجة الأزمة، ويظهر ذلك جليا في تزامن عمليات حفظ السلام مع عمليات القمع العسكري إعمالا لنظام الأمن الجماعي القائم على ضرورة التدخل الإنساني لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني، حث لجأ ابتداءً إلى تشكيل قوة لحفظ السلام ثم قام بعد ذلك

---

[1]/- فرست سوفي ، مرجع سابق ،ص، ص ، 210 -211

[2]/- حسن نافعة ، مرجع سابق ص، 369

[3]/- محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق ،ص، 214

[4]/- حسن نافعة ، مرجع سابق ،ص، 369

بتفويض الدول استخدام القوة أو باللجوء إلى التدابير القمعية التي تراها ضرورية ومناسبة لإعادة السلم والأمن إلى نصابهما.

لقد أصبح من الطبيعي الآن النظر لمسألة الجمع بين قوة لحفظ السلام وأخرى عسكرية مهمتها تنفيذ تدابير قمعية في إطار نظام الأمن الجماعي أمرا غير مرغوب فيه، ولم يعد مستحسنا لدى الدول توسيع مهمات قوات حفظ السلام لتشمل القيام بعمليات عسكرية هجومية.

فقوات حفظ السلام يجب أن تبقى محافظة على مهماتها ومزاياها التقليدية وهي الرضائية، الحياد، وعدم جواز استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس ،وهو ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي في " **الملحق بخطة السلام**" الصادر عام 1995 بوجوب محافظة عمليات السلام على المبادئ الثلاثة التقليدية الناظمة لعمل قوات حفظ السلام[1].

ذلك أن مهام قوات حفظ السلام الدولية تتمثل أساسا في العمل على تحقيق وقف أعمال القتال وتحقيق الهدنة في الأماكن التي ترسل إليها وتهيئة المناخ قصد جلوس الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات[2] ، لذلك أو ضح مجلس الأمن في قراره رقم (743) سنة 1992 أن مهمة قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغسلافيا ستتمثل في إيجاد الظروف الملائمة لإحلال الأمن والسلم و وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني و كذلك من أجل البدء في مفاوضات تهدف إلى تسوية الأزمة اليوغسلافية[3].

و لكي تتمكن هذه القوات من ممارسة مهامها المسندة إليها بموجب ذلك القرار تبعه بقرار آخر يسمح لتلك القوات باستخدام القوة لضمان وصول المعونات الإنسانية، مشيرا في نفس الوقت بطريقة ضمنية إلى الفصل السابع من الميثاق وذلك بذكره القرار رقم 770 المتخذ استنادا لأحكام هذا الفصل.

كما نلاحظ كذلك أن المجلس يشير في كل قراراته بداية من 1993 إلى أحكام الفصل السابع في معالجته لهذه الأزمة، وذلك بناءً على مبادرة فرنسية التي أو ضحت أن إدراج مثل هذه العبارات الدالة على تفعيل الفصل السابع من الميثاق لا يقصد منه تغيير طبيعة قوة حفظ السلام إلى قوة لفرض السلام، فالدافع إلى تضمين قرارات المجلس بتلك العبارات يتمثل على حد تعبير المندوب الفرنسي في مجلس الأمن بضمان أمن وسلامة أشخاص قوة الأمم المتحدة في يوغسلافيا.

---

[1]/-محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق ،ص، ص 213- 215

[2]/- مصطفى سلامة ، تطور القانون الدولي ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،1992، ص ، 245

[3]/ - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي المعاصر ، مرجع سابق ،ص 220

كما لم يكتف المجلس بالإشارة في قراراته المتعلقة بهذه العملية إلى الفصل السابع، فتقدم خطوة كبيرة في قراره رقم (807) سنة 1993 الذي أعلن بوضوح أن الخرق المتكرر لقرار وقف إطلاق النار وعدم تعاون الأطراف في هذا الخصوص، ينطوي على تهديد للسلم و الأمن الدوليين ، وأكد على ضرورة توفير الأمن لأفراد هذه القوة من خلال التصرف وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق[1]

الفرع الثاني :التدخل الإنساني لحماية ضحايا النزاع المسلح في الصومال.

تعتبر الصومال إحدى أهم الدول التي تقع في منطقة القرن الإفريقي لإستراتيجية موقعها ولأهميته كانت دائما محل أطماع القوى الاستعمارية، حيث استعمرت من طرف الإيطاليين قبل الحرب العالمية الثانية ثم خضعت للاستعمار البريطاني والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين والصومال ضحية الصراع بين القوى الاستعمارية التي عملت على نشر الفرقة بين أهلها، مستغلين في ذلك الطبيعة القبلية لهذا البلد[2] ، والتركيبة السكانية والسياسية لشعب الصومال، لهذا لعب الاستعمار على أوتار هذه الخلافات القبلية من أجل نشر الفرقة وإنهاك الدولة اجتماعيا واقتصاديا[3].

وكنتيجة لهذا الوضع ولأسباب ساعدت على تأجج صراع مسلح في الدولة الصومالية خلف على إثره انتهاكات واسعة النطاق لكل قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني امتدت أثارها إلى دول الجوار وهزت المجتمع الدولي جراء الفضائع التي ارتكبت بحق الأبرياء من المدنيين وأعيانهم.

أولا :حيثيات النزاع المسلح في الصومال.

تفجرت الحرب الأهلية الصومالية في عام 1988 ، وبرز الاحتماء بالنظام القبلي ونبذ الشعور بالمصلحة العامة للدفاع عن مصالح فئوية وعشائرية ضيقة، ونتيجة عدة اعتبارات تزايدت حدة الصراع بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له، إلى حد رفض شرعية الدولة ذاتها وسلطاتها، والميل إلى الأطر الاجتماعية التقليدية، كالعشيرة والقبيلة، بوصفها أبنية للتنظيم الاجتماعي بمعناه الواسع.

وتحت وطأة ضربات المعارضة المسلحة تم إقصاء" **سياد بري**" عن السلطة في جانفي 1991 لتدخل الصومال في تداعيات انفراط عقد الدولة، بمؤسساتها وأبنيتها وتنظيماتها، و لتدشن مرحلة من التدمير الذاتي، والفوضى الكاملة، والفراغ الدستوري، وتدمير ما تبقى من مؤسسات و بنى تحتية.[4]

---

[1]/- محمد خليل الموسى ، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي المعاصر ، مرجع سابق ،ص ، ص ، 220- 221

[2]/ - مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص ، 247

[3]/- مرجع نفسه ، نفس الصفحة

[4]/-بان غانم الصائغ ، الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية ، مجلة التربية و العلم جامعة الموصل ، العراق المجلد ، 16 ، العدد، 01 ، 2009 ، ص 34

وبسقوط النظام، احتدم الصراع بين العشائر والطوائف من أجل الحصول على زمام السلطة والسيطرة على مقومات الدولة المنهارة، وأمام واقع عدم وجود حكومة تسيطر على الوضع مؤقتا في الأراضي الصومالية، تناحر ما يزيد عن أكثر من أربعة عشر فصيلا صوماليا[1].

اندلعت هذه الحرب تحت تأثير المتغيرات الداخلية باعتبارها المتغيرات الأكثر أهمية، وفي المقابل أسهمت القوى الخارجية بأدوار متنوعة في اندلاعها، وكان التدخل المباشر في الحرب الأهلية الصومالية بارزا بقوة في الدور الأثيوبي، حيث فتحت إثيوبيا أراضيها أمام جماعات المعارضة الصومالية، ومكنتها من استخدامها كنقاط انطلاق لشن الهجمات ضد القوات الحكومية داخل الصومال، كما وفرت لها الحماية العسكرية وزودتها بالدعم المالي و العسكري [2].

أما من حيث الدور غير المباشر الذي أدته القوى الدولية والإقليمية في تأجيج الحرب الأهلية الصومالية فقد كان أكثر خطورة من خلال تقاعس المجتمع الدولي من التدخل مبكرا لاحتواء الصراع الداخلي المتزايد في الصومال منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، إذ كان واضحا أن نظام **سياد بري** فقد شرعيته بالنسبة لمعظم مكونات الشعب الصومالي [3] ، نتيجة تنامي معارضته لاستئثاره بالسلطة وحصرها بالأقارب وحله جميع الأحزاب السياسية الصومالية ليحكم البلاد من خلال الحزب الثوري الصومالي، وإهماله التمثيل الحقيقي للقاعدة الشعبية وتطلعاتها، وبالتالي تضاءلت المشاركة الشعبية في العملية السياسة، وأدى هذا كله إلى تفشي الضعف والفساد في المؤسسات السياسية وتراجع سيطرة الدولة على جميع أقاليمها، ودفع ذلك المعارضة إلى شن هجمات مسلحة على القوات الحكومية[4].

ومع فقدان المساعدات السوفيتية **لبرى** وخسارته حرب أوغادين مع إثيوبيا عام 1978 ومحاولة الانقلاب ضده، كشفت ضعفه وضعف حكومته، وكان **سياد بري** قد تحول إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على المساعدات وتم توقيع اتفاقية مع إدارة **كارتر** للوصول إلى ميناء بربرة عام 1980، واستمر الدعم الأمريكي **لبري** وتسربت المساعدات المالية والأسلحة والتدريب إلى الصومال

---

[1]/ - عبد القادر بوراس ، مرجع سابق ،ص ، 268

[2]/- بان غانم الصائغ ن مرجع سابق ، ص ، 35 و 36

[3]/- مرجع نفسه ، ص 36

[4]/- لقد قام **"سياد بري "** بتغير اسم البلاد عام 1970 إلى تسمية الجمهورية الصومالية الديمقراطية ، وتبنى النهج الاشتراكي ، و هذا تقربا من المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، غير انه بعد عام 1978 اتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية و حول منهجه من الاشتراكية إلى الرأسمالية ، بهدف الحصول على المساعدات العسكرية . و إيجاد داعم دولي قوى له لبسط سيطرته أكثر على البلاد .=

= انظر للمزيد: منى حسين عبيد، و واقع الصومال السياسي ، في ظل الحركات الإسلامية المعاصرة ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد 23 العدد 02 ، 2012 ص ،ص ، 310 و 311

لأن إدارة ريغان كانت ترى أن **سياد بري** أهون الشرين بينه وبين الدعم السوفياتي لأثيوبيا للسيطرة على القرن الإفريقي.

بدأت التغطية الإعلامية للكارثة الإنسانية في الصومال إلى التزايد خلال صيف1992 وبرزت وكالات الأنباء الكبرى من جميع أنحاء العالم وتوافد الصحفيين إلى الصومال وكينيا لتغطية الأزمة ومع هذا الوضع الإعلامي وضغطه، بدأت المنظمات غير الحكومية الضغط على الأمم المتحدة والكونغرس الأمريكي وإدارة بوش لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للموت والدمار.

غير أن رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال" **كولن باول** "عارض بحماس التدخل، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا في عام1991 قد فازت في حرب الخليج الأولى عن طريق تفوقه في صراع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أواخر الحرب الباردة، وخاف قادة الجيش الأمريكي من أن يتحول ذلك الفوز ربما إلى خسارة، لذلك كانت عقيدة **كولن باول** أن يحافظ على ذلك النصر والتكنولوجيا المكتسبة، وفي نفس الوقت وضع مجموعة من المعايير الصارمة للتدخل الأميركي في المستقل خارج البلاد.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الولايات المتحدة أدت دورا غير مباشر في سقوط نظام **سياد بري** حينما امتنعت عن تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لنظامه في فترة حرجة وحساسة، ثم امتنعت عن التدخل الفاعل للوصول إلى تسوية سياسية للصراع بين هذا النظام ومعارضيه، وذلك في إطار رغبة الولايات المتحدة في إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي، سعيا إلى تغيير نظام الحكم في الصومال وإثيوبيا في آن واحد من أجل فتح صفحة جديدة من المنظور السياسي في المنطقة. [1]

كما أن ظروف الصراع المسلح الداخلي بالصومال جاءت لاحقة على أحداث الخليج، خاصة فيما يتعلق بالصراع العراقي الكويتي سنة 1990 وانتصار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وما صاحب ذلك من دعاية أمريكية حول ما يتعلق بالشعار الذي أطلقة الرئيس الأمريكي" **بوش** "النظام الدولي الجديد والذي أكد من خلاله أن الأمم المتحدة ستكون لها صلاحيات واسعة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين خاصة فيما يتعلق باستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

---

[1]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق،ص، 36

[2]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق،

في حين أخذت المعارضة بالتصاعد ضد نظام **سياد بري**، و لاسيما في الأقاليم الوسطى والشمالية، التي كانت تطالب بالمساواة السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها جنوب الصومال، ثم تطورت الأحداث إلى انتفاضات شعبية عمت أرجاء الصومال، حيث اتفقت الحركة القومية الصومالية في الشمال بزعامة **عبد الرحمن علي** مع المؤتمر الصومالي الموحد في الجنوب **بزعامة محمد فارح حسن** الملقب بـ "**عيديد** "على إنهاء حكم محمد سياد بري، فتم لهم ذلك عام 1990.[1]

بعد سقوط نظام سياد بري وتولى **على مهدي** رئاسة الدولة، برزت الخلافات بين فصائل الحركة القومية الصومالية، إذ أن **محمد فرح عيديد** رئيس المؤتمر الصومالي الموحد ظل رافضا الحركة القومية الصومالية ومنافسا **لعلي مهدي**، وعلى عكس ذلك الخلاف رغبة واضحة في الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفيين، مما أدى من ناحية أخرى إلى إثارة مخاوف قبائل"**الأسحق** "التي تعيش في شمال الصومال، واتجهت لذات السبب نحو الانفصال وتأسيس ما يعرف بجمهورية أرض الصومال.[2]

تحول النزاع المسلح الداخلي في الصومال إلى حرب فصائل وزعامات وأسهمت دول الجوار في إذكائها، مما أدى إلى تقسيم البلاد إلى دويلات ومناطق متفرقة، وقد بلغ عدد الفصائل المشاركة في النزاع المسلح حوالي 24 فصيلا تولى قيادة كل فصيل قائد عسكري من كل قبيلة، وأهم هذه الفصائل

1-الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال تأسست عام 1978 واتخذت أديسا بابا مقرا لها.

2-الحركة القومية الصومالية تأسست عام 1981 وكان مقرها لندن.

3-الحركة القومية الصومالية تأسست عام 1989 ومقرها في الجنوب الصومالي.

4-المؤتمر الصومالي الموحد، تأسس عام 1989 ومقره في روسيا.

5-الجبهة القومية الصومالية، تأسست في مدينة باريديرا.

بالإضافة إلى جبهات أخرى لا تقل نفوذا عن الأولى منها : -الحزب الصومالي المتحد،و الحركة الديمقراطية الصومالية و الحركة الإسلامية الصومالية ، فضلا عن وجود تحالفان يشكلان من عدد الفصائل الصومالية وهما: التحالف الوطني الصومالي ويتكون من المؤتمر الصومالي الموحد، جناح محمد فارح عيديد والحركة الوطنية الصومالية بقيادة أحمد عمر جيس والحركة الديمقراطية بقيادة

[1]/- منى حسن عبيد ، مرجع سابق ،ص، 248

[2]/- مرجع نفسه نفس الصفحة

فرع محمد نور والحركة القومية الصومالية بقيادة فرع عبدي ورسمه – و التحالف الثاني ترأسه على مهدي الرئيس الصومالي المؤقت وتكون من الفصائل الآتية:

-التحالف الديمقراطي، والإتحاد الديمقراطي الوطني، والجبهة القومية، وجناح آدن عبد الله نوري، الحركة الوطنية الصومالية، والجبهة الصومالية الموحدة، والحزب الصومالي الموحد، والإتحاد الوطني الصومالي، وجناح المؤتمر الصومالي الموحد برئاسة على مهدي، وأحد جناحي الحركة الديمقراطية الصومالية[1].

وفي ظل هذا الوضع تحولت البلاد إلى مجموعات كبيرة من الفصائل أضفى كل منها على نفسه إسمًا حزبيا جمع تحت لوائه أبناء قبيلته، وسادت الفوضى حين حاولت كل قبيلة من القبائل الحصول على اكبر قدر ممكن من الأراضي ومن ممتلكات الدولة المنهارة، بما في ذلك الأسلحة والمعدات الأمر الذي أدى من الناحية العملية إلى نشوء عدد من الدويلات أو الإقطاعيات المنفصلة والمتنافسة في الصومال[2].

ثم تفجر الصراع سريعا بين الجنرال محمد **فارح عيديد** والرئيس **على مهدي محمد** من أجل السلطة من بداية عام 1992 ، وفي هذه الحرب التي استمرت أكثر من أربعة أشهر دارت رحاها بين فرعي قبيلة الهوية من المواليين للطرفيين، إذ تعرضت العاصمة مقديشو وبنيتها التحتية للتدمير وشهدت هذه الفترة عنف المعارك وأكبر الخسائر المادية و البشرية، وتفتت الوحدة السياسية والاجتماعية للصومال لتدخل في حرب أهلية مدمرة[3].

وعلى صعيد النتائج أفرزت الحرب الأهلية العديد من النتائج تمثلت في انهيار الدولة وتقوضيها ونشوء ظاهرة العنف السياسي وثقافة العنف في المجتمع، وبروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وغيرها من الظواهر التي أدت بدورها إلى تفاقم حدة الصراعات وتجددها مرة أخرى لقد أثرت هذه المأساة على معنويات الشعب الصومالي، حيث تمثلت مظاهرها المزرية في الانقطاع عن ممارسة النشاط الزراعي خاصة في جنوب الصومال وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية المختلفة من غداء وألبسة وأدوية المقدمة من طرف المنظمات الإنسانية إلى آلاف الصوماليين الذين كانوا يتساقطون من شدة الجوع وتناحر الفصائل الصومالية، وساعد على تدهور

[1]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق ،ص، 37
[2]/- منى حسين عبيد ، مرجع سابق ،ص، 312
[3]/- بان غانم الصائغ ،مرجع سابق ، ص 39

الوضع ظاهرتي الجفاف والقحط اللتان ضربتا الشمال الصومالي[1]، ناهيك من القتل الجماعي وأبشع صور التقتيل والتعذيب والاستخدام المفرط للقوة دون ضوابط أو قواعد راح ضحيتها أكثر من 300 ألف قتيل غالبيتهم من المدنيين.

ثانيا :الموقف الدولي من النزاع المسلح في الصومال:

ما إن انتهت الحرب الباردة، حتى كان نظام سياد بري قد اسقط، وترتب على ذلك إشعال الصراع القبلي و انتشار العنف بين القبائل الصومالية، الذي أدى إلى مأساة إنسانية لم تشهدها البلاد من قبل حيث قتل الآلاف من جراء العمليات العسكرية. [2]

ونظرا لقصور الجهود المحلية وفشلها في احتواء الأزمة السياسية والإنسانية التي واجهت الصومال عقب انهيار الحكومة المركزية في جانفي 1991 ، وإخفاق الجهود السياسية التي بذلتها الدول والمنظمات العربية والإسلامية إضافة إلى إيطاليا في مصالحة واحتواء الأزمة، ازدادت الأوضاع الأمنية والسياسية سوءًا.

حيث انتشرت الحروب في أنحاء كثيرة من الصومال خلفت آثار مدمرة لجميع القطاعات والمؤسسات، وانعدم الأمن، وانهارت القيم والأعراف السامية للقبائل الصومالية، فانتشر الثأر والانتقام وقتل الأبرياء والعزل، والاعتداء على الأعراض ونهب الممتلكات العامة والخاصة، و الإستلاء على المساعدات الإنسانية، ومهاجمة المنظمات الإنسانية، والقصف العشوائي على البواخر، وإطلاق النار على الطائرات التي تحمل المساعدات الإنسانية[3].

لقد كانت كل العوامل المذكورة أنفا هي التي مهدت السبيل إلى التدخل الدولي في الصومال [4]. حيث يؤكد العديد من الملاحظين أن الأجواء كانت مهيأة إلى أن تقوم هيئة الأمم المتحدة بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الصراع الداخلي الصومالي.[5]

حيث بدأ تدخل الأمم المتحدة في الصومال في 3 جانفي 1992 عندما أرسل الأمين العام الأمم المتحدة " **بطرس غالي** " وفدا إلى الصومال للتعرف على الأوضاع وطبيعتها، وكان الهدف من ذلك هو التحقق من تقديم المساعدات والإغاثة للمتضررين، فضلا عن التوصل لتسوية سلمية للنزاع

---

[1]/- بوراس عبد القادر، المرجع السابق ،ص، 169
[2]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ، 247
[3]/- بان غانم الصائغ مرجع سابق ،ص، 39
[4]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص، 248
[5]/- نفس المرجع نفس الصفحة.

وإيقاف القتال بين الفصائل، وقدم الوفد تقريرا إلى الأمين العام أو رد فيه ما توصل إليه خلال زيارته للصومال وهي كالآتي:

-قبول جميع الأطراف في الصومال لعملية الإغاثة العاجلة للشعب الصومالي.

-رفض الجنرال محمد فارح عيديد تدخل الولايات المتحدة، لتسوية الصراع بينه وبين علي المهدي محمد، انطلاقا من أنه صراع داخل المؤتمر الصومالي الموحد.

-إصرار شمال الصومال على الانفصال عن الجنوب وإنشاء جمهورية أرض الصومال.

لكن على الرغم من ذلك تفاقمت الأوضاع في الصومال وازدادت سوءاً لعدم التوصل إلى حل لفض النزاع بين الفصائل[1] ، الأمر الذي حرك المسؤول المؤقت عن أعمال البعثة الأممية في الصومال، مراسلا الأمم المتحدة بتاريخ 20 جانفي 1992 يطلب فيها التدخل من المجلس لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في المنطقة، والعمل على استعادة الأمل لملايين الصوماليين الذين يموتون يوميا ظلما وعدوانا[2] .

وبناءً على ذلك، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (733) في 23 جانفي 1992 الذي أورد العمل على تجريد الفصائل الصومالية من الأسلحة، والتركيز على وقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة لتوزيع الإعانات الإنسانية والمساعدة في عملية تسوية الصراع، فضلا عن فرض حظر شامل على الأسلحة في حين لم يسفر القرار عن أي تقدم في الأوضاع الصومالية[3].

وأمام هذا الوضع، لم يجد المجلس إلا أن يصدر سلسلة من القرارات إعمالا للفصل السابع من الميثاق [4] ، كان من بينها القرار رقم (746) لعام 1992 و القاضي بإرسال فريق تقني ودعا جميع الأطراف الصومالية إلى احترام أمن وسلامة الفريق، وكان من بين أهم القرارات القرار (751) لعام 1992 الذي ينص على إرسال 50 مراقبا للأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار، فضلا عن رصد قوات أمن تابعة للأمم المتحدة، كما يواصل الأمين العام مشاوراته لحل النزاع وتعيين ممثل خاص له من أجل التوجيه العام لنشاطات الأمم المتحدة، غير أن الأمر لم يفلح لتعنت فارح عيديد المسيطر على معظم الأقاليم الصومالية[5] .

---

[1]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق ،ص ، 41
[2]/- بوراس عبد القادر، مرجع سابق ،ص، 270
[3]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق ،ص، 41
[4]/- بوراس عبد القادر ، مرجع سابق ، ص، 270
[5]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق ص ، 41

كما أصدر مجلس الأمن القرار 767 والقرار 775، وبناءً على قرارات مجلس الأمن 751 و 775، وأمام الإخفاقات التي منيت بها عملية حفظ السلام في الصومال، دعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحل القوات الأمريكية محل قوات الأمم المتحدة بعد فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أو أربعة أشهر، فتهيأت الولايات المتحدة لإرسال قوة تظم 28 ألف جندي أمريكي وقوات من اثنتا عشرة دولة أخرى في عملية أطلق عليها " **استعادة الأمل في الصومال**"، وحدد الهدف الرئيس للعملية، وهو "إغاثة الشعب الصومالي " من المجاعة التي حلت بالصومال، ووضعت الأمم المتحدة برنامجا مفصلا لذلك[1].

وفي خضم هذه الأزمة تجلت سابقة خطيرة عندما أصدر مجلس الأمن القرار (749) سنة 1992 إذ قرر و لأول مرة التدخل العسكري لأغراض إنسانية محضة، وأذن المجلس باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن وفوض الأمين العام والدول الأعضاء المعنية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا القرار من أجل حماية الإمدادات الإنسانية إلى شعب الصومال تحت شعار عودة الأمل .

ولكن اشتداد الصراع الداخلي أدى إلى إصدار مجلس الأمن في 1993/03/26 القرار (814) للعمل تحت أحكام الفصل السابع من الميثاق من أجل استخدام القوة لمواجهة الموقف في الصومال تحت ما أطلق عليه (**اينوسم** UNOSM /02) ، من أجل حفظ السلم و الأمن و العمل على حفظ النظام في الصومال[2].

وما يؤكد كذلك توسع مجلس الأمن في حجم التدخل بموجب الفصل السابع ما ورد في القرار رقم (814) الفقرة " **باء**"، أين بين المجلس أنه يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق وقرر بموجب ذلك توسيع حجم عملية الأمم المتحدة و ولايتها وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخة في 3 مارس 1993 ، ومدد كذلك تلك الولاية ودعا إلى نزع السلاح وماله من أهمية، وضرورة تكملة جهود قوة العمل الموحدة السابقة للأمم المتحدة[3].

---

[1]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق ص ، 41

[2]/ - حسن نافعة ، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن الدوليين ، في ظل التحولات العالمية الراهنة ، الأمم المتحدة ، ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط1، 1966،ص 139

[3]/- انظر في ذلك : قرار مجلس الأمن رقم 814 المؤرخ في 1993/03/03 حول حالة الصومال ، قرار منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة على الموقع :www.un. org

كما طالب المجلس وفقا للقرار 814 جميع الأطراف الصومالية بما في ذلك الحركات والفصائل بالتقيد التام بالالتزامات المتفق عليها في الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة السياسية الصومالية، واتخاذ جميع التدابير لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون على تقديم المساعدات الإنسانية لشعب الصومال، ويسري كذلك هذا الالتزام على المنظمات غير الحكومية.[1]

وتظهر أهمية هذا القرار من حيث مظاهر التدخل الدولي الإنساني أن المجلس أشار بصراحة وأكد بالتزامه احترام القانون الدولي الإنساني(**خاصة ما تعلق منه بالنزاعات المسلحة الداخلية المتمثل أساسا في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977)** و المسؤولية الجنائية للأفراد و المسؤولون عن خرق تلك القواعد[2].

ويعتبر القرار 814 تأكيدا على التوجه الجديد للأمم المتحدة في مجال التدخل في **النزاعات المسلحة الداخلية**، حيث أعتبر الأمم المتحدة معنية بحفظ النظام داخل الدول الأعضاء وهو ما لم تقم به الأمم المتحدة من قبل، كما أنه لا توجد قواعد وأحكام في ميثاقها تخول لها القيام بمثل هذه المهام، لهذا كانت هذه القرارات محل نظر من قبل العديد من الدول وكذا الفقه خاصة في ضوء الهيمنة الكبيرة للقوات الأمريكية على العملية[3].

إن قرار التدخل في الصومال جاء بناءًا على قرار الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الأب قبل تركه للسلطة بعدة أشهر، من أجل تحقيق نصر عسكري سهل يثبت فيه الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وكان التدخل تحت مظلة الأمم المتحدة ولم تكن ذريعة التدخل إلا نتيجة لتدهور الأوضاع الإنسانية.

وقد جندت الأمم المتحدة لهذه العملية 33 دولة من مختلف دول العالم لمدة 56 شهرا فقدت فيه القوات الدولية 130 جندي وكلفتها بليوني دولار، أما الولايات المتحدة، فقد أنفقت مليار ونصف المليار دولار في غزوها للصومال، فضلا عن أن تسعة أعشار المبالغ المخصصة للمهمات الإنسانية كانت تصرف على المهمات العسكرية، و هذا ما يكشف تستر التدخل الدولي تحت ستا ر الإغاثة والإعانات الإنسانية[4]، وهذا ما يدفعنا للبحث و دراسة خلفيات و أثار هذا التدخل الإنساني المقنع.

---

[1]/- نفس المرجع السابق .
[2]/- انظر قرار مجلس الأمن رقم 814 المؤرخ في 03/03/ 1993 مرجع سابق
[3]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص ، 253
[4]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق ،ص ، 43

الفرع الثالث : خلفيات و آثار التدخل الإنساني المسلح في الصومال.

هناك اعتقاد جازم بأن المأساة الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في الصومال كانت الهدف الأساسي لما قام به مجلس الأمن، وتعتبر مبررا كافيا لتدخل الأمم المتحدة بهدف وضع نهاية لهذه المأساة، والتي أتت على ملايين من الشعب الصومالي بمن فيهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وهذا لا يدعو مجالا للشك في شرعية قرارات المجلس بالنسبة لهذه المسألة الدولية الإنسانية، وبالتالي هناك من يرى، اكتساب عملية إعادة الأمل في الصومال الشرعية الدولية لاضطلاع الأمم المتحدة بمهامها المحددة ضمن مقاصدها، خاصة تلك التي تتصل بمجال حفظ السلم والأمن الدوليين وكذا تطبيق القانون الدولي الإنساني و وقف انتهاكاته[1].

لكن من خلال تتبع تطورات الموقف الأمريكي من جهود المصالحة الوطنية، نلاحظ عدم حياد عملية نزع السلاح من الفصائل الصومالية، التي تم إدراجها في القرار رقم 814 الصادر عن مجلس الأمن حيث تركت بعض الأسلحة الثقيلة لدى فصائل معينة من أبرزها تلك التابعة للرئيس المؤقت "**على مه دي**" بغية تقويته ليكون رئيسا للصومال كونه يحض بمشروعية نسبية، فضلا عن تفهمه لطبيعة المصالح الأمريكية في الصومال ومنطقة القرن الإفريقي[2].

وبالتالي فعدم الحياد في النزاع الداخلي الصومالي، قوض من العملية الإنسانية التي كان يجب أن تقتصر على تقديم إمدادات الإغاثة الإنسانية ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني ، وبإضافة المهام الجديدة للقوات الدولية والمتعلقة بتوفير البيئة الملائمة والمحافظة على سلامة قوافل و عمليات الإغاثة و تأمينها بما في ذلك نزع سلاح الفصائل المتحاربة، تحولت قوات الأمم المتحدة من مهمة حفظ السلام إلى قوات فرض السلام، بقيادة الولايات المتحدة[3].

وهو ما جعل الفصائل الصومالية تدخل في مواجهات مع القوات الدولية، والتي اتضح تبعيتها للولايات المتحدة من خلال القرارات التي أصدرتها، وإصرار الأمين العام على نزع أسلحة الفصائل بموجب القرار 814 الذي أصدره مجلس الأمن، الأمر الذي دفع قوات صومالية بقيادة" **محمد فارح عيديد**" إلى مهاجمة قوات الأمم المتحدة وقتل 23 باكستانيا، و على إثر هذه الحادثة أصدر مجلس الأمن القرار 837 في 8 جوان 1993 الذي يقضي بالقبض على "**فرح عيديد**" و المسؤولون عن

---

[1]/ بوراس عبد القادر ،مرجع سابق ،ص ، 217

[2]/- معمر فيصل خولي ، مرجع سابق ،ص، 186

[3]/- معمر فيصل خولي، مرجع سابق ،ص، 186

الهجوم[1] و اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق منفذي هذه الاعتداءات، بما في ذلك اعتقالهم واحتجازهم للمحاكة والعقاب[2].

إن هذه الأحداث تشير إلى خروج قوات حفظ السلام عن مهامها الأساسية، وارتقى هذا الخروج إلى مصاف إعلان الحرب على محمد **فارح عيديد**، حيث باشرت قوات الأمم المتحدة في 12 جوان 1993 هجومها لإعادة الأمن والنظام إلى جنوب مقديشو، معقل **فرح عيديد**، واستمر الهجوم عدة أيام مصحوبا بقصف جوي وهجوم بري على مواقع الأسلحة، وكذلك على مرافق إذاعة راديو مقديشو[3].

لكن وأثناء هذه الحرب الدائرة، لم يستطع الأمين العام تطبيق القرار المذكور أعلاه خاصة فيما يتعلق بالقبض على الذين شاركوا في قتل الجنود الدوليين، نتيجة معارضة الولايات المتحدة الأمريكية مطاردة الصوماليين للقبض عليهم، نظرا لأن أحد طياريها كان أسيرا لدى هذه الفصائل مع بعض الجنود الآخرين، وجرت مفاوضات سرية بين مسؤولين أمريكيين وممثلي هذه الفصائل حول إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين مقابل عدم التعرض لأي من أفراد هذه الفصائل، ولذا ظهرت الأمم المتحدة عاجزة عن تنفيد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمشكلة الإنسانية الصومالية[4].

و أمام هذا الصراع المسلح الدائر في الصومال، تبين خروج القوات الدولية عن قواعد الشرعية الدولية حول مجال ومظاهر استخدام القوة، حيث لم يتم إعمال مبدأ التمييز بين المقاتلين و المدنيين و الأعيان العسكرية و المدنية و هو ما يظهر من خلال عمليات التمشيط التي قامت بها تلك القوات في مقديشو بتاريخ 13 جوان 1993 ، أين تم إطلاق النار على المدنيين الصوماليين، ولم تسلم البيوت والمستشفيات من قصف قوات الأمم المتحدة.[5]

ولقد أثار استخدام القوات الدولية للقوة بهذا الشكل امتعاض منظمات دولية غير حكومية عن الدور المستقبلي لهذه القوات، ففي 27 جوان 1993 قامت منظمة أطباء بلا حدود بتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة للاحتجاج عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، التي وقعت في 1993/06/17، كما وجهت 26 منظمة غير حكومية في 1993/08/10 شكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص

---

[1]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق ،ص، 43
[2]/- معمر فيصل خولي ، مرجع سابق ،ص، 186
[3]/- معمر فيصل خولي ، مرجع سابق ،ص ، 187
[4]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص، 251
[5]/- معمر فيصل خولي، مرجع سابق ،ص، 187

الطابع العسكري لعمليات قوات السلام الدولية، والتي دمرت الثقة الضرورية بين الفصائل وقوات الأمم المتحدة في إرساء آلية الحوار والسلام. [1]

كما أعلنت الدول الغربية انسحابها من المشاركة في قوة حفظ السلام في الصومال، وبناءً على هذا الواقع أصدر مجلس الأمن قراره رقم 954 في 4 نوفمبر 1994 بإنهاء عمليات حفظ السلام في الصومال في موعد أقصاه 31 مارس 1995 ، وبالفعل انسحبت القوات الدولية تحت حماية مظلة عسكرية أمريكية إيطالية و أنهت هذه القوات انسحابها في 27 فيفري 1995[2] .

غير أن بعض القوات التابعة لبعض الدول الإفريقية ظلت تعمل بعد انسحاب القوات الدولية الأخرى نظرا لأنها لم تكن محل صراع أو تشكيك من الفصائل الصومالية، لدورها المحايد في العملية ولجهودها الإنسانية الواضحة من أجل تخفيف المعاناة عن الشعب الصومالي بكل طوائفه [3] ، في حين لم تنجح الأمم المتحدة في تحقيق الهدف، وانجاز مهمتها بوقف النزاع المسلح الداخلي وإيجاد اتفاق سياسي يعيد بناء الدولة الصومالية[4].

لقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، في وصفه لفشل الهيئة في فرض السلام بقوله "**ما حدث في الصومال هو تطور جديد في تاريخ منظمة الأمم المتحدة، فحتى عملية إعادة الأمل لم تنسحب المنظمة العالمية من دولة ما إلا بعد انجاز مهامها، وهذا يشكل برهانا واضحا أنه بدون إرادة الأطراف المتحاربة في نزاع ما لا نستطيع أن نفرض السلام، حاولنا أن نفرض السلام في الصومال خلال ثلاث سنوات ونصف ولم ننجح في مساعينا.**[5]"

أما الفقه الدولي، فقد انقسم حول عمليات تدخل الأمم المتحدة بعد 1991 ، حيث تم تبرير التدخل الدولي من قبل الأمم المتحدة و المجتمع الدولي على ضوء التطورات الدولية الحديثة ومدى أهمية الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة و كذا حقوق الإنسان، خاصة في ظل النزاعات المسلحة الداخلية وما يترتب عنها من تهديد للسلم والأمن الدوليين، ولذا دعا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي إلى ضرورة تنمية الأمم المتحدة لقدراتها على ربط العمل الإنساني وحماية حقوق الإنسان و وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني بعمليات صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم.[6]

---

[1]/- معمر فيصل خولي، مرجع سابق ،ص، 188

[2]/- معمر فيصل خولي ، مرجع سابق ،ص، 189

[3]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص ،252.

[4]/- معمر فيصل خولي، مرجع سابق،ص ، 189.

[5]/- معمر فيصل خولي، مرجع سابق،ص ، 189.

[6]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص ، 254.

وأكد اتجاه آخر من الفقه على أهمية تحقيق الحماية الإنسانية وعلى أن تكون لها أولوية تسبق مبدأ حماية السيادة أو احترام الاختصاص الداخلي للدولة، وهو اتجاه يؤيده جانب من الفقه الأمريكي والإدارة الأمريكية ابتداءًا من الرئيس الأمريكي" بوش "خاصة بعد 1990 ويؤيد نفس الاتجاه السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، حيث قال" **إنني أرحب بمفهوم الجزاءات الذكية، التي ترمي إلى الضغط على الدول بدل الشعوب و تخفض بالتالي من الخسائر الإنسانية**"[1]

و منه يمكن القول عن فشل التدخل الإنساني في الصومال أن تباين المصالح و عدم تنسيق الجهود الدولية وإغفال الدور العربي والإقليمي من جهة ، وعدم وضوح الأسس والقواعد التي ارتكزت عليها المنظمة الدولية في استخدام القوة المسلحة في حالة كانت تستدعي النظر بعمق وإستراتيجية سياسية وقانونية وإعطاء الأولوية للجانب الإنساني أكثر من الجانب السياسي في إعادة هيكلة النظام العام في دولة الصومال، لذلك لا يمكن لمؤيدي مبدأ التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية أن يحتجوا بشرعيته، ذلك أنه انتهاك صارخ وصريح للمبادئ المستقرة في القانون الدولي وصفتها الآمرة، كما لا يمكنهم الدفع بعدم مسؤولية القادة العسكريين والسياسيين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي حدثت في الصومال، وهم الذين عينوا وكلفوا أصلا لوقف انتهاكاته ، بالإضافة إلى تغليب المصالح الإستراتجية و السياسية للدول المشاركة في هذا التدخل الإنساني عن الهدف الأساسي منه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهدف من ورائه إلى تبيان مدى هيمنتها على الأمم المتحدة و العالم في ظل القطبية الأحادية بعد نهاية الحرب الباردة ، وحماية مصالحها و مصالح شركاتها في القرن الإفريقي.[2]

ومنه هل يمكن لمبدأ مسؤولية الحماية المعلن عنه في مؤتمر القمة العالمي في أكتوبر 2005 بموجب القرار 60/01 تحقيق الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني فيها؟ و هل يمكن أن يكون بديلا أفضل من التدخل الإنساني ؟

وهو ما سوف نجيب عنه من خلال التطرق إلى عملية إعمال مبدأ مسؤولية الحماية في النزاع المسلح الليبي .

---

[1]/- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص 255

[2]/- بان غانم الصائغ ، مرجع سابق ،ص، 44

المطلب الثاني: إعمال مبدأ مسؤولية الحماية في النزاع المسلح الداخلي في ليبيا.

أثارت الأزمة الليبية التي دارت أحداثها في عام 2011 مرة ثانية المشكلة الحاسمة الخاصة باختيار وسائل حماية المدنيين، وقد تم استخدام القوة لحماية المدنيين بعد أن أذن المجتمع الدولي باستعمالها كجزء من عمليات عسكرية في ليبيا، على إحياء مفهوم الحرب الإنسانية[1].

وفي الوقت ذاته يتعرض القانون الدولي لانتقادات شديدة جراء عدم الامتثال لقاعدة تحريم استخدام القوة امتثالا كاملا، وعدم وضوح النسق القانوني للتدخل و مبدأ مسؤولية الحماية، ونبين في هذه الحالة، النمط الدولي الحديث الذي انتهجته المجموعة الدولية في التدخل عن طريق استخدام القوة بحجة حماية المدنيين كبديل للتدخل الإنساني ، و من منطلق تحمل المنظومة الدولية لمسؤوليتها لوقف الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الداخلية ، و حماية حقوق الإنسان من كل انتهاك جسيم وفق مبدأ مسؤولية الحماية .

الفرع الأول :خلفيات النزاع الليبي و أزمة تدويله

من المعروف أن الأوضاع السياسية تتأثر إلى حد ما و تتشكل وفقا للظروف التاريخية السائدة في المنطقة وما يحيط بها، وكذلك فإن الكراهية المتراكمة والمرارات وفقدان الثقة بين الشعب الليبي والنظام القائم تحولت إلى سبب كافي لتفجير الأزمة، وتعتبر الظروف السياسية والاقتصادية من أقوى الدوافع لتأجيج الأزمة[2]، التي استدعت نتيجة لتفاقم الوضع إلى تدويلها واعتبارها قضية تهدد السلم والأمن الدوليين تستلزم وضع حد للانتهاكات الخطيرة لقواعد القانون الدولي الإنساني

أولا :نبذة حول النزاع المسلح الداخلي الليبي.

كانت ليبيا تاريخيا تخضع للإمبراطورية العثمانية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أصبحت مستعمرة إيطالية، وفي عام 1943 انتهى الغزو الإيطالي لليبيا بعد حملة عليها من طرف دولتي بريطانيا وفرنسا، وبنجاحهما في دحر ألمانيا وإيطاليا من البلاد بالقوة العسكرية وتقاسمهما جنب إلى جنب مع بقية المستعمرات الإيطالية، حصلت بريطانيا على إقليمي برقة وطرابلس فيما أخذت فرنسا إقليم خزان.

---

[1]/ -برونو بومييه ، استخدام القوة لحماية المدنيين و العمل الإنساني ، حالة ليبيا و ما بعدها مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد ، 93 ، العدد 884 ، 2011 ، ص ،02

[2]/- تيسير إبراهيم قديح ، التدخل الإنساني , دراسة حالة ليبيا ، 2011، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر، غزة 2013 ، ص، 129

واستمر الوضع كذلك حتى أعلن في 24 ديسمبر 1951 عن استقلال ليبيا رسميا، وبذلك قامت المملكة الليبية المتحدة بقيادة إدريس السنوسي[1] بعد تعيينه من قبل أمراء العشائر الليبية، واتفق معهم على أن تكون ليبيا دولة ديمقراطية اتحادية مستقلة ذات سيادة، ملكية دستورية، وانصرف بعدها إلى وضع دستور للمملكة وأصدره في 7 أكتوبر 1951 ، وانضمت إلى جامعة الدول العربية سنة 1953 و إلى هيئة الأمم المتحدة سنة 1955[2]

و بتاريخ 1 سبتمبر 1969 استغل" **معمر القذافي** " الذي كان آنذاك ضابطا برتبة ملازم في الجيش، وجود الملك السنوسي خارج البلاد لتلقي العلاج، ونفذ انقلابا عسكريا باسم ثورة الفاتح ليعلن قيام الجمهورية العربية الليبية، ثم أعلن بتاريخ 2 مارس 1977 عن بدء سلطة "الشعب "وغير اسم الدولة إلى" الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية[3] ، تم تطبيق نظام الجماهيرية من خلال تركيبة سياسية رسمية على رأس الهرم فيها اللجنة الشعبية العامة تؤدي دور يشبه دور مجلس الوزراء وأمين اللجنة الشعبية العامة يؤدي دورا يشبه دور رئيس الوزراء وكانت اللجنة الشعبية تضطلع بالمسؤولية عن تطبيق قرارات المؤتمر الشعبي العام وهو شكل من أشكال البرلمان، وكانت قرارات المؤتمر الشعبي العام تخضع لتأثير المؤتمر الشعبي الأساسي ذي المستوى الأدنى والذي يضم 342 عضوا، ولكن من الناحية الفعلية كان العقيد القذافي هو السلطة الوحيدة في ليبيا.[4]

أنتج نظام" الجماهيرية" نظام حكم رسمي بالغ التعقيد يشمل وفرة من المؤتمرات واللجان مع صلاحيات متداخلة في الغالب، أسهمت في نشوء إحساس بالفوضى المنسقة والدائمة و يبدو أن هذه الفوضى المنظمة كانت النتاج المقصود لتصميم القذافي على بسط السيطرة الفردية الكاملة، مع منع ظهور أي شخص أو كيان قادر على معارضة حكمه، أو تشكيل كيانات مستقلة بذاتها، وقام القذافي بالتعيينات في مناصب السلطة بطريقة مباشرة وغير رسمية، وفي محاولة واضحة لتجنب التركيبات القبلية التي من شأنها أن تسهل ظهور الحركات المناوئة لحكمه[5].

وفي فترة السبعينات، أخذ القذافي يطبق أفكاره الواردة في الكتاب الأخضر الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، وهي طريق ثالث يمزج به الرأسمالية والماركسية، فقد دعت النظرية الثالثة

---

[1]/- فرست سوفي،مرجع سابق ،ص، 198

[2]/- انظر في ذلك : موسوعة و كيبيديا ، وثيقة حول ملك ليبيا محمد إدريس السنوسي ، على الموقع الاليكتروني:
http-at/ wikisource.org/wiki/

[3]/-فرست سوفي ، المرجع السابق ،ص، 198

[4]/- قرزان مصطفى، مرجع سابق ،ص، 401

[5]/ - المرجع نفسه ،ص ،402

إلى الديمقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وبعدم السماح بأي تمثيل رسمي، ليقوض التنظيمات السياسية والاجتماعية، كما قوض الجيش ذاته بمنح المناصب الإستراتجية داخل هيكلية السلطة خصوصا قيادة الوحدات الأكثر ولاءًا في قوات الأمن بمنح قيادتها لأعضاء أسرته وعشيرته وغيرها من القبائل المتحالفة معه[1].

و أمام كل ذلك، فالعقيد القذافي لم يشغل أي منصب رسمي في السلطة للدولة الليبية، بل إنه كان يصف حكمه كحكم قائد بتبنيه لقب" **الأخ القائد** " و قد مكن القذافي عدم وجود منصب رسمي من تجنب المساءلة، وعند الضرورة تحميل المسؤولية عن أية إخفاقات أو أخطاء حكومية إلى أولئك الذين يتقلدون مناصب رسمية، لذلك نتجت حالة من تركيز السلطة في يد العقيد القذافي لوحده[2].

لقد مارس القذافي القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ قمته في التسعينات من القرن العشرين عبر العقوبات الجسدية، والحبس، والنفي الإجباري ضد الآلاف من المنشقين بهدف الحفاظ على سلطته، مما أدى إلى انسداد سياسي في هيكل الدولة[3].

حيث شهدت فترة حكمه سجلا حافلا في مجال الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان تمثلت في قمع الحريات وتقنين الصحافة و الرقابة على المطبوعات وازدياد أعداد السجناء السياسيين واختفاء وقتل المئات منهم و انتشار الرعب و الخوف بسبب أعمال أجهزة الأمن والبوليس السياسي، يضاف إلى هذا الإعدامات الجماعية التي راجت في نهاية السبعينات ومنتصف الثمانينات وراح ضحيتها العديد من طلبة الجامعات والمثقفين وأصحاب الفكر السياسي المناهض لفكر القذافي وأعدموا علنا في الساحات والميادين[4] .

و كانت العلاقات الليبية الغربية عموما متوترة بين القذافي والغرب خلال معظم فترة حكمه، و وصل الأمر إلى حد فرض عقوبات قاسية ضد ليبيا في مجلس الأمن إثر حادثة " **لوكربي** "عام 1988 ، والطائرة الفرنسية التي انفجرت فوق صحراء النيجر وراح ضحيتها 170 شخصا وتم توجيه الاتهام إلى مجموعة من الأشخاص الليبيين من طرف السلطات الفرنسية والأمريكية في تفجير الطائرتين.[5]

---

[1]/- تيسير إبراهيم قديح ، مرجع سابق ، ص، 133
[2]/- قرزان مصطفى ، مرجع سابق ،ص، 402
[3]/- تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق.ص ،133
[4]/- فرست سوفي، المرجع السابق.ص. 200 .
[5]/-فريست سوفي ، مرجع سابق ،ص ،199

لكن النظام الليبي في أخر المطاف عمل على التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة وما بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 ، والتي قادت ليبيا إلى التخلي عما لديها من مشروعات أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفع التعويضات باهظة لضحايا حادثي لوكربي والطائرة الفرنسية بعد إنهاكه اقتصاديا و سياسيا ، وتلقي ضربات جوية أمريكية في عقر داره راح ضحيتها بعض من أفراد أسرته[1].

رغم أن ليبيا دولة نفطية على غرار دول الخليج إلا أن ثمة فارقا شاسعا في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية إذ تقدر الاحتياطات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل أي أكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، وهذه الثروة لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي فاعل بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة، سيما ثروة النفط الذي بقيت عائداته سرا من أسرار النظام الذي لا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عوائدها واستثماراتها[2].

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، إذ تقدر أرصدة الفوائض المالية النفطية بالمليارات من الدولارات فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لعائدات النفط على الشعب الليبي، استأثرت بها طائفة ضعيفة تلتف حول القذافي وعائلته، الذين عملوا على تبديد تلك الثروة في المجتمع الليبي بسبب الفساد المستفحل الذي عزز دور اللجان الثورية و الكثير من ضباط الجيش والكتائب ومكاتب الاتصال الخارجي، وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام، ففي تقرير مؤشرات مدركات الفساد لعام 2010 جاءت ليبيا بالمرتبة 146 من بين 178 بلدا[3]

حيث علقت المحكمة الجنائية الدولية فيما بعد على النظام الليبي بأن" جهاز السلطة في الدولة الليبية بما في ذلك الأفرع السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية يتألف من مجموعة معقدة من الوحدات والأفراد، يخضعون جميعا في النهاية إلى أوامر وسيطرة قائد البلاد معمر القذافي، كما كان نتاج حكم القذافي بالتالي دولة استبدادية معروفة بالقسوة، مع تفويض الصلاحيات إلى كيانات مستقلة أحيانا و متداخلة يقودها أحد أفراد الدائرة الداخلية وبذلك انعدمت الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيبات الدولة الأكثر تقليدية[4].

---

[1]/-تيسير إبراهيم قديح ، مرجع سابق ،ص، 133

[2]/-سلافة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية التدخل الإنساني والحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية المجلد السادس، العدد الأول، افريل 2015 ، ص، 81

[3]/-تيسير إبراهيم قديح ، مرجع سابق ، ص، 134

[4]/- تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، جانفي 2012 مصر 2012 ، ص 19

وهو نفس الاستنتاج الذي ورد كذلك في تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المتوقع وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في 1 جوان 2011 ، كما صرحت هذه الأخيرة" إن عدم وجود نظام فعال لسيادة القانون ووجود قضاء غير مستقل، وهيمنة عدد من الأجهزة شبه العسكرية والأمنية، جميعها أدت إلى ترسيخ مناخ الخوف والقمع، وفي ضوء قمع حقوق الإنسان هذا، ينبغي تقييم المطالبة المكبوتة بالديمقراطية وسيادة القانون في أوائل 2011.[1]

كل هذه العوامل أدت إلى انتفاضة شعبية متأثرة بالدول المجاورة، بدأت بطريقة احتجاجية ثم تحولت إلى نزاع مسلح، وحسب تقرير لجنة التحقيق المشار إليها أعلاه وتقرير بعثة المجتمع المدني فإن الأزمة الليبية بدأت كسلسلة من المظاهرات السلمية الرامية إلى تحقيق إصلاحات في الحكم و الساعية تحديدا لأن ترى النظام يتطور إلى حكم ديمقراطي خاضع لسيادة القانون وداعم لحقوق الإنسان، واجه معارضة الحكومة والمؤيدين لها، وخلال فترة قصيرة نسبيا تصاعدت هذه المرحلة الأولى لتصبح حربا أهلية خاضت فيها القوات المتصارعة معارك في المدن من أجل السيطرة على الأراضي.[2]

كما تشير بعثة المجتمع المدني أنه لا يبدو في ظل هذه الأزمة أن هناك حد فاصل و واضح بين الاحتجاجات السلمية والمعارضة المسلحة، وأنها تلقت معلومات موثوقة تشير إلى أن المحتجين حصلوا على أسلحة في مراحل مبكرة من الثورة، وتضيف اللجنة بأن النقطة الدقيقة التي تصاعد فيها القتال إلى مستوى نزاع مسلح غير دولي غير واضحة، ولكن هناك حاجة لمزيد من التحليل فيما يتعلق بتنظيم قوات المعارضة المسلحة على وجه الخصوص[3] .

أما لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، فتقييمها للأحداث التي وقعت في ليبيا وفقا للنظم القانونية الواجبة التطبيق على مراحل الأحداث الجارية في ذلك البلد، فقد أعطت تقييما دقيقا، حيث رأت بأن أحداث المظاهرات الأولى ورد فعل الحكومة إبتداءاً من 15 فيفري 2011 هي فترة سلم، ما يقتضي التحليل استنادا إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفيما بعد،استنادا إلى المعلومات المتاحة خلصت

---

[1]/ - تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعي وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية، مجلس حقوق الإنسان،- المؤرخ في 1 جوان 2011 ،منشور في وثائق الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة، رقم الوثيقة. A/HRC/17/44 ص 4 ، متاح على الموقع: www.un.org

[2]/- تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعي وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية، مجلس حقوق الإنسان، مرجع سابق ،ص ، 04

[3]/- تقرير بعثة المجتمع المدني ، مرجع سابق ،ص ،10 في فقرتها 23 و24

اللجنة إلى أن نزاعا مسلحا غير دولي بدأ في 24 فيفري 2011 أو في حدود هذا التاريخ الأمر الذي يسري معه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان معا، وبدأ نزاع مسلح دولي مستقل في الوقت نفسه بعمل عسكري خارجي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 لعام 2011 و هو نزاع تسري عليه قواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بالنزاعات المسلحة الدولية[1].

ثانيا :تدويل النزاع المسلح الداخلي الليبي

أدى استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية إلى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية، وإلى ظهور مأساة إنسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما اضطر الكثير إلى مغادرة ليبيا إلى دول أخرى كلاجئين،خاصة إلى تونس ومصر وازداد الوضع تأزما، و وجد المجتمع الدولي نفسه ومن خلال منظمة الأمم المتحدة و عبر مجلس الأمن الدولي مضطرا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين وإنقاذهم من ويلات النزاع المسلح الداخلي في ليبيا[2].

و أمام ضغط المنظمات الدولية والإقليمية وإدانتهم لما وقع من أحداث عنف وخسائر في الأرواح والاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين، وبصفة خاصة تجنيد مرتزقة أجانب واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة في مواجهة المتظاهرين، وكلها أعمال تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، تدخل مجلس الأمن لمعالجة انتهاكات النظام الليبي السابق[3].

حيث أصدر مجلس الأمن القرار الأول تحت رقم 1970 بتاريخ 26 فيفري 2011 في جلسة 6491، و بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما المادة 41 منه، طالب بوقف العنف فورا، ودعا إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان وكل ما من شأنه أن يحول دون وقوع كارثة إنسانية في ليبيا، وقرر المجلس بموجب القرار إحالة الوضع إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وإلزام السلطات الليبية بالعمل على المساعدة و التعاون مع المحكمة والمدعي العام، وفرض حظر الأسلحة وتجميد الأموال التي تعود ملكيتها أو إدارتها إلى القيادة الليبية ومنعهم من السفر، وكل ذلك وفق ترتيبات وقواعد حددها هذا القرار[4].

---

[1]/- تقرير لجنة التحقيق الدولية ، مرجع سابق ،ص ، 05

[2]/- تيسير إبراهيم قديح ، مرجع سابق ،ص ، 139

[3]/- انظر في ذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية ، مرجع سابق ،ص 07 فقرة 02

[4]/- قرار مجلس الأمن رقم 1970 - ، المؤرخ في 28 فيفري 2011 ، منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة، تحت رقم S/RES/1970 هيئة الأمم المتحدة، 2011 ، متاح على الموقع : www.un.org/arabic/sc/scres.11htm

كما طالب القرار الدول المجاورة أن تتولى بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية والقانون الدولي القيام داخل أراضيها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك البضائع تحتوي على أصناف محظورة وتمهيدا لفرض المنطقة الآمنة في ليبيا[1].

تجدر الإشارة إليه أن القرار 1970 صدر بالإجماع في مجلس الأمن، ولعل ما يبرر حصول هذا الإجماع هو السابقة التي تميزت بها ليبيا دون غيرها من الدول العربية التي شهدت وتشهد نفس الأحداث، والمتمثلة في العقوبات التي تعرضت لها سابقا على إثر"قضية لوكربي " كما أنه ناتج عن تضافر استثنائي للظروف على الساحة الدولية، في حين يعد هذا القرار والقرار رقم 1973 أول تفعيل لمسؤولية الحماية من قبل الأمم المتحدة بعد التنظير الذي عرفته المسألة، وهو ما ورد بصفة صريحة ضمن القرار في الفقرة التاسعة من ديباجته.[2]

وفي ظل عدم التزام ليبيا بتنفيذ القرار الدولي وتدهور الأوضاع الإنسانية فيها[3]، كانت استجابة مجلس الأمن الدولي للحالة في ليبيا حاسمة اتجاه الانتهاكات التي ارتكبت ضد المدنيين واعتمد في 17 مارس 2011 القرار 1973 الذي يتضمن الإذن باستخدام القوة في ليبيا، وفيما امتنعت عن التصويت ألمانيا والبرازيل وروسيا والصين والهند، نال القرار الذي صاغته فرنسا والمملكة المتحدة وشاركت في رعايته لبنان والولايات المتحدة الأمريكية، تأييد عشرة أصوات من بين 15 صوتا (البوسنة والهرسك البرتغال، جنوب إفريقيا، غابون، فرنسا، كولومبيا،لبنان،المملكة المتحدة، نيجيريا الولايات المتحدة[4]).

ويتكون هذا القرار من ديباجة مفصلة لمبررات التدخل العسكري الدولي بموجب الفصلين السابع الثامن من ميثاق الأمم المتحدة[5] ، إذ ركز القرار 1973 على حماية المدنيين، ودعي إلى الوقف الفوري والكامل للعنف ضد المدنيين، و أذن القرار للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من الميثاق، مع استبعاد أي شكل من أشكال احتلال الأراضي

---

[1]/- قرار مجلس الأمن رقم 1970 في فقرته من 11 إلى 13

[2]/ - تيسير إبراهيم قديح ، مرجع سابق ، ص، 92

[3]/- سلافة طارق الشعلان ، مرجع سابق ،ص، 92

-انظر كذلك : فريست سوفي ، مرجع سابق ،ص، 202

[4]/- برونو بومييه، المرجع السابق ،ص ، 02

[5]/- فريست سوفي ، مرجع سابق ،ص، 202

الليبية ،إضافة إلى ذلك، سمح للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ حظر الطيران في المجال الجوي الليبي، وأخيرا عزز النص حظر الأسلحة.[1]

و يعرب القرار كذلك عن استيائه لاستمرار تدفق المرتزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية ويطالب جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب الفقرة 9 من القرار 1970 – 2001 ،لمنع تدفق أفراد المرتزقة المسلحين للجماهيرية العربية الليبية[2] ، إضافة إلى تدعيم ما ورد في القرار 1970 المتعلق الرحلات الجوية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ حظر الرحلات الجوية، وتقرير تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها السلطات الليبية[3].

وطلب المجلس من الدول الأعضاء أن تبلغه بالتدابير التي تتخذها أو تنوي اتخاذها لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر الطيران وتيسير العمليات الإنسانية ورحلات الإجلاء، وبهذا يكون مجلس الأمن قد فوض صلاحياته بحماية المدنيين إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (الأعضاء الراغبين) الذين سينفذون القرار، ويطلب من الدول أن تقوم بإبلاغه (بالتدابير اللازمة التي يجب اتخاذها أو تنوي اتخاذها) و وفقا لهذا النص لم يشترط مجلس الأمن حتى الإبلاغ مسبقا تنفيذ القرار (بتقديم مفهوم العمليات)، وهنا يبدو واضحا أن تصور مجلس الأمن عن الكيفية التي سيتم تنفيذ القرار بها لم تكن واضحة، هو ينتظر التقارير التي ترد من الدول لتقديم مفهوم العمليات[4].

و قد أرسلت المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة و الدنمارك وكندا وإيطاليا وقطر وبلجيكا و النرويج وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة رسائل إخطار،عممت على جميع أعضاء مجلس الأمن وفقا أحكام القرار 1973 (2011) ، كما قام حلف الأطلسي بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة بقراره بدء عملية الحلف دعما لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا عملا بالقرارين 1970 و 1973[5] وهو ما يشير إلى بدء العمليات العسكرية الجوية ضد أهداف ليبية من طرف القوات الدولية، وبتاريخ 31 مارس 2011 تولى حلف الناتو قيادة كافة القوات الدولية تحت مسمى" **عملية الحامي الموحد** " بما فيها الدول من خارج الحلف.[6]

---

[1]/-برونو بومييه ، مرجع سابق، ص،02

[2]/- انظر القرار رقم 1970 الصادر عن مجلس المؤرخ في 2011/03/17 منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة، متاح على الموقع: www.un.org./sc/scrs11htm .

[3]/- نفس المرجع السابق .

[4]/- سلاف طارق الشعلان، مرجع سابق ،ص، 93.

[5]/- نفس المرجع نفس الصفحة.

[6]/- انظر في ذلك : تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق ،مرجع سابق ،ص، 19.

و مثلت العمليات الجوية التي بدأت دول أخرى القيام بها بتاريخ 19 مارس2011 انطلاق لنزاع مسلح دولي موازي، وتتفق البعثة مع لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في تقييمها بأن" أفعال حلف الناتو و الدول الأجنبية الأخرى المشاركة لا تتحكم في أفعال أي طرف من أطراف النزاع المسلح غير دولي"، وعليه فإن النزاع المسلح الدولي بين الدول الأخرى وليبيا يختلف من الناحية القانونية عن النزاع المسلح غير الدولي الموصوف أعلاه[1].

و هو ما يفيد أن النزاع المسلح في ليبيا تم تدويله، وبالتالي ستكون هناك عدة أطر قانونية يتم تطبيقها على النزاع المسلح في ليبيا، حيث تشمل تطبيق قانون النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي فيما يخص الفصائل المتعارضة و النظام الليبي، في حين يتم تطبيق قانون النزاعات المسلحة الدولية على النزاع المسلح المدول بين النظام الليبي والقوات الدولية بما فيها تطبيق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يتم تطبيقه في كل الأوقات.

كما سيضمن القانون الجنائي الدولي محاسبة الأفراد على الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان الذي تتولى المحكمة الجنائية الدولية النظر فيها.[2]

لقد تم تدويل النزاع المسلح الداخلي الليبي بموجب القرارين الصادرين من مجلس الأمن 1970 و 1973 ، مع التأكيد على ضرورة تحمل دول المجتمع الدولي مسؤولية التصدي للانتهاكات من خلال مجلس الأمن، لإنفاذ قاعدة التدخل الإنساني لحماية السكان المدنيين من أعمال العنف والانتهاكات الجسمية للقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان.[3]

ولكن على الرغم من أن القرار 1973 لم يأذن بدعم حركة الثوار، غير أن تسليح الثوار و دعمهم قد تم ليغير مسار الصراع المسلح لصالح الثوار، وقد امتد كذلك نطاق تطبيق القرار 1973 من إنشاء منطقة حظر الطيران فوق ليبيا لحماية المدنيين إلى تنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي الجوية لمنعها من التحليق في الأجواء الليبية وإعاقة حركتها ، وشن هجمات جوية على الكتائب الليبية وهو ما أثار إشكالات حول خلفية إعمال مبدأ مسؤولية الحماية عن طريق استخدام القوة[4].

---

[1]/.- المرجع نفسه ، نفس الصفحة

[2]/-تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا،ص ، 20

[3]/-فرست سوفي ، مرجع سابق ، 204

[4]/-قرزان مصطفى ، مرجع سابق،ص، 409

الفرع الثاني :تقييم مبدأ مسؤولية الحماية المطبق على النزاع المسلح الليبي

يختص القراران 1970 و 1973 بالحالة التي تشملها الدعامة الثالثة بشأن المسؤولية عن توفير الحماية، و اعتمد القراران في الواقع بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على استخدام وسائل قهرية في حالات تهديد السلم والإخلال به و وقوع العدوان[1] ، إلا أنهما يتميزان بالغموض وعدم الدقة في فحواهما بالنسبة لبعض التدابير المقررة، الأمر الذي فتح الباب أمام تفسير اعتمدته بعض الدول لتطبيقهما بالطريقة التي تراها على أرض الواقع، وهي مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة لأثار أي عملية تدخل مستقبلية ينجزها مجلس الأمن[2].

يضاف إلى هذا، التداخل الواضح بين الاعتبارات الإنسانية والقانونية والاعتبارات السياسية، مما قد يجعل من القراران 1970 و 1973 عرضة للتشكيك في مدى مشروعيتهما أو بالأحرى خروج القائمين على تنفيذهما عن الشرعية الدولية أو الانحراف عن الأهداف المرجوة منهما اتجاه القضية الليبية المتمثلة أساسا في حماية المدنيين و وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان.

و إذا اعتبرنا أن مفهوم مسؤولية الحماية ما هو إلا إعادة إنتاج محسن لمفهوم التدخل الإنساني سيئ السمعة الذي ارتكز عليه[3] ، فإن الحالة الليبية كانت مسرحا ملائما لتجربة إعمال مسؤولية الحماية وخاصة في إطار الدعامة الثالثة التي تشمل استخدام القوة المسلحة " بعدما رأى ثلثي أعضاء مجلس الأمن بأن مجموعة من التدابير السلمية كانت غير كافية ورأى البعض بأن التدابير غير القسرية لم تعط ما يكفي لتحقيق حماية المدنيين في ليبيا.[4]

و ظهرت قناعات لدى المجتمع الدولي بأن المسألة الليبية ليست هي حق التدخل من جانب أي دولة بل هي مسؤولية الحماية التي تقع على عاتق كل دولة، عندما يتصل الأمر بمعاناة السكان من كارثة يمكن تفاديها، كالقتل الجماعي، والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، لذلك وجدت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة اتجاه الحالة الليبية وتفعيل مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا من أجل التدخل الدولي الإنساني فيها في إطار الشرعية الدولية، وذلك تلافيا للتدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في إقليم كوسوفو الذي ثار جدل عنيف حول مشروعيته[5].

---

[1]/-برونو بومييه ، المرجع السابق،ص 05

[2]/-إبراهيم تيسير قديح ، مرجع سابق ،ص ،145

[3]/- إبراهيم تيسير قديح ، مرجع سابق ،ص ، 140

[4]/- سلاف طارق الشعلان ، مرجع سابق ،ص ،94

[5]/- إبراهيم تيسير قديح ، مرجع سابق ،ص ، 140

إن المتمعن في القراران 1970 و 1973 ، وتسليط الضوء عليهما، نجد أنهما يحملان نوعا من الخليط يجمع بين الأهداف الإنسانية والاعتبارات السياسية الأخرى، مثل المطالبة المشروعة للشعب الليبي في مواجهة الإصلاحات الضرورية والتغيير في حياته الاجتماعية والسياسية.

ويمكن الإشارة حسب ما يراه الأستاذ **برونو بومييه** أن هذا التدخل أعاد للواجهة عدة مفاهيم كانت سائدة من قبل، كمفهوم الحرب العادلة أو الإنسانية، وأنه للمرة الأولى حسبه اجتمعت الشروط التي تقوم عليها الحرب العادلة، وأن البعض سره أن رأى المجتمع الدولي يتحرك لشن حرب هدفها حماية المدنيين وهي الحرب التي يمكن وصفها " **بالعادلة** " و إثبات سلامتها من الأمم المتحدة سيضفي عليها الشرعية والمشروعية الإضافية التي لم ينلها التدخل في كوسوفو إلا على استحياء وبحكم الأمر الواقع، في حين أدان البعض الأخر هذه العملية وانتقدوا في الوقت نفسه هذا المبدأ الخاص" **بحرب عادلة** " التي لا تعلنها سوى السلطة التقديرية للقوى العسكرية الكبرى والتي لا تكون خالية من دوافع مستمرة تهدف إلى تغيير النظام، ولم يعمد أولئك القادة الحكوميين الأكثر نشاطا في تنفيذ القرار إلى إخفاء الحقيقة بحسب ما نطقت به أفواههم " **على القذافي أن يرحل**[1]."

و على الرغم من الشرعية والمشروعية التي حازها القرار 1973 إلا أننا نجد الدول الغربية المشاركة في تنفيذه حدث و أن تجاوزت حدود وأهداف القرار، بسبب إفراطها في استعمال القوة العسكرية المسلحة، الأمر الذي أثر سلبا على مصداقية مبدأ مسؤولية الحماية التي دعت إليه الأمم المتحدة، وهو ما يحيلنا إلى ظهور نوايا للقائمين على تنفيذ القرار السالف ذكره والتي تتركز عل ى الإطاحة" بمعمر القذافي " وإخراجه من باب ضيق وليس حماية المدنيين فحسب، وهو ما أكدته صحيفة(**نيويورك تايم**) حيث كتبت بأن الرئيس **براك أوباما**، والوزير الأول البريطاني **كامرون** و الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**، صرحوا أن الهدف من العملية العسكرية في ليبيا ليس الإطاحة "**بالقذافي**" ، في حين يعلنون بأن العمليات العسكرية تستمر طالما هو في السلطة، لأنهم يعتقدون بأن العنف لا ينتهي إلا برحيله.[2]

و تجدر الإشارة إليه، أن اللغة الموسعة للقرار 1973 تركت مجالا للتدخل العسكري والتي أسفرت عن الإطاحة بالنظام الليبي[3] ، و هو ما أعرب عنه المعارضين لهذا التدخل في رأي مفاده أن المكلفين بتنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور أعلاه، قد تجاوزوا الولاية التي عهد المجلس بها إليهم، إذ

---

[1]/-برونو بومييه ، مرجع سابق ،ص ،05

[2] /-MARC-ANTOINE JASSOU, intervention de L'OTAN en Libye, responsabilité de protéger ou ingérence? Observatoires des Mutation politiques dans le monde arabe: voir sur le cite: www.aihr-resourcescenter.org.

[3]/-قرزان مصطفى ، مرجع سابق ،ص،414

تبين توسع منظمة حلف الشمال الأطلسي في تطبيق القرار الذي قام بتسليح المعارضة وقصف مواقع عسكرية في الجماهيرية الليبية، و بدلا من توزيع المساعدات الإنسانية على المدنيين دون تمييز، قام أيضا بتوزيع السلاح على الثوار و دعمهم لصالح أحد طرفي النزاع.[1]

و يبد وفي ظل التطور الحقيقي للعمليات العسكرية، أن فكرة حماية المدنيين اتسعت إلى نطاق يتجاوز تصورها في البداية على النحو المعرب عنه في القرار 1973 والمتمثلة في معالجة و وقف التهديدات الموجهة ضد المدنيين، في حين ظهر في الواقع أن العمليات العسكرية في جزء منها على الأقل، كانت تهدف إلى دعم القوات التي قام بتجميعها المجلس الوطني الانتقالي، كهيئة ممثلة للمعارضة الليبية من أجل إلحاق الهزيمة بالعناصر الموالية للنظام، وما إن جرى استبعاد الخطر الذي يهدد بحدوث مذبحة في بنغازي، و أمام استمرار أعمال قوات النظام الموالي تم تكليف حلف الشمال الأطلسي بإجراء العمليات العسكرية، مع وجود فاصل غير واضح يبين منع المذابح من ناحية و حملة جوية منتظمة من جهة أخرى كانت تهدف لتفكيك الجهاز العسكري، و بالتالي يصح القول أن الهدف النهائي هو، تغيير النظام وليس حماية المدنيين و تطبيق القانون الدولي الإنساني و حماية حقوق الإنسان. [2]

و لهذا يرى **برونو بوميه**، وهو ما يصح في هذه الحالة، أن حماية المدنيين كان بابها مفتوحا لتأويل واسع جدا بحكم التجاوز الكبير للأهداف المعلنة أصلا، مما أثار ردة فعل قوية و إن كانت متوقعة من طرف روسيا والصين اللتين شعرتا أنهما أجبرتا على عدم معارضة اعتماد القرار 1973 هو ما أدى بالتبعية إلى انقسام المجتمع الدولي على نفسه بعد الإحساس بتحريف مشروعية استخدام القوة لحماية المدنيين التي بدا هدفها بشكل متزايد الوضوح موجها نحو الإطاحة بنظام القذافي بدعم القوات المتمردة، وامتد هذا الأثر إلى إلقاء ظلال من الشك على نوايا أنصار هذا التدخل وعلى صحة مبدأ استخدام القوة لحماية المدنيين.[3]

ومن خلال ما آل إليه التدخل العسكري الدولي في ليبيا يتضح بأن المشكلة لا تكمن في (نظرية التدخل) أو(نظرية مسؤولية الحماية) اللتان تعكسان اهتمامات إنسانية ملفتة، إلا أن ما تم تنفيذه بموجب القرار 1973 الذي سمح بالتدخل العسكري في ليبيا، و اللغة العامة التي تمت صياغة القرار بها، كانت تمكن" الدول الراغبة "من الذهاب إلى أبعد من حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية.

---

[1]/- سلاف طارق الشعلان , مرجع سابق ،ص،96

[2]/-برونو بومييه ، مرجع سابق ،ص، 07

[3]/- سلاف طارق الشعلان ، مرجع سابق ، ص،96

ويظهر ذلك جليا من خلال ما تم التفويض به في ثنايا القرار وما تمت ملاحظته التي تتلخص فيما يلي:

– فرض قرار مجلس الأمن حظرا جويا على جميع الرحلات في المجال الجوي للجماهيرية الليبية باعتبار هذا الحظر يشكل عنصرا هاما في حماية المدنيين، كما يمثل خطوة حاسمة في وقف الأعمال العدائية في ليبيا لتصبح الدولة بكل حدودها خاضعة لمنطقة حظر الطيران باستثناء ما يستخدم لأغراض إنسانية صرفة، وذلك لمنع النظام الليبي من قصف المناطق السكنية والأهلة بالسكان، ولم يفرض هذا الحظر على الطائرات العسكرية فقط وإنما شمل حتى الطائرات المدنية، وهو بذلك يعتبر الطائرات المدنية أهدافا عسكرية وهذا ما يتنافى مع مبدأ التمييز الذي يفسر الشك لمصلحة الصفة المدنية وليس العسكرية. [1]

– مع أن مضمون القرارات المشار إليها سابقا هو"فرض منطقة الحظر الجوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة" فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للنظام الليبي و هو ما يفيد كذلك بانتهاك مبدأ التمييز الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة[2].

– قامت دول منظمة حلف الشمال الأطلسي بمنح الشرعية للمتمردين وجماعات المعارضة، وفي بداية مارس 2011 تم الإعلان عن تشكيل المجلس الانتقالي الليبي وفي 10 مارس 2011 اعترفت فرنسا به ممثلا للشعب الليبي والحكومة الشرعية في ليبيا، وفي اليوم التالي أصدر الإتحاد الأوروبي بيانا يدين فيه الانتهاكات بحقوق المدنيين في ليبيا و يعترف بالمجلس الانتقالي الليبي الذي لا يمكن الجزم بشرعية تمثيله للشعب في ظل الظروف التي كانت قائمة في البلاد.[3]

وهو ما يؤكد أن الهدف الأساسي من إعمال مبدأ مسؤولية الحماية كان غطاءً قانونيا لإسقاط النظام بالقوة، وليس حماية المدنيين و وقف انتهاكات القانون الإنساني و حقوق الإنسان.

ومنه يمكن أن نستخلص انه ربما كان للتدخل في ليبيا أثرا فعالا في وقف العنف الدموي لنظام القذافي[4] حسب ما ورد في تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا من انتهاكات جسيمة

---

[1]/-سلافة طارق الشعلان ، مرجع سابق ،ص،95 و 96
[2]/-قرزان مصطفى ، مرجع سابق ،ص ،409
[3]/-سلافة طارق الشعلان مرجع سابق،ص، 96
[4]/-سلافة طارق الشعلان ، مرجع سابق ،ص ، 97

لقواعد القانون الدولي الإنساني، أو التي من المحتمل أن تكون الحكومة الليبية قد ارتكبتها[1] ، وحسب ما ورد كذلك في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق في ليبيا التابعة لحقوق الإنسان[2] لذلك و إلى حد ما، لا يمكن توجيه النقد إلى القرار الذي اتخذه مجلس الأمن سعيا لتأمين الحماية البدنية للمدنيين المعرضين لخطر النزاع المسلح الداخلي، وقد يهنئ المرء المجتمع الدولي على التزامه في آخر لحظة في محاولة منع المذابح التي كانت سترتكب مع إفلات من العقاب وسط حالة عامة من اليأس.

وبينما تحقق توافق الآراء الذي أدى إلى عمليات عسكرية من الائتلاف على أساس اتفاق هش تماما، تطور هذا التوافق مع ذلك داخل إطار الأمم المتحدة وبالتشاور مع الهيئات الإقليمية المعنية بذلك في المقام الأول، وكان هذا عملا اعتبره الكثيرون قانونيا تماما من وجهة نظر القانون الدولي على الأقل من حيث عملية صنع القرار التي اتبعت[3].

رغم ما يوجد من تضارب وجهات النظر الدولية حول مواجهة الأزمات الإنسانية الداخلية الناتجة عن النزاعات المسلحة الداخلية بلستخدام القوة المسلحة[4] ، و كذا حداثة مبدأ مسؤولية الحماية، يبقى من المثير للاهتمام حسب الأستاذ **برونو بومييه** في هذه المرحلة، النظر في استخدام القوة من ناحية القانون الدولي الإنساني، فالقانون الدولي الإنساني أو قانون وقت الحرب ينظم كيفية شن الحرب، فهذا القانون الذي ينطوي على رسالة إنسانية بحتة مفادها أنه يهدف إلى الحد من المعاناة التي تحدثها الحرب بغض النظر عن اعتبارات تتصل بمبرراتها أو دوافعها، على النحو الذي يتناوله الحق في خوض الحرب[5] .

و في ما يظل القرار باللجوء إلى استخدام القوة مسألة يتناولها الحق في خوض الحرب و هو ما لا يوجد له أساس في قانون الحرب، يشكل الجمع بين المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 و المادة 89 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 نقطة اتصال بين الحق في خوض الحرب وقانون الحرب.

ويقر جزء من الفقه القانوني بما فيه شرح اللجنة الدولية للصليب الأحمر للبروتوكول الأول، في الحقيقة الفرصة التي يتيحها الجمع بين هاتين المادتين لاستخدام القوة لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني بقدر ما يتم هذا في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وفي ما يعتبر هذا التفسير موضع جدال يرى

---

[1]/-تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، المرجع السابق، ص- 35
[2]/-تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في الجماهيرية الليبية، المرجع السابق، ص، 9
[3]/-برونو موييه ، مرجع سابق،ص، 09
[4]/ -مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، مرجع سابق ،ص، 155
[5]/-برونو موييه ، مرجع سابق ،ص ، 09

الأستاذ" **برونو بومييه**" (**أنه يمكن القول أن القانون الدولي الإنساني لا يتضمن ما يحظر استخدام القوة المسلحة في تنفيذ الالتزامات الواردة في المواد السالفة الذكر، شريطة أن يتم هذا امتثالا للميثاق و هو يقصد القواعد المحددة في مواد الميثاق و المتعلقة بآلية الأمن الجماعي وإجراءات تفعيلها**[1].)

و يضيف هذا الأخير، بأن هذا لا يعني أن القانون الدولي الإنساني يمكن أن يتيح أساسا قانونيا لاستخدام القوة التي تعتبر حقا مقصورا على ميثاق الأمم المتحدة، فالتدابير المنفذة للالتزامات المبينة في المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف تخص الدول بشكل مستقل وكذلك من خلال آلية الأمن الجماعي المحددة من الميثاق، ويجوز أن" (**تنقل حماية المدنيين كونها المسؤولية الأولى على عاتق الحكومات، إذا دعت الضرورة، وعندما لا تلتزم الدولة بمسؤوليتها اتجاه رعاياها، إلى المجتمع الدولي ليتولى أمرها فإذا صارت هذه المسؤولية نافذة عن طريق استخدام القوة المسلحة يجب أن يتقيد استخدام القوة هذا بوضوح بقواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة**[2]).

وهنا يثير الأستاذ" **برونو بومييه**" إلى التزام القوات الدولية بقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء تنفيذها للقرارات الدولية المتعلقة بالدعامة الثالثة لمسؤولية الحماية وذلك أن الأعمال العسكرية التي تبغي تحقيق الهدف المعلن والذي هو حماية المدنيين ينبغي القيام بها بأقصى درجة من الاحترام للمدنيين و وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني[3].

ومن خلال هذا الطرح وحسب ما تم التطرق إليه سابقا حول كيفية تنفيذ العمليات العسكرية يظهر جليا عدم التزام القوات الدولية بالقانون الدولي الإنساني، فقد تبين أن هناك العديد من التجاوزات التي اكتنفتها العمليات العسكرية الدولية على الأراضي الليبية.

و لقد تباينت الآراء والاستنتاجات حول هذه الحالة مما يشكل قناعة شبه عامة بأن النظام الدولي الراهن مهما بلغ مسيروه من بذل جهد وعناء لإيجاد الصيغ التي تحول دون تحقيق السلم والأمن الدوليين، لا يمكن أن يسلم من توظيف المصالح الذاتية ما يسبب عجز المنظمة الدولية في تكريس احترام الشرعية الدولية أو فرضها بما يضمن الحقوق والاحترام للدول.

و في هذا كتبت " **مارسيل بوازار** "المساعد السابق للأمين العام للأمم المتحدة في أواخر أكتوبر 2011 ليس هناك من شيء نال الاحترام ولم تجر مفاوضات حقيقية في سبيل التوصل إلى وقف

---

[1]/- برونو موييه ، مرجع سابق ،ص،09.
[2]/- المرجع نفسه.
[3]/-المرجع نفسه .

لإطلاق النار واستخدمت السيطرة على المجال الجوي كليا لدعم الثوار، وكانت حماية المدنيين الذريعة لتبرير أية عملية ...و لم تعد المسألة بعد ذلك مسألة حماية المدنيين ولكن مسألة تغيير نظام.

و اختفى في ليبيا مبدأ" المسؤولية عن توفير الحماية كما اختفى التدخل الإنساني في الصومال في عام 1992 .

و ارتأى " **دايفيد ريف** "أنه عندما جرى الانحراف بهذا المفهوم أصبح يشكل خطرا يهدد مشروعية النظام الدولي الذي شن تلك الحرب"، وذكرت" **نتالي نوغايريد** "في صحيفة لوموند وفقا لما ذكره السفير الهندي لدى الأمم المتحدة" أساءت ليبيا إلى سمعة المسؤولية عن توفير الحماية "وتتهم روسيا في نفس المقام حلف شمال الأطلسي بأنه قصف بالقنابل مناطق المدنيين باسم" حماية المدنيين " [1].

خلاصة الفصل و في الأخير يمكن أن نستنتج أن التدخل الإنساني خاصة بعد الحرب الباردة قد اعمل في العديد من النزاعات المسلحة الداخلية لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني ، و حماية حقوق الإنسان باعتباره آلية دولية نتجت عن التزام المنظومة الدولية بمسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين ، و تنفيذ ما التزمت به أيضا من اتفاقيات و معاهدات حقوق الإنسان ،و كذا القانون الدولي وتوفير الحماية للمدنيين من ويلات الحروب و النزاعات المسلحة خاصة الداخلية ، أو غير الدولية منها، و منه فان التدخل الإنساني بهذا المفهوم يعد حماية ذات طابع دولي لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، لكن هذا التدخل كثيرا ما كان وسيلة ،و غطاء لتنفيذ أجندات دولية وتصفية حسابات سياسية لصالح الدول الكبرى مما افرغ هذا التدخل الإنساني من مضمونه ،و محتواه الإنساني بالإضافة إلى تعارضه مع أهم مبادئ الأمم المتحدة المتمثلة أساسا في حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و عدم تقبله من طرف العديد من الفقهاء.

كما أن الممارسات الدولية للتدخل الإنساني المسلح ،أظهرت عدم ناجعة هذا المفهوم في شقه التطبيقي، بل تسبب في توسيع دائرة العنف و الدمار وعدم احترام سيادة الدول، و تداخل المصالح الدولية و توظيفه لتحقيق مصالح إستراتيجية ضيقة، ولما ثبت ذلك كان على المجتمع الدولي إيجاد صيغة أخرى لهذا المفهوم فكان البديل مسؤولية الحماية.

---

[1]/- برونو موييه ، مرجع سابق ،ص،09.

.

ومن دون تصور و تقييم شامل لهذا البديل كمفهوم مستحدث، أو حكم مسبق ومطلق على إعماله كتجربة في ليبيا، والذي ارتكز بصفة محددة على استخدام القوة المسلحة بدعوى حماية المدنيين، و في حدود ما توصلنا إليه من معطيات تبقى نسبية في مدى دقتها، و لم يتجرد من الذاتية و توظيفه كذلك لتحقيق مصالح سياسية و إستراتجية للدول المنفذة له.

خاتمة

الخـــــــــاتـمة:

جاء القانون الدولي الإنساني لتحقيق غاية أساسية وهي توفير الحماية اللازمة لضحايا الحروب والنزاعات المسلحة، إلا انه تجاهل النزاعات المسلحة الداخلية من هذه الحماية لفترة طويلة من الزمن رغم ما تحمله من قسوة ووحشية فاقت في العديد من الأحيان ما يمكن أن ينتج عن الحروب الدولية، وضلت خارج نطاق تطبيقه رغم جهود العديد من الفقهاء والمفكرين، حتى ظهور اتفاقيات جنيف الأربعة لعام1949، و إدراجها للمادة الثالثة المشتركة بين الاتفاقيات ، هذه المادة التي جاءت نتيجة للجهود الجبارة للجنة الدولية للصليب الأحمر التي عملت من اجل إيجاد نظام قانوني يعنى بضحايا النزاعات المسلحة الغير دولية و يوفر لهم قدر من الحماية و يجنبهم ويلات الحروب ، إلا إن هذه الحماية التي جاءت بها هذه المادة اقتصرت على ضرورة توفير حد ادني من المعاملة الإنسانية، الأمر الذي حاول البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 تداركه من خلال توسعت و تطوير نظم الحماية التي جاءت بها المادة الثالثة المشتركة، لكن حتى هذا البروتوكول الإضافي الثاني و رغم قيمته القانونية و أهمية الحماية التي جاء بها، إلا انه يبقى ناقصا مقارنة بالبروتوكول الإضافي الأول.الأمر الذي يفتح المجال أمام ضرورة تمديد أحكام القانون الدولي الإنساني العرفي ليكمل هذا النقص، و يسد الفراغ الموجود في نظم الحماية المقرر لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

أن مسالة الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي الإنساني تحتاج إلى من يطبقها و يفرضها على ارض الواقع ، خاصة و أن طبيعة هذه النزاعات و ما تتميز به من فوضى و انهيار كلي لمؤسسات الدولة، بالإضافة إلى كثرت انتشارها في العالم ،و ما تشكله من خطورة تهدد السلم و الأمن الدوليين، يجعل من مسألة تطبيق القانون الدولي الإنساني وحماية ضحاياها يحتاج إلى وجود آليات فعالة و أساليب جديدة ، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل مكونات المجتمع الدولي من دول و منظمات دولية حكومية وغير حكومية ، دون نسيان دور المحوري للأمم المتحدة في هذا الجانب، باعتبارها الراعي الدولي لقضايا السلم و الأمن الدوليين، و المشرف على صيانة و حماية حقوق الإنسان و تطبيق القانون الدولي الإنساني.

إن دراستنا لمسألة الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي الإنساني جعلتنا نتوصل إلى جملة من النتائج و التوصيات نوجزها على النحو التالي:

أولا- النتائج:

1. إن اهتمام القانون الدولي الإنساني بالنزاعات المسلحة الداخلية، جاءت نتيجة جهود فقهية جبارة، وضع بذرتها الأولى كل من الفقيه **فاتل** و **فرانسيس ليبر** في بداية النصف الثاني من القرن18 ، التي كانت بمثابة الأساس القانوني لنظرية الاعتراف بالمحاربين.

2. إن نظرية الاعتراف بالمحاربين ورغم أهميتها في القانون الدولي، كونها أول نظام دولي أخضع النزاعات المسلحة الداخلية لقدر من التنظيم الدولي، إلا أنها في الحقيقة كانت مجرد نظرية فقهية لم تقنن يوما بصفة رسمية، إضافة إلى طابعها الاختياري، مما أدى إلى هجران هذه النظرية في الممارسة الدولية.

3. إن التفرقة التي أقامها القانون الدولي التقليدي بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، كانت لها أسباب تبررها وتتمثل أساسا في النظرة التقليدية التي كان ينظرها القانون الدولي التقليدي لكل من الدولة والحرب.

4. إن المادة الثالثة المشتركة بين إتفاقيات جنيف الأربعة، ورغم أنها تعد أول تنظيم دولي أخضع النزاعات المسلحة غير الدولية لحد أدنى من التنظيم الدولي بعيدا عن نظام الاعتراف بالمحاربين، إلا أن الثغرات النظرية والعملية التي اعترتها كونها جاءت خالية من أي تعريف للنزاعات المسلحة غير الدولية، كما أنها لم تضع أية معايير مادية أو إجرائية ،يمكن من خلالها تحديد مجال هذه النزاعات، الأمر الذي أعطى للدول سلطة تقديرية واسعة لتكييف النزاع الدائر على إقليمها.

5. إن البروتوكول الإضافي الثاني جاء بحماية دولية متنامية لضحايا الحروب الأهلية مقارنة بالمادة الثالثة المشتركة، لكنه في مقابل ذلك ضيق من نطاق تطبيقه ليشمل نوع واحد من النزاعات المسلحة غير الدولية، وهي النزاعات التي تكون الحكومة طرفا فيها ضد طرف أخر استوفى جميع الشروط الموضوعية، التي كان يتطلبها نظام الاعتراف بالمحاربين، وهو ما يمثل انتكاسة لما حققته المادة الثالثة المشتركة ،التي تخلت عن الشروط التي كان يتطلبها نظام الاعتراف بالمحاربين وامتد نطاق تطبيقها ليشمل كل النزاعات مسلحة غير الدولية، سواء كانت بين الحكومة والمتمردين أو بين المتمردين فيما بينهم.

6. أن ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية مشكل من نفس الفئات المشكلة لضحايا النزاعات الدولية و يتأثرون بنفس الدرجة من ويلات الحروب و النزاعات المسلحة.

7. أن مسالة الحماية التي طالب بها القانون الدولي الإنساني لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية تجد أساسها القانوني في مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين ، هذا المبدأ الذي يكفل الحماية لكل شخص و فئة لا تشاركه بصورة مباشرة في العمليات العدائية.

8. مدى أهمية القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، و سد الثغرة القانونية الموجودة في القانون الدولي الإنساني المتعلق بهذه الطائفة من النزاعات المسلحة ، فهذه القواعد العرفية تعد قواعد آمرة و ملزمة، و واجبة الاحترام في كل النزاعات المسلحة سواء دولية أو غير دولية.

9. إن القانون الدولي الإنساني هو قانون يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية والغير دولية ، وهو يهدف إلى إضفاء الطابع الإنساني على الحروب والتخفيف من حدتها وويلاتها، وذلك دون التمييز بين هذه الحروب والنزاعات،و النزاع المسلح الداخلي لا يخرج عن هذا الإطار، خاصة في ضل انتشارها وكثرتها في المدة الأخير، حيث أصبحت أغلبية النزاعات التي يعرفها العالم هي نزاعات غير دولية.

10. إن القانون الدولي الإنساني يفرض على الدول التزام بإصدار تشريعات وطنية لتطبيقه وتنفيذه، وكذا نشر أحكامه على أوسع نطاق ممكن من أجل إعلام كافة الناس بقواعده وهو ما يشكل ألية لضمان احترامه وتطبيقه في حالة نشوب حروب أهلية في الدولة، وضرورة سن تشريعات وطنية لدمج القانون الدولي الإنساني في القوانين الداخلية ومعاقبة مخالفات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها الأشخاص، سواء في الحروب الدولية أو الأهلية .

11. أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة، وسعيها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وتطبيقه في النزاعات المسلحة غير الدولية، وكذلك دورها في إنشاء المحاكم الخاصة لمعاقبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني في الحروب الأهلية خاصة في يوغسلافيا عام 1993 ورواندا عام 1994.

12. مدى فعلية وأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في تطبيق القانون الدولي الإنساني على النزاعات المسلحة الداخلية ، لكونها قريبة من مناطق النزاع وعلمها بخبايا الأمور فيها ، وسرعة تحركها لحل النزاع ،و حث أطرافه على مراعاة المبادئ الإنسانية التي ينادي بها القانون الدولي الإنساني، ومثال ذلك دور منظمة الاتحاد الإفريقي لحل النزاع المسلح في نيجيريا أثناء الحرب الأهلية في عام 1967، و الحرب الأهلية في الصومال وكذا في أنغولا وسيراليون ورواندا وغيرها من مناطق الصراع.

13. إن إنشاء المحكمة الجنائية الدائمة سد ثغرة جسيمة للتنظيم الدولي للنزاعات المسلحة غير الدولية والمتمثل في افتقاره لآلية الرقابة على المستوى الدولي، كما أنها بادرة تفاؤل وأمل بأن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب في النزاعات المسلحة الداخلية لن يفلتوا من العقاب.

14. رغم الأهداف الإنسانية لتدخل الإنساني ، وأهميته كآلية دولية لفرض الحماية الدولية لضحايا النزاعات الداخلية إلا انه كانت وسيلة في يد الدول الكبرى لتحقيق أهدافها الإستراتجية ، و منه انحرف هذا التدخل عن أهدافه . مما زاد من المعاناة الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

15. ظهور مبدأ مسؤولية الحماية كبديل لتدخل الإنساني و أهميته في فرض الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية ، من خلال مطالبته كل مكونات المجتمع الدولي من دول و منظمات دولية بتحمل مسؤولياتها في وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني و التحرك لصيانة حقوق الإنسان في حالة النزاعات المسلحة الداخلية.

ثانيا: الاقتراحات

وانطلاقا من النتائج السابقة فإننا نقترح الأتي:

1. العمل على توسيع الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية لكي تستفيد منها كل الفئات المحمية في حالة الحروب الدولية، من أجل تغطية النقص الموجود في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، وهذا من خلال توحيد نظم الحماية المقررة لضحايا الحروب والنزاعات المسلحة دون تمييز بينها.

2. العمل على جعل هذا النظام القانوني ينطبق بصفة آلية على أي نزاع مسلح يقوم في إقليم الدولة دون أن تكون للدولة سلطة تقديرية في ذلك.

3. إيجاد تعريف واضح وشامل لمدنيين و الأعيان المدنية، في النزاعات المسلحة الداخلية، من اجل توفير حماية أكثر.

4. وضع تحديد دقيق للمقاتلين و غير المقاتلين و بوضع معيار شامل لتفرقة بين فئة المدنيين و المقاتلين و بصورة موحدة لكل أشكال النزاعات المسلحة الدولية و الغير الدولية ،حتى يمكن تفعيل و تطبيق مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين

5. التحسس بأهمية القواعد العرفية و أهمية احترامه من طرف أطراف النزاع المسلح الداخلي.

6. التعريف على نحو واسع، بالقانون الدولي الإنساني ونشره وإقناع أطراف النزاعات المسلحة بضرورة توفير المناخ الملائم لتحقيق الأغراض السلمية للمساعدات الإنسانية.

7. إعطاء صلاحيات أكثر للجنة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر، و كل المنظمات المشابهة لها وذات الطابع الإنساني لتدخل في النزاعات المسلحة الداخلية دون الحاجة لموافقة الأطراف ، وتجريم الاعتداء على موظفيها.أو يعيق عملها

8. تفعيل دور المنظمات الدولية الإقليمية نظرا لقربها من مناطق الصراع وقدرتها على التدخل المباشر وبصورة أسرع من المنظمات الدولية، و إعطائها صلاحيات أوسع لحل النزاعات المسلحة الداخلية وفرض احترام القانون الدولي الإنساني فيها .

9. تطوير مبدأ مسؤولية الحماية ، وايجا آلية دولية تابعة للأمم المتحدة تشرف و تنفذ و تراقب مدى تطبيق هذا المبدأ لفرض الحماية الدولية ، فهو رغم ما يحيط به من غموض و حداثته، لا يخلو من الذاتية و سيطرت الدول المالكة لحق الفيتو و الفاعلة في مجلس الأمن ، إلا انه ذو قيمة قانونية و عملية من حيث مبادئه و أهدافه، و يمكن الاعتماد عليه في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في حالة تطبيقه بكل موضوعية.

10. على الدول تفادي حدوث النزاعات المسلحة الداخلية من خلال وضع القواعد الدستورية التي تعمل على إشراك جمع مكونات المجتمع في التحمل بالالتزامات، و التمتع بالامتيازات على قدر المساواة دون تمييز أو اضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية .

وفي الأخير يمكن القول أن النزاعات المسلحة الداخلية، و نتيجة لعدم كفاية التنظيم الدولي المقرر لها لما تتميز به في غالب الأحيان من قسوة ووحشية، مما جعلها من أقذر الحروب وأعنفها، لأنها ببساطة تحت عنوان واحد هو" **اقتتال أبناء الوطن الواحد الذين تجمعهم أمور أكثر مما تفرقهم كالدين واللغة والعادات والتقاليد والمصير المشترك** ".

لذا ينبغي على أبناء الوطن الواحد أن يفكروا ألف مرة في حل مشاكلهم بالطرق السلمية، قبل أن يفكروا في خوض تجربة لا تحمد عواقبها هي النزاعات المسلحة الداخلية أو الحرب الأهلية.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

أولا:قائمة المراجع باللغة العربية

أ-القران الكريم

بـــ: المؤلفات

1. **إبراهيم احمد نصر الدين** ، اللاجئون في النزاعات المسلحة الداخلية في إفريقيا ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ،1997

2. **أبو الخير احمد عطية**، حماية السكان المدنيين و الأعيان المدنية إبان النزاعات المسلحة، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية،دار النهضة العربية ،ط1، 1998

3. **أبو الخير احمد عطية**، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، دراسة للنظام الأساسي و الجرائم التي تختص بالنظر إليها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1999.

4. **أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري** ، الصحيح كتاب الإيمان ، باب وان طائفيتين من المؤمنون اقتتلوا فأصلحوا بينهما، دون بلد، دون تاريخ.

5. **أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة** ، السنن ، كتاب الفتن ، حرمة دم المؤمن و ماله، دار الفكر دون طبعة ، دون تاريخ

6. **احمد أبو الوفاء**، الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني،القانون الدولي الإنساني دليل التطبيق على الصعيد الوطني(مؤلف جماعي) القاهرة ، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الثالثة،2006 ،

7. **احمد الأنوار** ، قواعد و سلوك القتال ، محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، تحرير شرف عتلم ، اللجنة الدولية للصيب الأحمر ،ط 6 ،2006

8. **احمد الحميدي** ، القانون الدولي الإنساني و المحكمة الجنائية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2005.

9. **احمد سرحال**، قانون العلاقات الدولية ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،ط 1، بيروت ، 1990.

10. **احمد صبحي العطار**، نظرية الخطأ في القانون الجنائي،دار النهضة العربية، ط2 ،القاهرة

2003،

11. **احمد فتحي سرور**، القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي ،ط1 ،2003.

12. **أحمد فتحي سرور**، الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة السادسة، 1996.

13. **الإمام احمد ابن محمد بن حنبل** ، المسند، المجلد الثالث، دون طبعة ، دون تاريخ

14. **أنطوان بوفيه** ، حماية البيئة الطبيعية في فترة النزاع المسلح ضمن: دراسات في القانون الدولي الإنساني إعداد نخبة من المختصين و الخبراء تقديم مفيد شهاب، الطبعة الأولى ، إصدار بعثة اللجنة الدولي للصليب الأحمر بالقاهرة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000

15. **بن عامر تونسي** ، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،ط 4، 2003

16. **بوراس عبد القادر** ، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، مصر 2009.

17. **جان بيكتيه**، القانون الإنساني و حماية ضحايا الحرب،ا د محمود شريف بسيوني، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني و الرقابة الدولية على استخدام الأسلحة ،1999

18. **حازم محمد عتلم** ، قانون النزاعات المسلحة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط2 ، 2002

19. **حازم محمد عتلم** ،أصول القانون الدولي العام ، أشخاص القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط1، 2001.

20. **حامد سلطان**، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة ،1972

21. **حسام احمد هنداوي** ، التدخل الإنساني ،دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي ، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر ، 1997.

22. **حسن نافعة** ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 ، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، أكتوبر 1995.

23. **حسن نافعة**، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن الدوليين، في ظل التحولات العالمية الراهنة، الأمم المتحدة، ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط1، 1966.

24. **دفيد ديلابيرا**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الدولي الإنساني، دراسات في القانون الدولي الإنساني، تقديم مفيد شهاب الدين، دار المستقبل العربي،القاهرة ، الطبعة الأولى، 2000.

25. **رشاد عارف السيد**، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، دار زائل للنشر، ط1، الأردن، 2001

26. **زياد عيتاني** ، المحكمة الجنائية الدولية ، و تطور القانون الدولي الجنائي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ط01، 2009.

27. **سعيد سالم الجويلي** ، مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني ،دار النهضة العربية ، بدون طبعة، القاهرة ،2006 .

28. **سعيد سالم جويلي** ، تنفيذ القانون الدولي الإنساني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ط01، 2003 .

29. **سعيد عبد اللطيف حسن** ، المحكمة الجنائية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة ،2004 .

30. **سمعان بطرس فرج الله**، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر 2008.

31. **شريف عتلم** ، محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،ط05 ، القاهرة .

32. **صلاح الدين عامر** ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، القاهرة ،ط02 1995.

33. **صلاح الدين عامر**، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ،دار الفكر العربي ، القاهرة،، دون تاريخ نشر.

34. **عارف السيد**، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد ،دار زائل للنشر ، ط1، الأردن ،2001

35. **عاطف صقر**، النزاع في الصومال وصراع الدول في القرن الإفريقي، 1996.

36. **عامر الزمالي** ، الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني ، ضمن دراسات في القانون الدولي الإنساني إعداد نخبة من المختصين ، و الخبراء ،تقديم مفيد شهاب ، إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة،2000

37. **عامر الزمالي** ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تونس، 1997.

38. **عباس هشام السعدي** ، مسؤولية الفرد الجنائية عن المسؤولية الدولية، دار المطبوعات الجماعية ، الإسكندرية،2002

39. **عبد الرزاق رحيم صلال الموحى**، حقوق الإنسان في الأديان السماوية ، دار المناهج لنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2001،

40. **عبد العزيز سرحان** ، النظام الدولي الجديد و الشرعية الدولية و أثره على العالم العربي دراسة في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1993.

41. **عبد العزيز علي جميع و آخرون**، قانون الحرب، المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ،دون تاريخ

42. **عبد الغني عبد الحميد محمود** ، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، مطابع ناشيونال برسن، دون بلد ، 2000,

43. **عبد الغني عبد الحميد محمود**،حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني و الشريعة الإسلامية، إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، دار الكتب القومية ، القاهرة، 2000،

44. **عبد الكريم علوان** ، الوسيط في القانون الدولي العام ، حقوق الإنسان، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، ط1 ، 2004،

45. **عثمان على الرواندوزي**، مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي لعام، دار الكتب القانونية، مصر 2010.

46. **على صادق أبو هيف**، القانون الدولي العام ،منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1995

47. **علي إبراهيم يوسف** ، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية ، بدون طبعة، 1995

48. **علي عواد**، العنف المفرط ، قانون النزاعات المسلحة و حقوق الإنسان ، دار المؤلف ، بيروت ،ط01، 2001.

49. **عصام عبد الفتاح مطر**، القانون الدولي الإنساني مصادره، مبادئه و أهم قواعده، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008

50. **عماد الدين عطا الله المحمد** ، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ و أحكام القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007 .

51. **عمر سعد الله** ، القانون الدولي الإنساني،وثائق و أراء، دار مجدلاوي، عمان،، الأردن ،ط1، 2002.

52. **عمر سعد الله** ، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،لبنان، ط 1 ، 1997.

53. **عمر سعد الله** ،احمد بن ناصر ، قانون المجتمع الدولي المعاصر،ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر،دون تاريخ نشر

54. **عمر محمود المخزومي** ، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2008.

55. **عوض بن محمل بن حمدان الوذيناني**، قواعد الحرب في الشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، الرياض، 2005

56. **غييث مسعود مفتاح** ، التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية ، مجلس الثقافة العام، الجماهيرية العربية الليبية (سابقا) ط01 2004.

57. **فرانسواز بوشيه سولينيه** ، القاموس العملي للقانون الدولي الإنساني، ترجمة احمد مسعود، دار العلم للملايين ،لبنان ،ط1، 2005

58. **فرست سوفي**، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النازعات الداخلية وتسويتها، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان 2013.

59. **فريتس كالسهوغن –اليزابيت تسغفلد** ، ترجمة احمد عبد العليم ،ضوابط تحكم خوض الحرب ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، الجنة الدولية لصليب الأحمر ،ط 1، 2004

60. **كمال حماد** ، النزاع المسلح و القانون الدولي العام ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1997

61. **ماريا تيريزا دوتلى**، التدابير الوطنية اللازمة للبدء في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي القاهرة، 2000

62. **محمد أبو زهرة**، نظرية الحرب في الإسلام،المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد رقم 14 ، 1958

63. **محمد الزحيلي** ، حقوق الإنسان في الإسلام ، ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط2 ، 1997

64. **محمد المجدوب**، القانون الدولي العام ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،ط5، 2004

65. **محمد حافظ غانم** ، مبادئ القانون الدولي العام ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1967.

66. **محمد خليل موسى** ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار زائل للنشر ، عمان ط 01، الأردن ،2004.

67. **محمد سامي عبد الحميد** ، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول ،منشاة المعارف، الإسكندرية، دون سنة نشر.

68. **محمد سامي عبد الحميد**، قانون الحرب، دار المطبوعات الجامعية، السكندرية،ط02 ، 2004

69. **محمد سعيد الدقاق** ، القانون الدولي العام ، الجزء الأول، المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 1989

70. **محمد سعيد الدقاق** ، مصطفى سلامة حسن ، المنظمات الدولية المعاصرة ، منشاة المعاريف ، الإسكندرية ، مصر، 2000.

71. **محمد شريف بسيوني** ، المحكمة الجنائية الدولية ، نشأتها نظامها الأساسي مع دراسة لنشات اللجنة الدولية لتقصي الحقائق ، والمحاكم الجنائية السابقة، مطبعة روز اليوسف الجديدة ، ط03، 2002 .

72. **محمد عنجريني**، حقوق الإنسان بين الشريعة و القانون ، نصا و مقارنة و تطبيقا، دار الفرقان للنشر و التوزيع،الأردن،2002

73. **محمد فهد الشلالدة** ،القانون الدولي الإنساني ، مكتبة دار الفكر، القدس ، فلسطين ، 2005 .

74. **محمد نور فرحات** ، تاريخ القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان ، جوانب الوحدة و التمييز ، دراسات في القانون الإنساني ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،ط2000،1.

75. **محمد يوسف علوان**، القانون الدولي العام ، المقدمة و المصادر،دار وائل للطباعة و النشر ، ط 2، عمان ، 2000

76. **محمود سامي عبد الحميد**، قانون الحرب ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ،ط2، 2004

77. **محمود سريف بسيوني** ، المحكمة الجنائية الدولية، نادي القضاة، مصر ،2001 .

78. **محمود نجيب حسني** ، القانون الجنائي الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1989.

79. **محي الدين عشماوي** ، حقوق المدنيين في الاحتلال الحربي، مع دراسة خاصة لانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، عالم الكتب ، القاهرة 1972

80. **مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم**، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطبع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2003.

81. **مسعد عبد الرحمان قاسم زيدان** ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات طابع دولي دار الكتب القانونية ، مصر ،ط2، 2008

82. **مصطفى سلامة** ، تطور القانون الدولي ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،1992.

83. **مصطفى كامل شحاتة**، الاحتلال الحربي و قواعد القانون الدولي دار النشر والمعاصر، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر،ط1 ،1998.

84. **مصطفى محقق داماد** ، الحقوق الإنسانية بين الإسلام و المجتمع المدني، دار الهادي للطباعة و النشر والتوزيع ، بيروت،2001.

85. **مصطفى مصباح دبارة**، الإرهاب، مفهومه واهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، منشورات قار يونس ، بنغازي ،ط1، 2000

86. **معمر فيصل خولي** ، الأمم المتحدة و التدخل الإنساني ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2013.

87. **منى محمود مصطفى**، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام ، بين الحظر و الإباحة ، دار النهضة العربية ، 1989

88. **مؤلف دليل المحاكمات العادلة**، إصدار منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، جانفي 2000.

89. **وائل احمد علام** ، مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية ، دار النهضة العربية ، دون طبعة، القاهرة ،2001، عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد ،دار زائل للنشر ، ط 1، الأردن ،2001

جـــ: البحوث و المقالات:

1. **احمد أبو الوفاء** ، الأمم المتحدة و النظام العالمي الجديد السياسة الدولية ، العدد ، 122، أكتوبر 1999

2. **أحمد أبو الوفاء**، الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2006.

3. **العميد حسن مال الله** ، مسؤولية القادة و الرؤساء و الدفع الأوامر العليا ، بحث منشور في كتاب :

القانون الدولي الإنساني ، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2006.

4. **القانون الدولي الإنساني** القابل لتطبيق على النزاعات المسلحة الدولية، مشكلة الرقابة و الأشراف حوليات الدراسة الدولية، جنيف ، المجلد 8، 1977

5. **ألكسندر بالجي جالوا** ، حماية الصحفيين و وسائل الإعلام في أوقات النزاع المسلح" المجلة الدولية للصلىب الأحمر، مختارات من أعداد عام 2004 ، اللجنة الدولية للصلىب الأحمر، جنىف،2005 .

6. **المجلة الدولية للصليب الأحمر** ، العدد ، 39 ، 1994.

7. **الهاشمي حمودة** ، نحو سيادة مسؤولة ، حوليات جامعة الجزائر ، العدد ،24 الجزء الثاني ، أكتوبر 2013 .

8. **إليزابيث تسيغفلد** ، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، تعليق على قضية تابلاندا ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد 61 ، 1998.

9. **أوسكار سوليرا**، الاختصاص القضائي التكمىلي و القضاء الجنائي الدولي"، المجلة الدولىة للصلىب الأحمر مختارات من أعداد عام 2002 ، اللجنة الدولىة للصلىب الأحمر ، جنىف،2002 .

10. **أوفو نوبودو** ، التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر النيجيري ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، ملف خاص عن التعاون بين الجمعيات الوطنية و اللجنة الدولية ، سنة 11 ، العدد 60 ، يونيه 1998 .

11. **أوميش بالفانكر**، التدابير التي يجوز للدول أن تتخذها للوفاء بالتزاماتها بضمان باحترام القانون الدولي الإنساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 35،فيفري، 1994

12. **إيف ماسينغهام** ، التدخل العسكري لأغراض إنسانية : هل تعزز عقيدة مسؤولة لحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض انسانية ؟ مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 91 ، العدد 876 ،ديسمبر 2009.

13. **بان غانم الصائغ** ، الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية ، مجلة التربية و العلم جامعة الموصل ، العراق المجلد ، 16 ، العدد، 01 ، 2009.

14. **برونو بومييه** ، استخدام القوة لحماية المدنيين و العمل الإنساني ، حالة ليبيا و ما بعدها مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد ، 93 ، العدد 884 ، 2011

15. **بيجيتش يلينا** " الحق في الغذاء في حالات النزاع المسلحة"، المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات من أعداد .عام 2001 ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف،2001 .

16. **توماس جرابزكي**، المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني المطبق في

النزاع المسلح غير الدولي ، المجلة .الدولية للصليب الأحمر، العدد 59 مارس1985 .
17.**جان بيكتيه** ، نشأت القانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ، 40، 2004.
18.**جون ماري هنتركس**، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، إسهام في فهم و احترام حكم القانون في النزاع المسلح، ترجمة محسن الجمل، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2005.
19.**جيمس جون ستيوارت** , نحو تعريف موحد لنزاع المسلح في القانون الدولي الإنساني ، رؤية نقدية للنزاع المسلح المدول , اللجنة الدولية لصليب ال
20.**حساني خالد** ، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 425 ،جويلية 2014.
21.**حساني خالد**، مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، – المجلة الأكاديمية، للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلد5 ، العدد 01 ، السنة الثالثة،2012 .
22.**دافيد ديلابرا** ،اللجنة الدولية لصليب الأحمر و القانون الدولي الإنساني، محاضرات في القانون الدولي الإنساني ،ط04 ،دار المستقبل القاهرة ، 2004 .
23.**داود خير الله** ، المحاكم الجنائية المدولة، وتجاوزات مجلس الأمن الدولي، اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، مركز الحوار العربي، ماي 2009.
24.**دنيس بلاتنر**، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني ،"المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد : 240 ماي – جوان 1984 .
25.**سلافة طارق الشعلان**، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية التدخل الإنساني والحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية المجلد السادس، العدد الأول، افريل2015 .
26.**سيرج بوجوا** ، تدريس قانون النزاعات المسلحة للقوات المسلحة ، وتدريبها على تطبيقه و تنظيمها على أساسه ، القانون الدولي الإنساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاهرة ، 2006.
27.**شاهين علي شاهين** ، التدخل الإنساني من اجل الإنسانية و إشكالاته ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، العدد 04 السنة 28 ، ديسمبر 2004.
28.**شريف عتلم** ، مدلول القانون الدولي الإنساني و تطوره التاريخي و نطاق تطبيقه، محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، مطبوعات اللجنة الدولية للصيب الأحمر، القاهرة،ط6
29. شريف عتلم و محمد رضوان بن خضراء ، التقرير السنوي الرابع عن تطبيق القانون الدولي

الإنساني، على الصعيد العربي ، 2006 ن منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر .
30. **عادل ماجد** ، نحو إزالة التفرقة بين الحماية القانونية المقررة لكل من النزاعات المسلحة الدولية و الداخلية ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة القانون الدولي الإنساني ، في 22 افريل 2000، جامعة القاهرة.
31. **عامر الزمالي** ، الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، ضمن دراسات في القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من المتخصصين و الخبراء، تقديم مفيد شهاب، الطبعة الأولى، إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، دار المستقبل العربي، القاهرة ،2000 .
32. **عامر الزمالي:** آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مقال منشور في مؤلفات نخبة من الخبراء و المتخصصين: القانون الدولي الإنساني ، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، ط 03 ، دار الكتب المصرية القاهرة ، 2006.
33. **عبد الرحيم صدقي** ، دراسة المبادئ الأصولية للقانون الجنائي المعاصر،المجلة المصرية للقانون الدولي ،العدد رقم 40، 1984.
34. **عبد الشاطر عبد الرحمن** ، تفكك يوغسلافيا و انهيار مشروع صربيا الكبرى، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ، 14، سنة 2014 .
35. **عبد الصمد ناجي** ، الأمم المتحدة و التدخل الإنساني ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد 23 ، 2010.
36. **عبد المالك عودة**، هزيمة الانفصالية في نيجيريا، السياسة الدولية ، العدد21 افريل 1980.
37. **عبد المحسن قاسم حمود** ، حقوق الإنسان وقت الحرب بين الشريعة و القانون ، مؤتمر كلية الحقوق الثاني ، حقوق الإنسان في الشريعة والقانون" التحديات و الحلول" عمان جامعة الزرقاء الأهلية بتاريخ 08-09 أوت 2001
38. **عبد الواحد ذنون طه** ، حقوق الإنسان وقت الحرب في الشريعة الإسلامية ، مؤتمر كلية الحقوق الثاني: حقوق الإنسان في الشريعة و القانون (التحديات والحلول) عمان، جامعة الزرقاء الأهلية 8-9 أوت 2001.
39. **غسان الجندي** :المرتزقة في القانون الدولي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ،العدد 41، القاهرة ، 1985
40. **فيتوريو منيتي** ،"آفاق جديدة لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح :دخول البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي 1954 حيز التنفيذ"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد عام 2004، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف.

41.**كوفي عنان** ، الأمين العام للأمم المتحدة : شراكة من اجل مجتمع عالمي ، التقرير السنوي عن عمل المنظمة ، 1998 ، منشورات الأمم المتحدة ،إدارة شؤون الإعلام ، نيويورك ، أكتوبر ،1998.

42.**مارىون هاروف تافل** ،الإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولىة للصلىب الأحمر إزاء ارتكاب أعمال عنف داخل البلاد "،المجلة الدولىة للصلىب الأحمر، عدد 31 ، ماىو/ىونىو1993 .

43.**محمد حمد العسبلي** ، دور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر في أعداد عاملين مؤهلين لتسهيل تطبيق القانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ، 35 فبراير 1994.

44.**محمد خليل الموسى** ، التدخل الإنساني و مشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة ، دراسة في أحكام القانون الدولي المعاصر ، مجلة المنارة ، جامعة آل البيت ، المجلد 7 ، العدد 3 سنة 2001.

45.**محمد ناصر بوغزالة** ، التدخل الإنساني ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، العدد 03 سنة 2011.

46.**محمد يوسف علوان** – نشر القانون الدولي الإنساني – ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي الذي انعقد في القاهرة في 16 نوفمبر1999 .

47.**مطبوعات الأمم المتحدة** في 1996/07/17، قرارات الجمعية العامة في دورتها الحادية و الخمسين.

48.**منى حسين عبيد** ، واقع الصومال السياسي ، في ظل الحركات الإسلامية المعاصرة ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد 23 العدد 02 ، 2012

49.**ناتالي فاغنر**، تطور نظام المخالفات الجسيمة و المسؤولية الجنائية الفردية لدى المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة ، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر.

50.**نذير بو معالي** ، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام و نظرية الاستنقاذ في الإسلام ، دراسات إسلامية ، مجلد دراسات إسلامية ، مركز البصرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات العلمية ، العدد05 ،2009.

51.**هورتنسيا دي–تي– جوتيرس بوسي** ، العلاقة بين القانون الدولي الإنساني و المحاكم الدولية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 88 ، العدد 861 ، مارس 2006.

52.**ياسمين نفقي** ،الحرب موضوع جدال ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من الأعداد 2002، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنبف،2002.

53.**ياسين العيوطي** ، الأمم المتحدة و الحرب الأهلية في لبنان ، السياسة الدولية ، العدد ، 43 ، سنة 1976 .

د :الأطروحات و رسائل الماجستير

أولا :الدكتوراه

1. **أحمد محمد عبد الله أبو العلا**، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.

2. **بن عيسى زايد** ،التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية و الغير دولية ، رسالة دكتوراه ، في الحقوق تخصص ، قانون دولي وعلاقات دولية, كلية الحقوق ، جامعة محمد خيضر ببسكرة ،2017/2016

3. **جاسم زور**، الحماية الدولية للنساء أثناء النزاعات المسلحة الدولية ،رسالة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق ، جامعة حلب ، سوريا ،2009

4. **حسام عبد الخالق الشيخة**، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب ، مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة و الهرسك ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، 2001.

5. **رقية عواشرية** ، حماية المدنيين و الأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق،2001

6. **زكريا عزمي** ، من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة،1978

7. **سالم محمد سليمان الاوجلي**: أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية ، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر ،1997

8. **عبد الكريم الداحول** ،حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة ، دراسة مقارنة بين قواعد القانون الدولي و الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، في القانون العام ، جامعة القاهرة، 1998.

9. **قرزان مصطفى**، مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاته في ظل مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة– أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2014 / 2015.

10. **محمد الحسيني مصلحي** ، منظمة الوحدة الإفريقية، رسالة دكتوراه، 1986، جامعة عين شمس مصر.

11. **محمود حسن السيد داود**، حماية ضحايا النزاعات المسلحة الغير دولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، القاهرة،1999

ثانيا:الرسائل:

1. **احمد رداف**، حدود استخدام الأسلحة في النزاعات المسلحة الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق ، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2005 .

2. العقون ساعد، مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين و تحديات النزاعات المسلحة المعاصرة ، رسالة ماجستير ، قانون دولي الإنساني ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2009.

3. بركاني خديجة ، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة غير دولية ، مذكرة ماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة قسنطينة،2008.

4. بولوح رضا ، مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية على ضوء الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 08 جويلية 1996 رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية كلية الحقوق ،جامعة الجزائر،2002 .

5. **تيسير إبراهيم قديح** ، التدخل الإنساني ، دراسة حالة ليبيا ، 2011، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر، غزة 2013.

6. حسن الأنوار حسن الخطيب، الحماية القانونية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير،جامعة القدس ،كلية الحقوق،2011.

7. عمر حسين ،حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ، رسالة ماجستير ، فرع القانون الدولي العام ، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،2009.

8. **قصي مصطفى عبد الكريم تيم** ، مدى فعالية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية و الغير دولية ، رسالة ماجستير في القانون في القانون العام ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين،2010.

9. **كمال دحماني** ،القانون الدولي الإنساني و تحديات النزاعات المعاصرة،رسالة ماجستير، في القانون العام ،تخصص قانون دولي الإنساني ،كلية العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ، الجزائر، 2011.

10. مساعد راشد علقم العنزي، المبادئ العامة الدولية الإنسانية في النزاعات المسلحة ، دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير في القانون العام ،كلية الدراسات القانونية العليا ، جامعة عمان العربية لدراسات العليا ، الأردن ، 2006.

11. مناد احمد ، جرائم النزاعات المسلحة في حق المدنيين و آليات الحماية ، رسالة ماجستير ، في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر- 1- بن يوسف بن خدة 2012

12. مرزوقي وسيلة ،حماية الأعيان المدنية زمن النزاعات المسلحة ، رسالة ماجستير، في العلوم القانونية تخصص قانون دولي إنساني ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ،2008

هـ–النصوص القانونية :

01–ميثاق المم المتحدة

02– الاتفاقية الأولى: المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى من القوات في الميدان المؤرخة في 12/ آب/ أغسطس / 1949.

03-**الاتفاقية الثالثة:** المتعلقة بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 121/آب/أغسطس/ 1949.

04-**الاتفاقية الثانية:** المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من القوات المسلحة البحرية المؤرخة في 12/آب/أغسطس/ 1949 .

05-**الاتفاقية الرابعة** : المتعلقة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12/آب/أغسطس/1949

06- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتضمن :

أ- العهد الدولي الخاص بالحقوق و السياسية و المدنية لعام ،1966

بـــ- إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب.

جـــ-المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

د-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

07- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 المعتمد في 1977

08- البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 المعتمد في 1977

09- إعلان بشأن قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بتسيير الأعمال العدائية في المنازعات المسلحة غير الدولية عن المعهد الدولي للقانون الإنساني "**سان ريمو، إيطاليا** "، المجلة الدولية للصليب الأحمر،جنيف، سبتمبر1990

ز-قرارات الأمم المتحدة:

01- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/01 المؤرخ في 2005/10/24 ، المتعلق باعتماد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 .

تقارير الدولية :

01- تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، جانفي 2012 .

02- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل و السيادة ICISS المؤرخ في 3 ديسمبر 2001 ، مركز الوثائق للأمم المتحدة، الأمم المتحدة .2001

03- تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية، مجلس حقوق الإنسان، المؤرخ في 1 جوان 2011 ، منشور في وثائق الأمم المتحدة، رقم الوثيقة .A/HRC/17/44 هيئة الأمم المتحدة .2011

04- الإعلان بشأن قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بتسيير الأعمال العدائية في المنازعات المسلحة غير الدولية، صادر عن معهد القانون الدولي،1990 .

ح-قرارات مجلس الأمن :

01-قرار مجلس الأمن رقم 794 المؤرخ في 1992/12/03

02-القرار رقم 918 الصادر عن مجلس الأمن سنة 1994

03-قرار مجلس الأمن رقم 1970 - ، المؤرخ في 28 فيفري 2011 ، منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة، تحت رقم (2011)S/RES/1970 هيئة الأمم المتحدة، 2011 .

04-قرار مجلس الأمن رقم 814 المؤرخ في 3 مارس1993 ، حول حالة الصومال، منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة، الوثيقة رقم S/RES / 814 / 1993 ، هيئة الأمم المتحدة،. 1993

05- قرار مجلس الأمن رقم 217 :المؤرخ في 1965 / 11 / 20 بشأن مسألة روديسيا الجنوبية . منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة، تحت رقم (1965)S/RES/201 هيئة الأمم المتحدة،. 1965

06-قرار مجلس الأمن رقم 1973 ، المؤرخ في 17 مارس 2011 ، بشأن الحالة في ليبيا، منشور ضمن وثائق الأمم المتحدة، الوثيقة رقم (2011) S/RES/1973 ، هيئة الأمم المتحدة، 2011 .

ط-مراجع اليكترونية

01- عقيد مسؤولية الحماية آلية جديدة للامتثال للقانون الدولي الإنساني، مقال علمي متاح على الموقع : http://law.asu.edu.jo/2016/images/qadiosama.pdf

02- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، تحول الإنذار المبكر والتقييم و المسؤولية عن الحماية ، بتاريخ 2010/07/14 تقرير منشور على الموقع : www.un.org

03- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول، تنفيذ المسؤولية عن الحماية المؤرخ في 12 جانفي 2009، منشور ضمن وثائق الجمعية العامة تحت رقم: 677/63/A هيئة الأمم المتحدة 2009 على الموقع : www un.org.

04- تقرير الأمين العام، حول مسؤولية الحماية" الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة " منشور ضمن وثائق الجمعية العامة، تحت رقم A/66/874-S/578/2012 ، هيئة الأمم المتحدة على الموقع : www un.org.

2012

05-موسوعة و كيبيديا ، وثيقة حول ملك ليبيا محمد إدريس السنوسي ، على الموقع الاليكتروني: http-at/ wikisource.org/wiki/

06- وثائق الأمم المتحدة المنشور على الموقع : www . un.org

07– ندوات تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني ، من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، أكتوبر 2003 على الموقع:

www.cicr.org/web/eng/siteengo.nef/htmaill/5tam64/file/improving compliance with ihl-oct2003.pdf.Aviable cit web :30/08/2010

08-تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر: الحماية والمساعد، على الموقع: www.cicr.org

اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان ، مقال منشور على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بتاريخ 2009/05/12 .www. icrc.org

09- جان بيكتيه ، نشأت القانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد40،2004 من الموقع:

-http://WWW.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/html/5ZYG8Q

10–ندوات تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني ، من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، أكتوبر 2003 على الموقع:

www.cicr.org/web/eng/siteengo.nef/htmaill/5tam64/file/improving compliance with ihl-oct2003.pdf.Aviable ,cit web (30/08/2010)

11-الحرب الأهلية الأمريكية وثائق كيبيديا منشورة على موقع : http://www.ar.wikipedia.org

-قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

A-Les ouvrages

1. **Antonio Cassese**, la guerre civile et le droit international R.G.D.I.P. tome 90, 1986
2. **Antonio Cassese**, 'The Spanish Civil War and the development of customary law concerning internal armed conflict', in Antonio Cassese (ed), Current Problems of International Law: Essays on UN Law and on the Law of Armed Conflict, 1975.
3. **Belanger(M)** ,Droit International Humanitaire ,Gualino Editeur, Paris,2002
4. **BETTATI (M.),** Droit humanitaire, textes introduits et commentés,, Édition du Seuil, Paris, 2000
5. **Brownlie** ,Humanitarin Innervations ,in J,N,Moore (ed) Law and civil war in the modern World,the johns Hopkins université press (JHUP) ,1974
6. **David Turns**, 'At the "vanishing point" of international humanitarian law: Methods and means of warfare in non international armed conflits', German Year book of International Law, Vol. 45, 2002
7. **Day-Tan Joele Nguyén** ; le droit de conflits armés non internationaux in

BEDJAOUI MOHAMED : droit international bilan et perspectives, éditions, A pedone, paris, tom 2,P,

8. **Deyra, (M),** Droit International Humanitaire , Gualino Éditeur , Paris,1998
9. **Dietrich Schindler**, 'The different types of armed conflicts according to the Geneva Conventions and Protocols', Recueil des cours, Vol. 163, Issue 2, 1979
10. **Emery de Vettel** , le droit des gens on principes de la loi naturelle appliqués a la conduite et aux affaires , des nations des souverains , tome II , éditions slatkine Reprints d'institut henry Dunant , Genève , 1983
11. **Eric David** ,Principes des droit des conflits armes , troiseme edition brulant , bruxelles, 2002
12. **Georges Abi Saab** ; conflits armes non internationaux, in les dimensions internationales du droit humanitaire, institut Henry Dunant, UNESCO, Pedone ,1986
13. Harouel (v), Grand textes de droit humanitair, presses universiters de France coll, »Que sais-je ? Paris ,2001
14. **Heather A.Wilson**, International Law and the Use of Force by Liberation Movements, Oxford University Press,Oxford, 1988
15. **Hersch Lauterpacht**, Recognition in International Law, Cambridge University Press, Cambridge, 1947
16. **Jean Pictet** , Commentaires des protocoles additionnels du 08 Juin 1977 aux conventions de Genève du 12 Août 1949, Genève, CICR,Martinus-Nijhoff publishers, 1986.
17. **Lassa Oppenheim**, International Law: A Treatise, Vol. II, War and Neutrality, Longmans, Green and Co., London,1906
18. **Laura Perna**, The Formation of the Treaty Law of Non-International Armed Conflicts, Martinus Nijhoff, Leiden/ Boston, 2006
19. **Lauri Hannikainen**, Raija Hanski and Alan Rosas, Implementing Humanitarian Law Applicable in Armed Conflicts: The Case of Finland, Martinus Nijhoff, The Hague, 1992
20. **Michael Harris Hoffman**, 'The customary law of non-international armed conflict: Evidence from the United States Civil War', International Review of the Red Cross, No. 277, 1990
21. **Oscar M.uhler**.et des autre, Commentaire IV , Le convention de Genève Relative au Traitement des prisonniers des guerre , Genève, CICR ,1956
22. **René Jeon Wilhem** , problème relatifs a la protection de la personne humaine par le droit international dans les conflits armés ne présentant pas un caractère international ,G,A,D,I tom137.1972
23. **Richard A. Falk,** 'Janus tormented: The international law of internal war',

in James N.Rosenau (ed), International Aspects of Civil Strife, Princeton University Press, Princeton,1964
24. **Robert Kolb and Richard Hyde**, An Introduction to the International Law of Armed Conflicts, Hart Publishing, Oxford, 2008
25. **Rose Mary Abi Saab**, Droit humanitaire et conflit internes, éditions A. Pedone, Paris, 1986
26. **Ryfman(ph)** la question humanitaire, histoire, problématiques ,acteurs et enjeux de l aide humanitaire ,Edition Ellipses, Paris,1999
27. **Saint Augustin** LA Cite De Dieu, Traduction nouvelle par l'Abbé Gabriel Vidal, impression à Alger, Librairie Brunet, Arras (Pas-de-Calais), 1930
28. **Sylver Stoyanka Junad** et les autre ,commentaire de protocole additionnel aux convention de Genève du 12 août 1949 relatif a la protection des victimes des conflit armés non inter nationaux (protocole II) , C .I.C.R, Martins Niyhaoff Publisher , Genève , 1986
29. **Theodor Meron**, War Crimes Law Comes of Age: Essays, Oxford University Press, Oxford, 1998
30. **Veolckel Michel,Faut** il en cour declarent la Guerre ?, annuair Français de droit international, XXXVI ,1991
31. **Victor Duculexo** : effet de la reconnaissance de l'état de belligérance par les tiers y compris les organisation international, sur le statu juridique des conflits armés a caractère non international : R.G, D,I ,P ,tome I ,1975

B-les thèses

1. **Lothar Kotzsch**, The Concept of War in Contemporary History and International Law Thesis No. 105, University of Geneva, Geneva, 1956
2. **Jean Malliv**: la situation juridique des combattants dans les conflits armés non internationaux, thèses de doctorat Grenoble 1978 France
3. **nthony Cullen**, The Concept of Non-International Armed Conflicts in International Humanitarian Law, unpublished Ph D thèses, 2

C-Les articles

1. **Asbsjon Eide**,Trouble tension intérieurs in les démenions internationales du humanitaire, .institut Henry Dunant (unexo), Pedone 1986
2. **Biad Abdelwahab** : L'apport au droit international humanitaire -in- Paul Tavernier : Un siècle du droit international humanitaire,Bruylant, Bruxelles, 2001
3. **CICR.,** « Déclaration du Conseil de l'institut international de droit

humanitaire du 7 avril 1990 en faveur de l'application aux conflits non internationaux de plusieurs dispositions du droit de La Haye », RICR, 1990

4. **CRISTOPHE (A.),"** l'arme de la famine en Angola ", Libération, Paris,28 Juin 2002.
5. Ferstman Caral J,Domestic Trails for Genocide and crimes against humanity ,the exampel of Rwanda ,African Journal of international and comparative law ,Vol, 9 Décembre 1997
6. **Francios Bagnion,** Les enfants soldats, le droit international humanitaire et la charte africaine des droits et du bien-être de l'enfant, R.A.D.I.C, La société africaine de droit international et comparé, Tome 12, n 02, juin 2000
7. Ghali Boutros , the 50 the anniversary annual report on the work of the organization ,United Nation, new York ,1996
8. **Henckaerts (J.-M.),** " Étude sur le droit international humanitaire coutumier", R.I.C.R, Genève, Vol. 87, n 857, Mars 2005
9. **Jean Pictet ,(Ed).,** Commentaire I La Convention de Genève (Pour l'amélioration du sortdes blessés et des malades dans les forces armées en compagne), CICR,Genève, 1952
10. **KUNG (H.),** "Religion, violence et guerres saintes", R.I.C.R, Genève,Vol. 87, 2005
11. Lavoyer,Jean philippe , La protection des deplaces interns en droit international humanitaire , Symposium ,Geneve 23-25 october 1995, comite international de la Croix Rouge .
12. **Marco Sassoli et A. Bouvaier (A.),** Un droit dans la guerre ? Volume I, Volume II, Genève, C.I.C.R, 2003.
13. Oxman Bernard (H) ,International criminal tribunal for rwanda,June 18 1997,American Journal of international law,Vol,92 o,1,Junaruy1998.
14. Report of The International Tribunal For the prosecution of persons responsible for serious violations of international Huminitarian Law committed in the territory of the former Yugoslovia since 1991 THE FIRST Annual ,
15. **Ray Murphy**. International humanitarian law Training for multinational peace support,
16. **Rupert Ticehurt** , La clause de Martens et le droit des conflits armées ‹RICR , n° 824 ,Mars 1997
17. **Solomon Norman**, "Judaism and the ethics of war", R.I.C.R, Genève,Vol.87, n°858, Juin 2005
18. Thomas Buergenthal,The Evolving international human rights system ,A,J,I,L , Octobre ,Vol,100 N, 4,PP, 782-783
19. **Veuthey (M**.), Guérillas et droit international humanitaire, Genève, collection scientifique de l'institut Henry Dunant, 1976.

20. Voelckel Michel « Faut-il encor déclarent la guerre ?», A.F.D.I.,XXXVII, 1991.

D-les rapports et les adresses électroniques

1. Participation directe aux hostilités, rapport préparé par le c,i,c,r, enève, septembre2003.Disponible,sur: « http://cicr,org/web/fre/sifefre0.nsf/htmlall/5tnjsr/fil/direct participation in hostilités sep. 2003 fer.pdf.

2. Nations Unies, S/2000/915, Rapport du secrétaire générale sur l'établissement d'un Tribunal spécial pour la Sierra Léon, [En ligne], 04 octobre 2000, disponible sur:<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/Gen/N00/661/78/pdf/N0066178.pdf>.(Consulté le 16 octobre 2007).

3. Instructions for the gouvernement of armis of the United states in the Field (Lieber code) , 24 April 1863,(s.d) tp://www.icrc.org/ihl.nsf/full/mo?open document](17 November 2007)

4. Commentaire de l'article 1 par 2 du protocole II, par 4475-4476, p.1379,[Enligne] disponible,sur:<http://www.cicr.org/dih.nsf/COM/475-760004?Open Document>. (Consulté le 16 octobre2007).

5. Cour Internationale de Justice, Affaires des activités militaires et paramilitaire au Nicaragua et contre celui-ci (Nicaragua .C. États Unis d'Amérique), fond, Arrêt du 27 Juin 1986, [En ligne], disponible sur :

6. http://www.icj-cij.org/icj.www/lcases/;Nus/inusfarme.htm>, (Consulté le 16 octobre 2007

7. Droit international humanitaire : passer du droit à l'action» , Rapport sur le suivi de la conférence internationale pour la protection des victimes de la guerre, présenté par le Comité international de la Croix –Rouge, en consultation avec la Fédération Internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et Croissant-Rouge à la 26e Conférence internationale de la Croix -rouge et du Croissant-Rouge, Genève 3-7 décembre 1995, commission I, point 2 de l'ordre du jour,[En ligne] , dans RICR, n° 818, mars-avril 1996,disponible sur: http:// www.CICR.org.

8. MARC-ANTOINE JASSOU, intervention de L'OTAN en Libye, responsabilité de protéger ou ingérence? Observatoires des Mutation politiques dans le monde arabe: voir sur le cite: www.aihr-resourcescenter.org.

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
قائمة المختصرات	
ملخص	
مقدمة.....	01
الباب الأول: الإطار القانوني العام للنزاعات المسلحة الداخلية	05
الفصل الأول: تطور مفهوم النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي العام	06
المبحث الأول: النزاعات المسلحة الداخلية وفق القانون التقليدي	07
المطلب الأول نظرة القانون الدولي التقليدي للنزاعات المسلحة الداخلية.....	07
الفرع الأول: تعريف النزاعات المسلحة الداخلية وفق القانون الدولي التقليدي.....	08
الفرع الثاني: نظرية الاعتراف بالمحاربين في القانون الدولي التقليدي.....	14
الفرع الثالث: مراحل النزاع المسلح الداخلي و تطبيقاته في القانون الدولي التقليدي.....	24
المطلب الثاني: أسباب التفرقة في القانون الدولي التقليدي بين النزاعات المسلحة الدولية و الغير دولية.....	33
الفرع الأول: نظرية الحرب في القانون الدولي التقليدي.....	33
الفرع الثاني: نظرية الدولة والسيادة في القانون الدولي التقليدي.....	38
المبحث الثاني: النزاعات المسلحة الداخلية وفق القانون الدولي المعاصر.....	41

المطلب الأول: النزاعات المسلحة الداخلية طبقا لنص المادة الثالثة المشتركة.....	41
الفرع الأول: الجوانب التاريخية لاعتماد المادة الثالثة المشتركة.....	42
الفرع الثاني: تعريف المادة الثالثة المشتركة للنزاعات المسلحة الداخلية.....	45
المطلب الثاني: النزاعات المسلحة الداخلية طبقا للبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977	50
الفرع الأول: الجوانب التاريخية لاعتماد البرتوكول الإضافي الثاني.....	50
الفرع الثاني: تعريف البروتوكول الإضافي الثاني للنزاعات المسلحة الداخلية	53
الفرع الثالث: حالات لا يشملها البروتوكول الإضافي الثاني.....	57
الفصل الثاني: أحكام حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي الإنساني....	64
المبحث الأول: تحديد ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية و أساس حمايتهم	65
المطلب الأول: مبدأ التمييز كأساس حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	65
الفرع الأول: التأصيل الديني لمبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين.....	66
الفرع الثاني: مبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني.....	80
المطلب الثاني: تحديد ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	87
الفرع الأول: ضحايا النزاعات المسلحة من السكان المدنيين.....	88
الفرع الثاني: ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية من غير السكان المدنيين.....	96
الفرع الثالث: الأعيان المدنية.....	101
المبحث الثاني:نظم الحماية المقررة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	106
المطلب الأول: قواعد الحماية الاتفاقية المقررة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	106
الفرع الأول: قواعد الحماية المقررة في المادة الثالثة المشتركة.....	106

الفرع الثاني: حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في البروتوكول الإضافي الثاني لعام1977.....	115
المطلب الثاني:حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي الإنساني العرفي.....	132
الفرع الأول:مفهوم القانون الدولي الإنساني لعرفي.....	134
الفرع الثاني: القواعد العرفية المقررة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	137
الباب الثاني: آليات و سبل فرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية	142
الفصل الأول: الآليات الوطنية و الدولية لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية	143
المبحث الأول: دور الآليات الوطنية في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية	145
المطلب الأول: إصدار التشريعات اللازمة لتطبيق القانون الدولي الإنساني....	145
الفرع الأول: المقصود بتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني.....	145
الفرع الثاني: كيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني في القانون الداخلي.....	149
المطلب الثاني: الالتزامات التي يتطلبها إدراج القانون الدولي الإنساني في النظم القانونية الداخلية.....	152
لفرع الأول:الالتزام بإصدار التشريعات الضرورية لتنفيذ القانون الدولي لإنساني.....	153
الفرع الثاني:الالتزام بنشر قواعد القانون الدولي الإنساني على أوسع نطاق.....	160
الفرع الثالث:الالتزام بإدراج القانون الدولي الإنساني في مناهج التربية و التعليم.....	164
المبحث الثاني:دور الآليات الدولية في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	173
المطلب الأول: دور المنظمات الدولية في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:	173

الفرع الأول: دور هيئة الأمم المتحدة في حماية ضحايا النزاعات المسلحة	174
الفرع الثاني: دور المنظمات الإقليمية في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية:	180
الفرع الثالث: اللجنة الدولية للصليب الأحمر و دورها في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	186
المطلب الثاني: دور الأجهزة القضائية الدولية في فرض حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	191
الفرع الأول: دور المحاكم الجنائية المؤقتة لتأكيد مبادئ القانون الدولي الإنساني المطبقة على النزاعات المسلحة الداخلية.....	192
الفرع الثاني: المحكمة الجنائية الدائمة.....	198
الفرع الثالث: مدى فعالية العدالة الجنائية الدولية في تكريس الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة الداخلية	201
الفصل الثاني: دور التدخل الإنساني في حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية وإشكالاته	204
المبحث الأول: التدخل الإنسانية و مبدأ حظر استخدام القوة	205
المطلب الأول :مفهوم التدخل الإنساني وتطوره التاريخي.....	205
الفرع الأول :لمحة عن واقع التدخل الإنساني في العلاقات الدولية.....	205
الفرع الثاني :محاولات ضبط مفهوم التدخل الإنساني.....	213
الفرع الثالث: مدى مشروعية التدخل لإنساني.....	218
المطلب الثاني :من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية.....	230
الفرع الأول :مسؤولية الحماية كبديل للتدخل الإنساني.....	230
الفرع الثاني :مستويات مسؤولية الحماية.....	233
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتدخل الإنساني المسلح باعتباره آلية لفرض الحماية الدولية على ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.....	243

المطلب الأول :التدخل الإنساني لحماية ضحايا النزاع المسلح الداخلي في يوغسلافيا و صومال.....	243
الفرع الأول :التدخل الإنساني في يوغسلافيا سابقا.....	243
الفرع الثاني :التدخل الإنساني لحماية ضحايا النزاع المسلح في الصومال.....	249
الفرع الثالث : خلفيات و آثار التدخل الإنساني المسلح في الصومال.....	258
المطلب الثاني: إعمال مبدأ مسؤولية الحماية في النزاع المسلح الداخلي في ليبيا.....	262
الفرع الأول :خلفيات النزاع الليبي و أزمة تدويله	262
الفرع الثاني :تقييم مبدأ مسؤولية الحماية المطبق على النزاع المسلح الليبي.....	271
الخاتمة.....	279
قائمة المراجع.....	284
الفهرس.....	304